ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١٢

الاستثمار في الزراعة
من أجل مستقبل أفضل

FAO
FIAT PANIS

الصور على الغلاف وصفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO, Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١٢

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-607317-4

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

© FAO 2012

المحتويات

تقديم vii
شكر وتقدير viii
الاختصارات x
موجز تنفيذي xi

الجزء الأول
الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل ١

١- **مقدمة ٣**
من الذي يستثمر في الزراعة ؟ ٣
لماذا الاستثمار في الزراعة؟ ٤
كيف نستثمر في الزراعة من أجل مستقبل أفضل؟ ٦
هيكل التقرير ٨
٢- **الاستثمار الزراعي: الأنماط والاتجاهات ٩**
مفاهيم أساسية: الاستثمار مقابل المصروفات والسلع العامة مقابل السلع الخاصة ٩
من المفاهيم إلى القياس: محاولة فهم البيانات ١٠
رأس المال السهمي الزراعي ١١
الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة ٢١
المصروفات الحكومية على الزراعة ٢٢
المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين ٢٩
المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ٣١
زيادة الاستثمار في الزراعة ٣٤
الرسائل الرئيسية ٣٨
٣- **تشجيع استثمارات المزارعين في الزراعة ٣٩**
خلق مناخ مواتٍ للاستثمار في الزراعة ٣٩
السياسات والحوافز الحكومية للاستثمار في الزراعة ٤٣
إدراج التكاليف والمنافع البيئية في حوافز الاستثمار ٥١
الرسائل الرئيسية ٥٤
٤- **تشجيع الاستثمار الخاص المنصف والفعال في الزراعة ٥٦**
مواجهة القيود التي تعترض سبيل المستثمرين ذوى الحيازات الصغيرة ٥٦
جَعْل الاستثمار الزراعي الواسع النطاق يراعى اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة ٦٥
الرسائل الرئيسية ٧٣
٥- **توجيه الاستثمار العام نحو زيادة العائدات ٧٤**
عائدات الاستثمار العام في الزراعة ومن أجل الزراعة ٧٤
عائدات الإنفاق على دعم المستلزمات ٨٢
الاقتصاد السياسي للاستثمار العام في الزراعة ٨٤
تخطيط الاستثمار العام في الزراعة ٨٧
الرسائل الرئيسية ٨٨

٦- **إطار سياساتي لتحسين الاستثمار في الزراعة** ٩١
خلق مناخ استثماري مواتٍ للاستثمار الخاص في الزراعة: أمور سياقية ٩١
دعم المناخ الاستثماري المواتي بالاستثمار العام ٩٢
تحسين عملية وضع السياسات والتخطيط للاستثمار الزراعي ٩٣
الرسائل الرئيسية للتقرير ٩٤

الجزء الثاني
استعراض وضع الغذاء والزراعة في العالم: التركيز على الإنتاجية ٩٧

ارتفاع أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية ٩٩
اتجاهات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية ١٠٠
الآفاق والتحديات المستقبلية ١٠٣
الخلاصة ١٠٦

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي ١٠٧

ملاحظات بشأن جداول هذا الملحق ١٠٩
الجدول ألف ١ السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة ونصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠ ١١٤
الجدول ألف ٢ رأس المال السهمي الزراعي: الإجمالي ونصيب العامل، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ١٢٠
الجدول ألف ٣ متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة والأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ وجميع القطاعات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ ١٢٦
الجدول ألف ٤ المصروفات الحكومية: مجمل الإنفاق على الزراعة ونصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ١٣٢
الجدول ألف ٥ المصروفات الحكومية على الزراعة: نصيب العامل الزراعي والرقم الدليلي للتوجيه الزراعي، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢ ١٣٦
الجدول ألف ٦ المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين: كمجموع ونصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨١ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ والعام الأخير ١٤٠
الجدول ألف ٧ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة ونصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع القطاعات، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠ ١٤٤

المراجع ١٥٣
الفصول الخاصة من تقرير حالة الأغذية والزراعة ١٦٤

الجداول

١- المستوى والتغير في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب الإقليم ١٧
٢- المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، بحسب مجموعة الدخل ٢٢
٣- نصيب العامل من الإنفاق العام على الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٢٤
٤- الرقم الدليلي لتوجيهات الزراعة للإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٢٨
٥- تركيبة المصروفات الحكومية، حسب القطاع والإقليم في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٢٨
٦- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في ٢٠٠٠، بحسب الإقليم ٢٩
٧- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين كحصة من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، بحسب الإقليم ٣١
٨- الاستثمار العام الإضافي السنوي اللازم للقضاء المبرم على الجوع بحلول ٢٠٢٥ ٣٦
٩- رتب بيئات الاستثمار في الأعمال والاستثمار داخل المزرعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٤١
١٠- أهم أكبر خمسة قيود أمام أنشطة الأعمال محددة بناءً على الشركات الحضرية مقابل الشركات الريفية في بلدان منتقاة ٤٢
١١- قوائم حصر المساحات الداخلة في عمليات اكتساب واسعة النطاق للأرض ٦٦
١٢- تأثير الإنفاق العام على عائدات الأسر في الصين، حسب المنطقة الزراعية - الإيكولوجية ٨٢
١٣- حصة الدعم والسلع العامة من المصروفات الحكومية الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بلدان منتقاة ٨٤
١٤- متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي ١٠١
١٥- نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة، في أقاليم وبلدان منتقاة ١٠٥

الأطر

١- ما هو رأس المال ؟ ٩
٢- بيانات أفضل بشأن الاستثمار الزراعي لأغراض تحليل السياسات ١٤
٣- فجوة الإنتاجية ١٨
٤- التقديرات البديلة لرأس المال السهمي الزراعي ٢٠
٥- ما مقدار المصروفات العامة على الزراعة التي تُعد استثماراً؟ دلائل من استعراضات المصروفات العامة ٢٥
٦- إعلان مابوتو ٢٠٠٣ ونصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي في البلدان الأفريقية ٢٦
٧- مصادر نمو الإنتاجية في الزراعة ٣٢
٨- مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي ٣٥
٩- بيئة تمكينية للصناعات الزراعية ٤٣
١٠- مشروع إطار السياسات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة والخاص بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤٤
١١- رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا ٤٩
١٢- النمو الزراعي في الصين: دور السياسات والمؤسسات والاستثمار العام ٥١
١٣- محاسبة الاستثمار في رأس المال الطبيعي ٥٢
١٤- الحواجز التي يواجهها استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الإدارة المستدامة للأراضي ٥٣
١٥- ربط تمويل التنمية المناخية والزراعية بدعم التنمية الزراعية المستدامة: نهج «الزراعة الذكية مناخياً» ٥٥
١٦- النساء يعانين من المزيد من القيود في الزراعة ٥٩
١٧- القرائن العملية بشأن مُحددات الاستثمار من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة ٦٠
١٨- تمويل سلسلة القيمة لأصحاب الحيازات الصغيرة ٦١
١٩- عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق في كمبوديا ٦٨
٢٠- التداعيات الجنسانية للاستثمارات ذات الصلة بالأرض في جمهورية تنزانيا المتحدة ٧٠
٢١- نماذج أعمال شاملة لاستثمارات الشركات في الزراعة ٧١
٢٢- الشراكات بين القطاعين العام والخاص ٧٦
٢٣- البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP) ٨٧
٢٤- خطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش ٨٩

الأشكال

١- مصادر الاستثمار في الزراعة ٤
٢- متوسط التغير السنوي في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي والتقدم المُحرز نحو إحراز هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٩٢ إلى ٢٠٠٧ ٥
٣- حصة العامل من الإنفاق الحكومي على الزراعة، بحسب انتشار نقص التغذية ٦
٤- مجموعات البيانات الدولية الرئيسية بشأن التدفقات المالية إلى الزراعة ١٢
٥- الاستثمار في الزراعة في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحسب المصدر ١٤
٦- الاستثمار في الزراعة وأسعار السلع الدولية ١٦
٧- رأس المال السهمي الزراعي ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بحسب البلد ١٧
٨- متوسط التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ١٩٨٠-٢٠٠٧ ١٩
٩- تركيبة رأس المال السهمي الزراعي بحسب مجموعة الدخل، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ٢١
١٠- المصروفات الحكومية على الزراعة والتغير كنسبة مئوية من حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٢٣
١١- المصروفات الحكومية على الزراعة، بحسب الإقليم ٢٣
١٢- نصيب الزراعة من الإنفاق العام، بحسب الإقليم، متوسطات متحركة في فترة ثلاث سنوات ٢٤
١٣- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين، بحسب الإقليم ٣٠
١٤- مستوى وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة، بحسب الإقليم ٣٤
١٥- متوسط الاحتياجات السنوية من الاستثمار لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٣٦
١٦- مؤشر الحوكمة العالمي لسيادة القانون ونصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب البلد ٤٠
١٧- المعدل النسبي للمساعدة المقدمة إلى الزراعة، بحسب الإقليم ١٩٥٥ - ٢٠١٠ ٤٥
١٨- المعدل النسبي للمساعدة والتغير في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ٤٦
١٩- متوسط المعدلات النسبية للمساعدة بحسب البلد، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٤٨
٢٠- المعدلات الاسمية لحماية الذرة في بلدان منتقاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحسب الإقليم الفرعي ٥٠
٢١- حصة إنتاج الذرة ذي المعدل الاسمي الإيجابي والسلبي للحماية لدى بلدان منتقاة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٠
٢٢- حصة سكان الريف بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٥٧
٢٣- نصيب الدخل الريفي بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٥٧
٢٤- عائدات الإنفاق العام من منظور الأداء الز ٧٨
٢٥- عائدات الإنفاق العام من منظور تقليل الفقر ٧٩
٢٦- التأثيرات التاريخية لعدة أنواع من الاستثمارات العامة والدعم على الأداء الزراعي والفقر ٨٠
٢٧- عائدات أنواع استثمار متنوعة في أراضٍ ذات إمكانات مرتفعة مقابل أراضٍ ذات مزايا ٨١
٢٨- الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ومؤشراتٍ السلع التكوينية لدى منظمة الأغذيةٍ والزارعة للأمم المتحدة ٩٩
٢٩- متوسط الاختلاف بين أسعار الأغذية وأسعار السلع الاستهلاكية الكلية، ٢٠٠٠ - ٢٠١١ ١٠٠
٣٠- أسعار الأغذية الاستهلاكية بالنسبة إلى جميع الأسعار، في بلدان منتقاة ١٠١
٣١- الإنتاج الصافي بحسب الإقليم ١٠٢
٣٢- حصة الفرد من استهلاك الأغذية بحسب الإقليم ١٠٣
٣٣- الصادرات الصافية للأغذية بحسب الإقليم ١٠٤
٣٤- نسبة الغلات المحصولية إلى الغلات الاقتصادية المحتملة ١٠٦

تقديم

اجتمع رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى من البلدان والمنظمات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) في يونيو/ حزيران 2012 لإعلان التزام مشترك بكفالة تعزيز مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكبنا من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وقد تبوأت الزراعة والقضاء المبرم على الجوع المكان الذي تستحقانه بصفتهما من الأولويات العليا في جدول الأعمال الدولي. وقد أعلن بان كي مون - الأمين العام للأمم المتحدة أثناء تجمع ريو +٢٠ عن تحدي القضاء على الجوع، ودعا إلى وضع حد للجوع في العالم. وهذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة "الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل» تدلل على أن زيادة مستويات ونوعية الاستثمارات الزراعية أمور محورية لتحقيق هذه الغايات. وتذهب أيضاً إلى أننا بحاجة إلى تغيير أسلوب استثماراتنا في الزراعة.

إن الاستثمار في الزراعة من بين أكثر الوسائل فعالية لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتقليل الفقر وزيادة الاستدامة البيئية. كما أن العبور إلى الزراعة المستدامة لن يكون ممكناً بدون ضخ استثمارات كبيرة لحماية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل الفاقد في جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والاستهلاك. ومع ذلك فإن نصيب العامل من مستويات الاستثمار الخاص والعام في الزراعة يتسم بالركود أو الانخفاض في الأقاليم التي يشتد فيها الفقر والجوع في الريف ليبلغا أوجهما. والأكثر من ذلك، أن ما تنفقه الحكومات على الزراعة لا يؤدى في الغالب الأعم إلى تحقيق أعلى العائدات من حيث الإنتاجية الزراعية، ولا إلى تقليل الفقر وزيادة الاستدامة.

ولا شك في أن المزيد من الموارد العامة مطلوبة للزراعة. ومع ذلك فبدلاً من أن يدعو هذا التقرير فقط إلى المزيد من التمويل الحكومي والتمويل من الجهات المانحة، فإنه يدعو إلى استراتيجية استثمار جديدة تضع المنتجين الزراعيين في صميمها، وتركز الموارد العامة على جميع المستويات على تقديم السلع العامة وخلق بيئة تمكينية للاستثمار من جانب المزارعين. كما يناشد الحكومات على جميع المستويات وشركاءها في التنمية إلى توجيه الاستثمار العام والخاص نحو الأنشطة التي تدر عائدات أعلى للمجتمع. ويحتاج جميع المستثمرين الزراعيين والأعمال التجارية الريفية إلى حوكمة جيدة، وإلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإلى بنية تحتية ريفية، وإلى حقوق ملكية آمنة، وإلى مؤسسات سوقية فعالة، وذلك من أجل تعبئة الموارد والتصدي للمخاطر الكبيرة التي تكتنف الاستثمار في الزراعة.

ويحتاج المستثمرون، من جميع الأطياف من الأصغر إلى الأكبر، اهتماماً خاصاً: فيحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الدعم للتغلب على القيود التي تواجههم عند ادخار الأصول ومراكمتها، وفي مواكبة التقلبات والمخاطر وهي من العناصر الجوهرية في الزراعة. ويمكن للتعاونيات وللأنواع الأخرى من منظمات المنتجين أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التصدي لبعض هذه التحديات، كما يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي أن تسمح لأكثر الأسر الزراعية فقراً أن تنجو من براثن الفقر الذي يحول بينها وبين بناء أصول إنتاجية. ويمكن للاستثمار الكلي أن يقدم فرصاً من حيث زيادة الإنتاج وعائدات التصدير، والعمالة ونقل التكنولوجيا، ولكنه يحتاج إلى حوكمة قوية لحماية حقوق المجتمعات المحلية ولتفادى تدهور الموارد الطبيعية.

ويشتمل تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل على ما هو أكثر من مجرد تراكم رأس المال المادي في هذا القطاع، وإن كان ذلك جزءاً من التحدي، إذْ يحتاج الأمر إلى بناء المؤسسات والقدرات البشرية التي تسمح للقطاع الزراعي بأن يسهم في مستقبل مستدام. ومَعْقِد أملى هو أن يحفز هذا التقرير المجتمع العالمي على وضع المنتجين الزراعيين في صميم استراتيجيات الاستثمار في هذا القطاع. وليس هناك من طريق إلا بتحفيز الاستثمار من جانب المزارعين وتوجيه الاستثمار العام بصورة سليمة، إلى أن نصبح قادرين على تحقيق عالم ينعم فيه كل فرد بالتغذية الجيدة واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

شكر وتقدير

قام بإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢ أعضاء شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحت قيادة Kostas Stamoulis، مدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وKeith Wiebe، الموظف الرئيسي بشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وTerri Raney الاقتصادي الأقدم. وقام بتقديم التوجيه التقني Pietro Gennari، مدير شعبة الإحصاء؛ وDavid Hallam، مدير شعبة التجارة والأسواق؛ وRichard China، مدير شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، وCharles Riemenschneider، مدير شعبة مركز الاستثمار. وقام بتقديم توجيهات إضافية Ann Tutwiler، نائبة المدير العام (المعرفة)؛ وMarcela Villarreal، مديرة، وEve Crowley، موظفة رئيسية، بشعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية؛ وJosef Schmidhuber، الموظف الرئيسي بشعبة الإحصاء، وبوبكر بن بلحسن، موظف رئيسي بشعبة التجارة والأسواق.

وقد تولى إعداد الجزء الأول فريق بحوث وصياغة برئاسة Jakob Skoet، ويضم Gustavo Anríquez، وBrian Carisma، وAndré Croppenstedt، وSarah Lowder، وIra Matuschke، وTerri Raney، وEllen Wielezynski، وجميعهم من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وقام بتقديم مساهمات إضافية Jean Balié، وJesús Barreiro Hurlé، وBenjamin Davis، وPaulo Dias، وPanagyotis Karfakis، وMarco Knowles، وLauren Edwards، وLeslie Lipper، وGeorge Rapsomanikis، وCameron Short، وJuliano Thomas، وAntonio Vezzani، وTiantian Zhao، من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وضم المساهمون الآخرون Pascal Liu، (شعبة التجارة والأسواق)؛ وAna Paula de la O Campos، وMaria Adelaide D'Arcangelo، وDenis Herbel، وMarta Osorio، ونورا حداد، وClara Park (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية)؛ وMasahiro Miyazako، وSaifullah Syed (شعبة مركز الاستثمار)، وCalvin Miller، (شعبة البنية الريفية الأساسية والصناعات الزراعية)، وAstrid Agostini، وTommaso Alacevich، وEugenia Serova، وGarry Smith، وBenoist Veillerette، (شعبة مركز الاستثمار)؛ وDavid Palmer (شعبة تغير المناخ والطاقة والحيازة)؛ وCiro Fiorillo، (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في بنغلاديش).

وقد تم تنقيح واستكمال مجموعات بيانات دولية عديدة لأجل هذا التقرير. ولم يكن الكثير من التحاليل التي وردت بهذا التقرير لتصبح ممكنة لولا جهود Dominic Ballayan، وCarola Fabi، وIlio Fornasero، وAmanda Gordon، وErdgin Mane، وRobert Mayo، وPratap Narain، (وجميعهم في شعبة الإحصاء)، وهم الذين أنتجوا البيانات المتعلقة برأس المال السهمي الزراعي، وكذلك المؤشرات الإحصائية الأخرى، وقدموا المشورة بشأن مصادر أخرى للبيانات. ويُعرب الفريق أيضاً عن امتنانه لموظفي المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومنهم Bingxin Yu، وSangeetha Malaiyandind وذلك لتقديمهم بيانات بشأن المصروفات الحكومية على الزراعة من قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية (SPEED)، وSam Bening لتقديمه بيانات عن المصروفات عن الحكومات الأفريقية، وهي البيانات التي قدمها النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المعرفي (ReSAKSS)، وNienke Beintema، وMichael Rahija وGert-Jan Stads بشأن البحث والتطوير الزراعيينْ من مشروع مؤشرات علوم وتكنولوجيا الزراعة. وقد أَدْلى Masataka Fujita من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة بدلوه في توفير البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وياسمين أحمد من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لردها على الاستفسارات بشأن البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقام بإعداد ورقات المعلومات الأساسية والمدخلات الإضافية Kym Anderson (جامعة آديلايد)؛ وMichel Benoit-Catin (وحدة الأبحاث المشتركة CIRAD MOISA Montpellier)؛ وChristian Böber، (جامعة موهنهايم)، وNadia Cuffaro (جامعة كاسينو الغربية)؛ وStefan Dercon، (جامعة أوكسفورد)؛ وMahendra Dev (معهد انديرا غاندي لبحوث التنمية)؛ وShenggen Fan، وLinden McBride، وTewodaj Mogues، وBingxin Yu (جميعهم من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)؛ وKeith Fuglie، (دائرة البحوث

الاقتصادية وزارة الزراعة الأمريكية)؛ وDavid Lee (جامعة كورنيل)؛ وCarly Petracco، (البنك الأوروبي للتعمير والتنمية)؛ وBettina Prato، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

وقد استفاد التقرير من حلقتي تدريب عمليتين تقنيتين بمشاركة Derek Byerlee، وRita Butzer (جامعة شيكاغو)، وCesar Falconí، (بنك التنمية الأمريكي)، وMadhur Gautam (البنك الدولي)، وDonald Larson، (البنك الدولي)، وEllen McCullough (مؤسسة بيل وميليندا غيتس)، وTewodaj Mogues، (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وBettina Prato، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وPhilippe Rémy، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وCarlos Seré، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وGert-Jan Stads، (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وAlberto Valdés، (Universidad Católica de Chile)، وBingxin Yu، (من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وLinxiu Zhang، (مركز السياسات الزراعية الصينية، أكاديمية العلوم الصينية). ويشعر فريق الصياغة بالامتنان الشديد للمشاركين في حلقة التدريب العملي، وللكثيرين من المراجعين الداخليين والخارجيين الآخرين الذين قاموا بمراجعة مختلف مسودات المنشور.

وقام بتقديم الدعم المالي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة اليابان (مشروع تقديم «الدعم لدراسة حول تدابير السياسات الملائمة لزيادة الاستثمار في الزراعة وحفز استخدام الأغذية») للحصول على البيانات وإجراء التحليلات وإعداد ورقات المعلومات الأساسية، وتنظيم حلقات التدريب العملية. ويقر هذا الفريق بامتنان بقيمة هذا الدعم.

أما الجزء الثاني من التقرير فقد أعده Merritt Cluff وHolger Matthey من (شعبة التجارة والأسواق) تحت توجيه Jakob Skoet.

وأما الجزء الثالث من هذا التقرير فقد أعدته Sarah Lowder، بمساعدة Brian Carisma، (وكلاهما من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية). وقام Aparajita Bijapurkar، من (شعبة اقتصادات التنمية الزراعية) بمراجعة التقرير.

كانت Michelle Kendrick (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) مسؤولة عن أعمال التحرير باللغة الإنجليزية وإدارة المشروع. وقدمت Paola Di Santo، وLiliana Maldonado الدعم الإداري طوال هذه العملية. وقامت Annelies Deuss من (جامعة كارنيجي ميلون) باستعراض المشروع النهائي للتقرير. أما خدمات الترجمة والطباعة فقدمتها دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في المنظمة، وقام بتقديم الرسومات والإخراج الطباعي وقراءة الأصول عمر بلبل وFlora Di Carlo وشركة Green Ink المحدودة لخدمات النشر.

الاختصارات

AOI	الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي
ASTI	مؤشرات العلوم والتكنولوجيات الزراعية
CAADP	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
CFS	لجنة الأمن الغذائي العالمي
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FFPI	الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة)
G20	مجموعة العشرين لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية
G8	مجموعة الثماني
GAFSP	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	مرفق البيئة العالمية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFPRI	المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية
IMF	صندوق النقد الدولي
MAFAP	مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا
MDG	هدف إنمائي للألفية
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا
NFP	سياسات الأغذية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NRP	الأسعار الاسمية للحماية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PRAI	مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد
PSNP	برنامج شبكات الأمان الإنتاجي
PSTA II	المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي
R&D	البحث والتطوير
RRA	المعدل النسبي للمساعدة
ReSAKSS	الأنظمة الإقليمية لتحليل الاستراتيجية ودعم المعرفة
SPEED	إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية
TFP	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VGGT	المبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

موجز تنفيذي

يوضح تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل أن المزارعين هم أكبر المستثمرين في الزراعة بالبلدان النامية. وعليه، يذهب إلى القول بأن المزارعين وقراراتهم الاستثمارية يجب أن تكون في صميم أية استراتيجية ترمى إلى تحسين الاستثمار الزراعي. ويقدم التقرير كذلك قرائن تبين كيف أن الموارد العامة يمكن استخدامها بفعالية أكبر لتحفيز الاستثمار الخاص، ولاسيما من قبل المزارعين أنفسهم، وتوجيه الموارد العامة والخاصة نحو تحقيق المزيد من النتائج المفيدة اجتماعياً. ويتمحور هذا التقرير حول مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة، وحول الاستثمارات من جانب الحكومات لتيسير هذا التراكم.

إن التنمية الزراعية أساسية لتعزيز النمو الزراعي، وتقليل الفقر والجوع، وتعزيز الاستدامة البيئية. وقد شهدت الأقاليم من العالم التي يسودها الجوع والفقر المدقع بصورة واسعة اليوم - جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - معدلات استثمار من جانب عمال الزراعة راكدة أو آخذة في الانخفاض في مجال الزراعة لمدة ثلاثة عقود حتى الآن. وتدل القرائن الأخيرة على وجود علامات تحسن، غير أن القضاء المبرم على الجوع في هذه المناطق ومناطق أخرى وتحقيق ذلك بصورة مستدامة، سوف يحتاج إلى زيادات كبيرة في مستوى الاستثمار داخل المزرعة في الزراعة، وأن تحدث تحسينات دراماتيكية في كل من مستوى ونوعية الاستثمار الحكومي.

ينبغي للمزارعين أن يشكلوا محور أي استراتيجية للاستثمار

يقدم هذه التقرير أشمل بيانات تم إعدادها حتى الآن بشأن الأحجام النسبية للاستثمار وتدفقات المصروفات من جانب المزارعين والحكومات والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط . وينفق مستثمرو القطاع العام والخاص مواردهم على أشياء مختلفة ولأسباب مختلفة، وليس من السهل دائماً التمييز بين الاستثمار والمصروفات. وببساطة، فإن الاستثمار ينطوي على مراكمة الأصول التي تولِّد دخلاً زائداً أو منافع أخرى في المستقبل، في حين تنطوي المصروفات أيضاً على مصروفات جارية ومدفوعات محولة لا تعتبر استثماراً عادة.

وعلى الرغم من هذه القيود المفاهيمية والعملية، فإن أفضل البيانات المتاحة تشير إلى أن المزارعين في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يستثمرون في رأس المال السهمي داخل مزارعهم كل سنة أكثر من أربعة أضعاف ما تستثمره حكوماتهم في القطاع الزراعي. والأكثر من ذلك، أن استثمارات المزارعين تجعل المصروفات على الزراعة من جانب الجهات المانحة الدولية ومستثمري القطاع الخاص الأجانب تبدو قِزمْة. وهذه الهيمنة من جانب استثمارات المزارعين الخاصة تعنى أنهم يجب أن يكونوا العنصر المحوري المهم في أية استراتيجية ترمى إلى زيادة حجم وفعالية الاستثمار الزراعي.

وجود مناخ محفز للاستثمار ضروري للزراعة

تتأثر قرارات المزارعين الاستثمارية مباشرة بمناخ الاستثمار الذي يعملون داخله. وعلى الرغم من أن الكثير من المزارعين يقومون بالاستثمار حتى في مناخات استثمارية غير داعمة (لأنه قد تكون لديهم بدائل قليلة)، فإن القدر القليل من الدلائل التي تطرح للمناقشة في هذا التقرير تبين أن المزارعين تزداد استثماراتهم في وجود مناخ مواتٍ للاستثمار، وتزداد احتمالات أن يتمخض استثمارهم عن نتائج مفيدة اجتماعياً واقتصادياً.

ويعتمد وجود أو غياب مناخ مواتٍ للاستثمار على الأسواق والحكومات. فالأسواق تُولِد حوافز سعرية تعطى إشارات للمزارعين ولأصحاب المشروعات الخاصة الآخرين متى وأين توجد الفرص التي تجعل الاستثمارات مربحة. والحكومات مسؤولة عن خلق البيئة القانونية، والسياساتية والمؤسسية التي تُمكِن مستثمري القطاع الخاص من الاستجابة لفرص السوق بطرق مسؤولة اجتماعياً. ففي غياب بيئة تمكينية وحوافز سوق مناسبة، لن يقوم المزارعون بتقديم استثمارات كافية للزراعة، كما أن استثماراتهم قد لا تحقق النتائج الاجتماعية المثالية. وفي الحقيقة، إن بناء بيئة تمكينية للاستثمار الخاص والحفاظ عليها، هو في حد ذاته أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها القطاع العام.

إن عناصر المناخ العام الصالح للاستثمار معروفة جيداً، وإن كثيراً من نفس العوامل تتسم بنفس الأهمية، بل وبأهمية أكبر في البيئة التمكينية للزراعة: الحوكمة الجيدة، واستقرار الاقتصاد الكلي، والسياسات التجارية الشفافة والمستقرة، ومؤسسات السوق الفعالة واحترام حقوق الملكية. وتؤثر الحكومات كذلك على حوافز السوق التي تجتذب الاستثمارات في الزراعة بالنسبة لقطاعات أخرى، وذلك من خلال تقديم الدعم أو تحديد الضرائب لقطاع الزراعة، وأسعار تحويل العملة والسياسات التجارية، ومن ثم ينبغي بذل العناية لضمان المعاملة المُنصِفة للزراعة. كما أن كفالة إطار مناسب للاستثمار في الزراعة يتطلب كذلك إدراج التكاليف والفوائد البيئية في الحوافز الاقتصادية التي تواجه المستثمرين في الزراعة، وإنشاء آليات تيسر الانتقال إلى نظم الإنتاج المستدامة.

الحكومات تستطيع مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة للتغلب على تحديات الاستثمار

إن المزارعين في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يواجهون بيئة غير مواتية، وحوافز ضعيفة لكي يستثمروا في الزراعة. وغالباً ما يُواجِه أصحاب الحيازات الصغيرة قيوداً نوعية تشمل الفقر المدقع وضعف حقوق الملكية وصعوبة الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، والتعرض للصدمات، والقدرة المحدودة على تحمل المخاطر. كما أن كفالة وجود ساحة عمل تكفل العدالة بين أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المستثمرين لهو أمر ذو أهمية لسببي الإنصاف والكفاءة الاقتصاديين. وهذا هو الحال بالنسبة للنساء المشتغلات بالزراعة، واللواتي يواجهن غالباً قيوداً أكثر صرامة: فيمكن لمنظمات المنتجين الفعالة والشاملة أن تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن يتغلبوا على بعض القيود التي يواجهونها في الوصول إلى بعض الأسواق، وفي الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات المالية. ويمكن للتحويلات الاجتماعية ومخططات شبكات الأمان أن تلعب كذلك دوراً كأدوات سياساتية تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر فقراً أن يوسعوا من قاعدة أصولهم. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً في التغلب على اثنين من بين أكثر القيود التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء صرامة وهما: عدم وجود مدخرات خاصة بهم أو فرصة للوصول إلى الائتمان، وعدم وجود تأمين ضد المخاطر. فمثل هذه الآليات يمكن أن تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء والأسر الريفية أن تُكَوِن أصولاً، وأن تتخطى شِراك الفقر، غير أن اختيارهم للأصول (البشرية، والمادية، والطبيعية أو رأس المال) وأنشطتهم (كالأنشطة الزراعية وغير الزراعية) تعتمد على الشكل الكلى للحوافز، كما تعتمد على ظروف كل أسرة بصورة منفردة.

الاستثمار الخاص الواسع النطاق يتيح الفرص ولكنه يحتاج إلى الحوكمة

إن التدفق المتزايد من الأموال الدولية الموجهة نحو حيازة الأراضي على نطاق واسع من جانب الشركات الخاصة، وصناديق الاستثمار، وصناديق الثروة السيادية، قد حظى باهتمام كبير. كما أن النطاق المحدود لهذه الوسائل الاستثمارية يعني أنه من المرجح أن تترتب عليها تأثيرات هامشية فقط من ناحية الإنتاج الزراعي العالمي. ومع ذلك، فإن التأثير المحتمل على المستوى المحلى وكذلك إمكانات النمو المستقبلي قد أدت إلى وجود هواجس بشأن حدوث تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية محتملة، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي غالباً ما تكون لديها قدرة أقل على وضع وتنفيذ إطار تنظيمي لتناول هذه القضايا.

ويمكن للاستثمار الواسع النطاق أن يقدم فرصاً لزيادة الإنتاج والمكاسب التي يحصل عليها المصدرون، وتُولِّيد فرص عمالة، وتشجيع نقل التكنولوجيا، ولكن ذلك يمكن أن ينطوي على مخاطر من حيث الافتئات على حقوق مستعملي الأرض الحاليين، وتوليد تأثيرات بيئية سلبية. ومن التحديات الواضحة تحسين قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على التفاوض بشأن عقود تحترم حقوق المجتمعات المحلية وقدرتها أيضاً على متابعة هذه العقود وإنفاذها. إن صكوكاً مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والمبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض، ومصايد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني تُوفِر إطاراً لهذا الغرض. وينبغي كذلك تشجيع وضع نماذج بديلة وأكثر شمولاً للمستثمرين الواسعي النطاق، تتيح الفرص لمزيد من المشاركة من جانب المزارعين المحليين في سلاسل القيمة الزراعية.

الاستثمار في السلع العامة يغلُ عائدات عالية في النمو الزراعي والحدَ من الفقر

إن توفير السلع العامة جزء جوهري من البيئة التمكينية للاستثمار الزراعي. وتشير الدلائل المستمدة من العديد من البلدان خلال العقود الخمسة الماضية، إلى أن الاستثمار العام في البحث والتطوير الزراعيين والتعليم والبنية التحتية الريفية يعطى عائدات أعلى من المصروفات الأخرى مثل دعم المدخلات. كما أن الاستثمار في السلع العامة من أجل الزراعة يعطى عائدات قوية من حيث الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر، مما يشير إلى أن هذين العنصرين متسقان مع بعضهما البعض وليسا متنافسين. ويرجح للاستثمار في السلع العامة داخل المناطق الريفية أن يكون تكميلياً بطبيعته، وأن الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية الريفية تنحو نحو زيادة الاستثمار الزراعي، وغالباً ما توضع تلك الاستثمارات بين أعلى مصادر النمو الزراعي والنمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية. ويتفاوت التأثير النسبي للاستثمارات البديلة بحسب البلد، ومن ثم فإن أولويات الاستثمار ينبغي أن تتحدد محلياً، غير أن عائدات الاستثمار في السلع العامة في المناطق الريفية يعزز بعضها البعض.

تحسين أداء المصروفات العامة

على الرغم من كثرة الأدلة التي تُوثِق العائدات الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمار في السلع العامة، والتي تدعم الزراعة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإن مخصصات الميزانية الحكومية لا تعكس دائماً هذه الأولوية، والإنفاق الفعلي لا يعكس دائماً مخصصات الميزانية. ويقع اللوم على عدد من العناصر السياسية والاقتصادية، بما في ذلك العمل الجماعي من جانب جماعات المصالح القوية، وصعوبات عزْو المسؤولية إلى الاستثمارات الناجحة التي توجد فيها مهلات تنفيذ طويلة ومنافع منتشرة (مثلما يحدث بالنسبة للكثير من السلع الزراعية والسلع الريفية العامة)، وإلى ضعف الحوكمة والفساد. كما أن تعزيز المؤسسات الريفية وزيادة الشفافية في عملية صنع القرارات من شأنهما تحسين أداء الحكومات والجهات المانحة من حيث ضمان تخصيص الموارد العامة الشحيحة لتحقيق أكثر النتائج مردودية من الناحية الاجتماعية. وتَبذُل الكثير من الحكومات الجهود لتحسين التخطيط، والاستهداف وكفاءة مصروفاتها، بما في ذلك عمليات الميزانية الأكثر شفافية وشمولاً. ويحتاج الأمر إلى عمل المزيد من أجل تشجيع هذه الجهود.

الرسائل الرئيسية التي يوجهها هذا التقرير

- **إن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة.** وإن الأقاليم التي ركدت فيها حصة العامل من رأس المال الزراعي ومن الإنفاق الزراعي أو انخفضت أثناء العقود الثلاثة الماضية، هي أيضاً بؤر للفقر والجوع في العالم اليوم. وسوف يضع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة ضغطاً متزايداً على قاعدة الموارد الطبيعية التي تدهورت بشدة بالفعل في الكثير من الأقاليم النامية. و الاستثمار مطلوب من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الإنتاج المستدام. كما أن القضاء المبرم والمستدام على الجوع يحتاج إلى زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي بل ويحتاج، وهذا هو الأهم، إلى تحسين نوعية الاستثمار.
- **إن المزارعين هم بحق المصدر الأكبر للاستثمار في الزراعة.** على الرغم من إيلاء الاهتمام مؤخراً للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى الرغم أيضاً من ضعف البيئات التمكينية التي يواجهها الكثير من المزارعين، فإن استثمار المزارعين أنفسهم داخل المزرعة يجعل مصادر الاستثمار هذه تبدو قِزمة، بل وتتجاوز بصورة ملموسة حجم الاستثمارات الحكومية. إن الاستثمار داخل المزرعة في رأس المال السهمي الزراعي يزيد بأكثر من ثلاث مرات على المصادر الأخرى للاستثمار مجتمَعة.
- **يجب أن يلعب المزارعون دوراً رئيسياً في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع، غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخاً مناسباً للاستثمار الزراعي. إن** المتطلبات الأساسية معروفة جيداً، ولكن يتم تجاهلها في الغالب الأعم. فَضَعف الحوكمة، وغياب دور القانون، وارتفاع مستويات الفساد، وحقوق الملكية غير الآمنة، وقواعد التجارة المتعسفة، والضرائب المفروضة على الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وعدم توفير بنية تحتية وخدمات عامة كافية في المناطق الريفية، وتبديد الموارد العامة الشحيحة، جميعها تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالزراعة، وتقلل بشدة من الحوافز التي تجتذب الاستثمار في هذا القطاع. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الضرورية لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.
- **إن وجود مناخ استثماري مُواتٍ أمر لا يمكن الاستغناء عنه للاستثمار في الزراعة، وإن كان لا**

يكفي للسماح للكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستثمار ولضمان أن يفي الاستثمار الواسع النطاق بالغايات المرغوب فيها اجتماعياً.

- **تتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية خاصة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على العوائق أمام المدخرات والاستثمار.** فيواجه أصحاب الحيازات الصغيرة غالباً قيوداً صارمة بصفة خاصة عندما يريدون الاستثمار في الزارعة لأنهم يديرون عملياتهم على هامش قريب جداً من حد الكفاف، حيث أنهم لا يستطيعون أن يدخروا أو يتحملوا مخاطر إضافية. وهم يحتاجون إلى المزيد من حقوق الملكية الآمنة وإلى بنية تحتية ريفية وخدمات عامة أفضل. ومن شأن منظمات المنتجين الأقوى كالتعاونيات أن تساعدهم في إدارة هذه المخاط وتحقيق وفورات الحجم عند ولوجهم الأسواق، كما أن شبكات الأمان الاجتماعي والمدفوعات المحولة قد تساعدهم على مراكمة الأصول والاحتفاظ بها، سواء كان ذلك في الزراعة أو في أنشطة أخرى يختارونها بأنفسهم.
- **يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والهيئات الاستثمارية كفالة أن تكون الاستثمارات الواسعة النطاق في الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.** فالاستثمارات الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك التي تقوم بها مؤسسات أجنبية ومستثمرون سياديون قد تتيح فرصاً للعمالة ولنقل التكنولوجيا في الزراعة، ولكنها يمكن كذلك أن تفرض مخاطر على سُبُل معيشة السكان المحليين، وبخاصة في حالات حقوق الملكية غير الواضحة. ويجب تحسين حوكمة هذه الاستثمارات عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة ونماذج المشاركة الشاملة التي لا تنطوي على نقل الأرض بل تسمح للسكان المحليين بالاستفادة.

- **تحتاج الحكومات والجهات المانحة إلى توجيه أموالها العامة المحدودة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.** وسوف تتفاوت أولويات الاستثمار العام حسب الموقع ومرور الوقت، غير أن الدلائل تشير بوضوح إلى أن بعض أنواع الإنفاق تكون أفضل من أنواع أخرى. فالاستثمار في السلع العامة، مثل البحوث الزراعية التي تزيد من الإنتاجية والطرق الريفية والتعليم، تكون على الدوام ذات مردودية أعلى بالنسبة للمجتمع من الإنفاق على دعم الأسمدة مثلاً والتي غالباً ما يَستحوِذ عليها الصفوة من أعيان الريف، وتوزع بطرق تَضُر بمُورِّدي مدخلات القطاع الخاص. إن مثل هذا الدعم قد يكتسب شعبية من الناحية السياسية، غير أنه لا يمثل عادة الاستعمال الأفضل للأموال العامة. فبتركيزها على السلع العامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، يمكن للحكومات أن تزيد من تأثير المصروفات العامة على النمو الزراعي وعلى الحد من الفقر. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات، والقدرات البشرية الضرورية، وذلك لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.

الجزء الأول

الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل

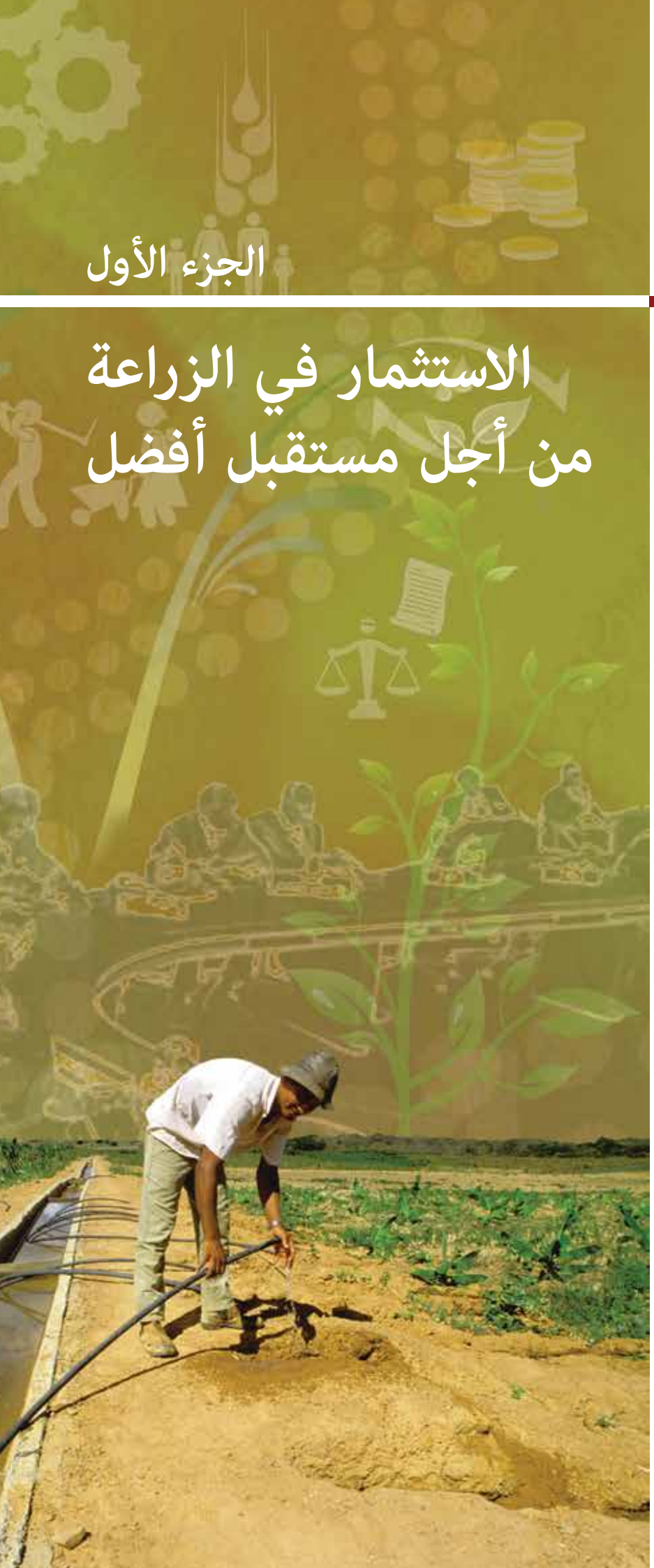

الجزء الأول

١- مقدمة

وضعت أزمات الأغذية الأخيرة والقلق المتزايد بشأن تغير المناخ العالمي الزراعة على قمة جدول الأعمال الدولي. فالحكومات والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني التي التقت في قمة مجموعة الثماني الكبار (G8)، ومجموعة العشرين لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية (G20) وقمة ريو +٢٠ في ٢٠١٢ قد أدركت الارتباط بين الهدفين المتمثلين في القضاء المبرم على الجوع واستدامة الزراعة. وسوف يتطلب تحقيق هذين الهدفين زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي، وإن كان الأهم من ذلك، هو الحاجة إلى تحسين نوعية هذا الاستثمار.

فلطالما دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى الاستثمار في الزراعة. وكانت الطبعة الأولى لتقرير حالة الأغذية والزراعة، التي نُشرت في ١٩٤٧، قد حددت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة من أجل إنتاج الأغذية للمناطق التي تعاني من العجز فيها، وقد أشارت طبعة عام ١٩٤٩ إلى الأرقام المالية المستهدفة لمستويات الاستثمار المطلوبة لإعادة بناء الزراعة بعد الحرب العالمية الثانية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٧؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٩) وركزت هذه التقارير وتقارير عديدة تالية على دور الحكومات في تخطيط وتوجيه متطلبات الاستثمار في الزراعة، وأولت اهتماماً قليلاً لدور المزارعين أنفسهم.

إن الأزمة المالية الدولية التي، تضر بالحكومات وبالجهات المانحة في جميع أنحاء العالم، تعني أن الموارد العامة وحدها الآن، وأكثر من أي وقت مضى، لا يمكنها أن تفي باحتياجات الزراعة من الاستثمارات. لذلك تضطلع الحكومات والجهات المانحة بدور حاسم في تحفيز وتوجيه وحوكمة الاستثمار الزراعي، غير أن مستثمري القطاع الخاص - وهم بالدرجة الأولى المزارعون أنفسهم - يجب أن يكونوا في صميم أية استراتيجية للاستثمار الزراعي.

وتستعرض هذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة السند المنطقي الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الزراعي، وتفحص أسباب نقص الاستثمار في الزراعة، وتقدم القرائن التي تبين كيف يمكن استخدام الموارد العامة بصورة أكثر فعالية. ويتمحور هذا التقرير حول مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة والاستثمارات التي تقوم بها الحكومات لتيسير هذه المراكمة. إن تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل يمكن أن يساعد في تحقيق عالم يحصل كل فرد فيه على التغذية الجيدة، وتُستخدَم فيه الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

من الذي يستثمر في الزراعة ؟

يمكن تصنيف المستثمرين في الزراعة إلى أربعة فئات عام وخاص وأجنبي ومحلي.[١] وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من المزارعين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما مستثمرو القطاع العام المحلي، وهم بالدرجة الأولى الحكومات الوطنية، فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، يتلوهم بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون العامون الأجانب كشركاء التنمية، ومن ثم يليهم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص، مثل المؤسسات. وهؤلاء المستثمرون – من القطاع العام والخاص، والمحليون

[١] في هذا التقرير، تشير «الزراعة» إلى المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، والزراعة الحرجية.

الشكل ١
مصادر الاستثمار في الزراعة

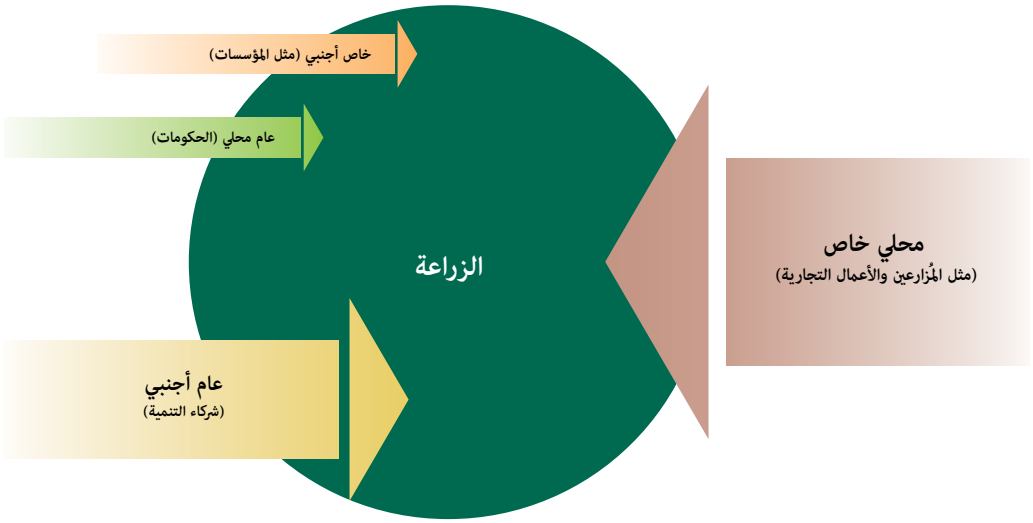

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

والأجانب - يستثمرون في أشياء مختلفة ولأسباب مختلفة. وغالباً ما تكون استثماراتهم تكاملية، ومتداخلة في بعض الأحيان، ولا يمكن للواحدة منها أن تَحِل محل الأخرى بصفة عامة (الشكل ١). وتسمح أفضل البيانات المتاحة، التي جُمعت وحُللت لأجل هذا التقرير (الشكل ٥ في الفصل ٢)، بعمل مقارنة تقريبية فقط بين الأحجام النسبية لتدفقات الاستثمار هذه، غير أن هذه المقارنة تُبرِز الأهمية المركزية للمزارعين بصفتهم أكبر مستثمرين في الزراعة. وتنطوي على ذلك تداعيات مهمة بالنسبة للسياسات: فعلى الرغم من أن الاستثمار العام يظل أساسياً، فإن محور سياسات الاستثمار يجب أن يتحول من أجل تيسير الاستثمار الخاص بدرجة أكبر وبصورة أفضل.

لماذا الاستثمار في الزراعة؟

يزاول المزارعون الاستثمار لأجل إطعام أسرهم، ولزيادة ولتنويع دخولهم ولبناء ثرواتهم. فبالنسبة للمزارعين، يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما الآن (كالنقود أو الجهد أو الوقت) لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل. فشراء محراث، أو بناء حوض للري، أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المُزارِع أو دخله. ويقوم المزارعون والمستثمرون الآخرون من القطاع الخاص بالاستثمار في الزراعة في حالة واحدة فقط إذا كانت العائدات المتوقعة سوف تغطى المخاطر المعروفة وتتجاوز العائدات من أنواع بديلة للاستثمار.

إن السند المنطقي للاستثمار العام في الزراعة من جانب الحكومات وشركاء التنمية يعتمد على ثلاث مزايا مترابطة من أجل المجتمع، والتي يمكن أن تأتي من زيادة الإنتاجية الزراعية، وهي: (١) النمو الاقتصادي والحد من الفقر، و(٢) الأمن الغذائي والتغذوي، و(٣) الاستدامة البيئية. إن الاستثمار في الزراعة يعني بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة شحيحة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع. وتُعد البحوث الزراعية والبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في الزراعة.

ويبين التاريخ أنه على الرغم من أن المزارعين هم أكبر مستثمرين في الزراعة، فإنهم في غياب الحوكمة الجيدة والحوافز المناسبة والسلع العامة الأساسية لا يقومون بالاستثمار الكافي.[٢] إذْ أن الإنتاج الزراعي عادة

[٢] انظر الفصل الثاني لتوضيح المفاهيم الأساسية والفصل الخامس من أجل مناقشة أكثر استفاضة.

ما يكون موسمياً أو دورياً بطبيعته، كما أنه يكون معرضاً للتأثر بالظواهر الطبيعية مثل الجفاف والآفات والأمراض. ويكون المنتجون غالباً متناثرين جغرافياً، وتكون معظم المنتجات الزراعية كبيرة الحجم وقابلة للتلف. وكل هذا العوامل تجعل الاستثمار في الزراعة محفوفاً بالمخاطر، ويعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية تحتية ريفية جيدة، كما يعتمد على وجود إمدادات متينة من المدخلات وصناعات لتجهيز النواتج ومؤسسات سوقية شفافة ومؤشرات سعرية. ويمكن للاستثمار العام السليم أن يقلل من المخاطر وأن يزيد من ربحية الاستثمار الخاص، ومن ثم، يزيد الحوافز التي تحفز المزارعين على الاستثمار.

وثمة عدد كبير من القرائن بشأن أوضاع كثيرة حول العالم تبين أن الاستثمار الزراعي هو أحد أهم الاستراتيجيات الفعالة **للنمو الاقتصادي والحد من الفقر** في المناطق الريفية، التي يقطُنها أغلبية أفقر سكان العالم. وقد أشارت الدلائل إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة، قد أثبت فعاليته بقدرته على مضاعفة تقليل الفقر: مع حدوث نمو داخل قطاعات أخرى (البنك الدولي، ٢٠٠٧ أ). إن النمو في الإنتاجية الزراعية يولد الطلب على السلع والخدمات الريفية الأخرى ويخلق فرص العمل والدخل للسكان الذين يقدمون هذه السلع والخدمات - والذين غالباً ما يكونون من فقراء الريف الذين لا يمتلكون الأرض. وهذه المزايا تتسع دائرتها ابتداء من القرية وحتى الاقتصاد الأكثر اتساعاً في عملية تم توثيقها لأول مرة منذ عقود (Hayami وRuttan، ١٩٧٠) ولا تزال صالحة في الكثير من المناطق الريفية اليوم. وتبين الدلائل المعروضة في الفصل ٥ أن الكثير من أكثر أنواع الاستثمار العام إنتاجية في الزراعة لها أيضاً مردود قوي من زاوية الحد من الفقر.

ويعد الاستثمار الزراعي كذلك حيوياً للقضاء على الجوع من خلال الأبعاد المتعددة **للأمن الغذائي والتغذوي.** فيمكن للاستثمار في الزراعة والقطاعات الداعمة من جانب المزارعين والقطاع العام أن يزيد من توافر الأغذية في الأسواق ويحافظ على الأسعار الاستهلاكية منخفضة، مما يجعل الأغذية في المتناول بالنسبة للمستهلكين الريفيين والحضريين (Alston وآخرون، ٢٠٠٠). إن الأغذية الأساسية الرخيصة نسبياً تُمكِّن المستهلكين من تحسين وجباتهم الغذائية بمجموعة أكثر تنوعاً من الأغذية، مثل الخضر والفاكهة والبيض واللبن، مما يزيد الاستفادة من المغذيات الموجودة في الوجبات الغذائية (Bouis وGraham وWelch، ٢٠٠٠). ويمكن أيضاً للاستثمارات الزراعية أن تحد من تعرض الإمدادات الغذائية للصدمات، مما يشجع الاستقرار في الاستهلاك.

الشكل ٢

متوسط التغير السنوي في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي والتقدم المُحرز نحو إحراز هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

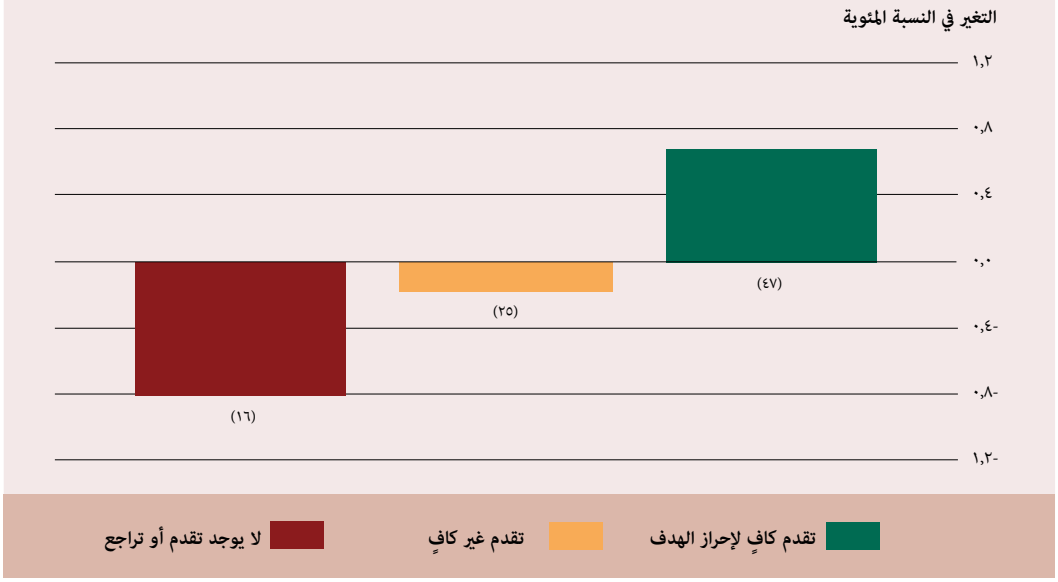

ملاحظات: يشير هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الغاية ١ جيم من الهدف الإنمائي للألفية الذي يهدف إلى تقليل نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويظهر عدد البلدان في كل فئة بين قوسين.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي ٢٠١٢.

ويبدو أن الاستثمار في الزراعة داخل المزرعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من الجوع (الشكل ٢). فحِصَة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وهو بديل عن الاستثمار الزراعي المحلى الخاص، تزيد بمعدل متوسط قدره ٠,٧ بالمائة كل عام منذ عام ١٩٩٢ في ٤٧ بلداً سائراً في طريقه إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، وهو هدف تخفيض الجوع، ولكن هذا المعدل يسير بمعدل أبطأ بكثير في ٣١ بلداً حيث التقدم لم يكن كافياً، كما أنه انخفض في ١٦ بلداً ركدت فيها أو تراجعت معدلات نقص التغذية.

من الواضح أن الاستثمار الخاص في المزرعة ذو أهمية في القضاء على الجوع، وإن كان الاستثمار العام أيضاً ذا أهمية قصوى. فالجوع منتشر بدرجة أكبر في البلدان التي تكون حصة العامل من المصروفات الزراعية العامة فيها أقل مما يشير إلى أن الاستثمار العام والخاص في الزراعة مهمان لمكافحة الجوع (الشكل ٣). وبالطبع، فإن الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض قد تنفق أقل بالنسبة لكل عامل زراعي لسببٍ دقيق هو أنها بلدان فقيرة، إلا أن الدلائل تشير إلى أن الكثير منها تنفق جزءاً أقل تناسبياً من ميزانياتها على الزراعة أقل مما تستوجبه أهمية الزراعة في اقتصاداتها (الفصل ٢).

إن زيادة الإنتاجية في الزراعة أمر ضروري - وإن كان غير كاف – لتحقيق **الاستدامة البيئية**. فالزراعة في العالم ينبغي أن تُطْعِم عدداً متوقعاً من السكان يزيد على تسعة بلايين شخص بحلول ٢٠٥٠، أي بما يزيد عن التعداد العالمي الحالي بمقدار ٢ بليون نسمة. وسوف تَحدُث معظم الزيادة السكانية في البلدان التي ينتشر فيها الجوع وتدهور الموارد الطبيعية انتشاراً واسعاً الآن بالفعل. ولهذا، يجب على نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية أن تصبح أكثر كثافة إنتاجية من أجل مواجهة الطلب المتزايد، وإن كانت الضرورة تستدعى استخدام موارد طبيعية أقل وتحسين نوعية هذه الموارد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١أ). وعندما تكون النظم الإيكولوجية الزراعية أكثر إنتاجية، فإن النظم الإيكولوجية الطبيعية يمكن حمايتها، وعندما يحصل المزارعون على دخل مجزٍ مقابل خدمات النظام الإيكولوجي التي يقدمونها، فيمكن للزراعة إذاً أن تصبح أكثر إنتاجية وأكثر استدامة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

كيف نستثمر في الزراعة من أجل مستقبل أفضل؟

لا يقوم المزارعون في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط بالاستثمار الكافي لتلبية أهدافهم الخاصة بزيادة الإنتاجية والدخول، دع عنك أهداف

الشكل ٣
حصة العامل من الإنفاق الحكومي على الزراعة، بحسب انتشار نقص التغذية

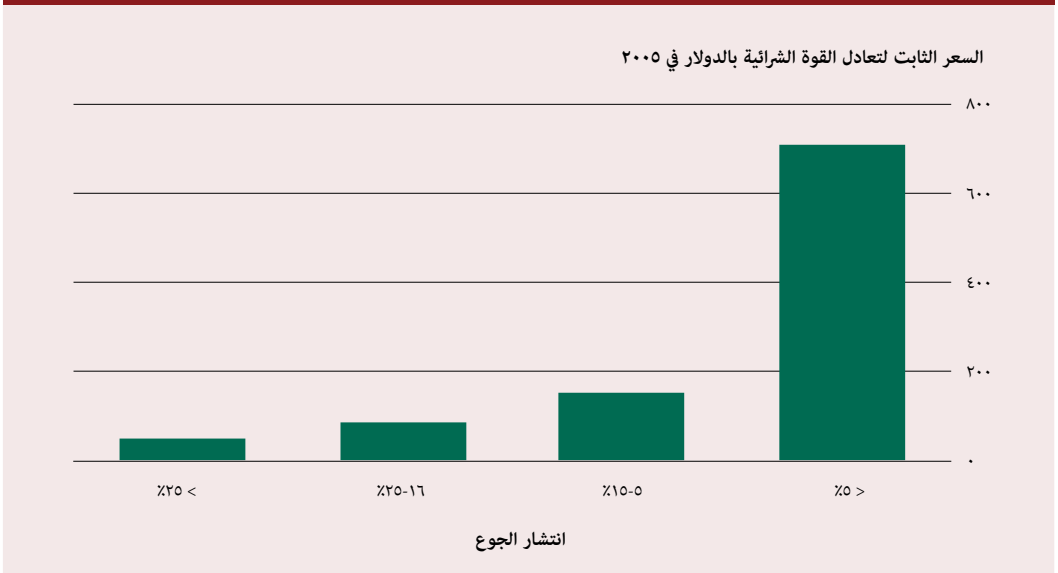

ملاحظة: حصة العامل من الإنفاق الحكومي هي المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وانتشار نقص التغذية هو التقدير الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ٢٠١٢.

المجتمع في الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر والاستدامة البيئية. ومن الأمور الحتمية تناول المُحفِزات والقيود التي تؤثر على قرارات الاستثمار لدى المزارعين، وذلك من أجل تحفيز الاستثمار داخل المزرعة.

وتقع على كاهل الحكومات وشركائها في التنمية أربع مسؤوليات أساسية في هذا الصدد:

- خلق مناخ مواتٍ للاستثمار وذلك لحفز المزارعين على القيام باستثمار مسؤول اجتماعياً هم وغيرهم من المستثمرين في القطاع الخاص؛
- توجيه المصروفات العامة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات العائد المرتفع؛
- التغلب على القيود التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة في الادخار والاستثمار؛
- حوكمة الاستثمار الخاص، وبخاصة الاستثمار الواسع النطاق، وذلك لضمان العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

وتتفاوت الأهمية النسبية للمسؤوليات والأولويات الأربع للاستثمار العام في الزراعة ومن أجلها، وذلك طبقاً لمستوى التنمية الاقتصادية في القطاع.

وللحكومات دور رئيسي في دعم **مناخ استثمار** إيجابي يؤدى إلى الاستثمار الخاص في الزراعة، ويرتهن مناخ الاستثمار بوجود **بيئة تمكينية** - سياسات، ومؤسسات وبنية تحتية أساسية - تكون الحكومات مسؤولة عنها، وكذلك **حوافز سوق**، تتحدد بدرجة كبيرة تبعاً للسوق، وإن كانت تتأثر بالسياسات الحكومية في مجالات كثيرة. ويؤثر مناخ الاستثمار على الربحية المتوقعة وعلى المخاطر التي تكتنف الاستثمار الخاص، وهكذا تخلق حوافز إيجابية أو حوافز سلبية بالنسبة للمزارعين، والمشروعات الريفية والكيانات الخاصة الأخرى للاستثمار في الزراعة. وتشترك عناصر البيئة التمكينية وحوافز السوق الاستثمارية في الزراعة في الكثير من السمات المشتركة مع المناخ الجيد للاستثمار العام، وذلك على الرغم من أن الأهمية النسبية لهذه العناصر قد تختلف في حالة الزراعة.

إن التحديات التي يواجهها المستثمرون من القطاعين العام والخاص في الزراعة تتفاوت طبقاً للسياق. فالخصائص الإقليمية والقطرية لها تأثيرها القوى، مثلما للسمات النوعية للمستثمر الفردي. ومع ذلك، فإن جميع المنتجين الزراعيين، بغض النظر عن حجمهم أو السياق القطري لهم، يحتاجون إلى السمات الأساسية للبيئة التمكينية: البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والمؤسسات التجارية والسوقية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والحوكمة الجيدة. ويعتمد الاستثمار الزراعي بصفة خاصة على مثل هذه العوامل التمكينية الرئيسية مثل القدرة على التنبؤ وشفافية السياسات، ووضوح حيازة الأرض وحقوق الملكية، والسياسات التجارية الشفافة، والبنية التحتية الريفية المادية (بما في ذلك النقل، والري، والاتصالات، والمياه، والنظافة الصحية، والطاقة الكهربائية). وتشتمل العوامل التمكينية الأخرى ذات الصلة بالزراعة على المقنناَت والمعايير الخاصة بالمنتَج، كما تشتمل على البحث والتطوير، وعلى الخدمات المالية الريفية (الفصل ٣).

وتمثل **السلع العامة الأساسية**، التي من غير المتوقع أن يوفرها القطاع الخاص، الكثير من جوانب البيئة التمكينية. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية توجيه الأموال العامة الشحيحة نحو أنواع الاستثمار التي تتمتع بأعلى مردود من حيث الإنتاجية الزراعية، وتقليل الفقر وزيادة الاستدامة البيئية. إن الدلائل المقدمة في هذا التقرير (الفصل ٥) تبين أن المصروفات العامة لها مردودات اجتماعية أعلى عندما تركز على توفير السلع العامة، مثل البحوث الزراعية والبنية التحتية الريفية والتعليم، وذلك بدلاً من تقديم دعم على الأسمدة والمياه والائتمان. وربما يكون للدعم مبررات في بعض المواقف، لأنه يولِّد مزايا عامة جيدة؛ وفي الحقيقة، أن ما يمثل سلعة عامة قد يختلف تبعاً لمستوى التنمية في البلد. ومع ذلك، فإن الدلائل واضحة على أن مصروفات بعض الحكومات تأتى بمردودات أعلى من غيرها من منظور الإنتاجية الزراعية وتقليل الفقر.

وتحتاج الحكومات أيضاً إلى كفالة إدخال اعتبارات **الاستدامة البيئية والإنصاف الاجتماعي** بصورة فعالة في مقررات الاستثمار الخاصة والعامة في الزراعة. وهذا ينطوي على اعتماد قوانين وسياسات تدعم الاستثمار الخاص المستدام بيئياً وتحمى حقوق السكان الأكثر ضعفاً. وقد تترتب نتائج بيئية معاكسة غير مقصودة على السياسات في بعض المجالات مثل إنتاج الوقود الحيوي، والاكتفاء الذاتي من الأغذية، والتجارة الدولية، وهو ما يجب تقييمه بعناية. ويحتاج الأمر كذلك إلى أن يوجه الاستثمار العام نحو زيادة الإنتاج بطرق مستدامة بيئياً ومفيدة اجتماعياً (الفصل ٣).

وفي كثير من البلدان يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، وأكثرهم من النساء، قيوداً خاصة في مساعيهم للادخار والاستثمار في مزارعهم وقد يحتاجون إلى دعمٍ خاص من أجل التغلب على هذه القيود. كما أن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق من خلال المؤسسات المختصة والبنية التحتية الأساسية، هو جزء من البيئة التمكينية الشاملة، وهو شرط مسبق لتحقيق المنافع التي تعود من استعمال الحوافز الأفضل. إن التغلب على قيود الائتمان، وكراهية تحمل المخاطر، هما تحديان آخران مهمان للغاية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. لذا فإن المساعدة على بناء منظمات منتجين فعالة يمكن أن تمثل طريقة قوية لربط أصحاب الحيازات الصغيرة

بالأسواق، ولقهر الصعاب التي تواجههم. ويمكن في الكثير من السياقات، للتحويلات الاجتماعية، بما في ذلك الدعم، أن تمثل أداة تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء من الاستثمار ومن زيادة أصولهم (الفصل ٤).

إن الاتجاه المتنامي نحو الاستثمارات التي تقوم بها الشركات على نطاق واسع في الزراعة تمثل فرصاً وتحديات جديدة أمام الزراعة. وتقع على الحكومات مسؤولية حوكمة مثل هذه الاستثمارات، لضمان أن تؤدى إلى تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلدان والمحليات التي تتم فيها. وتتقاسم المنظمات الدولية، والمجتمع المدني والشركات الاستثمارية مسؤولية حوكمة مثل هذه الاستثمارات. إن التمسك بالمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض، ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب) وغيرها من المبادئ التي تقوم على الحقوق هو أمر أساسي وضروري في هذا الصدد (الفصل ٤).

إن أهمية ونطاق تحديات السياسات المختلفة التي أبرزناها عاليه، تعتمد على الخصائص الفردية للبلدان، ومستوى التنمية والأولويات. كما أن الفهم السليم للحوافز أمر ضروري بالنسبة لجميع البلدان - من البلدان ذات الدخل المنخفض وحتى البلدان ذات الدخل المرتفع - حيث أن لذلك تداعيات على الأنماط الجغرافية للاستثمار تتجاوز البلدان فرادى. ومن المحتمل أن يَثْبُت أن تحسين عناصر مناخ الاستثمار الأخرى أكثر صعوبة لدى الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ففي الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، والكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض-المتوسط، التي لديها معدلات فقر أكبر وأعداد أكبر من أصحاب الحيازات الصغيرة، تكون مواجهة القيود التي تعترض سبيل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، وضمان أن يؤدى الاستثمار الواسع النطاق إلى تحقيق الأمن الغذائي، هي أمور غاية في الأهمية.

ويدعو الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل إلى شراكة متجددة بين الحكومات، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - ولاسيما المزارعين - وذلك لكفالة حشد قدر أكبر بكثير من الاستثمار من أجل الزراعة، وكفالة توجيهه نحو تحقيق نتائج مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. إن بناء المؤسسات والقدرات البشرية، أمران أساسيان في هذا الصدد.

هيكل التقرير

يضع الفصل ٢ إطاراً للمناظرة، وذلك عن طريق توضيح مفاهيم أساسية ذات صلة بالاستثمار الزراعي، وتمحيص البيانات العملية بشأن مختلف أنواع الاستثمار. ويستعرض الدلائل على أهمية الاستثمار في الزراعة داخل المزرعة، وكذلك الاستثمار من جانب الحكومات، والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب في القطاع الخاص. كما أنه يبرز الاختلافات عبر الأقاليم والمناطق التي قد يكون الاستثمار فيها متخلفاً عن المستويات المطلوبة لتحقيق نمو الإنتاجية المستدام. ويقدم الفصل ٣ دلائل على الدور الحاسم للحكومات وللجهات المانحة في حفز الاستثمار الزراعي عن طريق توفير بيئة تمكينية وتقديم الحوافز السعرية. فمثلاً يمكن للاقتصاد الكلي والسياسات التجارية التي ترهق القطاع الزراعي أو تدعمه، أن تؤثر بقوة في الحوافز من أجل الاستثمار، وذلك بطرق غير مقصودة. يضاف إلى ذلك، أن تحقيق التكثيف الزراعي المستدام يتطلب إدراج التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز المتاحة للمنتجين الزراعيين. ويولى الفصل ٤ اهتماماً خاصاً بالعقبات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، والكيفية التي يمكن بها للحكومات وللجهات المانحة أن تساعد في التغلب على هذه العقبات. إن الفرص والتحديات التي تعرضها الاتجاهات الحديثة نحو الاستثمار الواسع النطاق من جانب الشركات في الزراعة لدى البلدان النامية - عن طريق المستثمرين المحليين والأجانب - يجرى بحثها هي الأخرى. ويتفحص الفصل ٥ مردودية مختلف أنواع الاستثمار العام في مختلف السياقات، كما يناقش كيف أن إعادة تخصيص المصروفات العامة للسلع العامة الأساسية بدلاً من الدعم يمكن أن تحقق عائدات أعلى ومرغوبة بدرجة أكبر اجتماعياً. ويستخلص الفصل ٦ النتائج ويعرض تداعيات السياسات.

٢- الاستثمار الزراعي: الأنماط والاتجاهات

إن هذا الفصل باستخدامه البيانات التي جُمعت وحُلِلت أخيراً من أجل هذا التقرير إنما يستعرض الاتجاهات في مجال الاستثمار الخاص والعام عالمياً، وإقليمياً، وحسب مجموعات الدخل، ويقدر مدى التقدم المحرز في تكوين رأس المال الزراعي داخل تلك المناطق.

مفاهيم أساسية: الاستثمار مقابل المصروفات والسلع العامة مقابل السلع الخاصة

إذا تحدثنا بصورة أوسع نطاقاً لوجدنا أن الاستثمار ينطوي على التخلي عن شيء ما اليوم مقابل مراكمة أصول وتوليد دخل زائد أو منافع أخرى غداً. فالمزارعون يستثمرون داخل مزارعهم عن طريق الحصول على المعدات والآلات الزراعية، وشراء الحيوانات أو تربيتها، حتى تصل إلى المرحلة الإنتاجية، وزراعة المحاصيل الدائمة، وتحسين أراضيهم، وتشييد البنايات على المزرعة، الخ. وقد تستثمر الحكومات في أشياء، من بينها، شق وصيانة الطرق الريفية والبنية التحتية الواسعة النطاق للري، والأصول التي تُولِد عائدات من زاوية زيادة الإنتاجية خلال فترة طويلة من الزمن. وتستثمر الحكومات كذلك في أصول أخرى ملموسة بدرجة أقل مثل المؤسسات القانونية والسوقية، التي تمثل جزءاً من البيئة التمكينية للاستثمار الخاص. ولذلك فقد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان الصرف العام أو الخاص، يمثل استثماراً، من الناحيتين المفاهيمية والعملية، وفي بعض الحالات لا يكون الفارق واضح المعالم. ويُعرَّف الاستثمار بصورة عامة بالأنشطة التي ينتج عنها تراكم رأس المال (الإطار ١) والتي تُغِل سيلاً من المردودية مع مرور الوقت.

ففي الزراعة، يتم التمييز عادة بين الاستثمار والإنفاق على المدخلات، بشكل تعسفي إلى حد ما، اعتماداً على طول الوقت اللازم لتوليد عائدات. وهكذا، فإن غِراس الأشجار يعتبر عادة استثماراً لأنه يستغرق فترة زمنية أطول من عام لتوليد عائد، ولكن استخدام الأسمدة في زراعة محصول الذرة لا يعتبر استثماراً لأنه يولد عائداً أثناء الدورة المحصولية الجارية. والأهم من ذلك من وجهة النظر المفاهيمية، أن الأشجار تعتبر أصلاً رأسمالياً ينتج سلسلة من العائدات خلال سنوات كثيرة. وحتى في هذه الحالة

الإطار ١

ما هو رأس المال ؟

يستثْمِر المزارعون والحكومات لبناء الأصول التي تعزز الإنتاجية الزراعية والنمو. ويتكون رأس المال من كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة، ويُنظر إليه غالباً من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الزراعية:

- رأس المال المادي، مثل الحيوانات والماكينات والآلات والأبنية في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة؛
- رأس المال البشري، الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي؛
- رأس المال الفكري، الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الزراعية وممارسات الإدارة؛
- رأس المال الطبيعي، مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم للإنتاج الزراعي؛
- رأس المال الاجتماعي، مثل المؤسسات والشبكات التي تبنى الثقة وتقلل المخاطر؛
- رأس المال المالي، مثل المدخرات الخاصة.

ورأس المال المالي هو بالدرجة الأولى وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال. ومع ذلك؛ فإن الكثير من الاستثمارات التي يقوم بها المزارعون لا تتم بالدرجة الأولى أو بصورة حصرية عن طريق الإنفاق المالي، وإنما عن طريق الزمن الذي يتم إنفاقه لقطع الأشجار على قطعة أرض مثلاً أو لتحسينها أو لتشييد بنايات المزرعة أو قنوات الري.

التي تبدو بسيطة، قد لا يكون التمييز واضحاً. فإذا كان استخدام الأسمدة يساعد ويحافظ على خصوبة التربة على المدى الطويل، عندئذ يمكن اعتباره استثماراً. وبالمثل؛ ففي المصروفات العامة يتم التمييز عادة بين الاستثمار والمصروفات الجارية، ولكن هذا الملْمَح لا يتسم دائماً بالوضوح أيضاً، وذلك لأسباب ليس أقلها أن المصروفات الجارية تَلزَم للحفاظ على قيمة الأصول الرأسمالية مثل الطرق، والبنية التحتية الأساسية المادية.

وكذلك يعتبر المنظور أمراً مهماً لما يُنْظَر إليه على أنه استثمار. فمن وجهة نظر المزارع قد يمثل شراء الأرض استثماراً مُهماً من حيث قدرتها الإنتاجية؛ ولكنه من منظور المجتمع؛ هو مجرد تغير في ملكية الأصول وليس في الزيادة الصافية في أسهم رأس المال، كما يحدث مثلاً عند القيام بتحسين الأرض.

ويقوم المزارعون والحكومات بالاستثمار لبناء رأس المال الذي يسمح للقطاع الزراعي بأن يصبح أكثر إنتاجية في المستقبل. فبعض أهم أنواع رأس المال الزراعي غير ملموسة بالضرورة. فالحكومات تستثمر بصورة واسعة في البحث والتطوير الزراعيين، واللذين يولدان رأس مال فِكْرى - وهو مُدْخل مهمٌ للغاية لزيادة الإنتاجية على المدى الطويل للزراعة - وكلا الطرفين الحكومات والأفراد يستثمران في التعليم، الذي يزيد من إنتاجية المستفيدين منه ويُولِدْ عائدات طويلة الأجل عن طريق تطوير القدرات البشرية. وينفق المزارعون الوقتَ والموارد لتطوير اتحادات المنتجين، وهو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، يمكنه أن يقلل من المخاطر ويُزيد من الإنتاجية. وكل هذه الأنشطة هي من أشكال الاستثمار لأنها تبني رأس المال، حتى وإن كانت قيمة رأس المال شيئاً يصعب قياسه.

ويطلق على الكثير من الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات «سلع عامة» لأنها تُولِّد منافع للمجتمع لا يمكن للمستثمر الخاص أن يوفرها. فبمجرد إنشاء سلعة عامة، لا يمكن استثناء أحدٍ من الناس من الاستفادة منها، ولا يمكن لاستخدام شخص من الأشخاص لها أن يقلل من قدرة الآخرين على استخدامها. فهي من الناحية التقنية "غير حصرية"، "وغير تنافسية". ولا يوجد لدى المستثمرين في القطاع الخاص حافز قليل بل لا يوجد لديهم الحافز لتوفير السلع العامة لأنهم لا يستطيعون أن يتقاضوا مقابلاً كافياً لاسترداد التكاليف التي أُنفقت على إنشائها. ومن بين الأمثلة على السلع العامة المهمة في الزراعة، أنواع كثيرة من البحث والتطوير، والطرق الريفية، والبنية الأساسية الأخرى. كما أن هناك أنواعاً أخرى من الاستثمار العام، مثل بناء المؤسسات والقدرات البشرية التي تُنْتج سلعاً عامة أقل بروزاً، وإن كانت أكثر أهمية بالنسبة للزراعة. إن ما يشكل سلعة عامة يعتمد إلى حد ما على خصائص البلد وعلى السياق المحلي، ويشيع وجود السلع العامة/الخاصة المختلطة في الزراعة.

ويساعد الاستثمار العام على بناء بيئة تمكينية مناسبة تؤثر بقوة في الحوافز التي تدفع المزارعين إلى الاستثمار. ويخلق أيضاً بصورة مباشرة أشكالاً أخرى من رأس المال التي تدعم تطوير قطاع زراعي منتعش. وهناك بعض أنواع الاستثمار الحكومي الخاص بالزراعة والذي يرمى خصيصاً إلى زيادة الإنتاج الأَوَلي في قطاعات المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية والغابات، وكذلك في الأنشطة السابقة للإنتاج واللاحقة له. ويمكن الإشارة إلى كل ذلك على أنه استثمارات في الزراعة. أما استثمار الحكومة في القطاعات الأخرى، فيمكن أن يُحدِث تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الزراعي وعلى الإنتاجية وعلى دخول المزارعين. فمثلاً الاستثمارات في البنية التحتية للنقل والمواصلات والطاقة، والتعليم العام، والصحة والتغذية، وخدمات النظام الإيكولوجي، ومنشآت السوق والمؤسسات القانونية والاجتماعية الأوسع نطاقاً كلها تدعم الزراعة ويمكن اعتبارها استثمارات من أجل الزراعة.

ويركز هذا التقرير على مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة، وعلى الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات لتيسير هذا التراكم. وهو لا يغطى كامل مجموعة الاستثمارات في الأنشطة السابقة للإنتاج واللاحقة له. أما الاستثمار من جانب موردي المستلزمات ومصانع تجهيز المنتجات الزراعية، مثلاً مهمٌ بدرجة حاسمة لدعم الاستثمار في المزرعة وفي التطوير الزراعي لِماَ لَهُ من تأثيرٍ قويٍ على الفرص والحوافز التي يدركها المزارعون. ولسوء الحظ، فإن البيانات الشاملة لا تتوافر عن هذين القطاعين، وأنهما خارج نطاق التحليل، باستثناء الإشارة إلى دورهما في تحفيز الاستثمار داخل المزرعة.

من المفاهيم إلى القياس: محاولة فهم البيانات

إن الانتقال من الإدراك المفاهيمي للاستثمار في الزراعة إلى التحليل العملي يفرض عدداً من التحديات لأن البيانات المتوافرة لا تقدم إلا مكونات بديلة تقريبية للمكونات التي نريد قياسها. فعلى الرغم من وجود بعض القيود، فإن البيانات التي جُمِعت وحُلِلت من أجل هذا التقرير توفر أشمل تقديرات مقارنة للاستثمار في الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط التي أُعدت حتى الآن (Lowder وCarisma وSkoet، ٢٠١٢).

تم في هذا التقرير تحليل أربع فئات رئيسية من فئات الاستثمار، وخمس مجموعات بيانات دولية مقارنة (الشكل ٤). وكما سبقت الإشارة في الفصل ١، فإن الفئات الأربعة للاستثمار هي الاستثمار الخاص المحلي، والاستثمار العام المحلي، والاستثمار الخاص الأجنبي، والاستثمار العام الأجنبي. ويأتي الاستثمار الخاص المحلي بالدرجة الأولى من المزارعين، كما أن البيانات أكثر شمولاً المتوافرة حالياً والتي تُستَخَدم للقياس هي تقديرات لرأس المال السهمي الزراعي داخل الحقل، التي قامت بحسابها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. أما الاستثمار العام المحلى الذي تقوم به الحكومات فيتم قياسه بواسطة مجموعتي بيانات: المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين من قاعدة بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢أ)، ويتولى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية تحديث مجموعتي البيانات، والمصروفات الحكومية في الزراعة ومن أجلها والمأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ب). وتُستخدم مجموعتا البيانات في قياس جوانب الاستثمار العام في الزراعة. أما القياس الأفضل المتاح للاستثمار الأجنبي الخاص في الزراعة والقطاعات ذات الصلة فمأخوذٌ من البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي يجمعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتم قياس الاستثمار العام الأجنبي بواسطة البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة التي تقوم بجمعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولم تتمكن أي من مجموعات البيانات تلك من الإلمام بالصورة الكاملة لتراكم الأصول في الزراعة ومن أجلها، وإن كانت مجموعات البيانات هذه هي أكمل المجموعات المتاحة.

وتبين هذه البيانات بوضوح أن المزارعين هم، إلى حد بعيد، أكبر المستثمرين في الزراعة (الشكل ٥). فالاستثمار داخل المزرعة يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم المصادر الأخرى للاستثمار مجتمعة. وأن الاستثمار السنوي في رأس المال السهمي الزراعي يزيد على الاستثمار الحكومي بنسبة أكبر من ٤ إلى ١، ويزيد على تدفقات الموارد الأخرى بهامش أكبر من ذلك بكثير. ويقتصر عمل رأس المال السهمي الزراعي على قياس أبرز أشكال الاستثمار الملموسة التي يقوم بها المزارعون (أي تنمية الأرض، والثروة الحيوانية، والماكينات والآلات، ومحاصيل المزارع [الأشجار، والكروم والجنبات التي تعطى منتجات متكررة]، والمنشآت الخاصة بالثروة الحيوانية). ولأنها تستبعد أشكال الاستثمار الأخرى (مثل التعليم، والتدريب والمشاركة في الشبكات الاجتماعية)، فربما كانت تمثل تقديراً أكثر انخفاضاً لاستثمارات المزارعين. أما الاستثمار الحكومي، فهو ذلك الجزء من المصروفات العامة الذي يمكن اعتباره استثماراً (الإطار ٥). وعلى النقيض من ذلك؛ فإن الأرقام الخاصة بالبحث والتطوير، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر المبلغ عنها هنا لا تميز بين الاستثمار والمصروفات الجارية، ومن ثم تُمثل تقديراً للحد الأعلى لموارد الاستثمار هذه.

رأس المال السهمي الزراعي

اتجاهات إجمالي رأس المال السهمي الزراعي داخل المزرعة

إن إجمالي الاستثمار المتراكم من قبل المزارعين على المستوى العالمي حسب عملية القياس التي أُجريت على قيمة رأس المال السهمي في الزراعة، قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة منذ ١٩٧٥، وهو يتجاوز الآن ٥ تريليونات دولار أمريكي (جدول ألف ٢ بالملحق). فعلى المستوى العالمي، تأثرت اتجاهات إجمالي رأس المال السهمي الزراعي تأثرا شديداً بالأحداث الاقتصادية والسياسية الكبرى، كما تأثرت بالأسعار الدولية للسلع (الشكل ٦). كما أن الانخفاضات الحادة التي شهدتها أسعار السلع طوال الجزء الأكبر من الثمانينات والتسعينات، والسياسات الحكومية غير الداعمة، قد أنتجت حوافز أقل بالنسبة للاستثمار الزراعي إبان تلك الفترة.

وأدى تراكم مخزونات السلع في الثمانينات وأوائل التسعينات إلى خفض الاستثمار في البلدان ذات الدخل المرتفع في أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، والإصلاحات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والموجودة في وسط وشرق أوروبا أدت إلى انخفاضات حادة في رأس المال السهمي الزراعي لدى تلك البلدان أثناء التسعينات. كما أن ارتفاع معدلات الضرائب على القطاع الزراعي أدى إلى المزيد من الانخفاض في الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (انظر الفصل ٣ للإطلاع على مناقشة أكثر اكتمالاً).

إن التحرر المطرد من القيود التجارية منذ منتصف التسعينات، بعد استكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وارتفاع أسعار السلع أديا إلى تحسين الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الزراعة حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الدولية ربماي قد واصل تحفيز الاستثمار في السنوات الأخيرة، على الرغم من عدم توافر بيانات شاملة تؤيد هذا القول.

الشكل ٤
مجموعات البيانات الدولية الرئيسية بشأن التدفقات المالية إلى الزراعة

الاستثمار

	خاص	محلي		
		عام		
	رأس المال السهمي الزراعي داخل المزرعة	المصروفات الحكومية		الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين
المصدر	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية – إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية		المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية - مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية
القطاعات المدرجة	المحاصيل والماشية	المحاصيل والماشية		المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية وتصنيع الأغذية داخل المزرعة
التعريف	• تنمية الأراضي • الماشية • الماكينات والمعدات • محاصيل المزارع (الأشجار، والكروم والجنبات التي تغل منتجات متكررة) • منشآت للماشية	• الإدارة والإشراف والتنظيم • الإصلاح الزراعي، واستيطان الأرض الزراعية، والتنمية والإرشاد الزراعي • مكافحة الفيضانات، والري • برامج تثبيت أسعار المزرعة والدخول، • الإرشاد الزراعي، والبيطرة، ومكافحة الآفات، والتفتيش على المحاصيل. وخدمات تصنيف المحاصيل. • إنتاج ونشر المعلومات العامة والتقنية بشأن الزراعة. • التعويضات، أو المنح، أو القروض أو الدعم للمزارعين.		• البحوث بشأن المحاصيل، والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج الزراعي الأولي. • البحوث بشأن الأنشطة داخل المزرعة فيما بعد الحصاد وتصنيع الأغذية
التغطية القطرية	٢٠٤ بلدان ودول ذات سيادة سابقاً	تغطية كاملة لـ ٥١ بلداً، وتغطية جزئية لـ ٢٨ بلداً إضافياً		١٤٠ بلداً في عام ٢٠٠٠، وعدد أقل في السنوات الأخيرة
الفترة الزمنية	١٩٧٩-٢٠٠٧	١٩٨٠-٢٠٠٧		١٩٨٠-٢٠٠٢ أو ٢٠٠٩ (تتفاوت حسب البلد)
وحدة القياس	السعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥	السعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥		السعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥

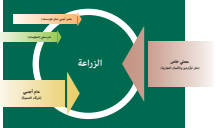

الزراعة

أجنبي

خاص	عام
تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة	**المساعدة الإنمائية الرسمية**
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي - نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة
المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك وصيد الحيوانات	المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك
• المحاصيل، والبستنة من أجل السوق والزراعة • الماشية. • المحاصيل المختلطة والماشية • خدمات الفلاحة وتربية الحيوان، باستثناء الأنشطة البيطرية. • صيد الحيوانات، والصيد بالمصايد وإكثار الطرائد. • الحراجة وقطع الأخشاب • صيد الأسماك، ومفاقس الأسماك ومزارع الأسماك	• الإصلاح الزراعي، والسياسات الزراعية والتنظيم الإداري، وإنتاج المحاصيل، وموارد التربة والمياه، والمدخلات، والتعليم، والبحوث، والإرشاد الزراعي، والتدريب، وحماية الغراس والحماية بعد الحصاد ومكافحة الآفات، والخدمات المالية، ومنظمات المزارعين والتعاونيات • إنتاج الماشية والخدمات البيطرية • سياسات الحراجة والتنظيم الإداري، والتنمية، وإنتاج حطب الوقود والفحم، والتعليم والتدريب والبحوث والخدمات. • سياسات صيد الأسماك والتنظيم الإداري، وتنمية مصايد الأسماك، والتعليم والتدريب، والبحوث والخدمات
تتفاوت بحسب العام (٤٤ بلداً في معظم السنوات الأخيرة)	١٥٣ بلداً
١٩٩٠-٢٠٠٨	١٩٧٣-٢٠١٠
السعر الجاري للدولار الأمريكي	السعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥

الإطار ٢

بيانات أفضل بشأن الاستثمار الزراعي لأغراض تحليل السياسات

إن التحليل العملي للاستثمارات في الزراعة يصبح أمراً شاقاً بسبب محدودية توافر البيانات. ويعرض هذا التقرير أشمل استعراض صدر حتى الآن لاتجاهات الاستثمار الزراعي، ولحجم المصادر المختلفة للاستثمار. وتُلقِي جميع مجموعات البيانات محل الاستعراض الضوء على الأبعاد المُهِمة للاستثمار الزراعي، ولكنها أبعد ما تكون عن تقديم صورة كاملة.

ومن شأن البيانات المُحَسنة أن تُحسن بدرجة كبيرة تحليل الاستثمار الزراعي. ويمكن للتحسينات أن تشمل مختلف الأبعاد: كإمكانية مقارنة البيانات واتساقها، والتغطية القطرية والسنوية، والمعلومات الأكثر حداثة، وإدراج المناطق التي لم تُدرج بعد في حيز البيانات أو التقديرات. إن تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف المؤسسات التي تقوم بجمع البيانات في مناطق متشابهة أو ذات صلة، يمكن أن يكون مفيداً في هذا الصدد. ومن بين المناطق المحددة للتحسين ما يلي:

- **رأس المال السهمي الزراعي:** للبيانات المتاحة حالياً تغطية قطرية واسعة النطاق؛ ومع ذلك فإن مجموعة الأصول المشمولة مهمةٌ وإن كانت غير كاملة، كما أن المنهجية المطبقة لا يمكن أن تفسر التحسينات التي يتم إدخالها على نوعية هذه الأصول. ولا يوجد حالياً سوى تقديرات بديلة تنهض على الحسابات الوطنية وهي تصلح لعدد محدود من البلدان (الإطار ٤).
- **المصروفات الحكومية:** إن البيانات التي قام بجمعها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية توفر أكثر المعلومات شمولاً عن المصروفات الحكومية في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، غير أن التغطية القطرية ليست كاملة، ويوجد أيضاً تفاوت بين هذه البيانات والبيانات المأخوذة من مصادر أخرى بالنسبة لبلدان بعينها. كما أن تنسيق وتحسين البيانات بشأن المصروفات العامة يمكن أن يؤدى إلى معلومات أفضل، وأكثر شمولاً للأغراض التحليلية. علاوة على أن التفصيل الأفضل للمصروفات الزراعية وتوافر المزيد من المعلومات عن مدى مساهمتها في تكوين رؤوس الأموال من شأنه أن يُحسِن أساس التحليل. وبالمثل، فإن وجود تفصيل أفضل للمصروفات بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بأنواع الاستثمار غير الزراعي والمسانِدَة بقوة للزراعة ذات أهمية بالنسبة للتحليل.

الشكل ٥

الاستثمار في الزراعة في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحسب المصدر

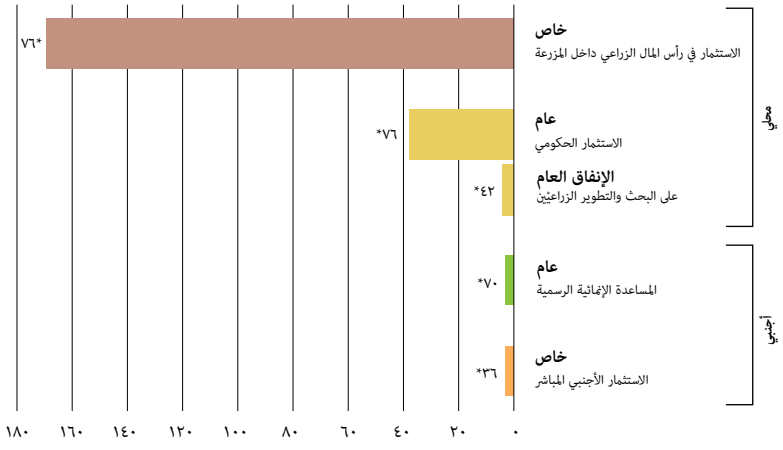

ملاحظة توضيحية:

البيانات تمثل متوسطات للفترة ٢٠٠٥-٠٧ وآخر سنة توافرت عنها بيانات. يحسب الاستثمار الكلي السنوي داخل المزرعة من رأس المال السهمي الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) باستخدام ٥ بالمائة من معدل التغير السنوي في رأس المال السهمي القائم. ويقدر الاستثمار الحكومي باستخدام فرضية أن ٥٠ بالمائة من المصروفات الحكومية تمثل استثماراً. وتعتمد هذه الفرضية على مسح لاستعراضات المصروفات العامة الزراعية، التي تُعطي متوسطاً قدره ٤٢ بالمائة للملاحظات الواردة من مجموعة تضم ١٢ بلداً (انظر الإطار ٥). وتقدر المساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام بيانات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٢أ)؛ أما الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين فيعتمد على بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢أ)؛ وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتؤخذ بياناته من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١١)؛ ولم يتم عمل أي افتراض فيما يتعلق بنصيب البحث والتطوير، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر التي يتكون منها الاستثمار.

* عدد البلدان

المصدر: Lowder وCarisma وSkoet، ٢٠١٢.

- **البحث والتطوير:** إن البيانات التي جمعها برنامج المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومؤشرات العلوم والتكنولوجيات الزراعية، تقدم تقديراتٍ للمصروفات العامة - بما في ذلك المصروفات الحكومية، والمصروفات على التعليم العالي، والمصروفات غير الربحية - التي تُنْفَق على البحث والتطوير الزراعيين، غير أن التغطية القطرية محدودة، ولا يتم تحديث البيانات بالتواتر الضروري الذي يسمح بتقدير الاتجاهات مع مرور الوقت. ويبدو أن تقديم التمويل لتحسين عملية جمع البيانات من الأولويات، فضلاً عن ذلك، يبدو أن البحث والتطوير الزراعيين من القطاع الخاص يمثلان ظاهرة متنامية داخل عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط وإن كان قدر قليل جداً من المعلومات هو المتوافر.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الزراعة ضعيفة بصفة خاصة. والبيانات المتوافرة محدودة وتتسم بعدم الاتساق كلما طال الوقت، وهي أبعد ما تكون عن الشمول. ومن بين الثغرات البارزة عدم وجود تغطية للاستثمار من جانب مؤسسات الاستثمار الكبرى مثل الصناديق المشتركة، وصناديق الأسهم، وصناديق المعاشات، التي يبدو أنها آخذة في النمو.
- **رأس المال الطبيعي:** إن الموارد الطبيعية ذات أهمية حاسمة بالنسبة للإنتاج الزراعي، وتمثل بعضاً من أهم الأصول لدى البلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن بيانات تقدير قيمة الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي تتسم بالمحدودية المتناهية.
- وفي الختام، لا توجد بيانات دولية مقارنة **للاستثمار في سلاسل القيمة** خارج نطاق الزراعة الأولية.

نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي وإنتاجية العمل

الأهم من إجمالي مستوى رأس المال السهمي الزراعي هو حصة العامل منه في الزراعة،[٣] لأن مقدار حصة العامل هي المُحدِد الرئيسي لإنتاجية العمل، ولدخول المزارع (انظر الجدول ألف ١ بالملحق للحصول على بيانات بشأن السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة). ويبين الشكل ٧ الارتباط بين حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي وإنتاجية العمل (التي تقاس بنصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالي) وذلك بالنسبة لعدد كبير من البلدان. وعلى الرغم من أن الشكل لا يستطيع أن يحدد اتجاه علاقة السببية، فإن الاثنين مترابطان بشدة وبصورة واضحة. ويرفعان بصورة ملحوظة من حصة الفرد من مستويات الدخل. وبصورة عامة، يوجد لدى البلدان ذات الدخل المنخفض مستويات منخفضة لحصة العامل من رأس المال الزراعي تناظرها مستويات منخفضة من حصة العامل من الإنتاج الزراعي. ويمكن اعتبار انخفاض إنتاجية العمل الزراعي من الخصائص المُحدِدة لسمات البلدان ذات الدخل المنخفض.

ولتنمو إنتاجية العمل الزراعي، يجب أن تزيد حصة الفرد من رأس المال المتوافر (معدل رأس المال - العمل). وهذا يتطلب زيادة رأس المال السهمي الزراعي بمعدل أسرع من قوة العمل الزراعية. وسوف تؤثر سرعة حدوث ذلك على سرعة نمو دخل المزرعة. ففي الكثير من الحالات، تتسع الهوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع، والبلدان ذات الدخل المنخفض، نتيجة لانخفاض معدلات الاستثمار، و/أو لتزايد القوى العاملة في البلدان ذات المستويات المنخفضة من حصة العامل من رأس المال الزراعي (الجدول ١). وقد أسهمت معدلات النمو المرتفعة في قوة العمل الزراعية في انخفاض حصة العامل من رأس المال وانخفاض حجم المزرعة في البلدان ذات المستوى الأقل من إنتاجية العمل (الإطار ٣). وخلال العقود الماضية، واصلت نسبة رأس المال-العمل زيادتها السريعة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، لسبب رئيسي هو انخفاض أعداد العمال في هذا القطاع، بينما انخفض هذا المعدل داخل مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض.

[٣] يمثل العمال الزراعيون السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة، بما في ذلك المزارعون الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال النظاميون وغير النظاميين الذين يقدمون العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر.

الشكل ٦
الاستثمار في الزراعة وأسعار السلع الدولية

ألف - التغير في إجمالي رأس المال السهمي الزراعي، متوسطات سنوية

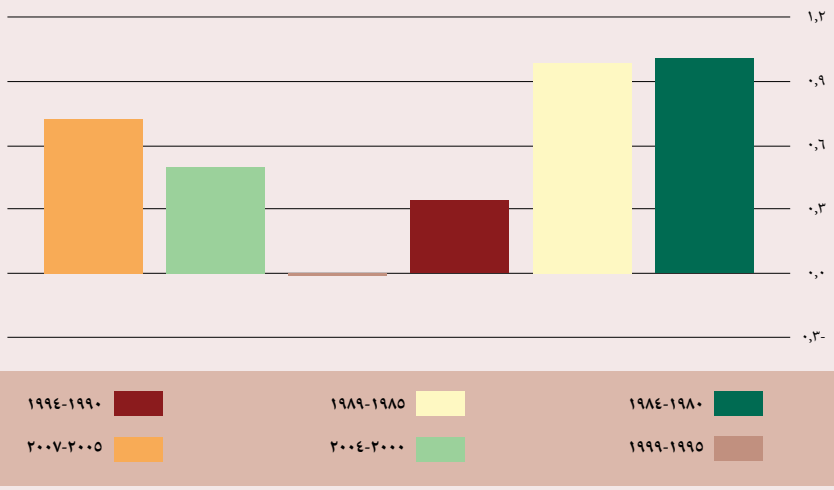

باء - الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالأرقام الحقيقية

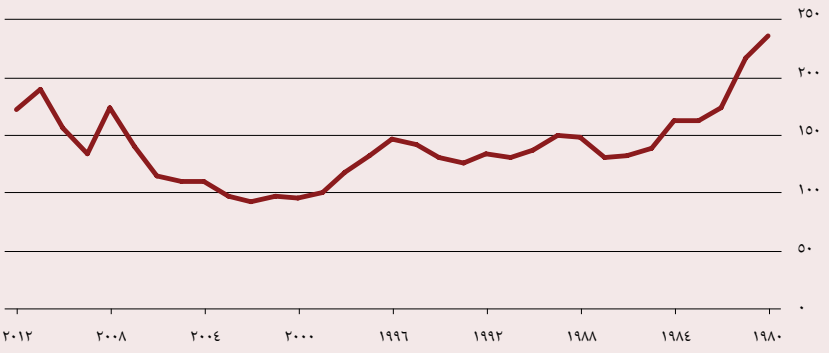

ملاحظة: حُسب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باستخدام الأسعار الدولية للحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحساب هذا الرقم منذ ١٩٩٠ وحتى الآن على أساس منتظم؛ وفق هذا الشكل يظهر الرقم الدليلي وقد تم تمديده متراجعاً حتى ١٩٨٠ باستخدام معلومات بديلة بشأن الأسعار. وحُسب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لعام ٢٠١٢ باستخدام بيانات حتى مايو/أيار ٢٠١٢. ويقيس الرقم الدليلي تحركات الأسعار الدولية وليس بالضرورة الأسعار المحلية. وقد استخدمت أطر الناتج المحلي الإجمالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن الرقم الدليلي لأسعار الأغذية بالأرقام الحقيقية بدلاً من الأرقام الاسمية.
المصادر: الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ب؛ التغير في إجمالي رأس المال السهمي الزراعي: استخدم واضعو الدراسة حسابات تستخدم بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ.

إن الاتجاهات الإقليمية لمعدلات رأس المال - العمل، لافتة للنظر (الشكل ٨). فقد شهد إقليمان، بهما مستويات منخفضة بصفة خاصة من حصة العامل من رأس المال، معدلات راكدة أو آخذة في الانخفاض لرأس المال - العمل خلال ثلاثة عقود من الزمن. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تجاوز النمو السريع في قوة العمل الزراعي سرعة النمو في رأس المال السهمي الزراعي الإجمالي، وانخفض هذا المعدل بمتوسط معدل سنوي قدره ٠,٦ بالمائة. وفي جنوب آسيا، ركد معدل رأس المال - العمل حيث أن رأس المال السهمي الزراعي الإجمالي وقوة العمل الزراعي قد حققا نمواً بنفس المعدل تقريباً.

الشكل ٧
رأس المال السهمي الزراعي ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بحسب البلد

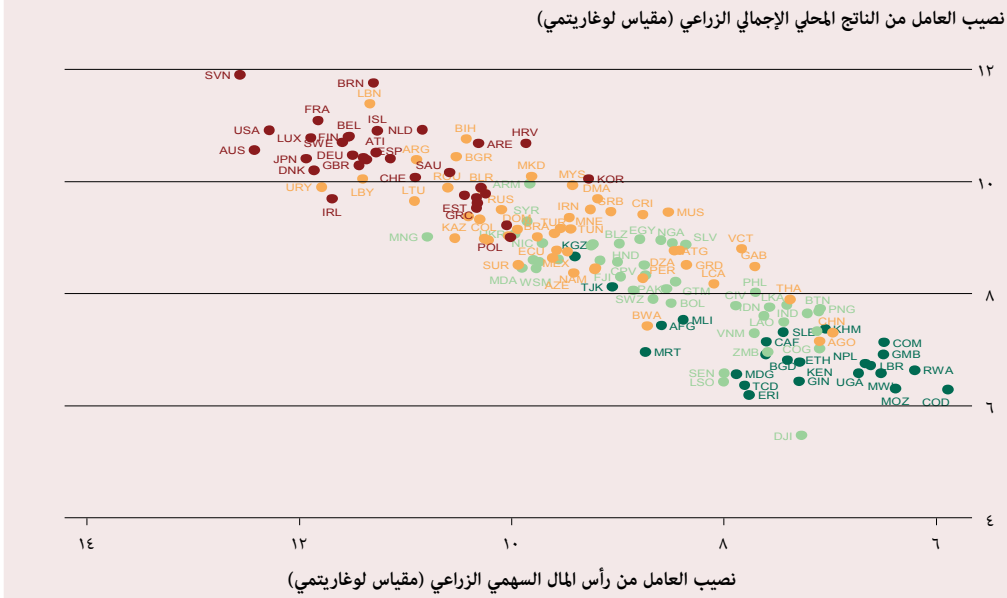

ملاحظة: كلا الرقمين الدليليين محسوبان بالنسبة لعام ٢٠٠٧ باستخدام القيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٥.
المصادر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من البنك الدولي، ٢٠١٢ وبيانات رأس المال السهمي الزراعي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، انظر الجدول ألف ٢ بالملحق.

الجدول ١

المستوى والتغير في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب الإقليم

مجموعة الدخل / الإقليم	متوسط نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧	متوسط التغير السنوي (١٩٨٠-٢٠٠٧) في:		
		رأس المال السهمي الزراعي	عدد العمال الزراعيين	نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي
	(بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي ٢٠٠٥)	(النسبة المئوية)		
البلدان ذات الدخل المرتفع	٨٩٨٠٠	٠,٢	٢,٩-	٣,٠
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط	٢٦٠٠	٠,٩	١,٢	٠,٣-
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٣٠٠	١,٨	١,١	٠,٧
شرق آسيا والمحيط الهادي باستثناء الصين	٢٠٠٠	٢,١	١,٤	٠,٧
أوروبا وآسيا الوسطى	١٩٠٠٠	١,٠-	١,٧-	٠,٧
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٦٥٠٠	٠,٧	٠,٠	٠,٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١٠٠٠٠	١,٨	٠,٩	٠,٩
جنوب آسيا	١٧٠٠	١,٤	١,٤	٠,٠
جنوب آسيا، باستثناء الهند	٣٠٠٠	١,٤	١,٦	٠,١-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٢٠٠	١,٥	٢,١	٠,٦-
العالم	٤٠٠٠	٠,٦	١,١	٠,٥-

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ، والبنك الدولي، ٢٠١٢. انظر الجدول ألف ٢ بالملحق.

الإطار ٣

فجوة الإنتاجية

هل البلدان الأقل إنتاجية تلحق البلدان الأعلى إنتاجية؟ إن تحليل نحو ١٠٠ بلد خلال الفترة ١٩٨٠ و٢٠٠٥ يشير إلى أنها لا تُلحق بها؛ بل على العكس أن معظم البلدان تزداد تقهقراً (Vezzani وRapsomanikis، ٢٠١٢). فالبلدان ذات المستوى المنخفض مبدئياً من إنتاجية العمل الزراعي تُظهر معدلات نمو أقل في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، كما تُظْهِر انخفاضاً في متوسط حجم المزرعة (انظر الشكل). وهذه البلدان لا تستطيع أن تلحق بالبلدان ذات الإنتاجية الأعلى لأن حجم المزرعة الصغير، وانخفاض معدلات الاستثمار يعوقان استحداث التكنولوجيات الأكثر إنتاجية. وما لم توفر السياسات البيئة التمكينية وتيسر الاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة داخل مزارعهم، وذلك عن طريق الحوكمة الجيدة، وتحسين البنية التحتية الأساسية، وأسواق الأراضي المتطورة جيداً، والتكنولوجيا المساعدة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ فإن احتمالات إفلات البلدان من «مصيدة نمو الإنتاجية البطئ» سوف تظل منخفضة.

محددات الإنتاجية تبعاً لمستوى إنتاجية الأيدي العاملة

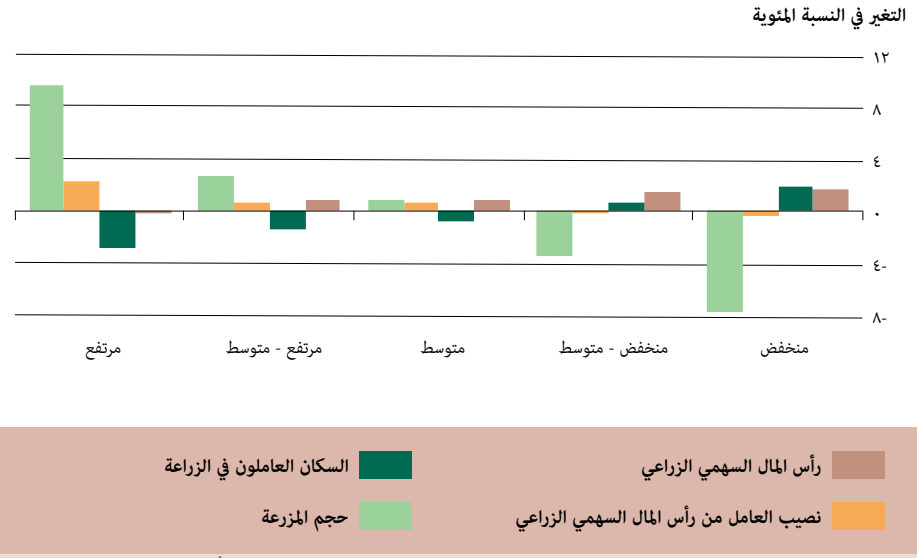

ملاحظات: المعدل المتوسط السنوي للنمو، ١٩٨٠-٢٠٠٥. المجموعات القطرية تعرَّف بالأخماس من حيث إنتاجية الأيدي العاملة المُعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل نشيط اقتصادياً في القطاع. وتمثل كل مجموعة ٢٠ بالمائة من العينة.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ.

تكوين رأس المال السهمي الزراعي

ينطوي تكوين رأس المال السهمي الزراعي على تداعيات بالنسبة لإنتاجية العمل الزراعي والاستدامة البيئية. أما الموارد الطبيعية (وهي إحدى مكونات رأس المال الطبيعي) فتشكل بعض أهم الأصول لدى البلدان النامية، كما أنها تشكل الأساس الحيوي المادي للزراعة. وحسب تقديرات البنك الدولي (٢٠٠٦أ) فإن رأس المال الطبيعي كان يمثل ٢٦ بالمائة من إجمالي الثروة لدى البلدان المنخفضة الدخل (باستثناء الدول النفطية) في عام ٢٠٠٠ - وهو نصيب يزيد على رأس المال المُنْتَج (البنية التحتية والمباني والماكينات والآلات) بنسبة ١٦ بالمائة. وتمثل الأرض المحصولية، إلى حد بعيد، أكبر الحصص (٥٩ بالمائة) من رأس المال الطبيعي، حيث أن الأصول الموجودة تحت الأرض (نسبة ١٧ بالمائة)، وأراضي الرعي (نسبة ١٠ بالمائة) تمثل أكبر الحصص التالية. إن الحصة النسبية لرأس المال الطبيعي تكون أكثر انخفاضاً لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، وتصل إلى ١٣ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المتوسط و٢ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال الطبيعي، فإن البيانات المتعلقة بالكثير من جوانبه - كتلك المتعلقة بنوعية أنواع التربة، والمياه والموارد الوراثية، تكون محدودة، كما أن وسائل القياس المتاحة لرأس المال السهمي الزراعي (مثل المقاييس الموجودة لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تعتمد على

الشكل ٨
متوسط التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ١٩٨٠-٢٠٠٧

ملاحظة: بالنسبة للبلدان الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى، حُسب متوسط التغيرات السنوية عن الفترة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، والبنك الدولي، ٢٠١٢.

القياسات مثل الآلات والثروة الحيوانية، والمنشآت وتطوير الأراضي.

وكلما أصبحت الزراعة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، يتغير تكوين رأس المال الزراعي. وهناك اختلافات رئيسية في تكوين رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط، وبخاصة فيما يتعلق بحصة الماكينات والآلات (الشكل ٩). حيث تمثل الماكينات والآلات أكثر من ٤٠ بالمائة من إجمالي رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، بما يتناقض تناقضاً صارخاً مع أقل من ٣ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، تتمثل الأشكال السائدة لرأس المال داخل المزرعة في الثروة الحيوانية وتحسين الأرض.

تعتمد المكاسب التي تحققها الإنتاجية المستدامة مع مرور الوقت على التغيرات في رأس المال، بما في ذلك تلك الجوانب من رأس المال الطبيعي التي لا تتوافر بشأنها سوى بيانات شحيحة. ونُظم الإنتاج المستدامة هي أيضاً نُظم كثيفة المعرفة، ولذلك فإن الانتقال إلى الزراعة المستدامة الحساسة للمناخ تنطوي على مزيد من الاعتماد على أنواع رأس المال التي تشمل رأس المال الفكري والبشرى من أجل الاقتصاد في الموارد الطبيعية التي تَشِح بدرجة متزايدة. ولا تعمل المقاييس المتوافرة الخاصة برأس المال السهمي الزراعي إلا بصورة جزئية من حيث التعبير عن رأس المال ذي الصلة بالمعرفة (حيث تمثل الماكينات والآلات بديلاً واحداً بسيطاً جداً وغير كامل عنها). ومن الاستنتاجات الرئيسية أن الاستثمار لازم بالضبط في أنواع الأصول التي أصبحت ذات صلة متينة بعملية صنع القرارات المتعلقة بنمو الإنتاجية المستدامة، وبالتحديد نوعية رأس المال الطبيعي والبشرى - وكذلك في بعض الأنشطة مثل البحث والتطوير الزراعيين، اللذين يمكنهما المساعدة في تحسين هذه الأنشطة.

تداعيات اتجاهات رأس المال السهمي الزراعي

تشير الاتجاهات في رأس المال السهمي الزراعي، وحصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وتكوين رأس المال السهمي الزراعي جميعها إلى أن الاستثمار متخلف بشدة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضاً، والبلدان ذات الدخل المتوسط، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن الارتباط الوثيق بين نسب رأس المال - العمل وإنتاجية العمل الزراعي تشير إلى أنه سيكون من اللازم إحداث زيادات كبيرة في الاستثمار داخل المزرعة في تلك المناطق لكي تحقق تقدماً ضد الفقر والجوع وتدهور الموارد. وسوف يكون من الضروري أيضاً إحداث تغييرات أوسع نطاقاً في الاقتصاد الزراعي، بما في ذلك انتقال العمال إلى خارج هذا القطاع مثلما حدث في مناطق أخرى نتيجة للنمو الاقتصادي.

الإطار ٤

التقديرات البديلة لرأس المال السهمي الزراعي

استمدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديرات رأس المال السهمي الزراعي المعروضة في هذا التقرير من واقع البيانات الخاصة بقوائم حصر الأصول الرأسمالية التي تشمل تنمية الأراضي، والثروة الحيوانية، والماكينات والآلات، والمحاصيل الزراعية والمباني الخاصة بالثروة الحيوانية. إن هذا النهج الذي يعتمد على القوائم يوفر تقديرات مقارنة خاصة برأس المال السهمي الزراعي بالنسبة لعدد كبير من البلدان على امتداد العديد من العقود الزمنية، وإن كان يحده العديد من القيود؛ وبخاصة لأنه لا يغطي جميع الأصول ذات الصلة، ولا يمكنه أن يُعلل الاختلافات الموجودة في نوعية الأصول لدى جميع البلدان، ولا التحسينات التي تدخل على نوعيتها مع مرور الوقت. ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن يؤدي النهج الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى التقليل من شأن رأس المال السهمي الزراعي.

وثمة نهجٌ بديلٌ يحاول تذليل هذه العقبات عن طريق اشتقاق تقديرات لرأس المال السهمي الزراعي من بيانات الاستثمار المُبلغ عنها في الحسابات الوطنية (Crego وآخرون، ١٩٩٧؛ Larson وآخرون، ٢٠٠٠؛ Daidone وAnríquez، ٢٠١١).

ومع ذلك، فإن هذا النهج يمكن تطبيقه فقط في البلدان التي لديها بيانات جيدة عن الحسابات الوطنية. ومما يذكر أن مثل هذه البيانات متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ذات الدخل المرتفع، وفقط بالنسبة لبعض البلدان ذات الدخل المتوسط وقليلة جداً بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض.

ويقارن الشكل الوارد أدناه بين بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن رأس المال السهمي الزراعي وبين التقديرات التي تنهض على أساس نهج الحسابات الوطنية الذي أعده Daidone وAnríquez. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، فإن التقديرَيْن يتشابهان تشابهاً كبيراً، مما يشير إلى أن بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تتسم بالدقة بدرجة معقولة. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، فإن نهج الحسابات الوطنية يقدم تقديرات أعلى بكثير وأكثر تنوعاً من نهج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويعني هذا ضمناً أن الفجوة في نِسب رأس المال-العمل بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط قد تكون أكثر اتساعاً مما تشير إليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

مقارنة بين تقديرات رأس المال السهمي للزراعة التي تعتمد على قوائم الحصر، والتي تعتمد على الحسابات الوطنية، بحسب فئة الدخل

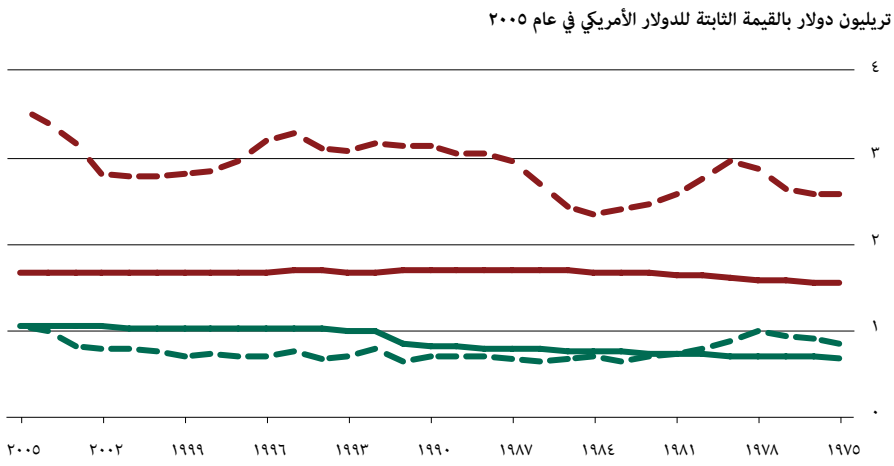

ملاحظة: تشمل المقارنة ٢٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع و ٢٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، التي تتوافر بشأنها بيانات متابعة مأخوذة من كلٍ من مجموعتي البيانات.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ، و Daidone و ٢٠١١، Anríquez .

الشكل ٩
تركيبة رأس المال السهمي الزراعي بحسب مجموعة الدخل، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

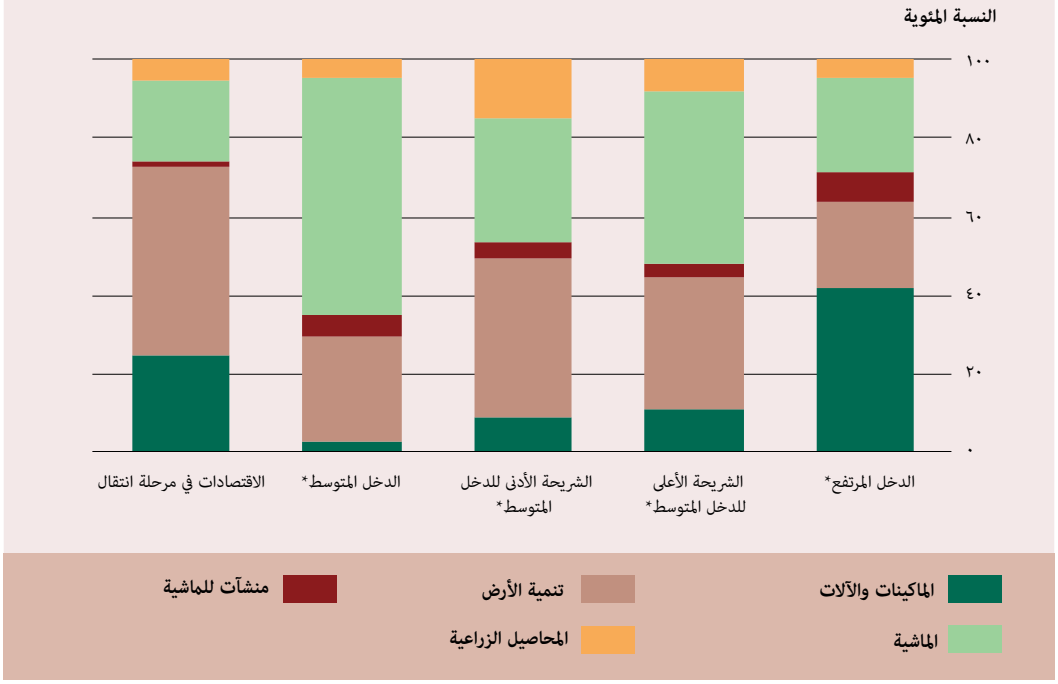

ملاحظة: *يستخدم تصنيف مجموعات الدخل منهج أطلس البنك الدولي لجميع البلاد باستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، والتي تُعرض كمجموعة منفصلة.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة

وُجه اهتمام كبير في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبدو أنه مصدر متزايد للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويؤدى نقص البيانات إلى جعل استخلاص نتائج دقيقة بشأن حجم هذا الاستثمار عالميا وكذلك الاتجاهات على المدى الطويل أمراً صعباً. غير أن أفضل البيانات المتوافرة تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة يظل ضئيلاً جداً إذا قورن بالاستثمار الزراعي المحلي (انظر الجدول ألف ٣ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب كل بلد). بالإضافة إلى ذلك، فمن غير الواضح مدى مساهمته في تكوين رأس المال على عكس مجرد نقل الملكية.

لا تتوافر بيانات مقارنة بشأن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلا بشأن ٢٧ بلداً. فبالنسبة لهذه البلدان، كان متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال السنتين هو ٩٢٢,٤ بليون دولار أمريكي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،٢٠١١). ومن هذا المجموع، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، (بما في ذلك القنص والغابات ومصايد الأسماك) يمثل فقط ٠,٤ بالمائة. في حين استأثرت قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٥,٦ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع بالدرجة الأولى.

ومن الصعب رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مرور الوقت لأن عدد البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها يتفاوت من سنة إلى أخرى. وبالنظر إلى الزراعة وحدها، تتوافر بيانات مقارنة حديثة بشأن ٤٤ بلداً؛ وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان بأكثر من الضعف بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الجدول ٢). ومع ذلك، فإن أغلبية هذه التدفقات ذهبت إلى البلدان في الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع (Lowder وCarisma، ٢٠١١).

هذه الأرقام تقلل من شأن التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي في الزراعة، وذلك لأن البيانات غير متوافرة بالنسبة لعدد كبير من البلدان ولأن الاستثمار المباشر من جانب الشركات الخاصة فقط هو المُدْرج، أما الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاستثمارية الكبرى، مثل الصناديق المشتركة، والمصارف، وصناديق المعاشات، وصناديق الاحتياطي وصناديق رأس المال الخاص فليست مدرجة في تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصل استعراض واسع النطاق، وإن كان غير شامل، أُجرِي مؤخراً عن وجود

الجدول ٢

المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، بحسب مجموعة الدخل

مجموعة الدخل	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
	(بليون دولار بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي)	
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (١٣)	٠,٣	٠,٨
البلدان ذات الدخل المرتفع* (٧)	٠,١	٠,٥
شريحة الدخل الأعلى من البلدان ذات الدخل المتوسط* (١٣)	١,٤	٣,٧
شريحة الدخل الأدنى من البلدان ذات الدخل المتوسط* (٧)	٠,٢	٠,٣
البلدان ذات الدخل المنخفض* (٤)	٠,١	٠,٢
المجموع (٤٤)	٢,١	٥,٤

* مجموعات الدخل هي نفسها التي يستخدمها البنك الدولي، ولكنها لا تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والتي تظهر منفصلة.

ملاحظة: يظهر عدد البلدان الداخل في كل عملية حسابية بين قوسين.

المصدر: حسابات واضعو الدراسة باستخدام البيانات الواردة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١١. انظر الجدول ألف ٣ في الملحق.

صناديق الاستثمار الزراعي في العديد من الأقاليم النامية (باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادي) إلى أن مثل هذه الصناديق قد ازدادت عدداً وقيمة (Miller وآخرون، ٢٠١٠).

ومع ذلك، فنظراً للحجم الصغير نسبياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة الأولية، والتي أفادت عنها مجموعات البيانات الدولية، وبخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، فمن غير المحتمل أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاماً كبيراً في زيادة رأس المال السهمي في الزراعة. إلا أنه قد يكون له تأثيرات مهمة على المستوى المحلي. وقد يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة فرصاً للبلدان النامية من زاوية العمالة ونقل التكنولوجيا، ولكن من المحتمل أن تترتب عليه آثار اجتماعية وبيئية سلبية (وبخاصة تلك التدفقات التي تنطوي على سيطرة مباشرة على الأراضي الزراعية) حيث لا يزال ذلك مثيراً للقلق. وسوف يتواصل فحص مسألة الاستثمار الأجنبي، وحيازة الأراضي في البلدان النامية فحصاً دقيقاً في الفصل ٤.

المصروفات الحكومية على الزراعة

إن المصدر الثاني من حيث الحجم لرأس المالي السهمي داخل المزرعة الذي يأتي بعد استثمار المزارعين هو مصروفات الحكومة على الاستثمار في الزراعة. وتمثل المصروفات العامة مكوناً أساسياً من مكونات خلق بيئة تمكينية للاستثمار داخل المزرعة وترتبط ارتباطاً إيجابياً بتكوين حصة العامل من رأس المال السهمي داخل المزرعة (الشكل ١٠). غير أن التفاوت الكبير بين الملاحظات بشأن خط الاتجاه المُعدَّل في الشكل ١٠ يشير إلى وجود عوامل أخرى ذات صلة، مثل تركيبة المصروفات على الزراعة ونوعيتها. وهذا يشير إلى أن بعض المصروفات الحكومية تكون أكثر فعالية من غيرها في تشجيع النمو والاستثمار الزراعي.

لقد تزايدت المصروفات الحكومية بالقيمة الحقيقة خلال العقود الثلاثة الماضية في ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط والتي تشملها قاعدة بيانات صادرة عن المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٠)، غير أن الاتجاهات تختلف حسب الإقليم وحسب فئة الدخل (الشكل ١١؛ انظر أيضاً الجدول ألف ٤ في الملحق للحصول على معلومات حسب كل بلد). وقد ازدادت المصروفات الزراعية بصورة أبطأ من فئات المصروفات الأخرى، ومن ثم فقد انخفض نصيب الزراعة من المصروفات الحكومية العامة نتيجة لذلك. والانخفاض الطويل الأجل في هذه الحصة صفة تشترك فيها جميع الأقاليم (الشكل ١٢). ويبدو أن جنوب آسيا وحدها قد شهدت زيادة متجددة في حصة المصروفات الزراعية خلال معظم السنوات الأخيرة. وليست جميع المصروفات الحكومية في الزراعة تشكل استثماراً، كما أن تقدير مدى مساهمتها في تكوين رأس المال ليس بالأمر البسيط أو المباشر (الإطار ٥).

والأهم من المستويات الكلية للمصروفات الزراعية أو حِصَّتها من المصروفات الحكومية الكلية هي تلك التدابير التي تُقدِّر هذه الاتجاهات في ضوء الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد. ومن بين هذه التدابير المصروفاتُ الحكوميةُ على حصة كل عامل في الزراعة في هذا القطاع (الجدول ٣؛ انظر الجدول ألف ٥ بالملحق للإطلاع على البيانات حسب كل بلد). وكانت جميع الأقاليم باستثناء إقليم واحد قد زادت من مستويات حصة العامل من المصروفات الزراعية، أو حافظت عليها خلال الفترة من الثمانينات وحتى أواخر العشرينات. والاستثناء البارز هو أفريقيا جنوب الصحراء

الشكل ١٠

المصروفات الحكومية على الزراعة والتغير كنسبة مئوية من حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط

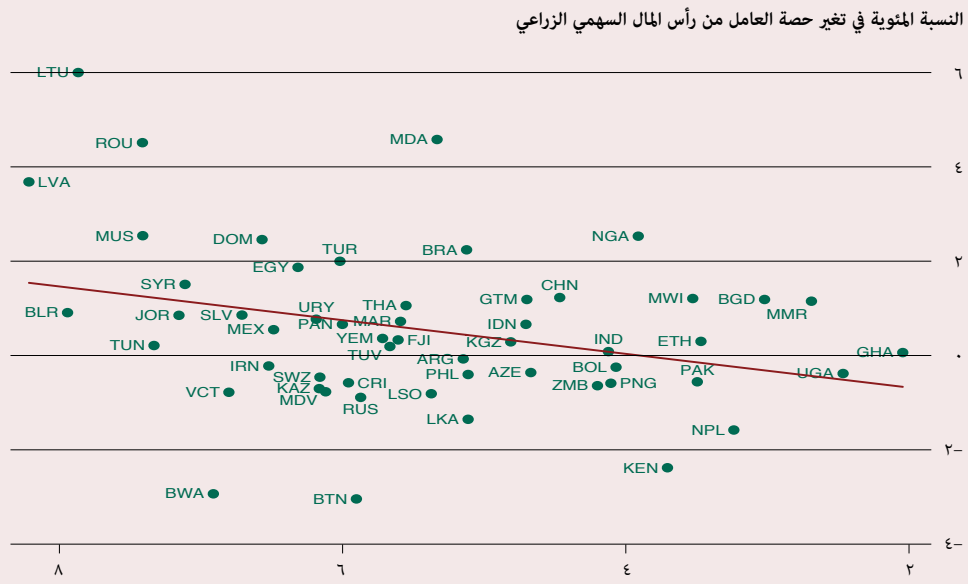

ملاحظة: التغير في رأس المال السهمي الزراعي والمصروفات الحكومية هما متوسطان سنويان من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع البلدان باستثناء تلك الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى، والتي تتوافر متوسطاتها عن الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ب ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب.

الشكل ١١

المصروفات الحكومية على الزراعة، بحسب الإقليم

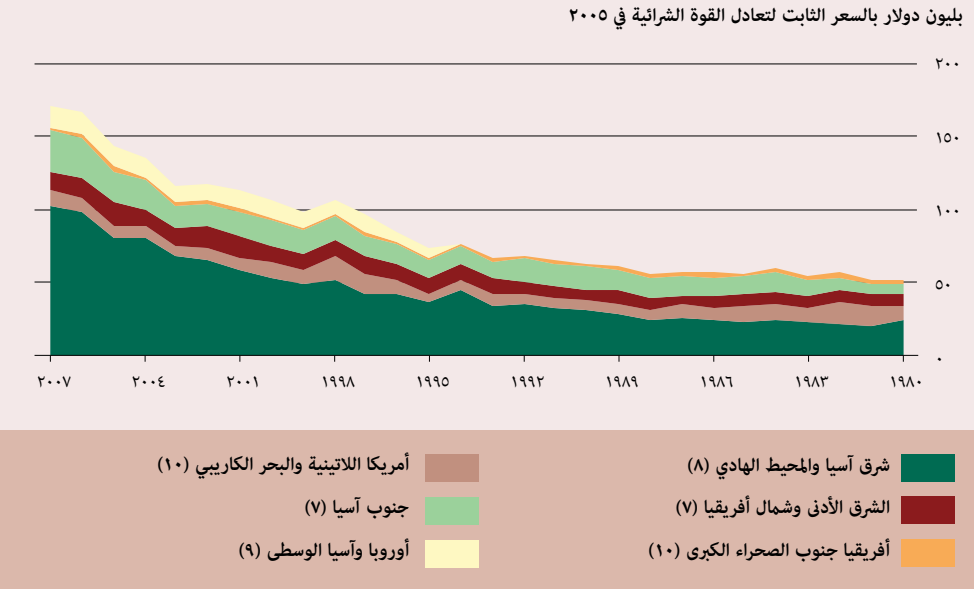

ملاحظات: اشتملت الحسابات على ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط، ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة لتقديرات البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فهي تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠. انظر الجدول ألف ٤ بالملحق.

الشكل ١٢
نصيب الزراعة من الإنفاق العام، بحسب الإقليم، متوسطات متحركة في فترة ثلاث سنوات

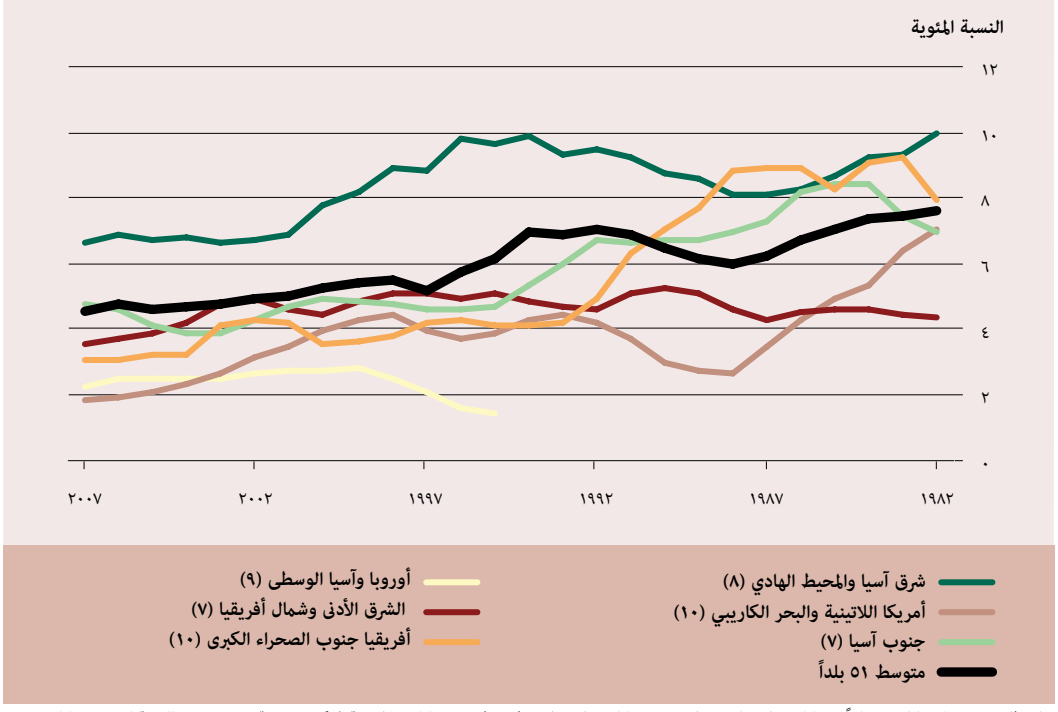

ملاحظات: تشمل الحسابات ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والبلدان ذات المتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة لتقديرات البلدان الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى فهي تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧. وقد استثنيت إثيوبيا من حساب المتوسط الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة لهذا الرسم البياني وغيره من الرسوم البيانية والجداول المتعلقة بالإنفاق الحكومي. وتفيد قاعدة بيانات لمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية – إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية بأن نصيب الزراعة في المصروفات العامة في إثيوبيا ازداد من ٤-٧ بالمائة في ٢٠٠١-٢٠٠٤ وإلى ١٤-١٧ بالمائة في ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠. انظر الجدول ألف ٤ بالملحق.

الجدول ٣
نصيب العامل من الإنفاق العام على الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

الإقليم	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٧
	(تعادل القيم الشرائية بالقيمة الثابتة للدولار ٢٠٠٥)			
شرق آسيا والمحيط الهادي (٨)	٤٨	٦٩	١٠٨	١٥٦
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)		٤١٣	٥٥٩	٧١٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٠)	٣٣٧	٣١٦	٣٠٩	٣٤١
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧)	٤٥٨	٥٣٤	٦٤٠	٦٧٧
جنوب آسيا (٧)	٤٦	٥٠	٥٣	٧٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٠)	١٥٢	٥٠	٥١	٤٥
المجموع (٥١ بلداً)	٦٨	٨٢	١١٤	١٥٢

ملاحظات: تشمل العمليات الحسابية ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ وبيانات منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٢ أ. انظر الجدول الف٥ بالملحق.

الكبرى، حيث انخفضت حصة العامل من الإنفاق بأكثر من الثلثين فيما بين الثمانينات وأوائل عام ٢٠٠٠. وتنفق البلدان جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا على حصة العامل الزراعي أقل بكثير مما تنفقه أي أقاليم أخرى.

إن الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي يوفر طريقة لتقدير ما إذا كانت المصروفات الحكومية على الزراعة تعكس الأهمية الاقتصادية لذلك القطاع (الجدول ٤؛ أنظر الجدول ألف ٥ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب

الإطار ٥

ما مقدار المصروفات العامة على الزراعة التي تُعد استثماراً؟ دلائل من استعراضات المصروفات العامة

ليس من السهل دائماً تحديد أي المصروفات الحكومية ينبغي اعتبارها استثماراً وأيها لا ينبغي اعتبارها كذلك. واستعراضات المصروفات العامة هي أداة مهمة لتقدير وتحليل المصروفات العامة، ويمكن أن تشكل علامة قياس مفيدة يتم على أساسها تقييم فعالية المصروفات الحكومية. ويتفاوت محتوى وشكل هذه الاستعراضات، وذلك نتيجة لاختلافات الغرض والنهج والتغطية القطاعية، وبذلك فقد لا تسمح بعمل نوع من المقارنة فيما بين البلدان والتي قد تكون ضرورية في نظام سجيل النتائج الدولية. وتقدم بعض استعراضات المصروفات العامة في القطاع الزراعي المتوافرة في المجال العام معلومات عن تفاصيل المصروفات الزراعية، بما في ذلك رأس المال والمصروفات الجارية (انظر الجدول)[١]. إن نصيب المصروفات الرأسمالية من مجموع المصروفات يتسم بالتنوع الشديد، إذ يتفاوت ما بين حوالي ٩ بالمائة في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى ٨٤ بالمائة في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وموزامبيق. وفي بعض الحالات، يتم تسجيل اختلاف واضح بين المصروفات المدرجة في الميزانية والمصروفات الفعلية.

[١] إن مصطلحات «المصروفات الجارية» (أو المتكررة)»، و«المصروفات الرأسمالية» تظهر غالباً في الكتابات الاقتصادية التي تحلل المصروفات العامة، بما في ذلك استعراضات المصروفات العامة، ولكنها غير مستخدمة في الكتيبات الدليلية الرسمية والمواد الإرشادية المتعلقة بالإحصاءات الحكومية. إن دليل صندوق النقد الدولي المعنون إحصاءات التمويل الحكومي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١) يميز بين المصروفات والإنفاق على الأصول (غير المالية) وتكوين رأس المال العام. ومجموعتا المفاهيم هاتان قريبتان من بعضهما البعض وإن كانتا غير متطابقتين.

نصيب المصروفات الرأسمالية من المصروفات الزراعية الكلية من استعراضات منتقاة للمصروفات العامة

البلد	النصيب السهمي للمصروفات الزراعية	ملاحظات	الفترة
	(النسبة المئوية)		
غانا [١]	١٧	التنمية، المجموع (ا)	٢٠٠٥
	٢٤	وزارة الأغذية والزراعة، فعلية	
	٤٦	وزارة الأغذية والزراعة، مدرجة بالميزانية	
هندوراس [٢]	٦٦		٢٠٠٦
كينيا [٣]	٣٠		٢٠٠٥/٢٠٠٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٤]	٨٤		٢٠٠٥/٢٠٠٤
موزامبيق [٥]	٨٤	المجموع (ب)	٢٠٠٧
	٩	وزارة الزراعة	
نيجيريا [٦]	٥٨	مدرجة بالميزانية	٢٠٠٥-٢٠٠١
	٤٤	فعلية	
نيبال [٧]	٤٦	(ج)	١٩٩٩-٢٠٠٣
الفلبين [٨]	٢٦	(د)	٢٠٠٥
أوغندا [٩]	٢٤		٢٠٠٥/٢٠٠٦–٢٠٠٨/٢٠٠٩
جمهورية تنزانيا المتحدة [١٠]	٩		٢٠١١
فييت نام [١١]	٧٧		٢٠٠٢
زامبيا [١١]	٢٤		٢٠٠٠

ملاحظات: (ا) المصروفات الإنمائية على عكس المصروفات المتكررة. وهي تغطي جميع المصروفات الحكومية، على عكس المصروفات التي تدفعها (وزارة الأغذية والزراعة) فقط، وتمثل الأخيرة نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع المصروفات الحكومية في هذا القطاع. (ب) ٨٤ بالمائة تشير إلى مجموع المصروفات الحكومية؛ ٩ بالمائة تشير إلى وزارة الزراعة فقط. (ج) تشمل مصاريف الري والزراعة. (د) رقم موحد لمصروفات إدارة الزراعة.

المصادر: (١) Kolavalli وآخرون (٢٠١٠)؛ (٢) Anson و Zegarra، ٢٠٠٨؛ (٣) Akroyd و Smith، ٢٠٠٧؛ (٤) Cammack و Fowlerو Phomdouangsy، ٢٠٠٨؛ (٥) البنك الدولي، ٢٠١١أ؛ (٦) البنك الدولي، ٢٠٠٨؛ (٧) Dillon و Sharma و Zhang، ٢٠٠٨؛ (٨) البنك الدولي، ٢٠٠٧ب؛ (٩) البنك الدولي، ٢٠١٠أ؛ (١٠) البنك الدولي، ٢٠١١؛ (١١) Akroyd و Smith، ٢٠٠٧.

البلد). ويحسب هذا الرقم الدليلي على أنه حصة الزراعة من إجمالي المصروفات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وهو مؤشر على ما إذا كانت درجة حصة الزراعة من المصروفات العامة متلائمة مع وزن هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.[٤] وتتفاوت الاتجاهات الزمنية في هذا الرقم الدليلي بتفاوت الأقاليم، ومن اللافت للنظر إلى أبعد الحدود لهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي ينخفض فيها الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي إلى أقل من نصف المستوى الذي كان عليه في الثمانينات.

مكونات المصروفات العامة

كما يتبين عاليه؛ فإن الانخفاض في حصة الزراعة من المصروفات العامة ليس نتيجة لانخفاض مستويات المصروفات على الزراعة بصفة عامة، وإنما نتيجة للزيادات الأكبر التي تحدث في المناطق الأخرى التي أعطيت لها أولوية أعلى مع مرور الوقت. فللحصول على صورة كاملة لحركيات المصروفات العامة في الزراعة، يجب النظر إليها في سياق حركيات أنماط المصروفات الحكومية الكلية (الجدول ٥).

تنفق الحكومات في جميع الأقاليم، في المتوسط حالياً، على الدفاع أكثر مما تنفق على الزراعة. كما أن نصيب التعليم في المصروفات العامة قد ازداد بدرجة ملموسة منذ ١٩٨٠ في جميع الأقاليم باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بينما شهدت جميع الأقاليم زيادة في الحصة التي تنفق إما على الصحة أو على الحماية الاجتماعية، إذا لم يكن على كليهما. وكل هذه المصروفات هي فئات مصروفات ذات تأثير مُحتَمل على التنمية، وفي الكثير من الحالات يحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على الزراعة والتنمية الريفية. فقد تشتمل على مستويات لا بأس بها من المصروفات من أجل الزراعة. ومهما يكن من أمر ففي نفس الوقت؛ انخفضت حصة فئة مصروفات أخرى ذات تأثير إيجابي محتمل على الزراعة - النقل والاتصالات - مع مرور الوقت في معظم الأقاليم.

وبالنظر إلى القيود المالية، فإن زيادة الإنفاق العام على الزراعة لابد أن يكون على حساب شئ ما هو إما زيادة في الضرائب أو انخفاض في مصروفات أخرى، وقد يكون البعض منها مرغوباً فيه اجتماعياً في حد ذاته وله تأثير لا بأس به على التنمية، بما في ذلك الإنتاجية الزراعية والتنمية. لذلك فمن المهم بصفة خاصة زيادة

[٤] إن مؤشر التوجيه الزراعي مفيد لعمل مقارنات بين البلدان ومع مرور الوقت، ولكنه ليس إلزامياً. فالكثير من المصروفات الحكومية الأساسية - مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية الأساسية، والتحويلات الاجتماعية - لا تعكس المساهمة الاقتصادية من جانب القطاع ذى الصلة.

الإطار ٦

إعلان مابوتو ٢٠٠٣ ونصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي في البلدان الأفريقية

صادق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء اجتماع الاتحاد الأفريقي المعقود في يوليو/تموز ٢٠٠٣ في مابوتو على «إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا»، الذي أنشأ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (انظر الإطار ٢٣ صفحة ٨٧). ولهذا الإعلان هدفان مهمان هما زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٦ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠١٥ وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ بالمائة من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية خلال ٥ سنوات.

وبغض النظر عما إذا كانت نسبة ١٠ بالمائة هي بالضرورة المُخَصصْ المناسب للزراعة في الميزانيات، فإن من شأن هذا الرقم المستهدف أن يمثل علامة قياس مفيدة يمكن على أساسها تقييم التزام كل بلد تجاه الزراعة. وقد أُنشِئ النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المَعْرِفي - وهو شبكة أفريقية واسعة - أُنشئت لتقديم أدوات تحليلية لدعم صنع السياسات، ولتقييم مدى التقدم نحو غايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويقوم هذا النظام بجمع البيانات عن الحصة الحكومية في الإنفاق التي تذهب إلى الزراعة في البلدان الأفريقية. وكما يتبين من الشكل، فإن سبعة بلدان فقط تشملها تلك البيانات هي التي حققت الهدف الذي يبلغ ١٠ بالمائة خلال السنة الأخيرة التي تتوافر بشأنها البيانات.[١]

[١] هناك أوجه تفاوت بين البيانات المأخوذة من النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المعرفي، وقاعدة بيانات قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وهذا التفاوت ناتج عن الاختلافات في التعريفات وفي التغطية وفي مصادر البيانات. ويمكن للتفاوت من عام إلى عام أن يكون كبيراً، حتى بالنسبة للبلدان التي حققت هذا الهدف أو التي تقدمت نحو تحقيقه.

نصيب الزراعة من المصروفات الحكومية في البلدان الأفريقية

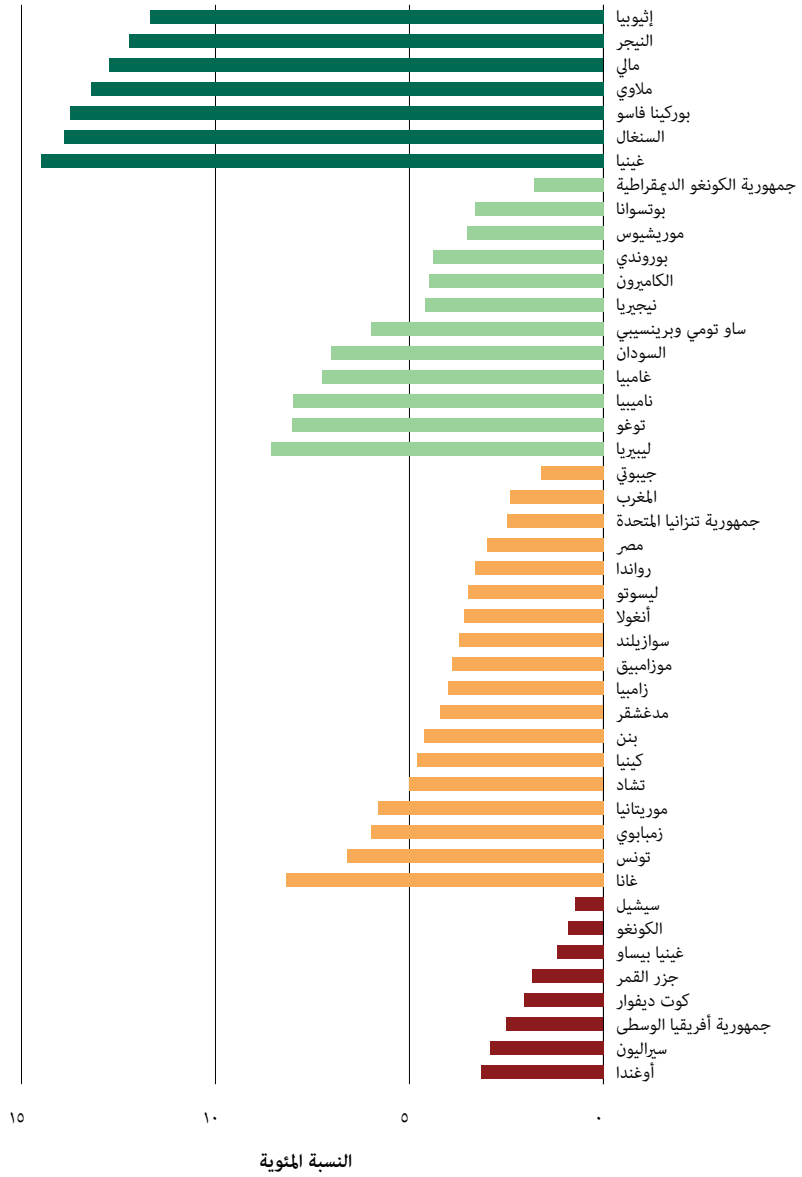

تم إحراز الهدف البالغ ١٠ بالمائة
تحرك باتجاه الهدف
تحرك بعيداً عن الهدف
لا يوجد تحرك واضح باتجاه الهدف أو بعيداً عنه

ملاحظات: الحصة الواردة هنا تخص معظم العام الأخير الذي توافرت بياناته (٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ في معظم الحالات). أما التحرك نحو الهدف أو بعيداً عنه فيعتمد على التغيرات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي توافرت بيانات عنها.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام نظام الأنظمة الإقليمية لتحليل الاستراتيجية ودعم المعرفة ReSAKSS.

الجدول ٤

الرقم الدليلي لتوجيهات الزراعة للإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

الأقاليم	١٩٨٩-١٩٨٠	١٩٩٩-١٩٩٠	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥
		(المعدل)		
شرق آسيا والمحيط الهادي (٧)	٠,٣١	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥٩
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)		٠,٢٩	٠,٣٥	٠,٣٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٦)	٠,٩٦	٠,٨٦	٠,٥٦	٠,٣٨
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٥)	٠,٣٤	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٠
جنوب آسيا (٥)	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩)	٠,٣٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٢
المجموع (٤١ بلداً)	**٠,٣٥**	**٠,٣٨**	**٠,٣٨**	**٠,٤١**

ملاحظات: إن الرقم الدليلي لتوجيه الزراعة المتعلق بالإنفاق العام يساوي حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه الحسابات ٤١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ والبنك الدولي، ٢٠١٢. انظر الجدول ألف ٥ بالملحق.

الجدول ٥

تركيبة المصروفات الحكومية، حسب القطاع والإقليم في البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط

الإقليم	السنة	الزراعة	الدفاع	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	النقل والمواصلات	مصروفات أخرى
				(نسبة الحصة من الإجمالي)				
شرق آسيا والمحيط الهادي (٨)	١٩٨٠	١١,١	١٥,٨	١٠,٥	٥,٦	١,٤	٧,٩	٤٧,٦
	١٩٩٠	٩,٢	٩,٨	١٤,٥	٧,٠	١,٦	٤,١	٥٣,٦
	٢٠٠٠	٦,٩	٦,٩	١٦,٤	٦,٢	٨,٥	٢,١	٥٣,١
	٢٠٠٧	٦,٥	٧,٢	١٣,٨	٤,٢	١٠,٢	١,٢	٥٧,١
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)	١٩٨٠							
	١٩٩٥	١,٤	٣,٧	٢,٠	٧,٠	٢,٢	٨,٨	٧٤,٩
	٢٠٠٠	٢,٨	١٥,٣	٦,٧	٤,١	١١,٢	٣,٠	٥٦,٨
	٢٠٠٧	٢,١	٩,٩	٦,٤	٧,٤	٨,٦	٣,٤	٦٢,٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٠)	١٩٨٠	٦,٩	٣,٦	١٧,٩	٤,٤	١٤,٤	٥,٨	٤٧,١
	١٩٩٠	٣,٨	٥,٨	١٦,٣	٤,١	٣,٤	٤,٤	٦٢,٢
	٢٠٠٠	٣,٩	٥,٢	٢٣,٧	٧,٨	٧,٣	٣,٩	٤٨,٠
	٢٠٠٧	١,٩	٣,٣	٢٥,٩	١٩,١	٥,٨	٢,٢	٤١,٨
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧)	١٩٨٠	٤,٥	١٧,٥	١٥,٦	٤,٥	٨,٦	٥,١	٤٤,٢
	١٩٩٠	٤,٩	١٣,٣	١٨,٧	٩,٠	٨,٤	٤,٨	٤٠,٩
	٢٠٠٠	٤,٤	١٥,١	١٤,٨	١٠,٥	١٢,٧	٨,٨	٣٣,٦
	٢٠٠٧	٣,١	١٠,٥	١١,٨	٧,٧	٢٤,٤	٣,٥	٣٩,٠
جنوب آسيا (٧)	١٩٨٠	٦,٦	١٩,٢	٢,٩	٢,٠	٤,٢	٤,٣	٦٠,٨
	١٩٩٠	٦,٩	١٨,١	٣,١	١,٨	١,٩	٣,١	٦٥,٠
	٢٠٠٠	٤,٨	١٥,٣	٣,٤	١,٨	١,٨	٢,٢	٧٠,٧
	٢٠٠٧	٤,٩	١٢,٩	٤,٦	٢,٣	١,٦	٣,٢	٧٠,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٠)	١٩٨٠	٦,٠	٦,١	١١,٩	٣,٤	٧,٨	١٣,٩	٥٠,٩
	١٩٩٠	٦,٠	٨,٤	١٣,٩	٤,٥	٣,٠	٦,٠	٥٨,١
	٢٠٠٠	٣,٦	٦,١	١٥,٥	٤,٧	٣,١	٣,٨	٦٣,٣
	٢٠٠٧	٢,٧	٥,٤	١٦,٥	٧,٣	٣,٥	٣,٦	٦١,١

ملاحظات: تشمل الحسابات ٥١ بلداً من بلدان الدخل المنخفض - والمتوسط. أما عدد البلدان المدرج في كل مجموعة فيظهر بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧. أما فئة مصروفات "أخرى" فتشير إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي على جميع القطاعات غير القطاعات الستة المتبقية التي تم تحديدها عاليه. وقد أُدرجت المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في فئة مصروفات "أخرى".

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والزراعة، ٢٠١٠.

الجدول ٦

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في ٢٠٠٠، بحسب الإقليم

فئة البلد	الإنفاق	الحصة
	(تعادل القيم الشرائية بالقيمة الثابتة للدولار في ٢٠٠٥ محسوبة بملايين الدولارات)	(كنسبة مئوية)
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (١٣١)	١١٤٤١	٤٦
شرق آسيا والمحيط الهادي، باستثناء الصين (١٩)	١١٩٢	٥
الصين (١)	١٧٤٥	٧
أوروبا الشرقية والدول السوفييتية سابقاً (٢٣)	١١٧٧	٥
جنوب آسيا، باستثناء الهند (٥)	٣٥٨	١
الهند (١)	١٤٨٧	٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥)	٢٧٥٥	١١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٥)	١٣١٥	٥
غرب آسيا وشمال أفريقيا (١٢)	١٤١٢	٦
البلدان ذات الدخل المرتفع (٤٠)	١٣٤٥٦	٥٤
المجموع (١٧١ بلداً)	٢٤٨٩٧	١٠٠

ملاحظة: يظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين.

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ أ. انظر الجدول ألف ٦ بالملحق..

فعالية وتأثير المصروفات العامة على الزراعة، حتى في حدود القيود الحالية على الميزانية. إن تخصيص مصروفات داخل ميزانيات الزراعة قد يكون أكثر أهمية من مستويات الإنفاق الزراعي الكلي (انظر الفصل ٥).

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين

مستويات المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين

إن البحث والتطوير الزراعيين هما من المكونات الرئيسية للمصروفات العامة على الزراعة ومن بين أكبر العناصر الحاسمة التي تساهم في نمو الإنتاجية الزراعية. ويتم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير الزراعيين بصورة منفصلة عن المصروفات الزراعية الحكومية. وهذه البيانات لا تميز بصورة واضحة بين الاستثمار والمصروفات الجارية، غير أن الكتابات المتعلقة بعائدات الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين تكشف عالمياً تقريباً عن عائدات مرتفعة للغاية من حيث نمو الإنتاجية الزراعية والتخفيف من حدة الفقر (انظر الفصل ٥).

وتفيد البيانات التي جمعتها مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية التي يديرها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢أ)، بأن إجمالي المصروفات العامة[٥] على البحث والتطوير الزراعيين في جميع أنحاء العالم بلغت ٢٤,٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، وهي أحدث سنة تتوافر عنها معلومات كاملة (الجدول ٦).[٦] وهناك نسبة ٤٦ بالمائة من هذا الرقم أنفقته البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما البلدان ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٤٩ فقد مثلت فقط ٢,٦ بليون دولار أمريكي أو ١٠,٤ بالمائة.

ازدادت المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط منذ ١٩٨٠ وذلك في جميع الأقاليم (الشكل ١٣). ولا ينطبق نفس الأمر على جميع البلدان داخل الأقاليم (انظر الجدول ألف ٦ بالملحق للإطلاع على بيانات أحدث لكل بلد). وفي الحقيقة، أن العديد من البلدان توجد لديها نُظم ذات إدارة حسنة وتمويل حسن، وتنتج بحوثاً على مستوى عالمي؛ وهناك بلدان أخرى يعتمد بعضها بدرجة كبيرة على الزراعة، شهدت انخفاضات ذات بال في الإنفاق على البحث والتطوير، وانخفاضات أيضاً في مستويات القدرات.

[٥] تشتمل المصروفات العامة على المصروفات الحكومية ومصروفات مؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الربحية.

[٦] تم تحديث البيانات بالنسبة لمختلف السنوات ولمختلف الأقاليم، غير أنه في وقت إعداد هذا التقرير، عام ٢٠٠٠ هو آخر عام تتوافر البيانات بشأنه عن جميع الأقاليم. وتشير النتائج الأولية لعملية تحديث عالمية تمت خلال عام ٢٠٠٨ إلى حدوث نمو كبير في الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين، مدفوعاً في الأساس بزيادة في الإنفاق حدثت غالباً في الصين والهند وكذلك في عدد من الاقتصادات الكبيرة الأخرى والبلدان الأكثر تقدماً.

الشكل ١٣
المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيْن، بحسب الإقليم

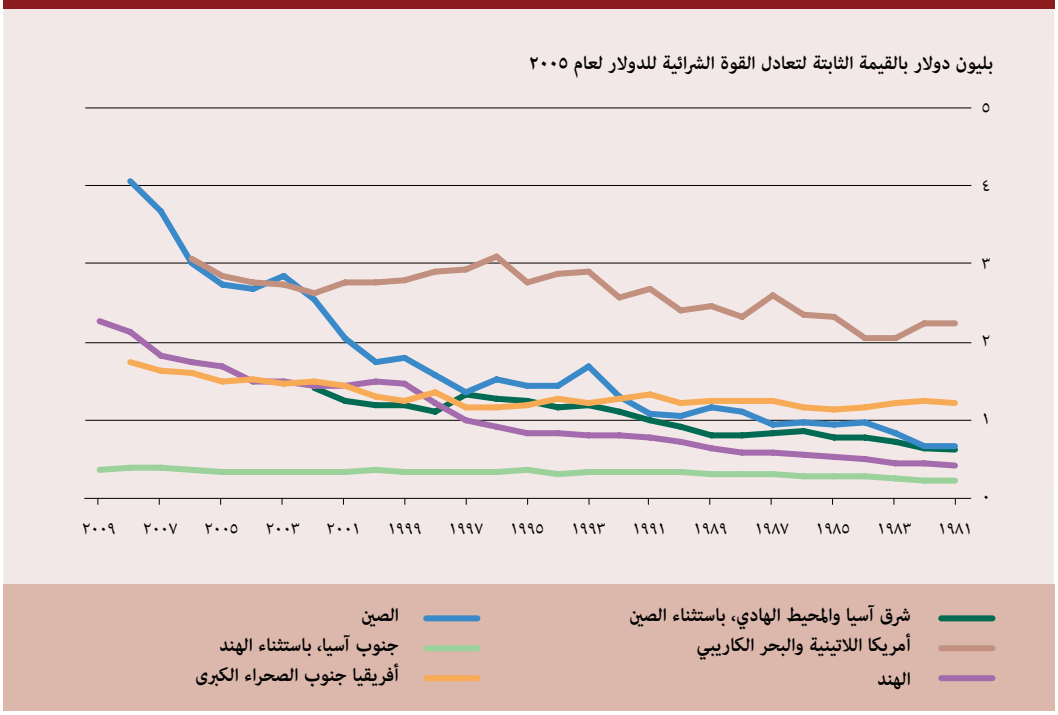

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢أ. انظر الجدول ألف ٦ بالملحق.

أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن مستويات البحث والتطوير الزراعيين في القطاع الخاص كبيرة؛ ولكن في العالم النامي يظل البحث والتطوير حسب القطاع الخاص صغيراً (Beintema وStads، ٢٠٠٨أ؛ Pray وFuglie وJohnson، ٢٠٠٧؛ Echeverría وBeintema، ٢٠٠٩). وهكذا فإن البحث والتطوير الزراعيين في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يعتمدان بصورة حرجة على التمويل العام الكافي لأجل الأنشطة.

تتركز معظم المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط تركزاً كبيراً في عدد قليل من البلدان الكبرى. فقد استأثرت الصين بنحو ثلثي الإنفاق العام الإجمالي على البحث والتطوير الزراعيين في شرق آسيا والمحيط الهادي في ٢٠٠٢. (وهو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات بالنسبة للإقليم ككل). وقد استمر الإنفاق على البحوث الزراعية في الصين في التوسع السريع منذ ذلك الوقت. وهناك بلدان أخرى مثل ماليزيا وفييت نام حققت تقدماً طيباً منذ أوائل التسعينات. أما في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تستأثر الأرجنتين والبرازيل والمكسيك بالجزء الأكبر من الإنفاق الإقليمي، وتمثل البرازيل وحدها ٤٢ بالمائة من إجمالي الإقليم في ٢٠٠٦. وفي جنوب آسيا مثلت الهند ٨٦ بالمائة من إجمالي الإنفاق في ٢٠٠٩ (وهو أحدث عام توجد بيانات متوافرة بشأنه بالنسبة لهذا الإقليم الفرعي).

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فبعد عقد من الركود الذي ساد التسعينات، ارتفع الاستثمار في البحوث الزراعية داخل الإقليم بأكثر من ٢٠ بالمائة فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد حدث معظم هذا النمو داخل عدد قليل فقط من البلدان. وركز الإنفاق على البحوث الزراعية في معظم البلدان المتبقية في الإقليم، وبخاصة في غرب أفريقيا الناطق بالفرنسية أو انخفض منذ مطلع الألفية.

ومن المهم تقدير حجم الجهود المبذولة في البحث والتطوير الزراعيين بالنسبة إلى الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع. فقد أنفقت البلدان ذات الدخل المرتفع، في المتوسط، ٢,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على البحث والتطوير الزراعيين العام في عام ٢٠٠٠ (الجدول ٧)، بينما أنفقت البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط أقل من ذلك بكثير، بالأرقام النسبية (٠,٥ بالمائة). وقد أُوصِيَ برقم مستهدف هو ١ بالمائة في أحدث الكتابات وذلك كنصيب كاف للبلدان النامية (Beintema وElliot، ٢٠١١).[٧] وبالنظر إلى أهمية

[٧] هذا المؤشر مثله مثل جميع المؤشرات، يشوبه العديد من القيود ويحتاج لأن يُنظر إليه داخل السياق المناسب (Beintema وStads، ٢٠٠٨ب []).

المصروفات الخاصة على البحث والتطوير لدى البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة بدور هذه المصروفات المحدود لدى البلدان النامية، فإن الفرق بين النصيبين في المجموعتين يزداد حدة وبروزاً إذا أُدرجت المصروفات الخاصة على البحث والتطوير في هذه المقارنة.

ويوجد أكثر متوسط إقليمي انخفاضاً في جنوب آسيا (٠,٣ بالمائة في ٢٠٠٩) وأعلى متوسط إقليمي في أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي - وهي المنطقة الوحيدة ذات الدخل المنخفض - والمتوسط في الإقليم حيث ازداد المتوسط لديهما على ١ بالمائة. ومع ذلك، فإنه حتى في هذا الإقليم لا تتجاوز النسبة نصف النسبة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تفاوتات كبيرة على المستوى القطري داخل الأقاليم (انظر الجدول أَلِف ٦ في الملحق). وشهدت معظم الأقاليم اتجاهاً صاعداً في نصيب البحث والتطوير الزراعيين من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثناء الرئيسي هو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت هذه الحصة انخفاضا كبيراً فيما بين ١٩٨١ و٢٠٠٠. وقد توقف الاتجاه الهبوطي داخل الإقليم منذ ذلك الحين، غير أن الحصة داخل الإقليم لا تزال أقل من الحصة التي شهدها عام ١٩٨١.

المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة

يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تُسهم في الاستثمار العام في الزراعة، وإن كان من غير الواضح حجم الحصة الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي اعتبارها استثماراً وليس إنفاقاً جارياً. وباتت المساعدة الإنمائية الرسمية تلقى اهتماماً دولياً متجدداً في أعقاب أزمة أسعار الأغذية في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن المستويات الكلية للمعونة الإنمائية الرسمية للزراعة صغيرة نسبياً مقارنةً بالمصروفات الحكومية على الزراعة، فإنها قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للبلدان المفردة التي تشكل الجهات المتلقية الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشير البيانات الواردة من نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمساعدة الإنمائية الرسمية (الشكل ١٤) إلى أن الالتزامات تجاه الزراعة بلغت أوجها في الثمانينات - بعد أن نمت بصورة كبيرة خلال السنوات التي تلت أزمة الغذاء الدولية في ١٩٧٣-١٩٧٤ (انظر الجدول ألف ٧ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب البلد). وأثناء التسعينات، انخفضت الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة بصورة مستمرة، بالأرقام المطلقة (محسوبة بالأسعار الثابتة) وكحصة من إجمالي المساعدة الإجمالية الرسمية. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الاهتمام الدولي المتجدد بالتنمية الزراعية، والقلق بشأن أسعار الأغذية الدولية الآخذة في

الجدول ٧

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين كحصة من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، بحسب الإقليم

فئة البلد	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠٠	أحدث السنوات
	(النسبة المئوية)			
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (١٠٨)	**٠,٥٥**	**٠,٥٤**	**٠,٥٤**	..
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٥)	٠,٧٥	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٦١ (٢٠٠٨)
شرق آسيا والمحيط الهادي، باستثناء الصين (١٩)	٠,٤١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥٧ (٢٠٠٢)
الصين (١)	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٥٠ (٢٠٠٨)
جنوب آسيا، باستثناء الهند (٥)	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٣١	٠,٢٥ (٢٠٠٩)
الهند (١)	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٣٩	٠,٤٠ (٢٠٠٩)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥)	٠,٩٠	١,٠٨	١,٢١	١,١٨ (٢٠٠٦)
غرب آسيا وشمال أفريقيا (١٢)	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٧٤	..
البلدان ذات الدخل المرتفع (٣٢)	**١,٥٣**	**٢,١١**	**٢,٣٧**	..
المجموع (١٤٠)	**٠,٩١**	**٠,٩٨**	**٠,٩٧**	..

ملاحظات: يستثنى هذا الجدول ٣١ بلداً في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سابقاً بسبب عدم توافر البيانات.

المصادر: البيانات المتعلقة بالمصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين مأخوذة من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢ أ). واستمدت البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الزراعي من تقرير البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١٢). انظر الجدول ألف ٦ في الملحق

الإطار ٧

مصادر نمو الإنتاجية في الزراعة

هناك دليل قوى على أن مكاسب الإنتاجية الزراعية قد أسهمت بقدر كبير في زيادة دخول المزرعة، وفي الحد من الفقر الريفي والحضري.[١] وقد ناقشنا سابقاً، أهمية رأس المال الزراعي بالنسبة لإنتاجية العمل، حسب قياسها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. إن مثل هذه المؤشرات الجزئية المتعلقة بالإنتاجية مهمة، ولكنها لا تذكر جميع العوامل التي تسهم في نمو الإنتاجية. فالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحاول تسجيل جميع مصادر النمو الإنتاجية في الزراعة. فهي رقم دليلي للمدخلات المُقاسة مقسوماً على الرقم الدليلي التجميعي للمدخلات المُقاسة ورأس المال المادي مثل الأرض، والعمل، والآلات، والثروة الحيوانية، والأسمدة الكيميائية، ومبيدات الآفات. وهكذا؛ فإن النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يمثل جزءاً من نمو الإنتاج لا يفسره الاستخدام الزائد لهذه العوامل، وإنما تفسره أشياء أخرى مثل التقدم التكنولوجي، وتنمية رأس المال البشرى، والتحسينات في البنية الأساسية المادية والسياسات الحكومية، وكذلك العوامل غير المُقاسة مثل التحسن في نوعية المدخلات أو استنفاد الموارد الطبيعية (Fischer وByerlee وEdmeades، ٢٠٠٩).

ويرى Fuglie (٢٠١٠) أن النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هو المسؤول عن تزايد نصيب نمو المخرجات الزراعية. ويبين الشكل أَلِف تفصيلاً للعوامل التي أسهمت في نمو الإنتاج الزراعي العالمي خلال العقود الخمسة الماضية. فقد كانت الآلات، والثروة الحيوانية والمستلزمات المادية (وبخاصة الأسمدة) والأرض هي المحركات الرئيسية للنمو الزراعي في الستينات والسبعينات، ولا تزال كذلك في الثمانينات. ومع تزايد إسهامات الاستخدام الزائد للمستلزمات، فإن رأس المال المادي والأرضي قد انخفض مع مرور الوقت، وأصبح نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بارزاً بصورة متزايدة حتى أصبح في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بجدارة، هو أهم العوامل التي ينبني عليها النمو الزراعي داخل سياق عالمي. ويتضح هذا النمط أيضاً في الأقاليم النامية (الشكل باء). ولكن الإقليم الوحيد الذي لا ينطبق عليه هذا النمط هو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل جيم). حيث الأرض الجديدة هناك كانت هي المحرك المسيطر على النمو الزراعي في الفترة بين ١٩٨١-٢٠٠٩. وقد أصبحت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي العنصر الثاني الأكثر أهمية في الثمانينات، وإن كان إسهامها قد انخفض مع مرور السنوات، بما يتناقض مع إسهام البلدان النامية ككل. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانتقال إلى التكثيف الزراعي سوف يستلزم تغييراً في استراتيجية تنبني على التوسع في المساحة إلى استراتيجية تنبني على الاستثمار في الأنشطة التي تزيد من نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وقد فحص العمل المبكر الذي قام به Evenson وFuglie (٢٠٠٩) العلاقة بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لطويلة المدى وبين الاستثمار الوطني في رأس المال التكنولوجي في ٨٧ بلداً نامياً. فقد اعتبرا أن كليهما من مؤشرات القدرة على تطوير وتطويع التكنولوجيا الجديدة، ومن مؤشرات القدرة على توسيع وتطويع التكنولوجيا الزراعية والعمل بها. وقد وجدا أن المعدلات المتزايدة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مترابطة بصورة إيجابية مع الزيادات في المؤشر شريطة وجود قدر أدني من القدرات لدى الآخر. وهكذا فإن كلاً من البحث والإرشاد الزراعيْين يعتبران من المحركات المهمة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومع ذلك، فإن النتائج أشارت إلى الحاجة إلى وضع المزيد من التأكيد على البحوث بالنسبة للإرشاد الزراعي. وقد كانت التحسينات التي أُدخِلت على قدرات البحث ترتبط غالباً بزيادة نمو الإنتاجية حتى مع غياب قدرات إرشاد زراعي محسنة، بينما وجدا أن العكس ليس صحيحاً. وقد تأكدت هذه النتائج في تحليل لاحق أجراه Fuglie (٢٠١٢).

[١] للإطلاع على عينة من الدراسات المتعددة بشأن مساهمة الإنتاجية الزراعية في النمو وتخفيض الفقر انظر: Thorbecke وJung (١٩٩٦)؛ Datt وRavallion(١٩٩٨)؛ Foster وRosenzweig (٢٠٠٤)؛ Mundlak وLarson وButzer (٢٠٠٤)؛ Ravallion وChen (٢٠٠٤)؛ Christiaensen وDemery (٢٠٠٧)؛ Bezemer وHeadey (٢٠٠٨)؛ Otsuka وEstudillo وSawada (٢٠٠٩)؛ Suryahadi وSuryadarma وSumarto (٢٠٠٩).

نمو الإنتاج الزراعي العالمي، بحسب مصدر النمو والفترة الزمنية

ألف - الإنتاج الزراعي العالمي

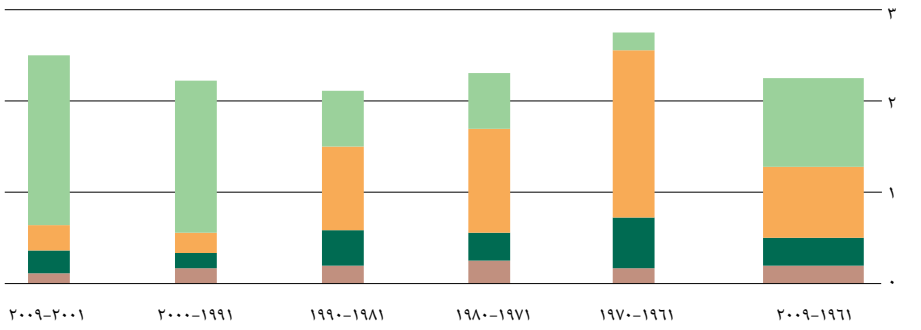

باء - البلدان النامية

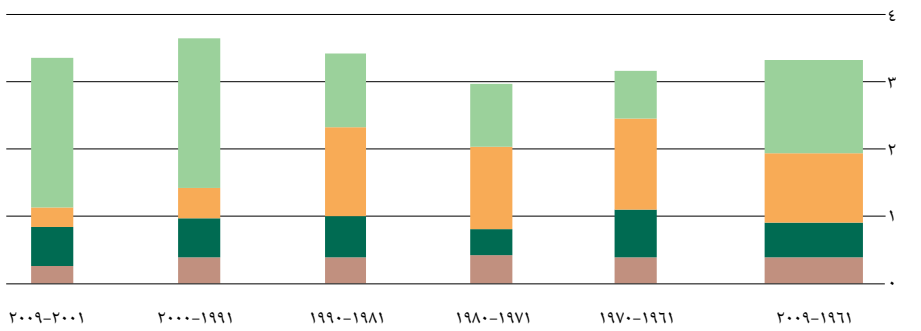

جيم - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

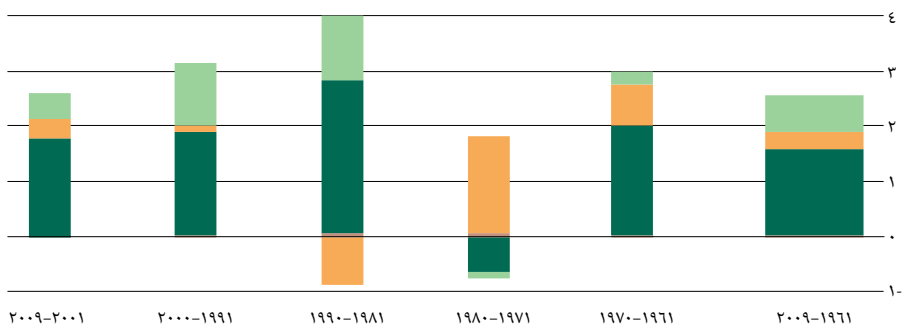

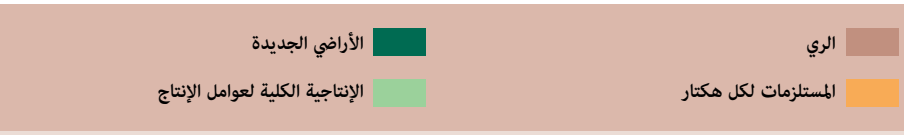

المصدر: Fuglie، ٢٠١٢ .

الشكل ١٤
مستوى وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة، بحسب الإقليم

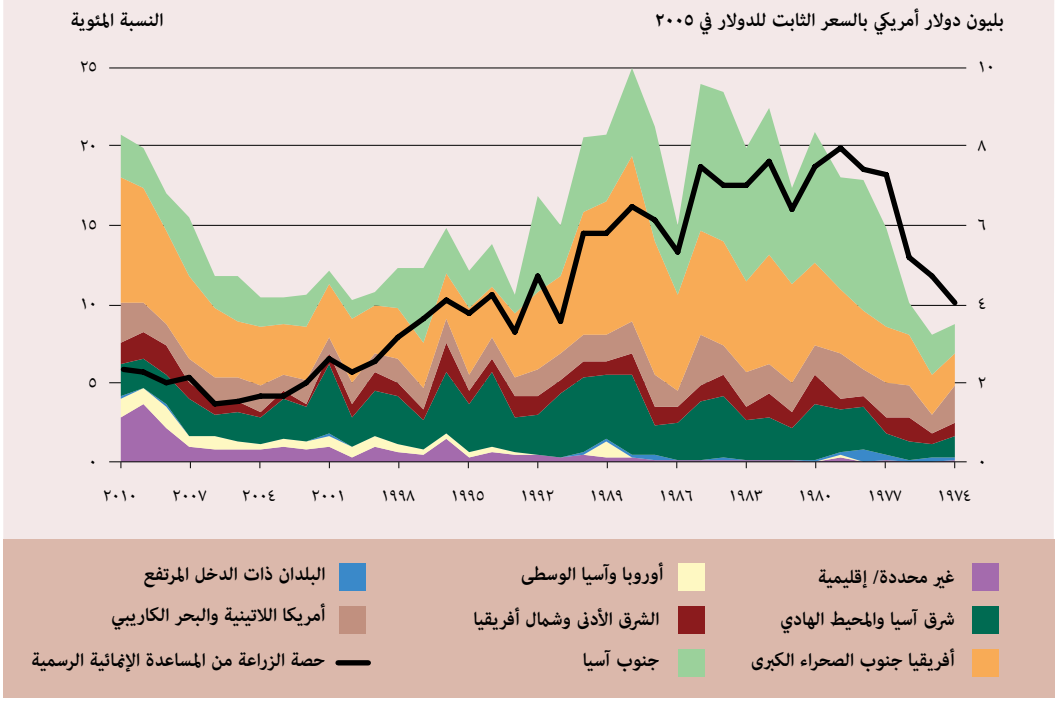

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات مستمدة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٢أ. انظر الجدول ألف ٧ بالملحق.

الارتفاع إلى تعافٍ جزئي في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، وفي حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كان كلاهما (وبخاصة الحصة) أقل من المستويات السابقة بكثير.

تبين البيانات الجديدة التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ذات التغطية الأكثر شمولاً للجهات المانحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) أن الالتزامات السنوية للزراعة تجاوزت في السنوات الأخيرة كل الالتزامات التي أُبْلِغ عنها نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ١-٢ بليون دولار أمريكي، ولكن هذه البيانات تؤكد النمط العام الذي كشفت عنه بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

زيادة الاستثمار في الزراعة

تشير الدلائل المقدمة في هذا الفصل إلى أن الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط تحتاج إلى زيادة استثماراتها في الزراعة. ومع ذلك، فإن تقدير مقدار ونوع الاستثمار الإضافي اللازم وبواسطة من ينبغي تقديم هذا الاستثمار لهو أمر أكثر صعوبة. وقد تم بذل العديد من الجهود مع مرور الوقت - من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وجهات أخرى - لتقييم الاحتياجات الكلية من الاستثمار في الزراعة. وتختلف هذه الاحتياجات، تبعاً لعوامل مثل الهدف المحدد، والأفق الزمني، والتغطية القطاعية (الزراعة الأولية فقط أو القطاعات السابقة على الإنتاج واللاحقة له) والتغطية الجغرافية، وإذا ما كان كلا الاستثمارين الخاص والعام قد أُخذا في الحسبان، وما إذا كان التفكير يجري في استثمار إضافي أو إجمالي، أو ما إذا كانا يمثلان الاستثمار القائم أو الصافي.

وكما سلفت الإشارة في الفصل ١ فإن الطبعة الأولى من حالة الأغذية والزراعة في ١٩٤٧ دعت إلى زيادة الاستثمار في الزراعة لأجل تحويل المناطق الأقل إعماراً بالسكان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى «صوامع حبوب" لبقية العالم. وأشارت الطبعة الثالثة من تقرير حالة الأغذية والزراعة ١٩٤٩ إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى رأس مال أجنبي إضافي للاستثمار، وذلك لدعم الزراعة، مقداره ٤ بلايين دولار أمريكي سنوياً تضاف إلى مبلغ ١٣ بليون دولار أمريكي ينبغي على البلدان تدبيرها نفسها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٩). ونعرض فيما يلي أحدث تقديرين

الإطار ٨

مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي

منذ أزمة أسعار الغذاء في ٢٠٠٨، انتقلت قضايا الأمن الغذائي إلى صدر جدول الأعمال الدولي. وقد تمخض اجتماع البلدان الثماني الكبار في لاكويلا، إيطاليا، المنعقد في يوليو/تموز ٢٠٠٩ عن بيان مشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي سلَّم بنقص الاستثمار المستمر في الزراعة وما يلازمه من عدم استقرار اقتصادي كسببيْن جزئيْن لاستمرار عدم الأمن الغذائي. وأشار الاجتماع إلى انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، والحاجة إلى عكس هذا الاتجاه. وأكدت الدول الأعضاء الثماني الكبار من جديد التزامها بتحسين الأمن الغذائي وتعهدت بتقديم ٢٠ بليون دولار أمريكي كمساعدة للزراعة وللأمن الغذائي في البلدان النامية خلال الثلاث سنوات التالية (G8، ٢٠٠٩). وأثناء اجتماع عقدته مجموعة العشرين في بيتسبرغ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، زيد المبلغ إلى ٢٢ بليون دولار أمريكي وأُنشئ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي للمساعدة في الوفاء بهذه التعهدات.

ويوجد مقر البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي لدى البنك الدولي، وتتولى إدارته لجنة توجيه ذات تمثيل واسع من جانب البلدان المانحة والبلدان المتلقية والمنظمات الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية المتعددة الأطراف، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، وأمانة الأمم المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة كلٍ من مستوى وإمكانية التنبؤ بالمعونة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، وذلك عن طريق استعراض مقترحات من الجهات المانحة ورصد وتقييم تنفيذ المشروعات. ومنذ بداية هذا البرنامج وحتى فبراير/شباط ٢٠١٢ اعتمد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي مقترحات بمشروعات بلغت قيمتها الإجمالية ١,١ بليون دولار أمريكي تُنفذ في كمبوديا، وإثيوبيا، وهايتي، وليبيريا، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتوغو.

وقد وُجِه النقد إلى مبادرة لاكويلا لعدم تحديدها ما إذا كانت الأموال المتعهد بها إضافية للمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو لتقديم تعريفات واضحة بماذا يُقصَد بكلمة المساعدة والزراعة والأمن الغذائي. وعلى الرغم من عدم وجود رصد رسمي للوفاء بتعهدات لاكويلا، فإن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قامت، استجابةً لتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة، بتطوير منصة الكترونية على الشبكة العالمية بشأن تحديد التدابير الخاصة بمنهاج الأمن الغذائي والتغذية، والتي يسمح للبلدان باقتفاء أثر استثماراتها لدعم الأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ج). وعلى الرغم من تعهدات لاكويلا، فقد زادت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة فقط بمقدار ثلث البليون دولار أمريكي من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢ أ).

عالميْن رئيسيْن أعدتهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأسيساً على مختلف الأهداف والافتراضات:

تلبية الطلب على الأغذية في ٢٠٥٠

في ٢٠٠٩، قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأمر يحتاج إلى متوسط تدفقات استثمارية سنوية تبلغ ٢٠٩ بليون دولار أمريكي لتلبية الطلب المتوقع على المنتجات الزراعية في ٢٠٥٠ في ٩٣ بلداً نامياً (Bödeker وBruinsma Schmidhuber، ٢٠٠٩). وقد اشتملت هذه التوقعات على طائفة واسعة من بنود رأس المال في إنتاج المحاصيل الأولية والثروة الحيوانية، وكذلك على خدمات الدعم اللاحقة للإنتاج،[٨] وقد تم إعدادها في ظل افتراضات محددة تتعلق بالمؤشرات الرئيسية القياسية مثل نمو السكان والتحضر. ومن بين هذا المجموع، هناك مبلغ ٨٣ بليون دولار أمريكي يمثل الاستثمار الصافي، والمتبقي لمواجهة تكلفة إحلال محل انخفاض قيمة رأس المال. ويرد في الشكل ١٥ تفصيل لمتوسط احتياجات الاستثمار السنوية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وحتى ٢٠٥٠ حسب الإقليم والنوع التجميعي للاستثمار.

تمثل هذه التقديرات مستوى الاستثمار اللازم لمواجهة الطلب المتزايد على الأغذية في ٢٠٥٠ - وليس للقضاء المبرم على الجوع وإن كانت تنطوي ضمناً على

[٨] اشتملت الفئات الرئيسية على ما يلي، بالنسبة لإنتاج المحاصيل: تنمية الأراضي، والحفاظ على التربة ومكافحة الفيضانات، والتوسع في الري وتحسينه، وإنشاء المحاصيل الدائمة، والميكنة، والمصادر الأخرى للطاقة والمعدات، ورأس المال العامل. وبالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية: زيادة القطعان، وإنتاج اللحوم والألبان. وبالنسبة لخدمات الدعم اللاحقة للإنتاج: التخزين البارد والجاف، ومرافق سوق البيع الريفية والبيع بالجملة، والمرحلة الأولي من التصنيع. ولا يوجد تمييز فيما يتعلق بما إذا كانت الاستثمارات سوف تُمول من المصادر الخاصة أو العامة.

الشكل ١٥
متوسط الاحتياجات السنوية من الاستثمار لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

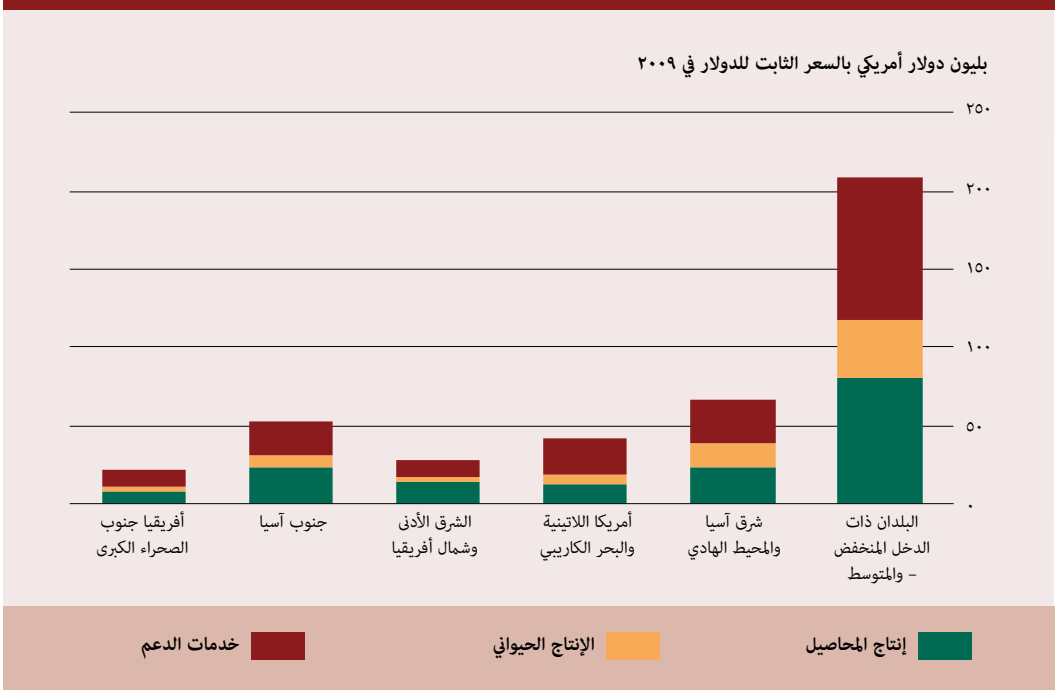

ملاحظة: هذا الشكل يمثل متوسط الاحتياجات السنوية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وحتى ٢٠٥٠.
المصدر: Schmidhuber، Bruinsma، Bödeker، ٢٠٠٩.

الجدول ٨

الاستثمار العام الإضافي السنوي اللازم للقضاء المبرم على الجوع بحلول ٢٠٢٥

مجالات الأولوية في الاستثمار	الاستثمار اللازم
	(بلايين الدولارات الأمريكية بقيمتها الثابتة في ٢٠٠٩)
١- توسيع البنية التحتية الريفية والوصول إلى الأسواق	١٨,٥
٢- تطوير الموارد الطبيعية وحفظها	٩,٤
٣- البحوث، والتنمية والإرشاد الزراعي	٦,٣
٤- المؤسسات الريفية	٥,٦
٥- المصروفات على شبكات الأمان	١٠,٤
مجموع تكاليف الاستثمار	٥٠,٢

المصدر: Schmidhuber و Bruinsma، ٢٠١١.

بعض التخفيض في الفقر والجوع. إن استهداف الفقر أو نقص التغذية بصورة محددة ينطوي ضمناً على تقدير المقدار الإضافي اللازم إضافته للاستثمار، بالإضافة إلى هذه الإسقاطات، أو إلى بعض أنواع سيناريو «العمل كالمعتاد».

استهداف الفقر والجوع

في تحليل منفصل، يقدم Schmidhuber وBruinsma (٢٠١١) تقديرات للمصروفات العامة الإضافية على الزراعة وشبكات الأمان اللازمة لبلوغ عالم خالٍ من الجوع بحلول ٢٠٢٥. وخلال هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أنه سوف يكون من اللازم تدبير مصروفات عامة سنوية إضافية قدرها ٥٠,٢ بليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى مستويات الإنفاق الحالية) وذلك لدعم الاستثمار في البنية التحتية الريفية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والبحوث، والتنمية والإرشاد الزراعي، والمؤسسات الريفية، ليس هذا فقط بل وأيضاً لتوفير شبكات الأمان الموجهة إلى أولئك الأشخاص الذين يعانون من الجوع (الجدول ٨).

الانتقال إلى الاستدامة

إن تلبية النمو المستقبلي على الطلب بصورة مستدامة، والقيام في نفس الوقت بتسريع عملية الحد من الفقر والجوع، سوف يحتاجان إلى مستويات أعلى من الاستثمار من جانب المزارعين والقطاع العام. وغالباً ما يكشف تحليل نُظم الإنتاج المستدامة عن أنها نظم مفيدة من زاوية زيادة العائدات للمنتجين، وتحسين البيئة (Pretty، وآخرون، ٢٠٠٦). ومع ذلك، فإن انخفاض المعدل النسبي في الأخذ بمثل هذه النُظم يبدو أنه يشير إلى أنها غير جذابة للمنتجين.

وينطوي الانتقال إلى نُظم الإنتاج المستدام على قدر كبير من التكاليف الفورية، ليس فقط في شكل استثمار ونفقات تشغيل، وإنما أيضاً كتكاليف للفرص البديلة - مثل الدخل الذي يخسره المنتجون أثناء الانتقال إلى نظام جديد. ويمكن أن تمر عدة سنوات قبل تحقيق مردودات إيجابية من النُظم الزراعية المستدامة، وبخاصة عندما تمر هذه النظم بعملية إصلاح وترميم للنظم المتدهورة (McCarthy وLipper وBranca، ٢٠١١). وقليل هم المنتجون الذين يمكنهم تمويل مثل هذه الفترة الطويلة من الدخل الضائع، حتى لو كانت لديهم الفرصة لتحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل (انظر أيضاً الإطار ١٤). ويمكن أن تُشكل تكاليف المعاملات أيضاً عقبة أمام اعتماد الممارسات المستدامة. ذلك أن نُظم الإنتاج المستدام تحتاج إلى المزيد من التنسيق، مثلاً في إدارة الموارد الطبيعية داخل الملكيات المشاع، أو في تنسيق أنشطة ما بعد الحصاد، والتجهيز، والتخزين والتسويق. وهذا ينطوي على استثمارات كبيرة من رأس المال الاجتماعي. إن الانتقال إلى نظم الاستهلاك المستدام يؤدي إلى مجموعة مماثلة من التكاليف. ولا ينطوي تقليل النفايات فقط على استثمار وتكاليف تشغيل، بل وأيضاً على تكاليف معاملات للتنسيق بين مراحل الإنتاج والتجهيز والتخزين والتسويق.

وقد بدأت العديد من الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط في دعم المزارعين أثناء الانتقال إلى ممارسات إنتاج أكثر استدامة. فمثلاً اعتمدت حكومة زامبيا الزراعة التي تحافظ على البيئة كإحدى أولويات السياسات في أواخر ١٩٩٩ من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة. فأنشأت وحدة الزراعة التي تحافظ على البيئة، التي توفر حالياً خدمات الإرشاد الزراعي إلى ٠٠٠ ١٧٠ مُزارِع داخل ١٧ ولاية وذلك لدعم الأخذ بالزراعة التي تحافظ على البيئة. ولقد ظلت هذه التكنولوجيا تحقق أعظم النجاحات في المناطق شبه القاحلة لأنها تُقلل من تأثيرات الجفاف على الإنتاجية الزراعية بدون التضحية بالغلات. وحتى في هذه المناطق، مع ذلك، فقد تخلى الكثير من المزارعين عن هذه الممارسة، الأمر الذي يُشير إلى ضرورة زيادة المعرفة بشأن العوامل المؤسسية والزراعية والإيكولوجية والاقتصادية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على نجاح اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة (Arslan وآخرون، ٢٠١٢). وبالمثل، فقد دعمت حكومة ملاوي إنشاء فريق مُهِمات وطني معني بالزراعة التي تحافظ على البيئة في ٢٠٠٢ وأبلغت عن أن ٤٧١ ١٨ هكتاراً، أي ١١٠ بالمائة من الرقم المُستهدف، قد زُرعت باستخدام الزراعة التي تحافظ على البيئة (وزارة الزراعة والري وتنمية الموارد المائية في ملاوي ٢٠١٢). وقد احتضنت حكومة فييت نام هي الأخرى التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي، وبخاصة التكثيف المستدام لزراعة الأرز، الذي ينطوي على قدرات كبيرة لتحسين الأمن الغذائي وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، مع القيام في نفس الوقت بتحسين قدرات المزارعين على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي.

ويمكن للمؤسسات والسياسات المناسبة أن تقلل من التكاليف التي يواجهها المستثمرون الفرديون عند الانتقال إلى النظم المستدامة. فمثلاً، يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تقليل المخاطر وتعزيز المقاومة القَبْلِية أن تعزز الحوافز الدافعة إلى الاستثمار في النظم المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠أ). كما أن البحوث الزراعية ونظم التنمية والإرشاد الزراعي التي تُقدم للجماهير مقرونة ببناء القدرات، فهي تقلل من تكاليف المعاملات، وتزيد الحوافز للاستثمارات في الممارسات المستدامة. إن إعادة تخصيص موارد الاستثمار العامة والخاصة الحالية - والانتقال من الاستثمارات ذات العائدات المنخفضة «للاستدامة» إلى الاستثمارات ذات العائدات المرتفعة - هي المفتاح إلى الانتقال نحو نُظم الإنتاج المستدام. كما أن ضمان إدراج السلع والخدمات البيئية في الحوافز الاستثمارية هو من التحديات الحاسمة التي تواجه السياسات (انظر الفصل ٣). وبالمثل، فإن البحث والتطوير الزراعيين ضروريان لدعم النُهُج المستدامة في الزراعة.

وتشمل المصادر الجديدة المحتملة والإضافية للتمويل التي يمكن أن توجه المزيد من أموال القطاع الخاص نحو التنمية المستدامة المدفوعات من أجل توفير السلع العامة البيئية (مثل حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ أو الحفاظ على المسطحات المائية). كما أن ربط تمويل تغير المناخ بخطط الاستثمار الزراعي المستدام يمكن أن يوفر أيضاً تمويلاً إضافياً (وتجري مناقشة هذين العنصرين في الفصل ٣).

التحدي المتمثل في تعزيز الاستثمارات في الزراعة

إن الحجم النسبي لتدفقات الاستثمار من المصادر العامة والخاصة يبين بوضوح أن الاستثمار الخاص هو المفتاح

لتلبية نمو الطلب المستقبلي، وتحقيق الأمن الغذائي وإنجاز الانتقال إلى الزراعة المستدامة. ولكن الحكومات تستطيع فقط أن تيسر الاستثمار الخاص من جانب المزارعين والمستثمرين الآخرين. وهكذا تكون المسألة التي تواجه صناع القرارات هي «ما هو المطلوب لإجراء استثمارات زراعية كافية وتلبية أهداف الأمن الغذائي، والتخفيف من الفقر وزيادة الاستدامة البيئية؟» وسوف يتم تناول هذه المسألة في الفصول التالية.

الرسائل الرئيسية

- إن الاستثمار الخاص من جانب المزارعين أنفسهم هو أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، ويتجاوز بكثير التدفقات السنوية على الزراعة من الحكومات، والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب. ويتسم دَوْرا المستثمرين من القطاعين العام والخاص بأنهما تكامليان ولا يمكن الاستعاضة بواحد عن الأخر، غير أن الدور المركزي للمزارعين ينبغي إدراكه في أية استراتيجية تسعى إلى تشجيع الاستثمار الزراعي.
- إن البيانات النُظامية والشاملة بشأن الاستثمار الزراعي محدودة للغاية. كما أن القليل من مجموعات البيانات المقارنة دولياً تُسلط بعض الضوء على مختلف جوانب الاستثمارات في الزراعة، غير أن وجود البيانات المُحسنة أمر ضروري لتوضيح المستويات والاتجاهات في الاستثمار الزراعي، وللتمكين من إجراء تحليل أكثر متانة لتأثيرات الأنواع المختلفة من الاستثمار.
- إن رأس المال السهمي الزراعي - وبخاصة نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي - لهو من المُحدِدات المهمة لإنتاجية الأيدي العاملة الزراعية. وتوجد ثغرات كبيرة في نِسَبْ رأس المال الزراعي - العمل بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط - والمنخفض. وقد اتسعت الفجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض خلال العقود الأخيرة نظراً لأن رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض قد تخلف عن النمو في قوة الأيدي العاملة. وقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بصفة خاصة نسب رأس مال - عمل آخذة في الانخفاض بل وراكدة أثناء هذه الفترة.
- ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة خلال السنوات الأخيرة ولكنه لا يمثل إلا جزءاً صغيراً جداً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من تدفقات الموارد الإجمالية إلى الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، ومن غير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم إسهاماً كبيراً على المستوى العالمي في زيادة حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وإن كان عاملاً رئيسياً بالنسبة لبعض البلدان الفردية.
- إن الاستثمار العام في الزراعة ضروري لتعزيز الاستثمار الخاص في هذا القطاع، ولكن الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط خصصت حصة متناقصة من المصروفات العامة للزراعة. والأقاليم التي تسودها أعلى معدلات نقص التغذية - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا - هي أيضاً البلدان التي تُخصص أقل حصة من المصروفات للزراعة بالنسبة لحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- وإجمالاً، تنفق البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط أقل بكثير على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الزراعي عن البلدان ذات الدخل المرتفع، وتتركز معظم هذه المصروفات داخل عدد قليل نسبياً من البلدان. ونظراً للدور الإيجابي للبحث والتطوير في تعزيز النمو الزراعي وتقليل الفقر، توجد حاجة ملحة لزيادة تمويل البحث والتطوير للزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط.
- وعالمياً؛ تشتمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على حصة أقل نسبياً للاستثمار الزراعي ولكنها يمكن أن تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان. فبعد سنوات من الانخفاض المستمر، ازدادت في السنوات الأخيرة المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة من الناحيتين المطلقة، وكحصة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما ظلت دون مستويات الثمانينات.
- إن الأهمية النسبية للاستثمار الخاص تعنى أن مناخ الاستثمار الذي يتخذ فيه المزارعون قراراتهم هي أهمية حرجة. وتقع على كاهل الحكومات مسؤولية خلق الظروف المؤدية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة.

٣- تشجيع استثمارات المزارعين في الزراعة

إن معظم الاستثمارات الزراعية تتم في نصف بليون مزرعة في جميع أنحاء العالم.[١] وترتكز القرارات الاستثمارية الزراعية في المزرعة على الربحية المحتملة والمخاطر مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى، وعلى القيود التي يقابلها كل واحد منها. ففي أي بلد، تتأثر العائدات والمخاطر والقيود النسبية المرتبطة بالاستثمار الزراعي بالمناخ العام للاستثمار، وبالسياسات الخاصة بالزراعة، وبتوفير السلع العامة الضرورية للزراعة. إن حكومات البلدان التي تعتمد على الزراعة لتحقيق نصيب كبير من العمالة ومن الناتج المحلي الإجمالي تقع على كاهلها مسؤولية توفير مناخ استثماري مواتٍ للاستثمار في هذا القطاع. كما أن ضمان ألا تواجه الزراعة عنتاً بالنسبة للقطاعات الأخرى، لهو عُنصر أساسي في ذلك. وإلى جانب الحاجة إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة، تتحمل الحكومات مسؤولية أن يكون مثل هذا الاستثمار مستداماً بيئياً.

ويستعرض هذا الفصل القضايا التي ينطوي عليها خلق مناخ مُشجِع للاستثمار المستدام من جانب المزارعين، فهو يتفحص أولاً دور المناخ الكلي للاستثمار في تشجيع الاستثمار الزراعي. ثم يناقش بصورة أكثر تحديداً دور الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الزراعة وكيفية تشكيل السياسات داخل القطاع الزراعي وغيره من القطاعات. وهو يناقش أيضاً الدور الحاسم للصناعات الزراعية في نقل الحوافز السعرية إلى المزارعين ويبحث باقتضاب الظروف التمكينية للاستثمار في هذه الصناعات. ويختتم هذا الفصل بمناقشة كيفية ضمان أن تكون التكاليف البيئية مدرجة بصورة مناسبة في الحوافز، مما يجتذب الاستثمار إلى الزراعة من أجل تشجيع الاستدامة والنواتج المفيدة اجتماعياً.

[١] قُدر Nagayets (٢٠٠٥) العدد الإجمالي للمزارع في العالم بنحو ٥٢٥ مليون مزرعة.

خلق مناخ مواتٍ للاستثمار في الزراعة

تَركَز قدر كبير من الاهتمام على مكونات المناخ المناسب للاستثمار الخاص. ووُجِه اهتمام أقل إلى مدى أهمية هذه العوامل بالنسبة للاستثمار في الزراعة. وقد جادل تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٥ بأن المناخ العام للاستثمار ذو أهمية بالغة في النمو وتقليل الفقر:

> يعكس مناخ الاستثمار الكثير من العوامل الموجودة في أماكن محددة والتي تشكل الفرص والحوافز أمام المُزارِع للقيام باستثمارات منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع. فالمناخ الاستثماري الجيد ليس مجرد توليد أرباح للشركات - ولو أن هذا كان هو الهدف لاقتصر التركيز على مجرد تقليل التكاليف والمخاطر إلى أبعد حد ممكن. إن مناخ الاستثمار الجيد يُحسن من النتائج بالنسبة للمجتمع ككل.
> (البنك الدولي، ٢٠٠٤، صفحة ٢)

وطبقاً للبنك الدولي فإن أدوار الحكومة في توفير المناخ الجيد للاستثمار العام تشمل:

- كفالة الاستقرار والأمن، بما في ذلك الحقوق في الأرض وحقوق الحيازة الأخرى، وإنفاذ العقود وتقليل الجرائم؛
- تحسين التنظيم وجباية الضرائب سواء محلياً أو على الحدود؛
- توفير البنية التحتية ومؤسسات السوق المالية؛
- تيسير أسواق الأيدي العاملة عن طريق رعاية قوة عمل ماهرة، ووضع تنظيمات العمل المرنة والمُنصِفة، ومساعدة العمال على مجاراة التغيير.

وكل واحد من هذه العناصر مُركَّب وذو خاصية مكانية محددة. وقد طُوِر البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ومؤسسات البحث العديد من المؤشرات لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار في مختلف البلدان. وتُقدِمْ بعض المؤشرات تقديراً للحوْكَمة الشاملة في بلد ما، بما في ذلك أبعادٌ مثل الديمقراطية، وحكم القانون، وغياب النزاعات، والفساد. وتتعامل مؤشرات أخرى بصورة أكثر تحديداً مع العوامل التي تؤثر في سهولة إجراء الأعمال داخل بلدٍ ما.

الشكل ١٦
مؤشر الحوكمة العالمي لسيادة القانون ونصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب البلد

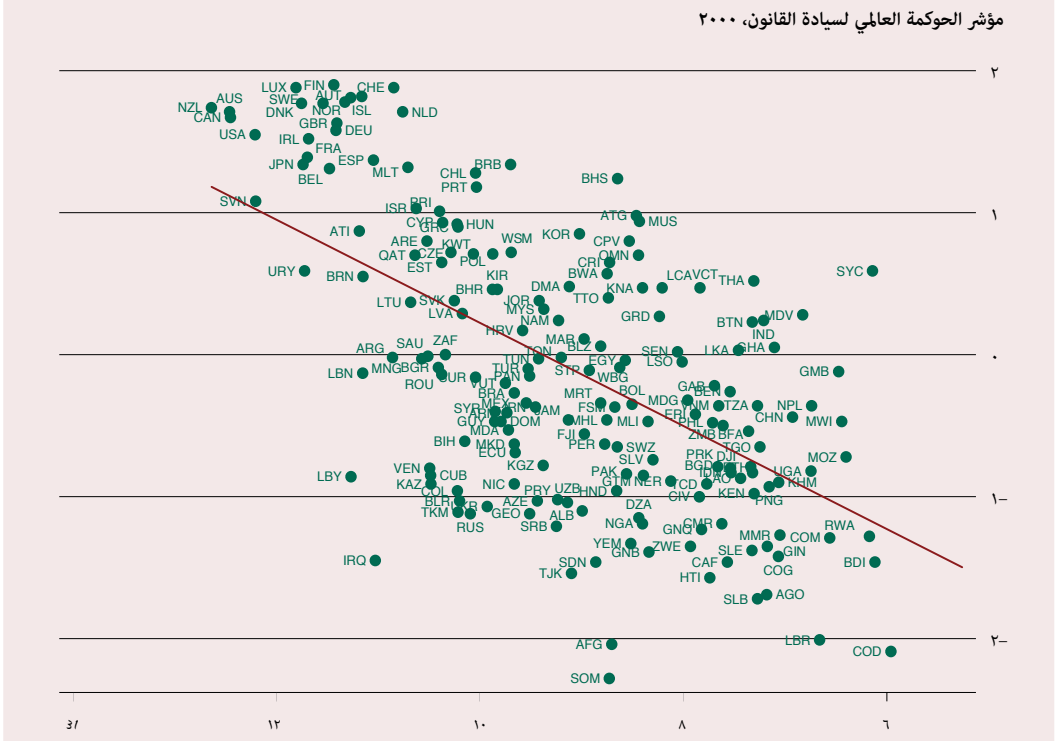

ملاحظة: إن مؤشر الحوكمة العالمي لسيادة القانون يتراوح من -٢ إلى ٢ وتشير القيم الأصغر إلى الدرجة الأقل من سيادة القانون.
المصدر: تجميع واضعي الدراسة باستخدام البنك الدولي، ٢٠١١ ج ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، انظر الجدول ألف ٢ بالملحق.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية للزراعة لدى معظم البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، لم يُوجَه اهتمام كافٍ لتقدير مدى أهمية عناصر المناخ الجيد للاستثمار بالنسبة للزراعة. كما أن تحليل العلاقة بين هذه المؤشرات وبين رأس المال السهمي للزراعة الذي أُجرِي لأجل هذا التقرير، يشير إلى أنها مهمة بدرجة كبيرة في حقيقة الأمر.

الحوكمة والاستثمار الزراعي

يرتبط مؤشر الحوكمة الشائع الاستخدام في بلد ما، ألا وهو مؤشر الحوكمة العالمي لسيادة القانون،[١٠] ارتباطاً وثيقاً بحصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي (الشكل ١٦). وتظهر أنماط مماثلة لمؤشرات أخرى للحوكمة مثل الرقم الدليلي لمظاهر الفساد،[١١] الذي تقوم منظمة الشفافية الدولية بجمعه، والرقم الدليلي للمخاطر السياسية التابع لمجموعة خدمات المخاطر السياسية. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات تبين الترابطات فقط، فإنها تشير بقوة إلى أن نفس العناصر في الحوكمة الجيدة اللازمة للاستثمار الكلي في اقتصاد ما تلزم بنفس القدر من أجل الزراعة.[١٢] أما الأدلة الأخرى المعروضة في الفصل ٥ فتدعم الخلاصة القائلة بأن الحكومات السلطوية الفاسدة وغير المستقرة لا تُفضي إلى الاستثمار الزراعي.

[١٠] يقيس مؤشر الحوكمة العالمي المعنى بسيادة القانون معدلات الجريمة الكلية ودرجة ثقة الوكلاء في القوانين واتباعها، وبخاصة تلك التدابير الخاصة بإنفاذ العقود، وحقوق الملكية ونظم المحاكم.

[١١] يقيس الرقم الدليلي لإدراك الفساد القطاع العام في البلد ويشمل أموراً من بينها اختلاس الأموال العامة، ورشوة الموظفين وفعّالية تدابير مكافحة الفساد.

[١٢] والرقم الدليلي للمخاطر السياسية يقيس مدى استقرار الحكومة، والظروف الاجتماعية الاقتصادية، والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات، والنزاعات الداخلية والخارجية، والفساد، ومدى نفوذ العسكريين والدين في السياسة، والقانون والنظام، والتوترات العرقية، والمساءلة الديمقراطية ونوعية البيروقراطية.

الجدول ٩

رتب بيئات الاستثمار في الأعمال والاستثمار داخل المزرعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط

رتبة «القيام بالأعمال»	نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، ٢٠٠٧	التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، ١٩٩٥-٢٠٠٧
	(بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥)	(بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥)
أفضل عشرة (بيئات لإجراء الأعمال)	١٩٠٠٠	٢,٤
أسوأ عشرة (بيئات لإجراء الأعمال)	٥٦٠٠	٠,٣

المصدر: تجميع واضعي الدراسة على أساس البنك الدولي، ٢٠١١د ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢أ. انظر الجدول ألف ٢ في الملحق.

مناخ الاستثمار والاستثمار الزراعي

هناك عوامل أخرى، خارج نطاق الحوكمة، قد تيسر مباشرة أو تعوق عمليات القائمين بالنشاط الاقتصادي أو المستثمرين في بلد ما، وذلك مثل إمكانية الحصول على وسائل النقل والتمويل والكهرباء. وهذه العوامل يصعب تقدير حجمها، والبيانات شحيحة بشأنها، غير أن ثمة أنماطاً مهمة تنبع من مؤشرات البنك الدولي التي تصف مناخ الأعمال في الحضر، بما في ذلك درجات سهولة أداء الأعمال،[١٣] وذلك بناء على مقابلات مع الخبراء بشأن أنشطة القطاع الخاص في مختلف البلدان. وتكشف درجات السهولة هذه عن علاقة واضحة مع مستوى وزيادة حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي (الجدول ٩). وبالنظر فقط إلى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، فإن البلدان العشرة التي يتسم إجراء الأعمال فيها بالسهولة التامة تساوى لديها حجم حصة العامل من رأس المال الزراعي ثلاثة أمثالها في ٢٠٠٧ قياساً بالبلدان العشرة التي يتسم إجراء الأعمال فيها بالصعوبة التامة (١٩ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل ٦٠٠ ٥ دولار أمريكي). يضاف إلى ذلك، أن معدل النمو في حصة العامل في رأس المال السهمي الزراعي منذ عام ٢٠٠٠ كان أسرع ثماني مرات لدى البلدان ذات المناخ الأكثر ملائمة لإجراء الأعمال منه لدى البلدان الأقل ملائمة لأدائها. ومرة أخرى، وعلى الرغم من أن هذه المعلومات مجرد عوامل ارتباط، فإنها تدل بقوة على أن العوامل التي تيسر الاستثمار في الأعمال العامة تكون مهمة بنفس القدر بالنسبة للزراعة.

تقديرات مناخ الاستثمار الريفي

استُمِدت مَرَاتب الأولويات التي نوقشت عاليه من خلفيات حضرية، غير أن الجهود تُبذل حالياً لجمع مؤشرات بشأن مناخ الاستثمار الريفي.[١٤] إن عمليات تقدير مناخ الاستثمار الريفي من جانب البنك الدولي - الذي أُجرى لعدد قليل من البلدان - يبحث المشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج المزارع الموجودة في المناطق الريفية. وهذه التقديرات لا تشمل الزراعة الأولية، إلا أن وجود مناخ استثمار مواتي بالنسبة للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية يُتوقع أن يُحدث تأثيرات مفيدة على الزراعة أيضاً، لأسباب ليس أقلها أهمية مشروعات التصنيع الزراعي والتسويق في التأثير القوى على الحوافز الدافعة إلى الاستثمار الزراعي.

إن تقديرات مناخ الاستثمار الريفي قد وجدت أن العقبات التي تواجهها المشروعات الريفية تختلف عن العقبات التي تواجهها الشركات الحضرية الكبرى، وتتفاوت حسب الموقع، وهكذا فإن الأولويات بالنسبة للحكومات والجهات المانحة المهتمة بالتصدي لهذه القيود يجب أن تعتمد على السياق الذي ترد فيه. فمثلاً، يبين الجدول ١٠ أول خمسة قيود ذكرتها الشركات الكبرى في المناطق الحضرية مقابل تلك القيود التي حددتها المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية (كما أن نصيب الشركات التي تشير إلى هذه القيود على هذا النحو) في نيكاراغوا وسيري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويبدو أن النقل يمثل مشاكل أكبر بالنسبة للمشروعات الريفية أكثر مما يمثلها للمشروعات الحضرية في سرى لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأن نقص الطلب أو وجود قيود على التسويق يشكل مصاعب أكبر في المناطق الريفية أكثر مما يشكلها في المناطق الحضرية في البلدان الثلاثة جميعاً. وثمة عوامل، من بينها توفير الخدمات العامة مثل الكهرباء والقلق بشأن الفساد، وعدم الاستقرار السياسي والحوكمة، هي عوامل رئيسية يذكرها المستثمرون في كل من الخلفيتين الريفية والحضرية.

[١٣] درجات سهولة أداء الأعمال تقيس مدى سهولة فتح وإغلاق عمل تجارى، والتعامل مع تصاريح الإنشاء وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وكذلك كيفية حماية الاستثمارات حماية فعالة وإنفاذ العقود.

[١٤] يجرى تطوير مؤشرات خاصة بالأعمال التجارية الزراعية بواسطة إدارة الزراعة التابعة للبنك الدولي، كما تقوم مؤسسة بيل وميلندا غيتس بتطوير مؤشرات تُعنى بإجراء الأعمال التجارية في الزراعة.

الجدول ١٠

أهم أكبر خمسة قيود أمام أنشطة الأعمال محددة بناءً على الشركات الحضرية مقابل الشركات الريفية في بلدان منتقاة

سري لانكا			
العامل	النسبة المئوية للشركات الحضرية	العامل	النسبة المئوية للشركات الريفية
الكهرباء	٤٢	النقل	٣٠
تقلب السياسات	٣٥	(تكلفة) التمويل	٢٨
عدم استقرار الاقتصادات الكبيرة	٢٨	(الحصول على) التمويل	٢٨
(تكلفة) التمويل	٢٧	الطلب	٢٧
تنظيم الأيدي العاملة	٢٥	الكهرباء	٢٦
جمهورية تنزانيا المتحدة			
العامل	النسبة المئوية للشركات الحضرية	العامل	النسبة المئوية للشركات الريفية
معدل الضرائب	٧٣	التمويل	٦١
الكهرباء	٥٩	(مرافق) الكهرباء	٤٩
(تكلفة) التمويل	٥٨	النقل	٣٠
إدارة الضرائب	٥٦	التسويق	٢٩
الفساد	٥١	الحوكمة	٢٧
نيكاراغوا			
العامل	النسبة المئوية للشركات الحضرية	العامل	النسبة المئوية للشركات الريفية
الفساد	٦٥	التقلبات السياسية	٥٣
(تكلفة) التمويل	٥٨	الكهرباء	٤١
عدم اليقين الاقتصادي / التنظيمي	٥٦	الفساد	٣٩
(الحصول على) التمويل	٥٤	(الحصول على) التمويل	٣٨
(توافر) التمويل	٤٩	نقص الطلب	٣٠

ملاحظة: كانت الشركات المشمولة بالاستعراض الموجودة في المناطق الحضرية شركات واسعة النطاق بينما الشركات في المناطق الريفية فكانت مشروعات خارج المزرعة صغيرة ومتوسطة.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٦ب.

بيئة تمكينية لسلاسل القيمة الزراعية

تشمل سلاسل القيمة الزراعية الكثير من المشروعات التي توفر السلع والخدمات للمزارعين، مثل إمدادات المستلزمات، والتخزين ومرافق التجهيز وخدمات التسويق. وهي توفر رابطة حاسمة الأهمية بين المزارعين والأسواق، وبين عمليات الإنتاج والسوق، كما أنها أساسية من أجل الانتقال الفعال للحوافز الاستثمارية من الأسواق إلى المزارعين (da Silva وآخرون، ٢٠٠٩).

ومع ازدياد تحول معظم البلدان النامية إلى الطابع الحضري، أخذت المسافة بين المزارعين والمستهلكين تتسع، فأصبح دور الصناعات الزراعية أكثر بروزاً كوسيط يُدبِر الطلب على الأغذية للمنتجين الأوليين. ويمكن لتطوير هذه القطاعات أن يحسَّن بدرجة كبيرة العائدات من الإنتاج الزراعي والحوافز التي تدفع المزارعين إلى الاستثمار. وتمتد دائرة مثل هذا التطوير إلى ما هو أبعد من المشروعات ذات الحجم الكبير لتصل إلى المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم بصفة خاصة، التي قد تُحسِّن الربط مع أصحاب الحيازات الصغيرة (de Janvry، ٢٠٠٩).

ويمكن أن يشجع وجود بيئة تمكينية لتطوير الصناعات الزراعية على دخول المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم إلى السوق، بل ويعزز قدرتها التنافسية. إن مناخ الاستثمار العام، وكذلك مناخ الاستثمار الريفي المحدد الذي سبقت مناقشته عاليه ذو أهمية كبيرة لمثل هذا التطوير. وقد قام Christy وآخرون (٢٠٠٩) بإجراء فحص أكثر تفصيلاً للمكونات الرئيسية للبيئة التمكينية الخاصة بالصناعات الزراعية التنافسية (الإطار ٩).

الإطار ٩

بيئة تمكينية للصناعات الزراعية

إن خلق بيئة سياسية مواتية للصناعة الزراعية يمكن أن يقدم إسهاماً كبيراً لتوليد الاستثمار في الزراعة الأولية. ويناقش Christy وآخرون (٢٠٠٩) هذه الحالة للتوصل إلى طريقة متخصصة لوصف البيئة التنافسية لشركات الأعمال التجارية الزراعية. ويدرسون التدابير الضرورية التي تتخذها الدولة واللازمة لخلق بيئة تمكينية للصناعات الزراعية المتنافسة، ويقترحون تراتبية «للعوامل التمكينية» الأساسية والمهمة والمفيدة التي تؤثر بقوة في الصفة التنافسية للصناعة الزراعية. ويبين الشكل الهرمي الوارد أدناه تراتبية الاحتياجات التمكينية تلك.

تراتبية الاحتياجات التمكينية للتنافسية في الصناعات الزراعية

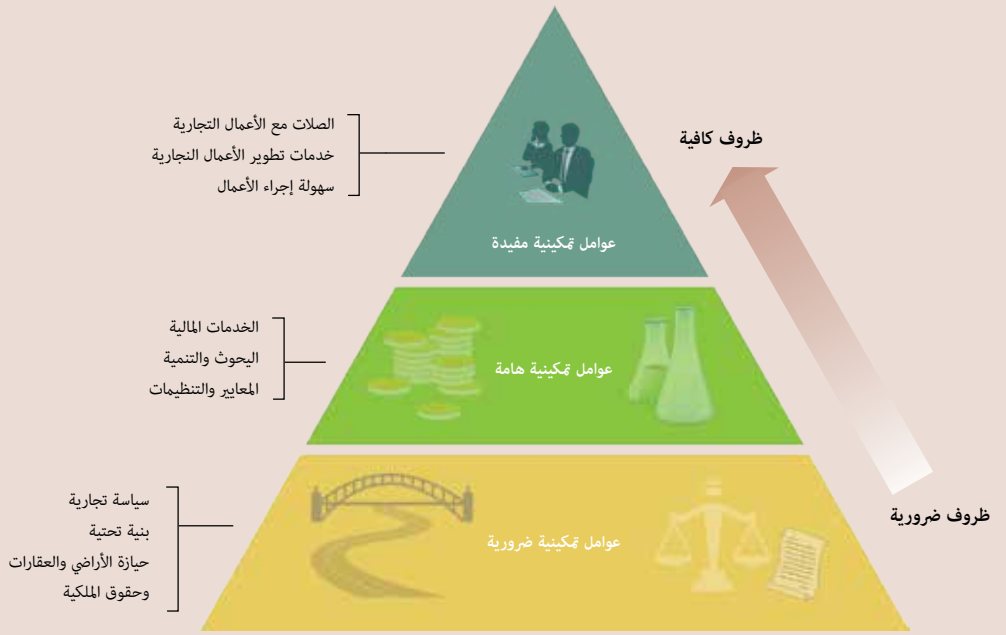

المصدر: Christy وآخرون، ٢٠٠٩

إطار سياساتي للاستثمار الزراعي

أما وقد تَمَ التسليم بأهمية وجود بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي، فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ببلورة مشروع إطار سياساتي لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع (الإطار ١٠). ويؤكد هذا الإطار على تراكب وتنوع القضايا الداخلة في ضمان إيجاد بيئة مناسبة للاستثمار الزراعي، والمدى الذي تذهب إليه السياسات والمؤسسات الضرورية، متجاوزة الزراعة بشوط بعيد. وهي تشدد على الكثير من العناصر المعروفة جيداً للحوكمة الجيدة للاستثمار والمحددة عاليه.

السياسات والحوافز الحكومية للاستثمار في الزراعة[١٥]

يمكن للسياسات الحكومية والتدخلات في السوق أن تُحدِث تأثيراً عميقاً على مناخ الاستثمار في الزراعة، وبصورة محددة، في الحوافز الاقتصادية للاستثمار في هذا القطاع. ويختص بعض هذه السياسات بالزراعة، وإن كان غيرها يتصل بقطاعات أخرى، أو يخص الاقتصاد بأسره (Valdés وSchiff، ٢٠٠٢). ومن بين السياسات النوعية

[١٥] يستقى هذا القسم معلوماته من ورقة معلومات أساسية أعدها Kym Anderson من جامعة أديليد بشأن حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢.

الإطار ١٠

مشروع إطار السياسات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة والخاص بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أُعِد مشروع إطار السياسات المتعلقة بالاستثمار في الزارعة داخل إطار مبادرة الاستثمار في أفريقيا التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعُرِضَ على المؤتمر الوزاري الخامس للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود يومي ٢٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١. والمقصود بهذا الإطار أن يكون أداة طيِّعة في أيدي الحكومات لتقييم وتصميم سياسات الاستثمار الزراعي في أفريقيا. وهو يُقِر بأن النمو المستدام في الزراعة يعتمد على سياسات تتجاوز مجرد دائرة الزراعة نفسها، ويقدم قائمة بالمسائل إلى الحكومات ترمي إلى تحسين نوعية البيئة الموجودة في بلد ما لأجل الاستثمار الزراعي. وفيما يلي موجز بالمسائل الموجهة إليها:

- **سياسات الاستثمار:** شفافية القوانين والنُظم، وحقوق ملكية الأرض وغيرها من الأصول، وحماية الملكية الفكرية وإنفاذ العقود.
- **تشجيع الاستثمار وتيسيره:** المؤسسات والتدابير لتعزيز الاستثمار في الزراعة، ونقل التكنولوجيا إلى المزارعين المحليين، والحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- **تطوير الموارد والمهارات البشرية:** تطوير الموارد البشرية، وتدريب المزارعين المحليين، والقدرات المحلية للقيام بالبحث والتطوير.
- **سياسات التجارة:** الإجراءات الجمركية والإدارية، وتقدير آثار السياسات التجارية، وتعزيز التصدير والتمويل، والاتفاقات الإقليمية المعنية بالتجارة.
- **البيئة:** سياسات إدارة الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الأنظف، وتكامل البحث والتطوير، والسياسات البيئية، والاحتياجات من الطاقة، والتخفيف من غائلة الأحوال الجوية الشديدة القسوة.
- **السلوك المسؤول في الأعمال التجارية:** معايير العمل في الزراعة، وإنفاذ حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وعلاقات العمل والمساءلة المالية.
- **تطوير البنية التحتية الأساسية:** بنية تحتية متماسكة وتنمية ريفية وسياسات زراعية، وإجراءات تمويل شفافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للزراعة، وحوافز للاستثمار الخاص في الطرق الفرعية، وإدارة موارد المياه ومرافق التخزين.
- **تطوير القطاع المالي:** إطار تنظيمي للتمويل الزراعي والمنافسة في القطاع المصرفي، وأسواق رأس المال العاملة، وأدوات للتخفيف من حدة المخاطر، وإمكانية الحصول على الائتمان من جانب المزارعين المحليين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وآليات الضمان والتأمين لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على الائتمان، وخدمات تطوير الأعمال بالنسبة للمزارعين المحليين.
- **فرض الضرائب:** السياسات الضريبية التي تدعم الاستثمار الزراعي، العبء المناسب من الضرائب على الأعمال التجارية الزراعية، وسياسة إدارة ضرائب شفافة وفعالة، وتنسيق الإدارة المحلية والمركزية للضرائب، وتمويل السلع العامة المحلية.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١.

في هذا القطاع الرئيسي التي تؤثر على الحوافز في الزراعة، التعريفات الجمركية، ودعم المستلزمات والدعم الائتماني، والضوابط السعرية، والقيود الكمية على التجارة، والمصروفات والضرائب الحكومية. وقد يكون هناك كذلك تأثيرات غير مباشرة على الزراعة تنشأ عن سياسات أخرى، مثل حماية قطاعات أخرى، (مثل الحماية الصناعية)، وأسعار العملة ومعدلات الفائدة، والسياسات الضريبية والنقدية. ويمكن لمثل هذه السياسات أن تؤثر بدرجة كبيرة على حوافز الاستثمار في الزراعة بالنسبة لقطاعات أخرى.

وفي منتصف القرن العشرين، قام الكثير من البلدان النامية بتنفيذ سياسات ترمي إلى تشجيع التنمية الصناعية. وقد خلقت هذه السياسات تمييزاً ضد الزراعة ومثبطات للاستثمار والإنتاج. أما في الكثير من البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، فقد أرادت الحكومات أن تحمي القطاع الزراعي الذي بدأ في الانحدار من حيث الحجم الاقتصادي النسبي وإن ظل قوياً من الناحية الاجتماعية والسياسية. وأدت هذه الاتجاهات العريضة إلى التقييد بشدة للزراعة في البلدان النامية مقارنةً بقطاعات أخرى محلية ومقارنةً بالزراعة في البلدان المتقدمة في الأسواق العالمية، وهذه «الاختلالات» التي نتجت عن السياسات

الشكل ١٧
المعدل النسبي للمساعدة المقدمة إلى الزراعة، بحسب الإقليم ١٩٥٥ - ٢٠١٠

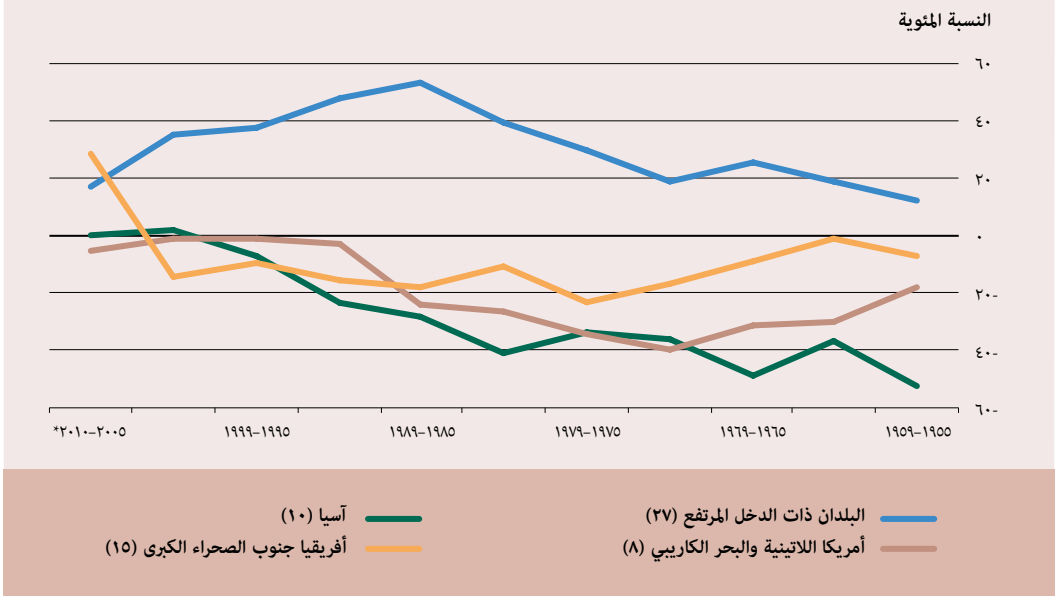

ملاحظات: * بالنسبة لغالبية البلدان، تمثل أحدث نقطة في الشكل متوسط المعدل السنوي المرجح (على أساس الإنتاج الزراعي) للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠، وإلا فإنها القيمة الخاصة بأحدث الملاحظات. المتوسطات المرجحة لفترة خمس سنوات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي الذي قُدِرت قيمته بأسعار لا لَبْس فيها. ويظهر عدد البلدان المُدرجة في كل مجموعة بين قوسين.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام البيانات المستمدة من Anderson وNelgen، ٢٠١٢.

في الحوافز الزراعية لدى البلدان النامية وما يرتبط بها من تكاليف بالنسبة إلى ١٨ بلداً، قد وُثِّقتْ على أيدي Krueger وSchiff وValdés (١٩٨٨؛ ١٩٩١)

اتجاهات السياسات وحوافز الاستثمار

ومع مرور الوقت، أدت الإصلاحات السياساتية إلى تغيير مستويات الحماية والضرائب في الزراعة لدى العديد من البلدان، وأعادت ترتيب الحوافز الاستثمارية، فحسنتها لدى البلدان النامية وقللتها لدى البلدان المتقدمة. وقد عُرضت هذه الاتجاهات العريضة في منشور أُصدره مؤخراً البنك الدولي بشأن أكثر من ٧٠ بلداً في الأقاليم النامية والمتقدمة خلال الخمسين سنة الماضية (Anderson وValenzuela، ٢٠٠٨؛ Anderson، ٢٠٠٩؛ Anderson وNelgen، ٢٠١٢).

ويقيس المؤشر الكلي للاختلالات السعرية الناتجة عن السياسات الخاصة بالزراعة، والمعدل النسبي للمساعدة مدى تأثير سياسات الحكومة على أسعار المزرعة بالنسبةً إلى القطاعات الأخرى، ويقدم دليلاً على مدى انحياز السياسة الكلية لنظام الحكم في بلد ما ضد الزراعة أو لصالحها. فوجود معدل نسبي إيجابي للمساعدة يعني ضمناً أن الزراعة تحظى بمكانة جيدة أو أنها مدعومة بالنسبة لقطاعات أخرى، بينما معدل المساعدة النسبي السلبي يشير إلى أن الزراعة مضطهدة أو تعاني من ضرائب باهظة (Anderson وValenzuela، ٢٠٠٨). ويتبين من تحليلٍ لمتوسط المعدلات النسبية للمساعدة وجود اختلافات دراماتيكية في موقف السياسات إزاء الزراعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فمنذ منتصف الخمسينات تعاني الزراعة من ضرائب باهظة في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما تمتع هذا القطاع بصورة متزايدة بالحماية لدى الكثير من بلدان الدخل المرتفع (الشكل ١٧).[١٦]

وعلى الرغم من أن البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط قد بدأت من نقاط زمنية مختلفة، فإنها استطاعت تدريجياً أن تقلل من التحيز ضد الزراعة، وقللت البلدان ذات الدخل المرتفع من درجة الدعم (الشكل ١٧). أما في البلدان ذات الدخل المنخفض -

[١٦] تعتبر استراليا ونيوزيلندا استثناءين من حيث أنهما اتبعتا سياسات متحيزة ضد الزراعة خلال معظم القرن العشرين، وذلك لأن حماية المصنوعات بزيادة التعريفات لديها تجاوزت عناصر الدعم للزراعة. ولكن الاختلالات لدى كلا القطاعين انخفضت في الثلث الأخير من ذلك القرن حيث تقترب الآن من الصفر. انظر Anderson و Lloyd وMacLaren (٢٠٠٧).

والمتوسط فإن تحرك متوسط المعدل النسبي للمساعدة باتجاه الصفر، وحتى إلى النطاق الإيجابي في العديد من البلدان، يرجع إلى الانخفاض في الضرائب التي تُجبى من الزراعة، وحماية القطاعات الأخرى. ويتفاوت مدى وسرعة التغير عبر الأقاليم.

وكان لهذه المواقف السياساتية المتناقضة الكثير من التداعيات السلبية من بينها التحيز الشديد طوال عشرات السنين في الحوافز الموجهة للاستثمار في الزراعة. وقد قدمت المعدلات النسبية للمساعدة في الزراعة لدى الكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع حوافز قوية للاستثمار الزراعي، بينما خلقت جباية الضرائب الكثيرة على الزراعة في الكثير من البلدان النامية حوافز سلبية عنيفة. وقد أدى ذلك إلى تشويه النمط الجغرافي للاستثمار الزراعي كما أنه مسؤول عن تفاوت مستويات حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي الذي يتحدث عنه الفصل ٢. وفي نهاية المطاف، كان هذا التحيز مسؤولاً عن التحول النسبي للإنتاج الزراعي من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة.

ويوضح الشكل ١٨ تأثير الاختلالات التي أحدثتها السياسات في مستويات الاستثمار الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. وهي تضع متوسط المعدل النسبي للمساعدة لفترات خمس سنوات متتالية في مقابل النمو في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي خلال فترة الخمس سنوات التالية. وقد أُختيرت فترة تخلف زمني لأن الأمر قد يحتاج إلى وقت حتى يتمكن المستثمرون من القطاع الخاص من الاستجابة لحدوث تغير كبير في الحوافز. وقد أُدرجت ملاحظات بشأن ست فترات زمنية مختلفة. وفي الفترة الزمنية الأولي فإن التحيز الشديد ضد الزراعة، الذي يظهر في متوسط معدل نسبي للمساعدة قدره نحو ٣٥ بالمائة بالسلب في ١٩٧٥-١٩٧٩، فقد ارتبط بمتوسط انخفاض

الشكل ١٨

المعدل النسبي للمساعدة والتغير في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط

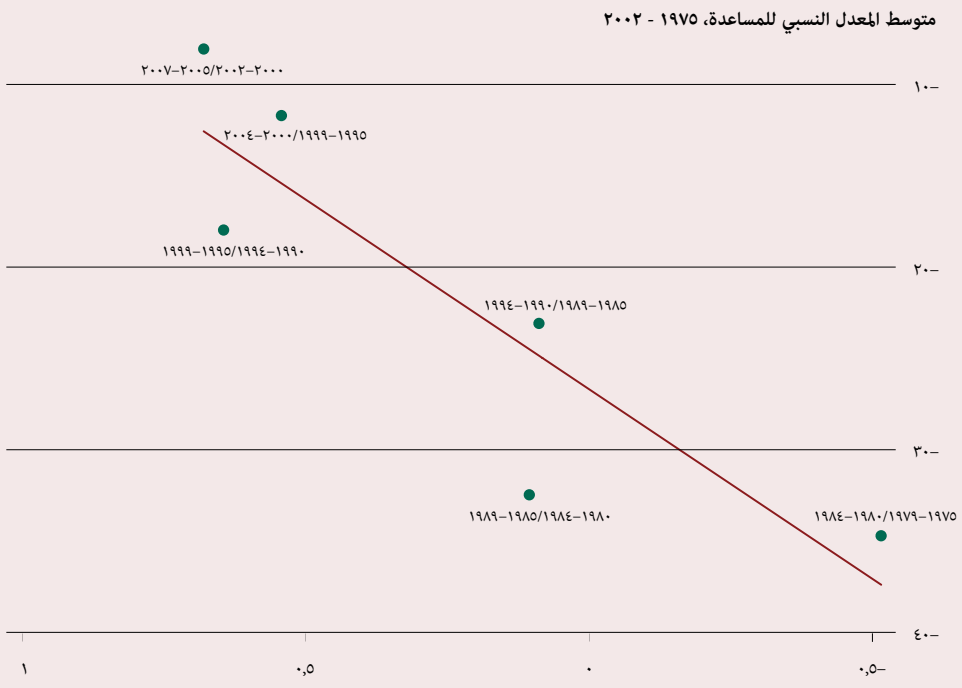

ملاحظات: الأرقام الدليلية المقدمة تعبر عن متوسطات خمس سنوات. أما متوسط المعدل النسبي للمساعدة لكل فترة فقد حُسب على أساس متوسط التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي خلال فترة السنوات الخمس التالية.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام Anderson وNelgen، ٢٠١٢ ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢أ.

سنوي في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي بلغ أكثر من ٠,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤. ومع مرور الوقت، ومع تحرك متوسط المعدل النسبي للزراعة من المعدل السلبي بشدة إلى المعدل المحايد، ازداد معدل النمو في حصة العامل في رأس المال السهمي.

اختلال السياسات على المستوى القطري

إن المتوسط الذي يظهر في الشكل ١٨ يخفي تنوعاً كبيراً في المعدل النسبي للمساعدة بين الأقاليم وفئات الدخل. وتظل اختلالات الأسعار الناجمة عن السياسات كبيرة في الكثير من البلدان، كما أن البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط لا يزال يُرجُح فيها فرض ضرائب على الزراعة، فيما تُقدم البلدان ذات الدخل المرتفع الدعم إلى الزراعة (الشكل ١٩). والأمثلة من بعض الدول المفردة صارخة للغاية. وهذا يشير إلى أن الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط لا تزال تعوقها اختلالات في السياسات على أقصى طرفي المشهد.

الحوافز على مستوى السلع: التركيز على أفريقيا

إن المستوى الكلي للحماية، أو لفرض الضرائب على القطاع الزراعي ذو أهمية لا تخفى على أحد، غير أن الاختلافات بين السلع داخل بلد ما تؤثر أيضاً وبشدة على حوافز الاستثمار. فيمكن أن يكون هناك تفاوت كبير، بالنسبة لبعض السلع التي تحظى بالحماية، وبين أخرى تُفرض عليها الضرائب. وقد يؤدى هذا إلى وجود أنماط استثمار تتسم بعدم الكفاءة داخل القطاع الزراعي لذلك البلد.

وقد يترتب على وجود مثل هذه الاختلافات بين السلع تأثيرات مختلفة على مختلف أنواع المنتجين، بحيث يكون بعض المزارعين أكثر تمتعاً بالمزايا من غيرهم. وقد يعني هذا ضمناً، مثلاً، وجود حوافز مختلفة تقدم لمنتجي المحاصيل النقدية أو التصديرية في مقابل منتجي محاصيل الأغذية الثابتة، أو إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في مقابل مزارعي الحيازات الكبيرة. فالتأثير الذي يقع على سلعة بعينها يأتي غالباً نتيجة لتفاعل سياسات مختلفة وأدوات سياساتية، بحيث يمكن لها أن تكون متضاربة في بعض الأحيان، وأن يسير تأثيرها كلٍ على حدة في اتجاه مخالف لاتجاه الأخر. ونتيجة لذلك، قد تكون حوافز الاستثمار الزراعي، غير واضحة للمستثمرين، بل وغير مسايرة لأهداف صناع السياسات.

إن وضع إطار مُحسن للحوافز الزراعية يتطلب تحليلاً متأنيا للسياسات الزراعية داخل بلدٍ ما من أجل تحسين اتساق وشفافية تأثيراتها. ويرمي مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة الأفريقية إلى تحسين قاعدة الدلائل لصناع السياسات في عشرة بلدان أفريقية، وذلك عن طريق تقديم إطار لتحليل تأثير السياسات وفجوات تطوير السوق (الإطار ١١).

وتتوافر نتائج أولية من مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا بالنسبة للعديد من السلع المحددة. فمثلاً، يبين الشكل ٢٠ الاتجاهات الداعمة لإنتاج الذرة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ داخل البلدان العشرة الأعضاء في مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا مُجمعة حسب الإقليم الفرعي: غرب أفريقيا (بوركينا فاسو ومالي وغانا ونيجيريا)، وشرق أفريقيا (إثيوبيا وكينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا)، وأفريقيا الجنوبة (ملاوي وموزامبيق). وبالنسبة للبلدان العشرة معاً كان الموقف السياساتي محايداً تقريباً بالنسبةً إلى مستويات الأسعار الدولية بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، مع وصول متوسط السعر الاسمي للحماية إلى نحو الصفر. وقد ارتفع متوسط السعر الاسمي للحماية في حالة منتجي الذرة إلى ٤٠ بالمائة في ٢٠٠٨ قبل أن ينخفض إلى نحو ٢٠ بالمائة في ٢٠١٠.

ومع ذلك، فإن متوسط هذا الاتجاه يستر اختلافات في الاتِجاهات بين مختلف البلدان. فقد قدمت البلدان في غرب أفريقيا مستويات دعم أعلى إلى الذرة من تلك المقدمة في أفريقيا الجنوبة، بينما ذهبت البلدان في شرق أفريقيا إلى فرض الضرائب على إنتاج الذرة. وقد وصلت الحماية إلى مستويات عالية للغاية في ٢٠٠٨، وبخاصة في غرب أفريقيا. ومن المحتمل أن يمثل ذلك استجابةً سياساتية لأزمة أسعار الأغذية، حيث وضعت الحكومات تدابير لدعم الإنتاج، تشمل تدابير الحماية كالتعريفات المرتفعة، وحظر الصادرات، بالإضافة إلى التدابير المؤدية إلى رفع الإنتاجية مثل إعانات المستلزمات.

ويبين الشكل ٢١ النسبة المئوية لإنتاج الذرة داخل البلدان العشرة الأعضاء في مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا التي تلقت حماية إيجابية وسلبية على التوالي. وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وفَّرت السياسات المعتمدة الحماية لحصة متزايدة من إنتاج الذرة داخل البلدان الأعضاء في مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا (من ٣٦ بالمائة في ٢٠٠٥ إلى ٦٦ بالمائة في ٢٠١٠).

ويشير التفاوت الواسع في مستويات الدعم والضرائب على الذرة عبر مختلف البلدان والتقلبات الحادة من سنة إلى أخرى إلى وجود اختلال كبير بسبب السياسات. وإلى أن عدم اليقين يؤثر بالسلب على حوافز الاستثمار في هذا القطاع.

الشكل ١٩

متوسط المعدلات النسبية للمساعدة بحسب البلد، ٢٠٠٠-٢٠١٠*

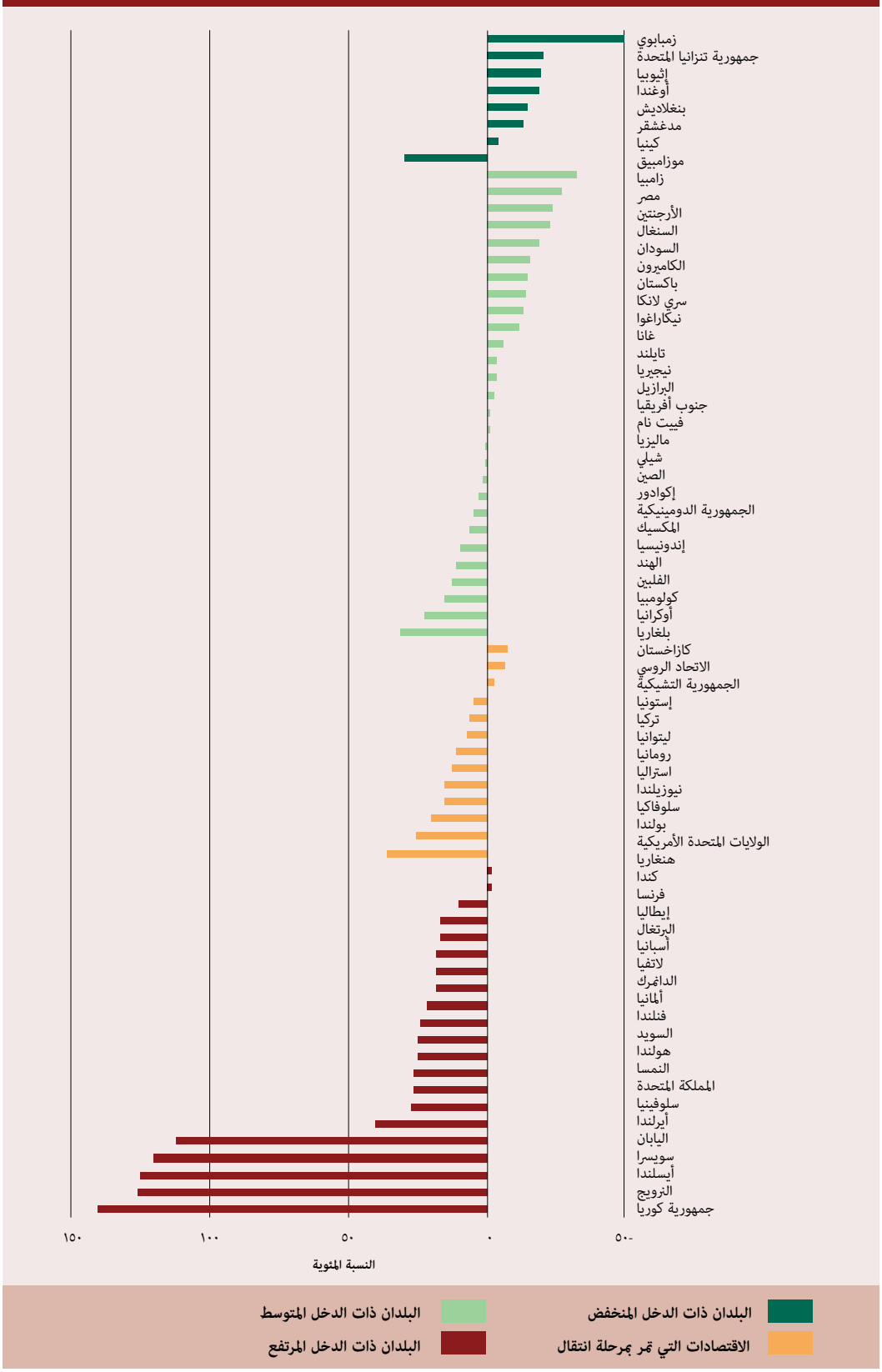

* أو آخر سنة.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات من Anderson وNelgen، ٢٠١٢.

الإطار ١١

رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا

يعمل مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا مع شركاء وطنيين في عشرة بلدان في أفريقيا لدعم صنّاع القرارات عن طريق الرصد والتحليل النُظاميين لسياسات الأغذية والزراعة داخل البلدان المشاركة. ويبين تحليل سياسات الأغذية والزراعة الأفريقية كيف أن التدخلات في السياسات المحلية - وفي بعض الأحيان التكاليف الباهظة لدخول السوق - تضر بحوافز المزارعين وبقراراتهم الاستثمارية. وتظهر هذه التدابير في تقديرات المعدلات الاسمية للحماية،[1] التي تسمح بإجراء المقارنة مع مرور الوقت، وعبر البلدان. ويُستَكْمَل هذا التحليل بتحليل لمستوى وتكوين وفعالية المصروفات العامة لتحديد مدى دعمها للنمو والتنمية الزراعيين.

وتصب المعلومات الناتجة في عمليات صنع القرارات وآلياتها الخاصة بالحوار السياساتي على الصعيدين الأفريقي والإقليمي، وكذلك للجهات المانحة، وأصحاب الشأن الآخرين. وتبذل الجهود لتضمين أنشطة رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا في العمليات التي تجرى على المستوى القطري لصالح البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وذلك من أجل ضمان أن تأتي نتائج رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا مساندة تماماً للجهود الكلية التي يبذلها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من أجل التنمية الزراعية (انظر أيضاً الإطار ٢٣ ص ٨٧). ومن المتوقع أيضاً لمشروع رصد الأغذية والزراعة في أفريقيا أن يصبح عنصراً من عناصر إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الخاص بالرصد والتقييم، كما يمكن أن يقدم علامات قياس مفيدة يمكن في ضوئها تحليل تأثيرات السياسات. وتقود منظمة الأغذية والزراعة هذه المبادرة بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبتمويل رئيسي من مؤسسة بيل وميلندا غيتس.

[1] تمثل الأسعار الاسمية للحماية الزيادة أو الانخفاض في الدخل الإجمالي من مبيعات منتج ما بالنسبة إلى وضع ليس به تدخل سياساتي أو تكاليف باهظة لدخول السوق. وهي تستبعد أي حماية محتملة في الدخل تنتج عن التحويلات المالية المباشرة (مثل دعم المستلزمات أو الضرائب على سبيل المثال) وأي تحويلات مالية أخرى غير مربوطة بالإنتاج، وعلى عكس المعدل النسبي للمساعدة الذي نوقش في موضع آخر من هذا التقرير؛ فإن الأسعار النسبية للحماية لا تضع في اعتبارها تأثير سياسات الحماية أو الضرائب التي تُفرض على قطاعات أخرى من الاقتصاد؛ وبذلك فهي تغطي فقط الجزء من الاختلالات التي تلحق بالحوافز التي تنبثق مباشرة من السياسات التي تضر بالأسعار الزراعية.

المكاسب المحتملة من تقليل اختلالات السياسات

دلل هذا القسم على أن السياسات لدى الكثير من البلدان على جميع مستويات التنمية، تؤثر تأثيراً قوياً على حوافز الاستثمار في الزراعة، وأنها تخلق حوافز سلبية لدى العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، والدعم في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع. وعلى الرغم من أن هذه الاختلالات قد انخفضت في المتوسط، فإنها لا تزال موجودة بشكل لا يستهان به في كثير من البلدان. كما أن تقليل السياسات المتبقية المُخلَّة بالأسعار من شأنه أن يحسن حوافز الاستثمار، وأن يؤدى إلى تحسين تخصيص الموارد عن طريق توجيه الاستثمار صوب الأنشطة والصناعات التي يتمتع فيها كل بلد بأقوى مزايا مقارنة. أما في حالة البلدان التي لا تزال تتحيز ضد الزراعة، فإنها من المحتمل أن تعزز هذه الإصلاحات الاستثمار في الزراعة، وبخاصة في المناطق والقطاعات الفرعية التي تُدر أعلى العائدات. وقَدَمت بعض الدراسات تقديرات لتأثير الحوافز المختلة في الزراعة على الرفاه الاقتصادي الوطني والعالمي، وعلى النمو الاقتصادي والفقر.

ويقدم van derg Valenzuelag Anderson Mensbrugghe (٢٠٠٩) تقديراً إستعادياً ومستقبلياً مشتركاً في عملية نمذجة اقتصادية شاملة. وهم يستخدمون نموذج الربط العالمي لدى البنك الدولي (van der Mensbrugghe، ٢٠٠٥) للتحديد الكمي لتأثيرات الإصلاحات الماضية (وحتى عام ٢٠٠٤)، والمنافع المحتملة من إزالة الاختلالات المتبقية في ٢٠٠٤. وتؤكد النتائج المكاسب الكبيرة التي تعود على الزراعة لا سيما في البلدان النامية من إزالة الاختلالات عن الحوافز السعرية.

ويقوم Anderson وBrückne (٢٠١١) بتحليل التأثيرات الديناميكية التي تَنْتج عن الاختلالات السعرية، ويقومان بإجراء دراسة اقتصادية قياسية لتأثير تحريك المُعَدل النسبي للمساعدة نحو الصفر على النمو الاقتصادي الكُلي داخل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى أن معظم البلدان في هذا الإقليم تفرض حالياً ضرائب على الزراعة، فإن إزالة هذه الاختلالات السعرية من شأنه أن يُحدث أثراً إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي الكلي

الشكل ٢٠
المعدلات الاسمية لحماية الذرة في بلدان منتقاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحسب الإقليم الفرعي

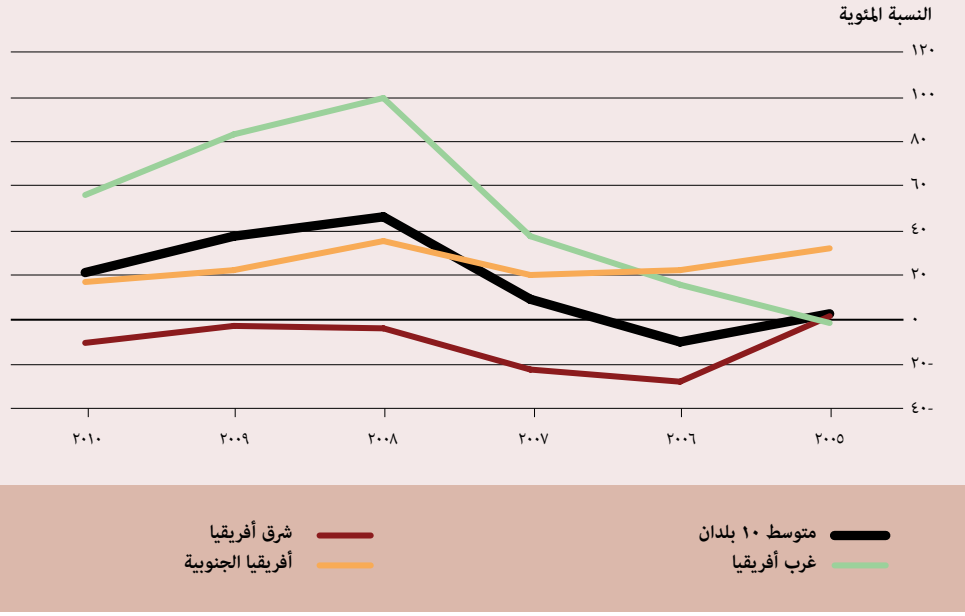

ملاحظات: البلدان العشرة المدرجة هي البلدان التي ينصب عليها الاهتمام في مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا. والمتوسطات المبينة مرجحة بحجم الإنتاج في كل بلدٍ على حدة.
المصدر: Short وBarreiro-Hurlé وBalié، ٢٠١٢.

الشكل ٢١
حصة إنتاج الذرة ذي المعدل الاسمي الإيجابي والسلبي للحماية لدى بلدان منتقاة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

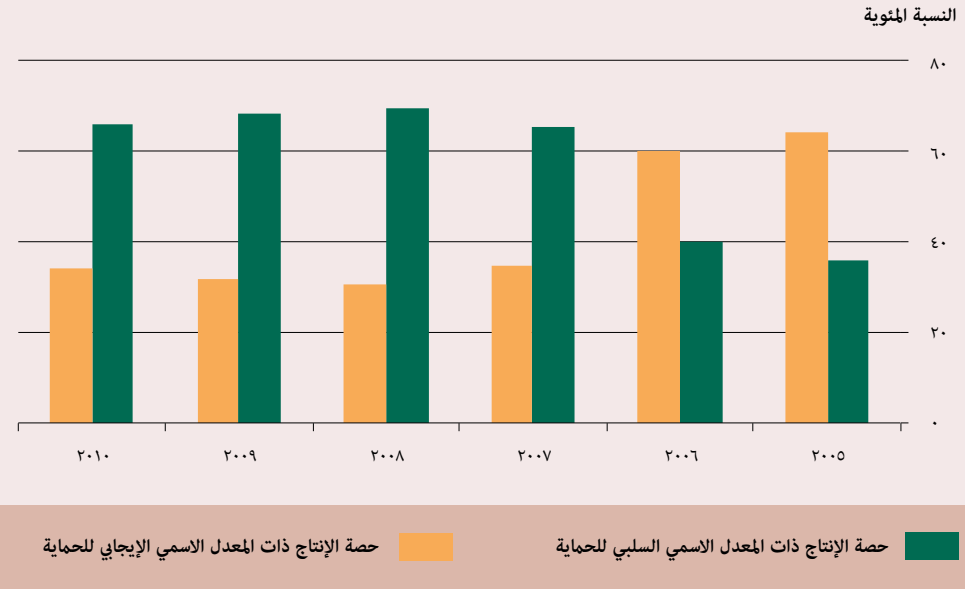

ملاحظات: البلدان العشرة المدرجة هي البلدان التي ينصب عليها الاهتمام في مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا. والمتوسطات المبينة مرجحة بحجم الإنتاج في كل بلدٍ على حدة.
المصدر: Short وBarreiro-Hurlé وBalié، ٢٠١٢.

لديها. وتبين هذه النتائج أن فرض الضرائب على الزراعة بالنسبة لقطاعات أخرى، يقلل من الرعاية الاقتصادية الوطنية في مرحلة زمنية ما، ويقلل من نمو الإنتاج الكلي مع مرور الوقت. وتؤكد تجربة الصين هذه النتائج القائمة على النمذجة (الإطار ١٢).

إدراج التكاليف والمنافع البيئية في حوافز الاستثمار

إن إزالة الاختلالات عنصر أساسي في تحسين البيئة التمكينية للاستثمار، ولكن هناك عنصراً آخر سوف يكتسب أهمية مع مرور الوقت هو الحاجة إلى إدراج رأس المال الطبيعي في مقررات الاستثمار بصورة أكثر فعالية. وعادة ما تُستثنَى قيمة رأس المال الطبيعي من عمليات تقدير رأس المال الزراعي (الإطار ١٣) من المحاسبة الوطنية، وكانت قرارات الاستثمار الخاصة والعامة في الزراعة مسؤولة بصورة متقطعة فقط أو بصورة غير متسقة عن قيمة الموارد الطبيعية. وقد تحقق التوسع في الإنتاج الزراعي خلال العقود الأخيرة على حساب التدهور البيئي بدرجة كبيرة. وقد خَلُص الاستعراض الشامل للموارد البيئية العالمية التابع لتقدير النظام الإيكولوجي للألفية (٢٠٠٥)، على سبيل المثال، إلى أن ١٥ من ٢٤ خدمة نظام إيكولوجي عالمي خضعت للاستعراض - بما في ذلك توفير المياه العذبة، وتنظيم المناخ، وتنقية الهواء والماء، وتنظيم الأخطار الطبيعية والآفات - لا تزال تتدهور أو تُستَخدم بصورة غير مستدامة. وفي عالمٍ من القيود

الإطار ١٢

النمو الزراعي في الصين: دور السياسات والمؤسسات والاستثمار العام

مثلت الزراعة في الصين، عام ١٩٧٨ نحو ٢٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و٧٤ بالمائة من عدد السكان الناشطين اقتصادياً. وقد انغمس هذا القطاع في حمأة معدلات الإنتاجية المنخفضة، ووصلت معدلات الفقر الريفي إلى ٧٦ بالمائة في ١٩٨٠ (البنك الدولي، ٢٠٠٧ أ). ومع ذلك، فإن الإصلاحات المؤسسية وتحرير الأسواق والاستثمار - وفوق ذلك كله؛ البحث والتطوير - أنعشت نمواً ملحوظاً في الإنتاجية الزراعية وفي الدخول الريفية التي أدت في نهاية المطاف إلى التصنيع وإلى التخفيض الشديد من الفقر.

وركزت الإصلاحات التي بدأت في ١٩٧٨ على خلق مؤسسات وحوافز سوقية. وزيدت أسعار السلع الزراعية، وأُردِفَ ذلك بإصلاحات مؤسسية أدت إلى نظام مسؤولية الأسرة الزراعية. وكانت إعادة تخصيص الأرض الجماعية لاستخدام الأسر من خلال ترتيبات تعاقدية مع التعاونيات الجماعية تشكل مكوناً أساسياً من مكونات نظام مسؤولية الأسرة الزراعية. وفي أعقاب ذلك، فُتحت الأسواق في منتصف الثمانينات (von Braun وFan وGulati، ٢٠٠٥)، وأدت الإصلاحات في نهاية المطاف إلى التخلص الحثيث من نظم الإمداد بالمستلزمات والتوريدات التي تديرها الدولة، وإلى خلق نظام يحركه السوق إلى حد كبير (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ؛ von Braun وFan وGulati، ٢٠٠٥).

وتعتبر الإصلاحات المؤسسية، وبخاصة نظام مسؤولية الأسرة الزراعية والإصلاحات السعرية هما العاملان اللذان أديا إلى زيادة الإنتاجية والزيادة السنوية في الدخول الزراعية بنسبة تقرب من ١٥ بالمائة فيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٤ (McMillan Whalley وZhu، ١٩٨٩؛ Lin، ١٩٩٢؛ البنك الدولي، ٢٠٠٧أ؛ Fan وZhang وZhang، ٢٠٠٤). وقد استُكملت هذه الإجراءات بالاستثمار الحكومي، وبصفة خاصة في البحوث الزراعية، والتنمية والإرشاد الزراعي، التي زادت إلى ثلاثة أضعافها فيما بين ١٩٨٤ و٢٠٠٠، وحفزت بقوة الزيادة في الإنتاج الزراعي، والحد من الفقر (Fan وZhang وZhang، ٢٠٠٤) (انظر أيضاً الفصل ٥).

واضطلعت أنواع أخرى من الاستثمار بدور مهم، فمثلاً قامت الصين، خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٧٨، بالاستثمار الكثيف في الكهرباء. وما أن حل عام ١٩٩٨ حتى كانت نسبة ٩٨ بالمائة من قرى الصين قد دخلتها الكهرباء. وقد ساعد ذلك على نمو الإنتاجية الزراعية وإقامة مشاريع في المدن والقرى، التي مثلت عاملاً غاية في الأهمية لإنجاح الإصلاحات (von Braun وFan وGulati، ٢٠٠٥). وكان الاستثمار في الري الواسع النطاق مُهماً كذلك: فقد ازدادت نسبة مساحة الأرض المزروعة بالري من ١٨ بالمائة في ١٩٥٢ إلى نحو ٥٠ بالمائة في أوائل التسعينات (Huang وMa، ٢٠١٠).

وتشير تجربة الصين إلى أنه يمكن تحقيق إنتاجية ومكاسب دخلية كبيرة من الزراعة عندما يُسمح للأسواق بالعمل، وتكون الحوافز مناسبة، تكون الاستثمارات العامة في التكنولوجيا والبنية الأساسية الريفية داعمة.

الإطار ١٣

محاسبة الاستثمار في رأس المال الطبيعي

إن الموارد الطبيعية هي من بين أهم الأصول لدى البلدان النامية. فالاستثمار في إدارة الموارد الطبيعية المستدامة أمر حتمي للمحافظة على الإنتاجية الزراعية، وتقليل المخاطر والتضرر من الكوارث الطبيعية وكفالة تقديم الخدمات البيئية (مثل صلاحية الأعمال الهيدرولوجية، ومكافحة الرسوبيات، والمحافظة على التنوع البيولوجي). ومع ذلك يجري تجاهل رأس المال الطبيعي بصفة عامة في الحسابات الوطنية، وفي تقديرات رأس المال، بل إنه يستثني من الحسابات الوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي هي الأساس في قياس الناتج المحلي الإجمالي، والتجميعات الأخرى على مستوى الاقتصاد الكلي (وذلك باستثناء مدى تحويل نوعية التربة والمياه وتوافر المياه إلى رأس مال داخل في قِيَم الأرض الزراعية).

ومن بين النُهج المتبعة في إدراج قيم الموارد الطبيعية وتكاليف ومنافع الخدمات البيئية هي «المحاسبة البيئية» التي «توفر إطاراً لتنظيم المعلومات عن حالة، واستخدام، وقيمة الموارد الطبيعية والأصول البيئية وكذلك المصروفات على الحماية البيئية» (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ٢٠١٠). ومع ذلك، توجد أمثلة قليلة على محاولة إدراج الزراعة واستخدام الأراضي في نظم المحاسبة البيئية على المستوى القطري، وذلك لأسباب منها ازدياد الاهتمام بالقطاع الاستخراجي لدى العديد من البلدان، بسبب النطاق المجرد للزراعة، وعدد المزارع، وأيضاً بسبب تعقد وتنافر النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها الزراعة مما يجعل من المحاسبة البيئية الشاملة مهمة ثقيلة. وفي مارس/آذار ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كمعيار إحصائي معترف به دولياً للمحاسبة البيئية.

التي تزداد حدة تدريجياً على الموارد الطبيعية، فإن ضمان إدراج التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز التي يواجهها المنتجون والمستثمرون في الزراعة لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً.

وللزراعة تأثيرات متعددة، إيجابية وسلبية على السواء، على الموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى إنتاج الأغذية، والألياف والوقود، فإن هذا القطاع يُنتج أيضاً طائفة واسعة من المنتجات التي لا تُسوَّق - عناصر خارجية،[١٧] والتي تسفر عن تكاليف ومنافع تعود على المجتمع ولا يمكن للمزارعين أنفسهم إدراكها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧؛ Morris وWilliams وAudsley، ٢٠٠٧).

وتشمل هذه المخرجات منتجات تسفر عن تكاليف صافية يتحملها المجتمع - كانبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث المياه، وتحات التربة وتدهورها، واستنفاد المياه الجوفية، الخ. - إلى جانب مُخرجات أخرى تخلق منافع للمجتمع. وتشمل هذه العناصر الخارجية الإيجابية أَسْرْ الكربون في التربة، وخلق الموائل وحماية الأنواع، وجمال المناظر الطبيعية، ومكافحة الفيضانات، والقيم الترفيهية، والمساهمات في المجتمعات المحلية الريفية. وفي بعض الحالات، يمكن لقيمة العناصر الخارجية الإيجابية التي تخلقها الزراعة أن تكون كافية للتعويض عن التكاليف (Buckwell، ٢٠٠٥).

إن إدراج التكاليف والمنافع الخارجية في الحوافز المتاحة للمزارعين وللمستثمرين من القطاع الخاص في الحسابات التي تقوم عليها قرارات الاستثمار العام هو أمر حاسم لضمان وجود أنماط استثمار مثالية من المنظور الاجتماعي. وعند تقرير ما إذا كان يلزم قطع أشجار غابة لاستخدامها كأرض محصولية، فإن معظم المزارعين يقومون، على ما هو محتمل، بتقييم تكاليف الأيدي العاملة والآلات اللازمة، وفقدان أي دخل كانت تدره الغابة، وذلك مقابل القيمة المتوقعة للأرض المقطوعة الأشجار كأرض محصولية. وقد يفتقر معظم المزارعين إلى الحوافز لكي يأخذوا في اعتبارهم الخسارة التي ستعود على الغلاف الجوى من الكربون الذي كانت تمتصه الغابة، وتَغَرْيُنْ مجاري المياه في اتجاه مجارى الأنهار، وفقدان موائل الأنواع من الغابة - ومن ثم قد يتجاهلون هذه العوامل.

ففي كلٍ من قرارات الاستثمار العام والخاص، تكون المشكلة واحدة إلى حد بعيد. فعدم حساب القيم التي تعود من الموارد الطبيعية والسلع والخدمات البيئية - أي كلاً من التكاليف والمنافع - يؤدى بقرار الاستثمار إلى الانحراف وذلك عن طريق تجاهل هذه السلع والخدمات. إن التصدي

[١٧] تشير كلمة عنصر خارجي إلى وضع يترتب على تصرفات فرد ما فيه (كمزارع مثلًا) آثار جانبية غير مقصودة تفيد (عناصر خارجية إيجابية) أو تضر (عناصر خارجية سلبية) طرفاً آخر. وكلا العنصرين الخارجيين الإيجابي والسلبي منتشران في الإنتاج الاقتصادي بما في ذلك في الزراعة.

لهذه المشكلة ينطوي على تحديات كبرى. فعدد المزارعين في حد ذاته في البلدان النامية، ووجود الكثير من الفقراء يعيشون على مسافات بعيدة يزيد من المصاعب اللوجستية وتكاليف المعاملات اللازمة. كما أن تعقد النُظم الإيكولوجية الزراعية يجعل من الصعب إجراء قياس دقيق، وتحديد حجم ورصد تدفقات الموارد الطبيعية، والموارد البيولوجية الكيميائية التي تنهض عليها الزراعة. وهناك نقص في الأدوات والآليات التحليلية يسيرة التوافر لقياس وتحديد قيمة ومحاسبة استخدام الموارد، والفقد في نظم الإنتاج الزراعي. وتُبذَل العديد من الجهود الآن لعلاج هذا الوضع، مثلاً داخل إطار الدراسة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد، ومشروع تدهور الأراضي في الأراضي الجافة.

خيارات السياسات لإدراج القيم البيئية في قرارات الاستثمار

تتوافر طائفة واسعة من خيارات السياسات خاصة بإدراج القيم البيئية في الاستثمار وقرارات إدارة الاستثمار والموارد ذات الصلة بالزراعة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

- **القيادة والسيطرة:** تستخدم الحكومات ضمن هذا النهج سلطاتها التنظيمية لإجازة أنماط سلوك معينة، وتوصى بأنماط أخرى، وتفرض عقوبات على عدم الامتثال. والقيادة والسيطرة هما المعيار لمكافحة التلوث في السياقات الصناعية، ولكن الطبيعة المشتتة والمتناثرة للإنتاج الزراعي تجعل من الصعب تطبيق مثل هذه النظم.
- **الرسوم والعقوبات المالية:** يقوم هذا النهج بتعديل الحوافز من خلال المؤشرات المالية للضرائب والرسوم. وهو لا يحظر أنشطة بعينها، وإنما يجعلها أعلى تكلفة بالنسبة للملوثين المحتملين.
- **إزالة الحوافز الخاطئة:** يمكن في بعض الحالات، لتدابير السياسات التي ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية أن تؤدى عن غير قصد إلى توليد حوافز تنتج عناصر خارجية سلبية. ومن الأمثلة التقليدية الدالة على ذلك دعم المستلزمات، مثل الأسمدة أو مياه الري، التي تؤدى إلى الإفراط في استخدام المياه، وتلويث المياه وذلك عن طريق التسبب في مياه السَيح واستنفاد المياه.
- **تحديد حقوق الملكية في عنصر خارجي:** وتعتمد هذه الأداة على خصخصة وتخصيص الحقوق لتوليد عنصر خارجي، مثلاً عن طريق التصاريح بإطلاق كمية محددة من الهواء الملوث أو الكربون. حيث أن مثل هذه الآليات غالباً ما تعمل جنباً إلى جنب مع آليات أخرى مثل المدفوعات لقاء الخدمات البيئية.
- **المدفوعات مقابل الخدمات البيئية:** وتشمل هذه المدفوعات طائفة واسعة من الأدوات التي تضم

الإطار ١٤

الحواجز التي يواجهها استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الإدارة المستدامة للأراضي

أجرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مؤخراً استعراضاً للدلائل العلمية بشأن الحواجز التي تحول دون اعتماد فئة مهمة من استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة: الإدارة المستدامة للأراضي (McCarthy وLipper وBranca، ٢٠١١). وتشمل الإدارة المستدامة للأراضي ممارسات زراعية مثل الزراعة المختلطة بالغابات، والحفاظ على التربة والمياه، وإدارة أراضي الرعي. وثمة سمة مشتركة بين هذه الممارسات تتمثل في أنها تشتمل على استثمار في خدمات النظام الإيكولوجي للخروج بإنتاج أطول أجلاً وبمنافع بيئية أيضاً.

وقد أشار الاستعراض إلى أن تأخر المزايا العائدة من هذه الممارسات يمثل عقبة كؤود بالنسبة للكثير من المزارعين. وقد يحتاج الأمر إلى خمس سنوات لتحقيق مزايا ملموسة، بينما يتم تجشم التكاليف فوراً، وذلك بأشكال من بينها تكاليف الفرصة البديلة التي تنشأ عن خسارة الدخل أثناء المراحل الأولي من الانتقال إلى النظم المستدامة. كما أن نقص المعلومات والخبرات المحلية المحدودة بمثل هذه الأساليب التقنية يمثل عاملاً رادعاً آخر لأنه يزيد من عدم اليقين، ومن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار.

ومن ناحية أخرى، فإن الإمداد بالمستلزمات الذي يعمل بصورة جيدة، ونظم إدارة الموارد الجماعية مثل المراعي والطرق المائية قد وُجِدَ أنها ذات تأثير إيجابي على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي. واختتم الاستعراض بالقول إن التغلب على مثل هذه الحواجز التي تحول دون الاعتماد الواسع النطاق لهذه الأساليب التقنية يتطلب زيادة مستويات الدعم العام، على الرغم من أنها تولد عائدات أعلى لكل من المزارعين وللبيئة في الأجل الطويل.

أشكالاً مختلفة من المدفوعات لتوفير عنصر خارجي بيئي إيجابي مثل حفظ التنوع البيولوجي وحماية مستجمعات المياه والحماية من التغير المناخي.

وبمقدار تطبيق السياسات البيئية في الزراعة، تكون أدوات القيادة والسيطرة أو العقوبات والضرائب هي أكثر النُهج شيوعاً. ففي الآونة الأخيرة، ازداد الاهتمام بالمدفوعات مقابل الخدمات البيئية وتطويرها. وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠) إلى انتشار برامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك حشد المزيد من المبالغ المالية، ودعم الحوارات الدولية بشأن السبل الفعالة لتحسين خدمات النظام الإيكولوجي. ويعتبر ظهور برامج مدفوعات للخدمات البيئية نهجاً واعداً ينبغي أن تتبعه الحكومات المحلية والوطنية، وكذلك المجتمع الدولي (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). ويجرى الآن لدى مرفق البيئة العالمية وحافظات البنك الدولي إدماج خطط مدفوعات الخدمات البيئية بصورة متزايدة في الإطار الأوسع لمشروعات التنمية الريفية والحفاظ على البيئة وذلك كمكون لمصادر التمويل المستدام من أجل الاستثمار (Wunder وEngel وPagiola، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من الاهتمام بالمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، فإن عدد الآليات العاملة في الزراعة محدود. ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل من بينها القيود المتعددة - المفاهيمية والعملية - التي لا تزال تواجهها مثل هذه الخطط (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧؛ Lee، ٢٠١١). ويحتاج الأمر إلى السياسات والمؤسسات التي تيسر تكاليف المعاملات المنخفضة، وإمكانية التكرار الواسع النطاق لأجل تحقيق إمكانيات هذه الأداة في توليد دخل مهم وفعال لتمويل الاستثمار من أجل التنمية الزراعية المستدامة (Lipper وNeves، ٢٠١١).

اغتنام فرص الربط مع التمويل البيئي

يمكن زيادة الموارد المتوافرة للاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة وذلك عن طريق ربطها بمصادر التمويل البيئي العامة والخاصة (Lipper وNeves، ٢٠١١). ومرفق البيئة العالمية هو أكبر ممول عام للمشروعات الرامية إلى تحسين البيئة العالمية، ولتقديم المنح للمشروعات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي وطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة.[١٨]

[١٨] قدم مرفق البيئة العالمية منذ ١٩٩١، ١٠،٥ بليون دولار أمريكي في صورة منح، واجتذب ٥١ بليون دولار أمريكي في التمويل المشترك لأكثر من ٢٧٠٠ مشروع في أكثر من ١٦٥ بلداً (مرفق البيئة العالمية، ٢٠١٢).

ومن الأمثلة الموجودة في القطاع الخاص «صندوق سبل كسب العيش»، وهو صندوق مشترك يحشد ٣٠-٥٠ مليون يورو من القطاع الخاص والمؤسسات لتمويل البرامج التي تُسهم في كلٍ من الأمن الغذائي وأَشْرْ الكربون (تنقية الغلاف الجوى من ثاني أكسيد الكربون) عن طريق استعادة النظم الإيكولوجية لعافيتها. وفي المقابل، يتلقى المستثمرون اعتمادات الكربون، يمكنهم استخدامها كسبلٍ للاستعاضة أو للبيع. كما أن ربط تمويل المناخ بتنمية الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة هو أحد أهداف «نهج الزراعة الذكية مناخياً» (الإطار ١٥). ومع ذلك، فإن إمكانات التمويل البيئي لتنمية الزراعة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، قد أُعيقت بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات لقياس، والإبلاغ عن، والتحقق من صحة المنافع البيئية ابتداءً من التغييرات الصغيرة في عدد كبير من العمليات الزراعية، وقلة إدماج مثل هذه البرامج في استراتيجيات نمو زراعي موحد، وعدم وجود نظم قانونية وتنظيمية لخلق الطلب والاستعداد للدفع مقابل مثل هذه الخدمات (Lipper وNeves، ٢٠١١).

الرسائل الرئيسية

- تقع على كاهل الحكومات مسؤولية دعم مناخٍ مواتٍ للاستثمار في الزراعة، وذلك عن طريق خلق بيئة تمكينية، وكفالة الحوافز الملائمة للاستثمار في الزراعة. والعناصر المعروفة جيداً للبيئة التمكينية للاستثمار بصفة عامة مهمة بنفس القدر بالنسبة للزراعة: الحوكمة الجيدة، وإنفاذ القانون، والاستقرار السياسي، وانخفاض مستويات الفساد، وسهولة إجراء الأعمال، وكلها تساند بقوة تراكم رأس المال في الزراعة. ويجب على الحكومات التي ترغب في تحفيز الزراعة أن تحقق هذه الأمور الأساسية.
- بعض العناصر تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للزراعة، بما في ذلك حقوق الملكية المضمونة، والبنية الأساسية الريفية والخدمات العامة والمنشآت السوقية. ويحتاج الأمر إلى إمدادات نشطة في المستلزمات الزراعية وصناعات تجهيز المنتجات الزراعية، التي تعتمد على وجود بيئة تمكينية وذلك من أجل الانتقال الفعال للحوافز إلى المزارعين.
- يمكن للسياسات الحكومية في الزراعة والاقتصاد الأوسع نطاقاً أن يكون لها تأثير قوى على الحوافز

الإطار ١٥

ربط تمويل التنمية المناخية والزراعية بدعم التنمية الزراعية المستدامة: نهج «الزراعة الذكية مناخياً»

تسعى الزراعة الذكية مناخيا[١] إلى دعم البلدان من أجل زيادة إنتاجية الزراعة والدخول الناتجة عن ذلك، وبناء الصمود والقدرات في النظم الزراعية والغذائية لكي تتكيف مع التغير المناخي، وللحد من، بل وإزالة غازات الدفيئة. إن الانتقال إلى الزراعة المستدامة والذكية مناخياً، يتطلب مستويات أعلى من الاستثمار في رأس المال البشرى والاجتماعي والطبيعي. وفي نفس الوقت، يمكن للتغيرات في النظم الزراعية من أجل زيادة النمو المستدام أن تُسهم بدرجة كبيرة في أَسْرْ الكربون، وهو ما يمكن أن يُولِّد تدفقات مالية للاستثمارات الضرورية (منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩أ).

إن تحقيق ذلك يتطلب اتخاذ تدابير على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، يجب الوفاء بالتزامات التمويل المتعلقة بالمناخ التي اتُخِذت في اتفاق كوبنهاجن، من أجل تحقيق غاية جمع ١٠٠ بليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠٢٠، كما يجب إنشاء صكوك التمويل التي تدعم خاصيات التكيف الزراعي والتخفيف من حدة التغير المناخي. فعلى المستوى الوطني، يكون من الضروري إدماج التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدة هذا التغير في استراتيجيات التنمية الزراعية وخطط الاستثمار. ففي أفريقيا يوفر إدراج قضايا التغير المناخي في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مُنْطَلقاً مُهما لتحقيق هذا (منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ج). ومن المهم كذلك بناء المؤسسات الوطنية لأغراض، من بينها، دعم القياس والإبلاغ والتحقق من منافع التكيف والتخفيف من حدة التغير المناخي التي تُسببها التغيرات التي تدخل على النظم الزراعية، والتي يمكن أن تُشكل أساساً للحصول على التمويل المناخي. (منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ج).

[١] تشمل المحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، وصيد الأسماك.

- أو الحوافز السلبية - للاستثمار في الزراعة. وقد تحقق تقدم على المستوى الدولي على صعيد تقليل اختلالات السياسات التي ثَبَطَت الاستثمار الزراعي لدى الكثير من البلدان النامية، (نسبة إلى قطاعات أخرى وبلدان أخرى)، ولكن الأمر يحتاج لعمل المزيد. فلا يزال الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط تواصل جباية الضرائب الباهظة من الزراعة، وفي داخل البلدان، قد يخلق عبء الضرائب غير المتساوي الذي يُفرَض على السلع المختلفة عدم يقين إضافي وحوافز سلبية للمستثمرين.
- إن كفالة وجود إطار حوافز مناسب للاستثمار ليتطلب أيضاً إدخال التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز الاقتصادية التي تواجه المستثمرين في الزراعة.

وينبغي تذليل الكثير من العقبات من أجل عمل ذلك، بما في ذلك نقص الأدوات التحليلية لقياس ومحاسبة الموارد الطبيعية، وكذلك تطوير مؤسسات كفؤة وآليات لتقليل تكاليف المعاملات.

٤- تشجيع الاستثمار الخاص المنصف والفعال في الزراعة

إن مناخ الاستثمار المواتي - الذي يتألف من بيئة تمكينية للزراعة ومن حوافز مناسبة - هو شرط ضروري لتحفيز وتعزيز المزيد من الاستثمارات الخاصة والأفضل في الزراعة. غير أن وجود مناخ مواتٍ للاستثمار لا يكفي وحده لكي يجعل القرارات الخاصة تحقق الغايات الاجتماعية المهمة مثل زيادة الإنصاف واستئصال شأفة الفقر والجوع. كما أن تشجيع الاستثمار المُنصِف اجتماعياً في الزراعة يتطلب تدابير إضافية لمواجهة التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة ولحوكمة الاستثمار الواسع النطاق، وبذلك يضمن حماية حقوق السكان المحليين وحصولهم على فرصة للاستفادة.

ويوجد في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط عادةً عدد كبير من المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة. وهم المزارعون الذين يمثلون مُكَوِناً مهماً للغاية من مكونات الاقتصادات الزراعية داخل بلدانهم. فبعضهم يعمل كأصحاب مشروعات تجارية أو شبه تجارية، ولكن الكثير منهم هم من مزارعي الكفاف، أو ما يقرب من الكفاف والذين يعيشون على هامش سد الرمق. ويمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يكونوا أكثر إنتاجية من المزارعين الأكبر حجماً، ولكنهم غالباً ما يواجهون قيوداً خطيرة بصفة خاصة تمنعهم من الاستجابة بصورة فعالة للحوافز الأفضل للاستثمار.

وفي الجانب المقابل؛ فإن المؤسسات الاستثمارية الواسعة النطاق، بما في ذلك المؤسسات المحلية والأجنبية والمستثمرون السياديون، تمثل تحديات خاصة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. وقد حظيت حالات اكتساب الأرض الواسعة النطاق من جانب المستثمرين الأجانب بقدرٍ كبيرٍ من الاهتمام مؤخراً، وذلك على الرغم من أن المستثمرين المحليين الواسعي النطاق قد يكونوا متساوين في الأهمية، بل وأكثر أهمية. وحالات اكتساب الأرض الواسعة قد تُمثِل نصيباً أصغر نسبياً من الاستثمار الكلي للزراعة، أو من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها يمكن أن تُحدِث تأثيرات كُبرى في الأماكن التي تتواجد فيها. وقد تقدم مثل هذه الاستثمارات فرصاً للعمالة، ولنقل التكنولوجيا، ولتراكم رأس المال، وإن كانت هناك تحديات كُبرى تتمثل في ضمان احترام هذه الاستثمارات لحقوق السكان المحليين، كما تقدم فرصاً حقيقية لأصحاب الحيازات الصغيرة لتقاسم المنافع.

ويستعرض هذا الفصل بعض القضايا الخاصة التي ينطوي عليها تشجيع وكفالة تحقيق النتائج المرغوب فيها اجتماعياً من الاستثمار الزراعي على طرفي المشهد الخاص بالمستثمرين الزراعيين، فهو يناقش أولاً أهمية الاستثمارات التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة وكذلك القيود النوعية التي يواجهونها. وتلي ذلك مناقشة للاتجاه نحو الاستثمار الواسع النطاق القائم على أساس الأرض والقضايا الداخلة فيه.

مواجهة القيود التي تعترض سبيل المستثمرين ذوي الحيازات الصغيرة

هناك العديد من العوامل التي تبرر التركيز القوي على زيادة تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستثمار في الزراعة، ابتداءً من أعدادهم الكبيرة وأهميتهم الاقتصادية وإنتاجيتهم النسبية.[١٩] وتشير التقديرات إلى أن ٨٥ بالمائة من ٥٢٥ مليون مزرعة في جميع أنحاء العالم تدار من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة في قطع من الأرض تقل مساحة الواحدة منها عن هكتارين (Nagayets، ٢٠٠٥). وتدل القرائن المستقاة من عينة مكونة من ٦ بلدان نامية، على أن أكثر من ٦٠ بالمائة من سكان الريف يعيشون داخل مزارع تقل عن الحجم المتوسط (الشكل ٢٢). وفي نفس هذه البلدان الستة، تُولِّد المزارع التابعة لأصحاب الحيازات الصغيرة ما بين ٦٠ و٧٠ بالمائة من الدخل الريفي الإجمالي عن طريق المشاركة في أنشطة زراعية وغير زراعية (الشكل ٢٣).

إن مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة في الدخل في المناطق الريفية تؤكد دورهم المحتمل كقاطرة للنمو، ولتقليل الفقر. ويرتبط نمو دخل أصحاب الحيازات الصغيرة

[١٩] على الرغم من عدم وجود تعريف فريد لا يقبل اللبس لصاحب الحيازة الصغيرة، فإن النهج من بين أكثر النُهُج شيوعاً يعتمد على المقياس، الذي يقاس إما بالأرقام المطلقة (هكتاران هو المعيار) أو بالنسبة لمستوى محدد لبلد ما تراعى العوامل الإيكولوجية الزراعية، والاقتصادية والتكنولوجية. أما التعريفات التي تنبني على حجم المزرعة فتتجاهل عدداً من الخصائص الأخرى التي ترتبط عادة بأصحاب الحيازات الصغيرة، مثل محدودية فرص الحصول على الموارد، والاعتماد على عمل الأسرة وعلى قدر أقل من التكامل في الأسواق.

الشكل ٢٢
حصة سكان الريف بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط

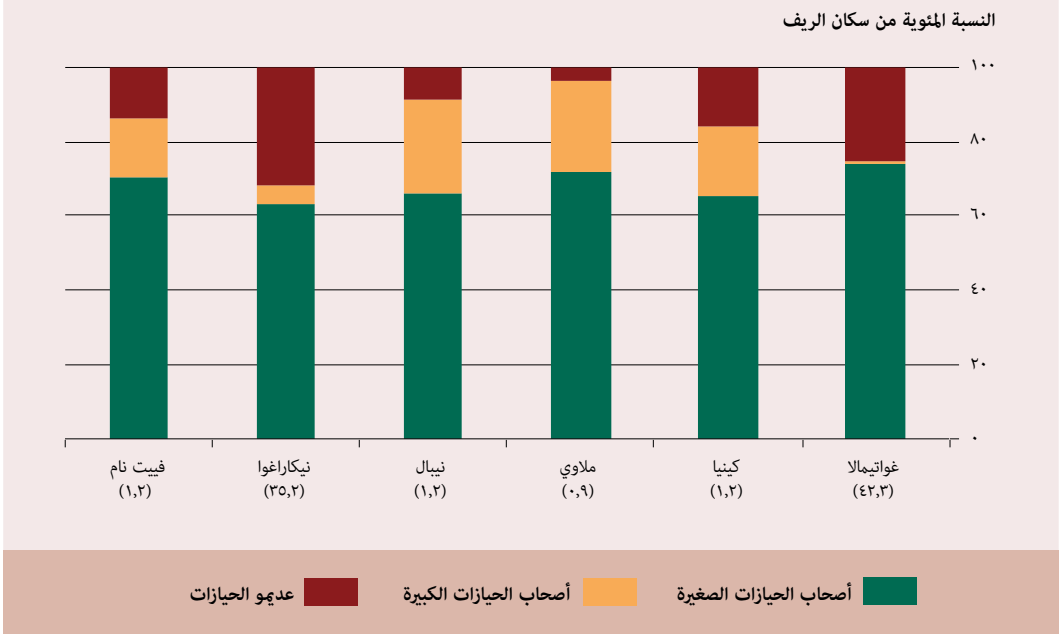

ملاحظة: مستوى حجم المزرعة المبين بين قوسين (محسوب بالهكتارات)، أما المتوسط المرجح بالهكتار (الذي اقترحه Key وRoberts، ٢٠٠٧، أ وب) فقد استُخدم كحد لتصنيف أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الكبار. وقد حُسب المتوسط المرجح بالهكتار عن طريق ترتيب المَزَارِعْ ابتداءً من الأصغر حجماً إلى الأكبر حجماً ثم اختيار حجم المزرعة عند الحجم الأوسط بالهكتار. وهكذا، فإن نصف جميع الأراضي (بدلاً من نصف جميع المزارع) موجود في مزارع أصغر من الحجم الأوسط.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠ب.

الشكل ٢٣
نصيب الدخل الريفي بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط

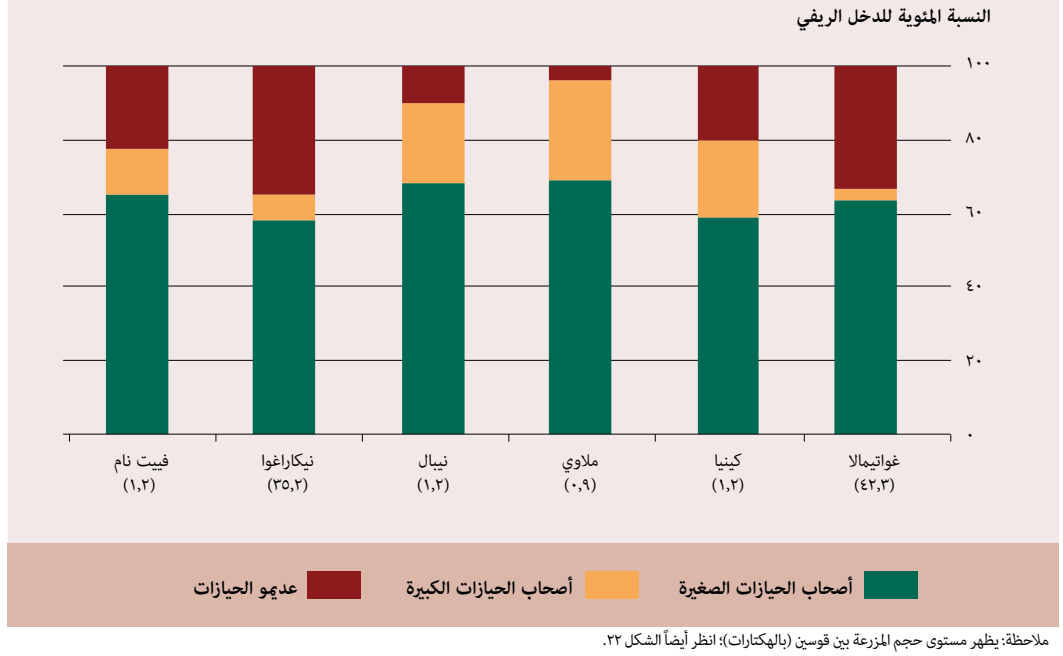

ملاحظة: يظهر مستوى حجم المزرعة بين قوسين (بالهكتارات)؛ انظر أيضاً الشكل ٢٢.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠ب.

مباشرة بالقطاعات الأخرى من الاقتصاد وذلك عن طريق قطاعي التصنيع الزراعي وإمدادات المستلزمات، ومن خلال الطلب الزائد على السلع الاستهلاكية غير الزراعية، مما يحفز الإنتاج داخل جميع قطاعات الاقتصاد (Christiaensen وDemery وKuhl، ٢٠١٠). وقد أشارات الدلائل إلى أن الزراعة أكثر فعالية بدرجة كبيرة في تخفيض الفقر فيما بين أكثر السكان فقراً وبين الفقراء، فالزراعة تزيد ٣,٢ مرة من حيث الفعالية على النمو في القطاعات الأخرى من حيث تخفيض الفقر بين أعداد السكان الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل من ذلك (Christiaensen وDemery وKuhl، ٢٠١٠).

وبالمقارنة مع المزارعين ذوى النطاق الواسع، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يتمتعوا بميزات كبيرة، وبصفة خاصة من حيث إنتاجية الأرض. وهناك دراسات عملية كثيرة تدل على أن الإنتاج بالنسبة لمساحة كل وحدة في المزارع الصغيرة تزيد على مثيلاتها في المزارع الكبيرة في سياقات كثيرة (Eastwood وLipton وNewell، ٢٠١٠؛ Barrett وBellemare وHou، ٢٠١٠) ومَرَدُ ذلك إلى الكثافة الأكبر في استخدام المستلزمات، وبخاصة عمالة الأسرة، والتي تترتب عليها نتائج إيجابية على الأمن الغذائي. وبصفة عامة؛ فإن استخدام عمل الأسرة في وقت الحاجة يوفر مرونة لا تتمتع بها المزارع الأكبر التي تعتمد على العمالة بأجر، كما يمكنها أن تُقَلِل من تكاليف الإشراف على العمل. أما إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة فهو يناسب بدرجة أكبر المنتجات الكثيفة العمالة مثل الخُضَر، التي تحتاج إلى الشَتْل أو المحاصيل المتعددة التي تُجنَى باليد، وكذلك بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تحتاج إلى الاهتمام التفصيلي.

القيود التي تواجه الاستثمار الزراعي الذي يقوم به أصحاب الحيازات الصغيرة

على الرغم من الأهمية العددية والاقتصادية والكفاءة النسبية لأصحاب الحيازات الصغيرة، فإنهم يواجهون مزايا سلبية في فرص الحصول على الأرض، وولوج الأسواق، والحصول على المستلزمات، والائتمان، والتأمين، والتكنولوجيا، ويعانون من قيام السياسات الحكومية في بعض الحالات بالتمييز النَشِطْ ضدهم، وهذا يؤثر بشدة على حوافزهم، وعلى قدرتهم على الاستثمار في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر تعرضًا للمخاطر، أو يَجْفَلُون عن تحمل المخاطر، الأمر الذي ينطوي على تداعيات بالنسبة لأنماطهم الاستثمارية، وعلى قدرتهم على إتباع استراتيجيات استثمارية قد تُدِرْ عائدات أعلى، وإن كانت تشتمل أيضاً على مخاطر أعلى.

إن الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من النساء اللائي تكون وطأة هذه القيود، في كل مكان تقريباً، أكثر شدة عليهن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د). كما أن إنتاجية النساء وإمكانياتهن الاقتصادية - بما في ذلك قدرتهن على الاستثمار في أنشطتهن الإنتاجية - تُعاق بسبب التمييز الذي يضرب بجذوره عميقاً، ويقلل من فرصة حصولهن على الموارد والأصول مثل الأرض، والتكنولوجيا والتعليم. وتأسيساً على البيانات الأُسرية في ١٥ قرية في إثيوبيا، وَجَد Dercon وSingh (٢٠١٢) أن الأسر التي يرأسها إناث تقل استثماراتها في الأصول الزراعية عن الأسر التي يرأسها ذكور. وأن سد الفجوة الجنسانية وكفالة الفرص المتساوية التي تتيح للمرأة الحصول على الموارد والأصول أمر لا غنى عنه، وذلك من أجل تسريع التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من الفقر (الإطار ١٦).

الصلات السوقية لتيسير استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة

يتطلب تشجيع استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة بحث كيفية وصلهم بالأسواق. فبقدر إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للسوق، يحدث تَفَاوت داخل الفئة الواحدة، حيث تُنتج أصغر المَزَارِع بالدرجة الأولي من أجل الاستهلاك المنزلي والمَزَارِع الأكبر حجماً تُنتج أكثر للأسواق. لذلك فإن تحسين فرصة الحصول على المستلزمات، والوصول إلى أسواق المنتجات يمكن أن يزيد من حوافز أصحاب الحيازات الصغيرة للاستثمار، ويقلل من شعورهم بالمخاطر. كما أن زيادة الاستثمار، قد تؤدى بدورها، إلى تعزيز الإنتاجية والتنافسية. وحتى بالنسبة للمزارعين الذين ينتجون بالدرجة الأولي من أجل الاستهلاك المنزلي، يمكن لزيادة الاستثمار داخل المزرعة أن يكون حاسم الأهمية في تحسين سبل كسب معيشتهم، وتحقيق الأمن الغذائي في الأجلَيْن القصير والمتوسط.

إن تحسين فرص ولوج الأسواق يعتمد إلى حد كبير على الاستثمارات المُمَولة من مصادر عامة في البنية الأساسية الريفية، ومؤسسات السوق والتعليم. ويمكن لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب في المناطق الريفية أن يُزوِد المزارعين بالقدرات وبالمهارات التي يحتاجون إلها للمشاركة في المزيد من الأنشطة التجارية الموجهة. كما أن البنية التحتية الريفية الأفضل، مثل الطرق، والأسواق المادية، ومرافق التخزين وخدمات المواصلات، يمكن أن تُقلل تكاليف المعاملات التي ترتبط بالربط بين الأسواق. وقد وجد Dercon وSingh (٢٠١٢) وBöber (٢٠١٢) أن سهولة الوصول إلى الطرق والقرب من الأسواق هما من

الإطار ١٦

النساء يعانين من المزيد من القيود في الزراعة

تمثل المرأة في المتوسط ٤٣ بالمائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية. ويتراوح نصيب الإناث من قوة العمل ما بين نحو ٢٠ بالمائة في أمريكا اللاتينية إلى نحو ٥٠ بالمائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن نصيب رئيسات الأسر الريفيات، اللائي يشتغل الكثير منهن مزارعات، يتراوح بين نحو ١٥-٤٠ بالمائة في أمريكا اللاتينية، و١٠-٢٥ بالمائة في آسيا، و٢٠-٤٥ بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د).

وتحصل المزارِعات بصورة ثابتة على قدر أقل من فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات اللازمة للزراعة عن الرجال: فتقل فرص ملكيتهن للأرض عن فرص الرجال في امتلاك الأرض أو الماشية أو الأخذ بتكنولوجيات جديدة أو استخدام القروض أو الخدمات المالية الأخرى أو الحصول على مشورة الإرشاد الزراعي. وبالنسبة للأرض، التي تمثل أهم أصلٍ من الأصول للأسرة الزراعية، فتشير الدلائل المتوافرة إلى أن النساء يمثلن أقل من ٥٪ من جميع حائزي الأرض الزراعية في بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا التي تتوافر عنها البيانات. أما في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية فإن المتوسط هو ١٢ و١٥ و١٩ بالمائة على التوالي.

واحتمالات حيازة المرأة للأرض ليست فقط أقل، فهن يَملكنَ عادة حيازات أرض أصغر حجماً من الرجال. وقد وُجد أن الأسر التي ترأسها النساء تمتلك عدداً أقل من الآلات مما تمتلكه الأسر التي يرأسها الذكور. كما أن الحيازات من الماشية الخاصة بالمزارع تكون أصغر حجماً أيضاً من حيازات الرجال من الماشية، وأن النساء تقل احتمالات ملكياتهن لحيوانات كبيرة كالأبقار والثيران التي تُفيد كحيوانات جر. ويجب أن يضاف إلى ذلك اختلافات كبيرة في مستويات تعليم المزارعات والمزارعين، على الرغم من أن فرصة الحصول على التعليم من المجالات التي ضاقت فيها بوضوح الفجوة الجنسانية خلال العقود الأخيرة من الزمن. ويتفاوت حجم فجوة الأصول الجنسانية حسب المورد والموقع، غير أن أسبابها الكامنة تتكرر عبر الأقاليم: فالمعايير الاجتماعية تَحدُ نُظُامياً من الخيارات المتاحة أمام المرأة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د.

المحددات المهمة لمستويات الاستثمار الزراعي من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا، ونيبال، على التوالي.

وتلعب الحكومات أيضاً دوراً مهما في مواجهة القيود الرئيسية الأخرى التي تعوق المشاركة في الأسواق. ويمكن أن يستتبع ذلك تسليم سلع وخدمات عامة مهمة لا يقدمها القطاع الخاص بصورة كافية، مثل البحوث، والتنمية، والإرشاد الزراعي، ومعلومات السوق. ويمكن لبعض هذه الخدمات أن تُقدم من جانب وكلاء من القطاع الخاص، إلا أن ذلك يحتاج في الغالب الأعم إلى تمويل عام (انظر الفصل ٥ للمزيد من مناقشة الاستثمار العام والمصروفات).

ويمكن للحكومات أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في استمالة مشاركة القطاع الخاص في تطوير سلسلة القيمة من أجل التصدير والأسواق المحلية لمنفعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وتركز الكثير من الآليات الرامية إلى التقليل من التكاليف الباهظة للمعاملات للمشاركة في السوق، على تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعات رسمية وغير رسمية (انظر أدناه للإطلاع على مناقشة حول دور منظمات المزارعين).

كفالة حقوق الملكية وتيسير فرص الحصول على الخدمات المالية

إن عدم ضمان حقوق الملكية، والمدخرات غير الكافية، والفرص المحدودة للحصول على الخدمات المالية هي قيود حرجة تُغِل أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة الراغبين في الاستثمار. كما أن عدم ضمان حيازة الأرض، والماء والموارد الأخرى يمكن أن تشكل حوافز سلبية خطيرة للاستثمار في الزراعة. ويكتسب ذلك خطورة خاصة بالنسبة للنساء وغيرهن من المجموعات المهمشة مثل الرعاة والسكان الأصليين. إن الملكية المضمونة أو حقوق الحيازة المضمونة ضرورية لتوفير الحوافز للقيام بالاستثمار الأطول أجلاً، مثلما يحدث في تحسينات الأراضي. كما أن وضوح الحيازة ضروري بالنسبة لحائزي الأرض من أجل اتخاذ أفضل قرارات الاستثمار. فعندما تكون الحقوق غير مضمونة، فإن ميزان الحوافز الداعية إلى الاستثمار قد يميل بعيداً عن الزراعة نحو قطاعات أخرى. فبالإضافة إلى تقليل الحافز للاستثمار في الزراعة، يمكن لعدم ضمان الملكية أو حقوق الحيازة أن يقيد فرص الحصول على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين.

ويمكن للفرص المحدودة للحصول على الخدمات المالية أن تقيد بشدة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد وجد Böber (٢٠١٢) وDercon وSingh (٢٠١٢) وDias (٢٠١٢) دلائل على أن الحصول على و/أو تكاليف الائتمان عوامل رئيسية تُكيِف الاستثمار داخل المزرعة من جانب الأسر الزراعية (في نيبال، وإثيوبيا، ونيكاراغوا، على التوالي، انظر الإطار ١٧). وفي الكثير من البلدان النامية؛ يكون قطاع البنوك متجهاً نحو تمويل الصناعة والتجارة، لأن تقديم الخدمات المالية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والبنية التحتية الرديئة لا يحقق أرباحاً، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف البدء في التشغيل، ومحدودية الاقتصادات ذات الحجم الكبير، وارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بالكثير من المعاملات الصغيرة التي تميز الأسر الريفية عندما تقوم بالادخار والاقتراض. كما أن ندرة الخدمات المالية تعنى أن الكثير من الأسر الريفية لديها معدلات ادخار متدنية للغاية ومن ثم مستويات استثمار خاص منخفضة.

وفي الماضي، كانت الحكومات تستخدم الإعانات للتعويض عن جزء من التكاليف الثابتة لتقديم خدمات مالية ريفية إلى المنتجين؛ ومع ذلك، فبينما يمكن للإعانات النوعية التي تُقدم مرة واحدة إلى المؤسسات المالية أن تكون فعالة في التغلب على تكاليف بدء التشغيل المرتفعة في العمليات المالية داخل المناطق الريفية، فإن الإعانات المُعممة والمستمرة يمكن أن تؤدى إلى الاختلال وتكون مكلفة. وتشير القرائن إلى أن الإعانات التي تقدم إلى المؤسسات المالية في البلدان النامية تستحوذ عليها غالباً الأسر ذات الدخل المتوسط التي يوجد

الإطار ١٧

القرائن العملية بشأن مُحددات الاستثمار من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة

توجد كتابات كثيرة نظرية وعملية بشأن العوامل التي تقلل من إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن لا توجد إلا دلائل عملية محدودة بشأن الكيفية التي تُضِر بها مختلف العوامل بصورة محددة مقررات الاستثمار لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وبقدرتهم على الاستثمار. وقد أُعدت ثلاث دراسات حالة عملية من أجل هذا التقرير عن إثيوبيا (Dercon وSingh، ٢٠١٢) ونيبال (Böber، ٢٠١٢) ونيكاراغوا (Dias، ٢٠١٢). وتفحصت هذه الدراسات العلاقة بين الاستثمار الزراعي وطائفة من العوامل الأخرى التي من المحتمل أن تضر بالاستثمار. أما النتائج التي ترتبت على الدلائل المحدودة لدراسات الحالة هذه فتصوِر إلى حد بعيد نتائج تتعلق بالإنتاجية وبالإنتاج.

وثمة خلاصة رئيسية تؤكد على الخصوصية المحلية والسياقية لطائفة من العوامل التي تؤثر في الاستثمار الذي تقوم به الأسر الزراعية. وثمة خلاصة أخرى مهمة تتعلق بأهمية العوامل الخاصة بالمجتمع المحلي التي تحدد الاستثمار الكلي بواسطة المجتمع المحلي، وذلك على الرغم من أنه توجد في داخل المجتمعات المحلية سلسلة من الخصائص الأُسرية هي التي تحدد الكيفية التي تتجاوب بها الأسر الفردية مع الإطار المحلي الكلي الذي تحدده خصائص المجتمع المحلي. ومن بين خصائص المجتمع المحلي، أكدت الدراسات على أهمية القرب من الأسواق، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية للنقل والائتمان. أما من حيث خصائص الأسرة، بصفة عامة، فقد وُجد أن الأسر الأكثر ثراءً والأكثر تمتعاً بمزايا اجتماعية تزيد استثماراتها عن استثمارات الأسر الأكثر فقراً والأكثر حرماناً منها. وقد وُجد أيضاً في بعض الحالات، أن الأسر التي يرأسها ذكور تزيد استثماراتها على استثمارات الأسر التي ترأسها إناث. وتشير الدراسات إلى أن توفير البنية التحتية الأساسية، وتشجيع توافر الائتمان هما من العوامل الرئيسية التي تُسهم في تعزيز الاستثمار الزراعي من جانب المزارعين الأكثر ثراءً نسبياً. ومع ذلك، فبالنسبة للمزارعين الأكثر فقراً في المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة، فإن ذلك قد يكون غير كافٍ لوحده، وأن الحاجة تثور إلى وجود المزيد من التدابير لمساعدتهم على الإفلات من مصايد الفقر التي تحول دون قيامهم بتوسيع نطاق أصولهم.

وعلى أية حال، فإن الدليل العملي على مُحددات الاستثمار من جانب الأسرة الريفية لا يزال محدوداً. إذْ يحتاج الأمر إلى المزيد من تحليل القيود التي تواجه استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة، كما تُوجه الخيارات السياساتية للتغلب عليها. وفي هذا السياق ينبغي ملاحظة أن لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها رقم ٣٧ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ طلبت إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية القيام بدراسة مقارنة للقيود التي تواجه استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في مختلف السياقات وبخيارات سياساتية للتصدي لهذه القيود. ومن المتوقع لنتائج هذه الدراسة أن تُعرَض على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها العامة في في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

الإطار ١٨

تمويل سلسلة القيمة لأصحاب الحيازات الصغيرة

ثمة اهتمام متزايد بالتعامل مع التمويل عن طريق نهج تمويل سلسلة القيمة. ويتيح تمويل سلسلة القيمة الزراعية فرصةً لتقليل التكاليف والمخاطر التمويلية ويصل إلى المزارعين ذوى الحيازات الصغيرة. كما أن هذا النهج بدلاً من أن يقيِّم المقترض أو المستثمر المحتمل، فإنه يتبع وجهة نظر نظامية - ترنو إلى مجموعة جماعية من الناشطين وعمليات وأسواق السلسلة. إنها معاملة تجارية - وتقييم قائم على العلاقات تستند فيها القرارات الخاصة بالتمويل على صحة النظام ككل، بما في ذلك الطلب في السوق، وليس فقط على المقترض وحده. ويمكن تطبيق مجموعة متنوعة من آليات التمويل المحتملة طبقاً لخصائص السلسلة ونشطائها من أجل ضمان كفاءة التمويل، مع أخذ التكاليف والمخاطر والقدرة الاستثمارية لنشطاء سلسلة القيمة في الاعتبار. ومن شأن هذه العوامل أن تمرر بدورها سلسلة القيمة إلى أعلى سلم التمويل وإلى أسفله. وبهذه الطريقة يكون الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على ضمان الأموال التي لا تتوافر لهم بطريقة أخرى عن طريق مؤسسات التمويل التقليدية، وتتمكن الأعمال التجارية الزراعية من أن تضمن المنتجات وولاء الزبائن، وهو الأمر الذي قد يكون صعباً لولا هذا التمويل.

المصدر: Miller وJones، ٢٠١٠.

لديها بالفعل فرصة للوصول إلى المصارف، وذلك بدلاً من إفادة الأسر الريفية الأكثر فقراً (Meyer، ٢٠١١؛ Claessens، ٢٠٠٥؛ Hoff وStiglitz، ١٩٩٧).

ويمكن توجيه نُهجاً أكثر فعالية نحو تطوير سلاسل القيمة والتنافسية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث يسمح لهم ذلك بالحصول على دخول مضمونة بدرجة أكبر وبالوصول إلى التمويل العيني والنقدي من خلال ارتباطاتهم بسلسلة القيمة التابعين لها (الإطار ١٨). ومن بين الأدوات الأخرى التي يمكن بحثها لتعزيز التمويل الريفي والاستثمار الريفي أن تشمل دعماً للتكنولوجيات الجديدة من أجل تقليل تكاليف معاملات الادخار أو الاقتراض، وبناء القدرات بالنسبة لكل من المنتجين ومقدمي الخدمات المالية، والتخفيضات الضريبية للمؤسسات المالية التي تُقدم خدمات إلى المناطق الريفية وتُدخِل تحسينات على البنية التحتية الأساسية.

وثمة جانب آخر من جوانب الخدمات المالية يتعلق بتأمين المخاطر. فقد تتدخل الحكومات للمساعدة في توفير تأمين أسعار السلع، لأن استراتيجيات التأمين الذاتي، مثل تنويع المحاصيل والدخول وتيسير الاستهلاك، قد تعوق الاستثمار، وتكون غير كافية لتقليل تقلب الدخول. إن الأدوات المشتقة القائمة على السوق التي توفر التأمين للسلع المتبادلة تجارياً على المستوى الدولي هي خيار سياساتي مهم (Larson وAnderson وVarangis، ٢٠٠٤). وقد اقتُرح التأمين على الأحوال الجوية وهو تأمين يقوم على أساس السوق ويغطى مخاطر الغلات (Skees، ٢٠٠٨). أما الأدوات المالية مثل الأسعار والخيارات الآجلة فتسمح للمنتجين بالتحوط من الانخفاضات السعرية غير المنظورة، وتقلل من تعرضهم لمخاطر الدخل. وفي البلدان النامية، تحتاج إدارة المخاطر التي تقوم على استخدام مثل هذه الأدوات، غالباً ما تحتاج إلى إشراك وسطاء تسويق وماليين.

بناء رأس المال الاجتماعي لتذليل عوائق الاستثمار

يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى بناء رأس مال اجتماعي إذا أرادوا اغتنام الفرص والحوافز الاقتصادية للاستثمار والتغلب على العوائق. إذ يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بالانخراط بصورة أكثر فعالية في الأسواق، ومع الأطراف الاقتصادية الأخرى وصناع السياسات، ويمكن أن يعوض ذلك عن نقص الأصول الأخرى مثل الأرض أو رأس المال المالي. ويمكن لمنظمات المنتجين الفعالة والشاملة أن تضطلع بدور مهم في هذا الصدد.

ويمكن لمنظمات المنتجين الريفية مثل التعاونيات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة للاستثمار في أنشطتهم الزراعية. وتبعاً لولايات كل منها، وقدراتها، والسياق النوعي الذي تعمل فيه، فإنها يمكن أن تتبوأ وظائف وأشكالاً مختلفة، وأن تقدم كذلك طائفة من الخدمات المختلفة، فتساعد بذلك المنتِجات والمنتجين على التغلب على بعض العقبات الحرجة التي تواجههم. ويمكنها أيضاً أن تزيد من الحوافز للاستثمار، وأن تقلل وتخفف من حدة المخاطر.

وقد ظهرت طائفة واسعة النطاق من الترتيبات المؤسسية في السنوات الأخيرة. وهي تزود أصحاب الحيازات الصغيرة بمجموعة من الخدمات تتفاوت بين

تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتيسير فرص الحصول على الأصول الإنتاجية، والأسواق والخدمات المالية وتقديم المعلومات والتكنولوجيات لتيسير المشاركة في عملية صنع السياسات.

إن بعض الترتيبات مثل حوانيت المستلزمات (لشراء المستلزمات جماعياً) وشبكات مخازن الإيداع التي تصدر إيصال بالمخزونات (للحصول جماعياً على الائتمان) قد زادت من فرص دخول أصحاب المزارع إلى الأسواق وحصولهم على الأصول الإنتاجية، بينما قللت من تكاليف المعاملات. وقد حسنت لجان الوساطة من فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الموارد، كما حسنت إدارة الموارد الطبيعية. ويمكن لمنظمات المنتجين أن تلعب دوراً مركزياً في بناء مهارات المنتجين الصغيري النطاق، وتزويدهم بالمعلومات وبالمعارف المناسبة ومساعدتهم على الإبداع وعلى التكيف مع الأسواق المتغيرة.

يمكن لمنظمات المنتجين أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التعبير عن قلقهم واهتماماتهم، وزيادة قوتهم التفاوضية، وتأثيرهم على عمليات صنع السياسات. وما برامج أصحاب المصلحة المتعددين والمنتديات التشاورية إلا أمثلة على الآليات المقدمة لأصحاب الحيازات الصغيرة لمناقشة ولتصميم تنفيذ السياسات العامة.

ويحتاج الأمر إلى بعض المكونات الرئيسية للمنظمات لكي تُصبح فعالة وممثلِة تمثيلاً تاماً لمصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وثمة مجموعة حديثة من الممارسات الجيدة (Herbel وآخرون، ٢٠١٢) تبين أن نجاح المنظمات والترتيبات المؤسسية هي نتاج العلاقات المترابطة التي يطورها أصحاب الحيازات الصغيرة ثم يشتركون فيها:

- فيما بينهم داخل نفس المنظمة (الترابط)؛
- مع منظمات مماثلة (التجسير) ؛
- عن طريق منظماتهم، التي بها أطراف خارجية (أطراف السوق، وصناع السياسات، والباحثون، والمنظمات غير الحكومية، داخل ترتيبات مؤسسية (الربط).

وعن طريق ترابط العلاقات، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة إقامة علاقات وثيقة من التضامن على المستوى الشعبي. وعلى الرغم من أن هذا الترابط يمكن أن يبدأ بدعم خارجي، فإن الدلائل تبين أن مثل هذه المبادرات تكون أكثر استدامة لو أنها بدأت على أيدي الأطراف الفاعلة ذاتها. أما تجسير العلاقات فيربط بين هذه المجموعات معاً لتكوين شبكات على هيئة نقابات واتحادات منظمات المنتجين وشبكاتهم. وعن طريق تجسير العلاقات، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يزيدوا من فرص حصولهم على الأصول، وأن يزيدوا من قدراتهم التسوقية والتفاوضية.

ولكي تكون هذه التنظيمات فعالة بشكل كامل، عليها أن ترتبط بدرجة أوثق مع الأطراف الاقتصادية والسياسية الفاعلة، مثل المؤسسات الأعمال والحكومية. أما العلاقات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية فهي مهمة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة ليس فقط من أجل الوصول إلى الأسواق بل وأيضاً من أجل التفاوض بشأن شروط تجارية أكثر إنصافاً. كما أن التعاون مع صناع السياسات مهم من حيث أنه يسمح للمنتجين الصغار بالمشاركة في عملية صنع السياسات، وفي التأثير في مقررات السياسات.

وهناك أمثلة لمنظمات المنتجين في كلٍ من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فقد نجحت الترتيبات المؤسسية في مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التغلب على مختلف العقبات. ومع ذلك فإنها تظل في الغالب الأعم محدودة من حيث المجال والنطاق. ويتمثل التحدي الرئيسي في الاستفادة من قصص النجاح هذه لأجل تحفيز التنمية الريفية والزراعية المستدامة.

ومن أجل توسيع نطاق هذه المبادرات الناجحة، ينبغي لأصحاب المصلحة أن يتكاتفوا في القيام بأدوار ومسؤوليات واضحة لتعريف البيئة التمكينية لمنظمات المنتجين التي ينبغي تطويرها. وينبغي لمجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية أن تركز على تيسير تطوير منظمات المنتجين الحالية والتعاونيات بدلاً من استحداث منظمات جديدة. وتحتاج الحكومات إلى مواجهة احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة الحاليين ومنظماتهم. وينبغي لدعمها أن يكون تجاوبياً بدلاً من أن يكون توجيهياً، كما يجب الاستثمار في دعم هذه المنظمات لكي تصبح فعالة.

ويمكن للحكومات بصفة خاصة أن توفر الظروف التمكينية، التي تشتمل على السياسات، والأطر القانونية والحوافز الاقتصادية. ويحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة داخل تنظيمات وتعاونيات المنتجين المُختَلَطة وذلك عن طريق تشجيع قيادة المرأة داخل هذه التنظيمات. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت التدابير الرامية إلى دعم تنظيمات وتعاونيات المُنتِجَات الحالية «النساء فقط» أنها استراتيجية قَيِمة بالنسبة للمُنتِجَات من النساء بحيث يتمكنَّ من تطوير تنظيماتهن وتعاونياتهن الإنتاجية الخاصة، وذلك استناداً إلى احتياجاتهن الاقتصادية والاجتماعية.[٢٠] ومن الأمور ذات الأهمية البالغة وجود آليات حوار بين الحكومة وتنظيمات المنتجين، التي تسمح

[٢٠] تقدم رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص في الهند مثالًا رائعاً على منظمة من أجل «النساء فقط» تدعم عضواتها لتحقيق الاعتماد على الذات عن طريق التوفير الجماعي لطائفة من الخدمات الرئيسية، وبناء رأس المال الاجتماعي، (انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د).

لأصحاب الحيازات الصغيرة بالمشاركة التامة في صياغة السياسات، وفي التنفيذ والتقييم.

الحماية الاجتماعية واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة

يمكن للتحويلات الاجتماعية المُوجَهة توجيهاً جيداً أن تُساعد الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة على الإفلات من شرك الفقر الذي يمنعهم من بناء الأصول. والتحويلات الاجتماعية هي تحويلات نقدية مصممة للوصول إلى أشد السكان فقراً وضعفاً بصورة منتظمة، أو للاستجابة لحالات الطوارئ. فبالنسبة لبعض الأسر الفقيرة، يمكن أن تُمثِل هذه التحويلات حصة كبيرة من الدخل، ويمكن أن تساعد في التغلب على، أو تقليل تأثيرات اثنين من أشد العوائق أمام الاستثمار وتوسيع نطاق الأصول الأسرية وهما: نقص فرص الوصول إلى المدخرات والائتمان، والتأمين ضد المخاطر (Barrientos، ٢٠١١). ويمكن للتحويلات النقدية، عن طريق توفيرها للسيولة، أن تسمح للأسر الفقيرة بأن تحصل على الأصول المختلفة، بما في ذلك الأصول الإنتاجية في الزراعة (مثل أدوات الزراعة أو الأرض أو الماشية)، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم. ويمكن لذلك أن يحدث عن طريق زيادة مدخرات الأسر الفقيرة و/أو تيسير حصولها على الائتمان. ويمكن للبرامج الموجهة إلى الإناث من أفراد الأُسَر أن تساعد بصفة خاصة على حيازة الأصول بواسطة النساء اللائي يواجهن قيوداً في طريق الاستثمار أكبر مما يواجهه الرجال.

وتعتمد الأسر الفقيرة في المناطق الريفية اعتماداً كبيراً على زراعة الكفاف، وليس لديها سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين. ويمكن للتحويلات الاجتماعية إلى الأسر أن تساعدها في التغلب على هذا القيد، وأن تسمح لها بالاستثمار في الأصول الإنتاجية. وهناك دلائل متزايدة على التأثير الإيجابي لمثل هذه البرامج على النمو والقدرة الإنتاجية، والقدرة على توليد الدخول لدى المتلقين من الفقراء (انظر Barrientos، ٢٠١١ للإطلاع على استعراض لبعض الدلائل). ويمكن للتحويلات الاجتماعية أن تعزز خلق الأصول من جانب الأسر وأن تحميها من استنفاد الأصول في حالة الصدمات وأن تؤدي إلى تحسين قرارات الاستثمار أو تخصيص الموارد بصفة خاصة وذلك عن طريق توفير بعض الحماية من المخاطر (Hoddinott، ٢٠٠٨).

وتشير القرائن إلى أن المشاركين في برنامج Oportunidades «أوبورتيونيدادس» المكسيكي المعنى بالمساعدة الاجتماعية قد استثمروا نسبة ١٤ بالمائة من المدفوعات المُحولة إليهم خلال الأشهر الثمانية الأولي - في حيوانات الزراعة بصفة خاصة، وفي الأرض والإنتاج الزراعي والمشروعات الصغيرة جداً، ويدار الجانب الأكبر من الفئة الأخيرة بواسطة النساء - وبعد تسع سنوات تمكنت الأسر المنتفعة من زيادة استهلاكها بنسبة ٤٨٪ (Gertler وMartinezو Rubio-Codina، ٢٠١٢). وفي نيكاراغوا، قام المشاركون في مشروع Red de Protección Social باستثمارات أقل في هذا النوع من النشاط، وربما كان السبب في ذلك أنهم تلقوا تعليمات بالتركيز على الأغذية والتعليم، وربما كان السبب في ذلك أيضاً هو عدم وجود فرص اقتصادية بديلة داخل المنطقة التي عمل فيها هذا البرنامج (Maluccio، ٢٠١٠). ويمكن الحصول على قرائن إضافية على قيام متلقي التحويلات الاجتماعية بالاستثمار في الأصول الإنتاجية من لجنة التقدم الريفي في بنغلاديش وبرنامجها «توسيع رقعة الحد من الفقر - واستهداف الفقراء المُدقِعِي الفقر» (Ahmed وآخرون، ٢٠٠٩؛ Barrientos، ٢٠١١). وقد وجد Delgado وCardoso (٢٠٠٠) أيضاً تواتراً مرتفعاً للاستثمار في رأس المال الإنتاجي بين المنتفعين من برنامج Previdencia Social في البرازيل.

ويمكن للتحويلات النقدية أيضاً أن تساعد الأسر الفقيرة على تحمل المخاطر واتخاذ قرارات استثمار مربحة. وتستخدم الأسر الفقيرة غالباً الأصول الإنتاجية كواقٍ ضد الصدمات، التي قد تؤدى بهم إلى تفضيل الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد (Banerjee وDuflo، ٢٠٠٤). وقد تدفع شدة كراهية المخاطر أيضاً الأسر الفقيرة إلى تفضيل أنواع من الاستثمار ذات مخاطر منخفضة وإن كانت عوائدها منخفضة أكثر من تفضيلهم للأنشطة الأكثر ربحية وإن كانت أكثر مخاطرة. ويمكن للتحويلات النقدية أن تُعطى للأسر قدراً أكبر من الأمن وبذلك تقلل من كراهيتهم للمخاطر؛ ويمكن لهذه التحويلات أيضاً أن تساعد الأسر على تفادى الاستراتيجيات المُعَوِّقَة للتعامل مع الصدمات، مثل بيع الأصول الإنتاجية أو الحد من تكوين رأس المال البشرى وذلك عن طريق إخراج الأطفال من المدارس. وفي نيكاراغوا، التي عمل فيها برنامج *Red de Protección Social* أثناء الكساد الاقتصادي الشديد نتيجة لانخفاض قياسي عالمي في أسعار البُنْ لم يحدث منذ ٣٠ عاماً، Maluccio (٢٠٠٥) فقد تبين أن المنتفعين من البرنامج كانوا أكثر قدرة من غير المنتفعين على حماية دخولهم ورأس المال البشرى لديهم (وذلك عن طريق إبقاء الأطفال في المدرسة ومواصلة الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية). ويفيد Sabates-Wheeler وDevereux (٢٠١٠) بحدوث نفس النوع من التأثيرات في إثيوبيا طالما كانت الصدمات العنف بالنسبة لحجم التحويلات.

ويمكن لبرامج التحويلات أن تُحدِث تأثيرات على الاقتصاد المحلي تتجاوز نطاق المنتفعين المباشرين. فعن

طريق ضخ مبلغ كبير من النقد في الاقتصاد المحلي؛ يمكنها أن تحفز الناتج المحلي وأسواق العمل عن طريق التأثيرات المُضاعفة، وبذلك تيسر أيضاً تكوين الأصول من جانب الأسر غير المشاركة. وتشير دراسات المعاشات الريفية إشارة قوية في جنوب أفريقيا (Møller وFerreira، ٢٠٠٣) وفي البرازيل (Delgado وCardoso، ٢٠٠٠؛ Schwarzer، ٢٠٠٠؛ Augusto وRibeiro، ٢٠٠٦) إلى وجود مثل هذه التأثيرات على الاقتصاد المحلي (Barrientos وآخرون، ٢٠٠٣). وبالمثل، وعلى مستوى المجتمع المحلي، إذا قُدمت التحويلات عن طريق برامج أشغال عامة، فيمكن أن تُساهم في خلق سلسلة من أصول السلع العامة التي تنهض بإنتاجية تلك الأصول المهمة بالنسبة للمجتمع المحلي.

وثمة مسألة مشتركة تتعلق ببرامج التحويل هي التخفيض المحتمل في إمدادات العمل الأسرية. وتشير الدلائل من البلدان النامية إلى أن برامج التحويل يمكن أن تُقَلِل من عمل الأطفال، وإن كان هناك دليل ضعيف على أن المنتفعين من اليافعين يقللون من إمدادات عملهم الشامل (Barrientos، ٢٠١١) وقد وجد Covarrubias وDavis وWinters (٢٠١٢) وBoone وآخرون (٢٠١٢) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن برنامج التحويل في ملاوي أدى إلى زيادة الأصول الزراعية، بما في ذلك، أدوات جني المحاصيل والماشية، وزيادة تلبية الاستهلاك الأسرى من الإنتاج الذاتي للأسرة، وتخفيض العمل الزراعي بأجر، وعمل الأطفال خارج المزرعة، وزيادة تخصيص العمل للأنشطة داخل المزرعة من جانب اليافعين والأطفال. أما بالنسبة للأسر الإثيوبية التي تصل إلى كل من برنامج شبكة الأمان الإنتاجي والحِزَمْ التكميلية للدعم الزراعي، لم يجد Gilligan وHoddinott وTaffesse (٢٠٠٩) أية إشارة إلى وجود تأثيرات حوافز سلبية على إمدادات العمل، ولكنهم وجدوا أن المنتفعين كانوا، على الأرجح، من السكان الآمنين غذائياً والذين يقترضون لأغراض إنتاجية ويستخدمون تكنولوجيات زراعية محسنة ويديرون أنشطة أعمالهم التجارية الخاصة غير الزراعية. وفي دراسة لاحقة، وجد Berhane وآخرون (٢٠١١) أن برنامج شبكة الأمان الإنتاجي قد أدت إلى تحسن ملحوظ في حالة الأمن الغذائي بالنسبة لأولئك الذين شاركوا في هذا البرنامج لمدة ٥ سنوات مقابل أولئك الذين اقتصروا فقط على عام واحد من المزايا.

وهكذا يبدو أن برنامج التحويل الاجتماعي قناةٌ واعدة لتيسير المدخرات والاستثمار من جانب الأسر الريفية الفقيرة، وإن كانت هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لفهم تأثير برامج التحويل بصورة أوضح، إلى جانب - تراكم الأصول الأسرية والاستثمار الزراعي - وتداعيات ذلك بالنسبة لتصميم البرامج.

التحويلات النقدية الخاصة: تأثير الحوالات المالية على استثمار المزرعة

إن الهجرة والحوالات المالية هما ظاهرتان مهمتان لدى العديد من البلدان. ففي مصر، والمغرب، ونيجيريا، وإثيوبيا، تستأثر الحوالات المالية بنسبة تتراوح بين ٥ و١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ب). كما أن الصلة الوثيقة بين الكثير من المهاجرين وبين الزراعة تجعلهم غالباً أكثر ميلاً للاستثمار في الزراعة أكثر من ميلهم للاستثمار في المجالات الأخرى. فالصلة العاطفية لأعضاء الشتات وبين مجتمعاتهم المحلية التي نشأوا فيها قد تنطوي على درجة أعلى من تحمل مخاطر الاستثمار. يضاف إلى ذلك، إن الهجرة في حد ذاتها تسفر غالباً عن فرص تصدير مُكسِبَة في شكل أسواق محجوزة «لسلع الحنين إلى الوطن» داخل جاليات الشتات. وهكذا يصبح المهاجرون يمثلون مصدراً تجديدياً لتمويل الزراعة على المستوى المحلي تحديداً. وحتى لو لم تستثمر الحوالات المالية مباشرة في الزراعة، فإنها تساعد على التخفيف من حدة المخاطر، الأمر الذي ييسر الأخذ بتكنولوجيات وممارسات جديدة.

إن التأثير الدقيق للحوالات المالية على الزراعة وعلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ليعتمد على السياق الخاص لذلك. فمثلاً، في بعض المناطق الريفية في المغرب، تؤدى الهجرة بالإنتاج إلى الانخفاض على المدى القصير وذلك بسبب انسحاب الأيدي العاملة من الزراعة، بينما تكون التأثيرات على المدى الطويل إيجابية لأن الحوالات المالية تُستَثمْر في الزراعة (de Haas، ٢٠٠٧). وقد لوحظت نفس النتائج في بلدان أفريقيا الجنوبة، فعلى الرغم من أن إنتاج المحصول المحلي انخفض في البداية؛ فإن إنتاجية المحصول في الأجل الأطول، وملكية الماشية ازدادت قوة بفعل تدفق الحوالات المالية، وارتفعت أجور العاملين في الزراعة (Lucas، ١٩٨٧). وفي غانا، تم التعويض بالكامل عن التأثيرات السلبية المبدئية للهجرة بمرور الوقت، وذلك بفضل الحوالات المالية التي نَشَّطَتْ كلاً من الإنتاج داخل المزرعة، والإنتاج غير الزراعي (Tsegai، ٢٠٠٤).

وتبين القرائن الواردة من آسيا أيضاً وجود تأثيرات إيجابية على المدى الأطول للحوالات المالية. ففي الفلبين وجد Gonzalez-Velosa (٢٠١١) أن الحوالات المالية كانت تُستثمر في رأس المال العامل واستُخدمت كذلك كتأمين. ذلك أن المزارعين الذين تلقوا الحوالات المالية كانوا أكثر استعداداً لزراعة المحاصيل عالية القيمة، ولاستخدام الجرارات اليدوية والدرّاسَات، وللاستثمار في الري. ولم توجد تأثيرات سلبية على الإنتاج حيث لم تكن هناك قيود على الأيدي العاملة في الإنتاج. وبصفة عامة،

وُجد أن الحوالات المالية قد يسَرت التنمية الزراعية. أما في بنغلاديش، فقد عثر Sen (٢٠٠٣) على أدلة تشير إلى أن الأيدي العاملة خارج المزرعة، بما في ذلك الهجرة، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التنويع، قد سمحت للأسر الريفية الفقيرة بأن تُراكِم الأصول. وبالنسبة لبنغلاديش أيضاً، يبين Mendola (٢٠٠٨) أن المزارعين الذين يوجد في أُسرهم مهاجر دولي تكون احتمالات استخدامهم لسلالات الأرز ذات الغلة الأكثر تنوعاً أكثر.

ومع ذلك، لا تتدفق الحوالات المالية دائماً على الاستثمار الإنتاجي في الزراعة. ففي الصين، مثلاً، وجد Rozelle وde Brauw (٢٠٠٨) أن الإنتاج الكلي من الحبوب خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩ هبط بنحو ٢ بالمائة نتيجة للهجرة، غير أن دخل الأُسرة المتاح ارتفع بنسبة ١٦ بالمائة، وأفادا بأن التحويلات النقدية استُخدِمت غالباً في الاستهلاك بدلاً من الاستثمار الإنتاجي. وهناك دلائل ملموسة على أن المهاجرين المكسيكيين يميلون إلى الاستثمار في المساكن بدرجة أكبر من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية (انظر المراجع في Rozelle وde Brauw، ٢٠٠٨).

ما الذي يُحدِد ما إذا كانت الحوالات المالية تُستثمر في الزراعة؟ خَلُصَت دراسة معروفة جيداً بشأن باكستان قام بها Ballard (١٩٨٧) إلى أن السياسات غير المواتية، مثل التسعير المركزي، ورداءة البنية التحتية الأساسية، جعلت استثمار الحوالات المالية في الزراعة غير مُربِح. وبدلاً من ذلك، توجهت الحوالات المالية إلى الاستهلاك، وإلى الأنشطة غير الزراعية.[٢١] وفي الآونة الأخيرة، وجد Miluka وآخرون (٢٠٠٧) أن الأسر الألبانية لم تستخدم الحوالات المالية للاستثمار في التكنولوجيات التي تزيد من الإنتاجية وتقتصد في الوقت. وكما اكتشف Ballard بشأن الأسر الباكستانية، فإن الأُسر الزراعية الألبانية أعربت عن رغبتها في الخروج من الزراعة، لأنها وجدت السياق السياسي غير مساند لها.

وتؤيد الأدلة الواردة من الهند القول الذي يذهب إلى أن الزراعة تجتذب الحوالات المالية للاستثمار عندما تكون الزراعة مربحة. فمثلاً وجد Singh وOberai (١٩٨٣) أنه في البنجاب، وهي منطقة خصيبة من مناطق الهند، استثمرت الحوالات المالية في الزراعة. ومن ناحية أخرى، تُبين القرائن الواردة من جاركند، حيث ٣٠ بالمائة من الأرض تصلح للزراعة، أن ١٣ بالمائة فقط من أولئك الأشخاص الذين يمتلكون ٥-٢٠ أكراً من الأرض قد أنفقوا دخلهم الإضافي على الاستخدامات الإنتاجية الزراعية (Karan وDayal، ٢٠٠٣).

[٢١] توصل بحث أجراه مؤخراً Mansuri (٢٠٠٧) إلى أن الحوالات المالية يجرى استثمارها في الآلات الزراعية، وفي الأراضي الزراعية وفي الجرارات وفي الآبار الأنبوبية وفي رأس المال البشرى أيضاً.

جَعْل الاستثمار الزراعي الواسع النطاق يراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة

الاتجاه نحو عمليات اكتساب الأرض الواسعة النطاق

إن الاستثمار الخاص الواسع النطاق يطرح تحديات كبيرة أمام الحكومات. فقد شوهدت خلال السنوات الأخيرة طفرة في عمليات اكتساب الأراضي بواسطة الأجانب لاستخدامها في الزراعة في البلدان النامية. ويمثل اكتساب الأرض نقلاً للملكية، ولكنه لا يضيف بالضرورة إلى رأس المال الزراعي في بلد ما. وفقط في حالة وجود أصول رأسمالية إضافية مصاحبة لاكتساب الأرض مثل إدخال تحسينات على الأراضي وعلى البنية التحية الأساسية، وعلى المعدات أو المعرفة؛ لا يمكن اعتبارها استثماراً من منظور المجتمع. وهكذا، فعلى الرغم من أن اكتساب الأرض قد يتيح فرصاً أمام البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط لاجتذاب رأس المال الزراعي الذي تشتد إليه الحاجة، فإن مجرد نقل الأرض لا يكفي لذلك. ويمكن لعمليات اكتساب الأراضي هذه أن تترتب عليها تداعيات خطيرة تعاني منها المجتمعات المحلية المتأثرة بها، غير أن نطاق وتأثيرات مثل هذه المعاملات لا تتضح دائماً من تقارير وسائل الإعلام.

وتميل البيانات بشأن عمليات اكتساب الأراضي، التي تستند إلى البحوث العملية داخل البلد إلى بيان أن حجم المعاملات المُسجلة رسمياً تقلُ كثيراً عن العدد الذي تؤكده تقارير وسائل الإعلام، وذلك على الرغم من أن مقدار الأرض المنقولة يمكن أن يكون كبيراً، وأن الكيانات الأجنبية تمثل عادة أقلية المستثمرين (الجدول ١١). وكحالة متطرفة، تعرض أكثر من نصف جميع الأراضي الزراعية في ليبيريا لعمليات واسعة النطاق لاكتساب الأراضي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، غير أن نسبة ٣٠ بالمائة فقط منها هي التي اشتملت على مستثمرين أجانب، وأن جانباً كبيراً منها كان يمثل استمراراً للامتيازات القديمة (Deininger وByerlee، ٢٠١١). وقد دخلت حصص لا بأس بها من جميع الأراضي الزراعية في عمليات اكتساب الأرض في كمبوديا (١٨ بالمائة)، وفي إثيوبيا (١٠ بالمائة)، غير أن المستثمرين المحليين كانوا يمثلون الأغلبية وبخاصة في السنوات الأخيرة (Deininger وByerlee، ٢٠١١؛ Horne، ٢٠١١). أما في معظم البلدان الأخرى فكانت حصة الأرض الزراعية الداخلة في عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تتراوح بين ١-٣ بالمائة، كما أن الأجانب كانوا يمثلون أقلية المستثمرين. ومع ذلك، يمكن لعمليات اكتساب الأرض الفردية أن تكون كبيرة جداً. فمثلاً يفيد Cotula وآخرون (٢٠٠٩) بأن الحجم الأقصى للمشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ في

الجدول ١١

قوائم حصر المساحات الداخلة في عمليات اكتساب واسعة النطاق للأرض

نطاق التغطية	اكتساب الأرض	مجموع الأرض الزراعية، ٢٠٠٩	الحصة الأجنبية في الأرض المكتسبة	الفترة الزمنية
	(مليون هكتار)		(النسبة المئوية)	
دراسات حالة قطرية				
البرازيل [١]	٤,٣	٢٦٥	..	حتى ٢٠٠٨
كمبوديا [٢]	١,٠	٥,٥	٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٩
إثيوبيا [٢]	١,٢	٣٥	٥١	٢٠٠٤-٢٠٠٩
إثيوبيا [٣]	٣,٦	٣٥	أقلية	٢٠٠٨-٢٠١١
ليبيريا [٢]	١,٦	٢,٦	٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٩
مالي [٤]	٠,٥	٤١	..	بنهاية ٢٠١٠
موزامبيق [٢]	٢,٧	٤٩	٤٧	٢٠٠٤-٢٠٠٩
نيجيريا [٢]	٠,٨	٧٥	٣	٢٠٠٤-٢٠٠٩
السودان [٢]	٤,٠	١٣٧	٢٢	٢٠٠٤-٢٠٠٩
بلدان متعددة				
إثيوبيا وغانا ومدغشقر ومالي والسودان [٥]	٢,٥	٢٧٠	..	٢٠٠٤-٢٠٠٩
مالي وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وكمبوديا [٦]	١,٥	٤٩	..	حتى ٢٠٠٩
كازاخستان وأوكرانيا والاتحاد الروسي [٧]	< ٣,٥	٤٨٢	..	٢٠٠٦-٢٠١١
٢٥ بلداً في أفريقيا [٨]	٥١-٦٣	٨٠٠	..	حتى أبريل ٢٠١٠
٨١ بلداً [٩]	٥٦,٦	..	..	٢٠٠٨-٢٠٠٩
«البلدان الفقيرة» [١٠]	١٥-٢٠	..	..	٢٠٠٦-٢٠٠٩
دراسات عالمية				
عالمية [١١]	١٥-٢٠	٤٩٠٠	..	منذ ٢٠٠٠
عالمية [١٢]	٧٠-٢٠٠	٤٩٠٠	..	٢٠٠٠ - نوفمبر ٢٠١١

ملاحظات: تستخدم الدراسات طرقاً متنوعة لتقدير حجم عمليات اكتساب الأرض، بما في ذلك الزيارات الميدانية، والوثائق الحكومية، وتقارير وسائل الإعلام والبحوث داخل البلدان.

.. = البيانات غير متوافرة.

المصادر: الهكتارات من الأرض الزراعية التي أبلغت عنها منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢أ. ١- منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١١هـ؛ ٢- Deininger و Byerlee، ٢٠١١؛ ٣- Horne، ٢٠١١؛ ٤- Baxter، ٢٠١١؛ ٥- Cotula وآخرون، ٢٠٠٩؛ ٦- Görgen وآخرون، ٢٠٠٩؛ ٧- Visser و Spoor، ٢٠١١؛ ٨- Friis و Reenberg، ٢٠١٠؛ ٩- Deininger و Byerlee، ٢٠١١؛ ١٠- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠٠٩؛ ١١- Meinzen-Dick و von Braun، ٢٠٠٩؛ ١٢- ٢٠١١؛ Anseeuw وآخرون، ٢٠١٢ .

خمسة بلدان أفريقية هي (إثيوبيا، وغانا، ومدغشقر، ومالي، والسودان) تراوحت بين ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في مالي و٠٠٠ ٤٢٥ هكتار في مدغشقر.[٢٢]

وتتميز عمليات اكتساب الأراضي التي تمت مؤخراً بالعديد من الخصائص المثبطة للاستثمار، من بينها (١) إشراك المستثمرين الدوليين من غير الشركات «التقليدية» المتعددة الجنسيات، و(٢) منشأها الجغرافي، و(٣) مساحات الأرض الكبيرة المعنية، و(٤) النقص المتكرر في الشفافية وعدم اكتمال العقود و(٥) ظهور مستثمرين باحثين عن الموارد، ذوى توجه نحو إنتاج الأغذية لتصديرها إلى الأسواق في بلادهم الأصلية (Cuffaro وHallam، ٢٠١١).

أما في البلدان المضيفة، فإن الحكومات تنخرط عادة في التفاوض بشأن صفقات الاستثمار (Deininger وByerlee، ٢٠١١؛ Hallam، ٢٠١٠). وتستأثر الأعمال التجارية الزراعية والصناعية بالحصة الأكبر بين المستثمرين في عمليات اكتساب الأراضي، غير أن الحكومات الأجنبية وصناديق الثروة السيادية تشارك بصورة متزايدة في اكتساب و/أو إيجار مساحات كبيرة من الأرض الزراعية في العالم النامي.[٢٣] ومن بين المستثمرين الذين يوسعون من نطاق تعاملاتهم في

[٢٢] للحصول على نظرة عامة على صفقات الأراضي انظر مصفوفة الأراضي التي وضعت أخيراً (http://landportal.info/landmatrix/index.php#pages-about)

[٢٣] صناديق الثروة السيادية التابعة للصين وجمهورية كوريا إلى جانب دول الخليج التابعة لقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تبدو أنها تَبرُزُ كمستثمرين رئيسيين في عملية شراء الأرض هذه، وفي بعض الأوقات يكون الاستثمار المباشر في الأرض الأجنبية مباشرة بين حكومة وحكومة. وفي مناسبات أخرى تعمل صناديق الثروة السيادية جنباً إلى جنب مع وسطاء من القطاع الخاص، ومن جهات فرعية «خاصة» أو مشروعات مملوكة للدولة (McNellis، ٢٠٠٩).

الزراعة داخل البلدان النامية المجموعات الدولية لرأس المال السهمي الخاص والصناديق الدولية للمعاشات (McNellis، ٢٠٠٩؛ Anseeuw وDucastel وGabas، ٢٠١١؛ Davies، ٢٠١١؛ Wall Street Journal، ٢٠١٠).

ويبدو أن دوافع عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تختلف عن تلك الدوافع النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر (Arezki وDeininger وSelod، ٢٠١١). فقد قام معدو الدراسات هؤلاء بتحليل مُحَدِدات اكتساب الأراضي الأجنبية لأجل الزراعة الواسعة النطاق من منظور كل من بلد المنشأ والبلد المضيف. فمن ناحية بلدان المنشأ، وجدوا أن قوة الدفع الرئيسية هي الاعتماد بدرجة عالية على واردات الأغذية؛ من ذلك البلد المضيف، وأن الظروف الزراعية الإيكولوجية هي العامل المحدد الرئيسي، مع احتمال حدوث عملية اكتساب الأراضي داخل بلدان ذات وفرة كافية من الأراضي المناسبة. وعلى النقيض مما يُتداول في الكتابات العامة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر؛ اكتشفت هذه الدراسة علاقة إحصائية واهية بين المؤشرات المعيارية للحوكمة، وبين اكتساب الأراضي، مما يشير إلى أن المستويات الكلية للحوكمة في البلد المضيف ليست مُحدِداً قوياً لمثل هذه التدفقات. وفي النهاية، ومن الأمور المهمة، أن وجد هؤلاء الدارسون ارتباطاً سلبياً قوياً بين مؤشر حوكمة الأراضي وبين عمليات اكتساب الأراضي. ومن المتغيرات الرئيسية الداخلة في هذا المؤشر أمن الحيازة، والاعتراف بالحقوق القائمة في الأرض، ووجود سياسات خاصة بالأرض ومستويات من النزاعات ذات الصلة بالأرض. وما يستفاد ضمنياً من ذلك هو أن ضُعف حوكمة الأرض ورداءة حماية حقوق الأرض القائمة لدى البلد المضيف، قد تكون من محددات عمليات اكتساب الأراضي، إما لأن المستثمرين يحبذون البُلدان ذات الحماية الضعيفة لحقوق الأرض، أو لأن تلك في الحقيقة هي البلدان التي يمكن أن تتم فيها مثل هذه الصفقات.

ومن غير المرجح في الوقت الحالي، أن تكون التدفقات كبيرة بالحد الذي يُحدِث تأثيرات ملحوظة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن التأثيرات - سواء كانت إيجابية أو سلبية - داخل بعض البلدان والمحليات يمكن أن تكون كبيرة وتستدعي إيلاء الاهتمام لها. وثمة عامل آخر يدعو إلى الاهتمام، هو إمكانية التزايد المستقبلي لمثل هذه التدفقات؛ إلا أن هذا، مع ذلك، يظل أمراً غير مؤكد. وفي نفس الوقت، ينبغي ملاحظة أنه ليست جميع عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تُموّل من مصادر أجنبية. وأن ما تفيده التقارير من أن عملية اكتساب الأراضي تتم من جانب جهات أجنبية غالباً ما يكون اكتساباً محلياً جزئياً، وغالباً ما يكون أكثر من نصف الأرض مُكتسب من جانب مستثمرين محليين يتملكونها.

تأثير الاستثمار الزراعي الواسع النطاق

إن اكتساب الأراضي (والاستثمار التالي لاكتسابها) يمثل أحد أشكال الاستثمار من جانب المستثمرين المؤسسيين واسعي النطاق. وقد لا تشتمل أشكال أخرى من الاستثمار على السيطرة المباشرة على الأرض. ويمكن لتأثير مثل هذا الاستثمار على البلدان المتلقية والمجتمعات المحلية المتأثرة أن يكون تأثيراً مختلفاً، يرتهن بنموذج الاستثمار المختار. فمن ناحية، يمكن للاستثمار الذي تقوم به الشركات في الزراعة أن يمثل فرصة، فهو يمكن أن يُسهم في سد ثغرات كبيرة في مجال الاستثمار لدى البلدان الفقيرة التي لديها موارد طبيعية وفيرة، ولكنها تفتقر إلى القدرة على الاستثمار الكثيف لزيادة الإنتاجية. ويمكن للاستثمار أن يدعم إنشاء البنية التحتية، وأن يؤدى إلى نقل التكنولوجيا والدراية الفنية. وتشمل المزايا الممكنة الأخرى توليد فرص العمالة والدخول وكذلك عائدات التصدير. ومع ذلك، يمكن للاستثمار الذي يشتمل على اكتساب الأراضي أن تكتنفه مخاطر كبيرة من بينها، إمكان إهمال حقوق المستخدمين الحاليين للأرض، وبخاصة في غياب حوكمة قوية ومؤسسات تَسهر على حماية الحقوق الحالية. ومن بين التهديدات الجسيمة أيضاً حدوث تأثيرات بيئية سلبية، من بينها، استنفاد الموارد الطبيعية كالتربة، والمياه، والغابات والتنوع البيولوجي.

وترمى العديد من المبادرات الأخيرة إلى إبراز دليل على تداعيات الاستثمار الزراعي الواسع النطاق على أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا السياق، عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ اجتماع خبراء بشأن الاستثمار الدولي في القطاع الزراعي لدى البلدان النامية، قام باستعراض الوضع الحالي للمعرفة، بما في ذلك سلسلة من دراسات الحالة (انظر الإطار ١٩ وذلك للإطلاع على النتائج الرئيسية لإحدى هذه الدراسات)، حول مشروعات الاستثمار الزراعي الواسع النطاق من جانب المستثمرين الأجانب والمحليين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠١و) وقد اشتملت هذه الدراسات على أنواع مختلفة من نماذج الأعمال التجارية ودرجات مختلفة وأساليب خاصة لمشاركة السكان المحليين. واشتمل بعضها على اكتساب الأرض من جانب المستثمرين، ولم يشتمل بعضها الأخر على ذلك. وقد تنوعت بشدة التأثيرات المُلاحَظَة، كما اعتمدت على طائفة من العوامل.

اشتملت التأثيرات الإيجابية على المستوى الوطني على زيادات في الإنتاج الزراعي والغلات، وتنويع المحاصيل، وفي بعض الأحيان، على المزيد من حاصلات التصدير، إلى جانب إتباع معايير أعلى أيضاً في الحالات التي يستهدف فيها الاستثمار أسواق التصدير. وعلى المستوى المحلي،

الإطار ١٩

عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق في كمبوديا

تُولِّد الزراعة في كمبوديا حوالي ٣٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد (البنك الدولي، ٢٠١٢) و٦٥ بالمائة من فرص العمل لديه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملموسة إجمالاً وإلى الزراعة. وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي قدره مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى متوسط قدره ٥٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وقد قُدِمت امتيازات أرض اقتصادية كبيرة، سواء أجنبية أو محلية، وبصورة نمطية في شكل عقود إيجار لمدة ٩٩ عاماً إلى مشروعات أنشطة الزراعة و/أو أنشطة التصنيع الزراعي. وتم بالفعل تأجير مساحات كبيرة من الأرض في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٠٠٠ ٤٣٥ هكتار من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١)، قبل أن يؤدى قانون ٢٠٠١، والمرسوم الفرعي بشأن امتيازات الأراضي الاقتصادية في ٢٠٠٥ إلى إنشاء إطار نظامي لتنظيم امتيازات الأرض الاقتصادية (بما في ذلك فرض إجراء عمليات التقييم البيئية وعمليات تقييم الآثار الاجتماعية وتحديد مساحات الأراضي المعنية).

وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٩، بلغ مجموع مساحة الأراضي الداخلة في الامتيازات الاقتصادية من الأراضي والموافق عليها نحو مليون هكتار، وهو مقدار كبير بالنسبة لبلد تَبلُغ المساحة الكلية للأراضي فيه نحو ١٧,٥ مليون هكتار؛ منها ٥,٥ مليون هكتار تعتبر أرض زراعية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ). وأغلبية الأراضي المقدمة على هيئة امتيازات تشمل مشروعات مملوكة محلياً، مع ذهاب ٣٥ بالمائة إلى المستثمرين الأجانب، معظمها مشروعات صينية، يتلوها تنازلياً مستثمرون من فييت نام، وتايلند، وجمهورية كوريا وغيرها[١].

وقدم تحليل التأثيرات الأولية لسبعة مشروعات زراعية نشيطة في ٢٠١٠، يغطى كل واحد منها مساحة أرض زراعية تتراوح من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ هكتار، وقدم الدليل على كل من المنافع والتكاليف. غير أنه من غير الممكن بصورة واضحة التثبت من مدى تمثيل مشروعات دراسات الحالة للأنماط الأكثر اتساعاً داخل البلد. فجميع المشروعات وَلَّدَت عدداً كبيراً من فرص العمل، وأجوراً إلى العمال غير المهرة، أفادت عنها التقارير، أكبر بكثير من الحد الأدنى لعُمال صناعة الملابس الكمبوديين. ومع ذلك، جاءت هذه المنافع على حساب فُقدان حيازات الأراضي وسبل كسب العيش المرتبطة بها من جانب المجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات توافر دليل على وجود مشكلات بيئية مثل التلوث أو إزالة الغابات، وذلك على الرغم من أنه ينبغي إجراء تحليلات شاملة للتأثيرات تكون أكثر عُمقاً من أجل الوصول إلى خلاصات أكيدة.

ويبدو أن أحد المشروعات، وهي مزرعة لأشجار المطاط حجمها ٤٠٠٠ هكتار كانت أكثر نجاحاً في كفالة الشمولية. فقد تميزت بدرجة عالية من مشاركة المجتمع المحلي، وباستمرار ملكية جزء كبير من الأرض بواسطة المجتمع المحلي وبالنجاح في حسم المنازعات.

[١] تعرضت الامتيازات الاقتصادية الخاصة بالأرض في كمبوديا لانتقادات عنيفة من جانب المجتمع المحلي بسبب تأثيراتها على السكان المحليين، وتأثيراتها البيئية. ويفيد تقرير أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية في ٧ مايو/أيار ٢٠١٢، أن حكومة كمبوديا أوقفت منح الأراضي للحد من طرد السكان المحليين وللحد كذلك من القَطْع غير المشروع للأشجار (BBC، ٢٠١٢). المصدر: على أساس الاستعراض السنوي للتنمية، ٢٠١١.

كان من بين تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر توليد فُرص عمالة. ومع ذلك، كانت الوظائف التي أُنشئت حديثاً محدودة المدة في غالب الأحيان، وبأعداد محدودة، ولم يكن شاغلوها دائماً من المحليين، وكان خلق فرص العمل محدوداً عندما حلت فرص العمل الجديدة محل فرص عمل سابقة، أو فرص عمل حرة. وقد عُثر على بعض الأمثلة الإيجابية التي تتعلق باعتماد تكنولوجيات والحصول على المهارات - في حالة خطط المزارعين المستقلين - أو في حالة بنية تحتية جديدة أو مُحسنة.

وقد حدثت تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي بصفة خاصة في الحالات التي كان فيها المشروع الاستثماري شمولياً، وشارك فيه بنشاط المزارعون المحليون، من خلال، خطط المزارعين المستقلين مثلاً، أو الزراعة بعقود، أو مشروعات مشتركة. وقد اشتملت هذه التأثيرات الإيجابية على دخول أعلى للمزارعين المستقلين، مقابل بيع المنتجات والخدمات إلى المزرعة النُواة، وإعادة الاستثمار داخل المزرعة للأجور التي يحصل عليها أصحاب الحيازات الصغيرة الذين وجدوا سبيلاً للحصول على دخول من الأجور.

ومن ناحية أخرى، قدمت الدراسات دلائل كافية على التأثيرات السلبية المحتملة للاكتساب الواسع النطاق للأراضي داخل البلدان التي لا توجد فيها حدود واضحة

لتعريف حقوق الأرض المحلية وحيث الحوكمة ضعيفة. واشتملت التأثيرات الاجتماعية السلبية على إزاحة أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين (غالباً بدون تعويض كاف، أو بلا تعويض)، وفقدان أرض الرعي بالنسبة للرعويين، وفقدان الدخل بالنسبة للمجتمعات المحلية، وبصفة عامة، التأثيرات السلبية على سبل كسب العيش نتيجة لانخفاض فرص الحصول على الموارد.

وقد توافرت بعض الأدلة على التأثيرات البيئية السلبية، وبصورة رئيسية ارتفاع الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة للتكثيف وللتقليل من الغطاء الحرجي والتنوع البيولوجي. وكان مرجع ذلك في غالب الأحيان إلى غياب التقدير السليم والمُسبق للآثار البيئية ولغياب نُظم الإدارة الفعالة بيئياً أثناء التنفيذ. إلا أنه وُجِدَ أن بعض مشروعات الاستثمار تؤدى إلى اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة.

وفي نهاية المطاف، تشير الدراسات إلى أن التأثيرات الواقعة على الاقتصاد المحلي تعتمد على طائفة واسعة من العوامل. وأنها، وهذا هو المهم للغاية، تشير إلى أن التأثيرات الإيجابية بالنسبة للمجتمعات المحلية من غير المُحتمل أن تتجسد في حالة اشتمال الاستثمار على اكتساب للأرض، وبخاصة إذا كانت الأرض قد سبق استغلالها في السابق (بما في ذلك بصورة غير نظامية) من جانب المجتمعات المحلية. وهناك نماذج أعمال تجارية أخرى يُرَجَّحُ بدرجة أكبر أن تُولِّد منافع للسكان المحليين.

أما العوامل الحرجة التي تحدد التأثير - على عكس ما يقع بالفعل - فتشمل السياسات، والإطار القانوني والمؤسسي لدى البلد المضيف، وقدرات الحكومات المضيفة، والمؤسسات المحلية على متابعة العقود وإنفاذها. وعلى المستوى المحلي، تكون الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذلك قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية، وبخاصة منظمات المزارعين أموراً مهمة. وتعتمد التأثيرات إلى أبعد حد على نوع نموذج الأعمال المُنَفذ، وشروط وظروف العقود وعملية التفاوض، والتصميم والتخطيط لمشروعات الاستثمار. أما من جانب المستثمر، تكون الأبعاد المهمة هي دراسة السوق والأهداف ذات الأولوية (مثل المضاربة مقابل التنمية طويلة الأجل) للمستثمر وكذلك قدرة مديري المشروعات المحليين على عمل الشراكات مع المجتمع المحلي. ومن بين النتائج النهائية الرئيسية هي الحاجة إلى وجود دعم غير منحاز وفعال من جانب أطراف ثالثة لضمان النجاح.

وتشير الدلائل أيضاً إلى أن الاستثمارات الزراعية ذات العلاقة بالأرض تنطوي على تداعيات تتفاوت بتفاوت نوع الجنس (الإطار ٢٠). لذلك، فإن الحكومات والمنظمات الدولية التي تشجع الاستثمار في الزراعة تحتاج إلى التعامل مع الأمور الجنسانية بصورة محددة - إلى جانب الاهتمامات بالإنصاف الاجتماعي - في السياسات والبرامج ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات.

بدائل لاكتساب الأرض - نماذج أخرى للأعمال الشاملة

لا يجب أن يؤدى الاستثمار الواسع النطاق الذي تقوم به الشركات في الزراعة بالضرورة إلى تحويل الزراعة الصغيرة النطاق إلى زراعة واسعة النطاق. وكما أشارت دلائل دراسة الحالة التي نوقشت عاليه، توجد نماذج أخرى للشراكة الشاملة التي يُرَجَح بدرجة أكبر أن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية المرغوبة عن طريق الجمع الناجح بين أصول المزارعين المحليين والشركات المستثمرة. ففي مثل هذه النماذج، يقوم المزارعون المحليون بتوفير الأرض، والأيدي العاملة والمعرفة المحلية، بينما يقوم مستثمرو المؤسسات بتوفير رأس المال، وفرص ولوج الأسواق، والحصول على التكنولوجيا والمعرفة المتخصصة. وقد تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن يقوموا باستثمارات تزيد الإنتاجية داخل المزارع خاصتهم.

وثمة اتجاه يتيح فرصاً في هذا المجال هو التطور المتمثل في سرعة ظهور صناديق الاستثمار في الزراعة. ويركز الكثير من هذه الصناديق أنشطته على مشروعات الأعمال الزراعية، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على إضافة القيمة من خلال خدمات التصنيع، والخدمات اللوجستية، والبيع بالجملة، الخ. وقد قام Miller وآخرون، (٢٠١٠) بتحليل ٣١ صندوقاً استثمارياً، وقد لاحظوا إمكانيات مثل هذه الصناديق في زيادة اهتمام القطاع الخاص في مجال يُعتَبر غالباً شَديدَ المخاطر بالنسبة للكثير من المستثمرين. ويمكن لمثل هذه الصناديق أن تُقلِل من المخاطر والمصاعب التي يواجهها المستثمرون الفرديون وذلك عن طريق تجميع الموارد، وتنويعها عبر مجموعة من مشروعات الأعمال الزراعية والعهود بحافظتها إلى مدير صندوق متخصص. وقد استثمرت الكثير من وكالات التنمية في هذه الصناديق الاستثمارية الزراعية، وهي تقوم في العادة برعاية مرفق مساعدة تقنية موازٍ للمساعدة على ضمان أن تفيد الاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة.

ويقدم Vermeulen وCotula (٢٠١٠) إطاراً لتحليل طبيعة إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة والمُشَغلِّين وكبار المستثمرين في نماذج الأعمال، ويتألف الإطار من الأبعاد الأربعة المترابطة بينياً التالية:

- الملكية: أيُ من أصحابِ المصلحة هم الذين يمتلكون المشروع وأصوله الرئيسية؟

الإطار ٢٠

التداعيات الجنسانية للاستثمارات ذات الصلة بالأرض في جمهورية تنزانيا المتحدة

قامت دراسة حالة في شمال جمهورية تنزانيا المتحدة بتحليل التأثيرات المتفاوتة جنسانياً وتداعيات الاستثمار التي تقوم بها الشركات في إنتاج الجتروفا والبستنة.[1] وقد تم التشديد على الاستثمارات غير المعتمدة على الاكتساب الواسع النطاق للأرض، وعلى نماذج الأعمال الأخرى التي تشمل المزارعين: المستقلين داخل مجموعات، وعلى ترتيبات المزارعين المستقلين النظامية وغير النظامية على المستوى الفردي، والعمال الدائمين بأجر.

وقد وجدت هذه الدراسة أن الأعمال التي خضعت للبحث تخلق فرص عمالة جديدة، وفرصاً لتوليد الدخل بالنسبة للسكان الريفيين في الأقاليم المشمولة بالدراسة. ووجدت أيضاً تداعيات متفاوتة جنسانياً تتعلق بالأيدي العاملة، وفرص توليد الدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة وللعاملين بأجر. وكان من بين النتائج الرئيسية ما يلي:

- أن النساء المتزوجات من غير المزارعات المستقلات في حد ذاتهن يَمِلنْ إلى تحمل عبء عمل أكبر بدون الاستفادة بصورة متساوية من الاستثمارات، مما يشير إلى وجود حاجة إلى فرص توليد دخل موجهة إلى المرأة.
- تميل إمكانية توليد دخل للمزارعات المستقلات إلى أن تكون محدودة نظراً لوجود موارد أقل لديهن عما لدى الرجال.
- من ناحية أخرى، تمتعت النساء بفرص متساوية بل وأفضل في بعض الأحيان من الفرص التي أُتيحت للرجال للعمل بأجر في أعمال نظامية في مجال البستنة، غير أن التقسيمات الجنسانية للأدوار أدت إلى التفرقة بين أعمال «الرجال» وأعمال «النساء».
- أن ترتيبات المزارعات المستقلات داخل مجموعات في إنتاج الخضر زودت كلاً من النساء والرجال بإمكانيات لتوليد دخل أفضل من العمل المتقطع في مزارع البستنة، ووفرت للنساء بصفة خاصة مصدراً قابلاً للتوسع من الدخل النقدي لاستكمال أنشطة توليد الدخل القائمة وإنتاج الأغذية.
- قد تترتب على الأنواع المختلفة من المحاصيل تداعيات جنسانية مختلفة: ففي حقيقة الأمر، وُجِدَ أن لدى المرأة فرصاً أفضل مما لدى الرجال في الحصول على دخل نقدي من جمع بذور الجتروفا، ذات الربحية المنخفضة والتي تعتبر «محصولاً نسائياً». وقد تمكن عدد أقل من النساء من الوصول إلى الفرص الأكثر ربحية مثل بذور الخضر التي تحتاج إلى مبلغ أكبر من رأس المال في البداية.

وقد وُجد أن الاستثمارات ذات الصلة بالأرض تؤثر في الريفيات الفقيرات والريفيين الفقراء بصورة مختلفة من حيث فرص وصولهم إلى الأرض واستخدامها والسيطرة عليها، إلى جانب أمور أخرى:

- التعاقد بصفة مُنتِجَات مُستقِلات لم يحسن من صلاحيات المرأة من حيث السيطرة فيما بين الأسر واتخاذ القرارات بشأن استخدام الأرض والحصول على دخل منها.
- النساء اللائي تعاقدن كمُنتِجَات مُستقِلات تمكنَّ من توليد دخل إضافي عن طريق استئجار أرض إضافية. ومع ذلك، فقد استلزم ذلك توافر الموارد للبدء في الأعمال.
- تمكنت النساء اللائي يقُمن بالزراعة كزوجات للمنتجين المستقلين التعاقديين من زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأرض، غير أنهن في مسألتي الحصول على الأرض والسيطرة عليها، استمررن في الاعتماد على أزواجهن.
- إن النساء المشتركات في مجموعات المزارعات المستقلات وجدن فرصاً محسنة للحصول على الأرض، وتمكَّن من تفادي تحويل الأرض من الإنتاج للاستهلاك الغذائي الذاتي لإنتاج المحاصيل لبيعها في السوق.

وقد حدد البحث كذلك سلسلة من الممارسات الجيدة المحددة المرتبطة بكل نموذج من نماذج الأعمال التي يمكن أن تُدرج في الممارسات التنظيمية. وقد أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى مواجهة القيود التي تحد من وصول المرأة إلى أنشطة المزارعات اللائي ينتجن للسوق، وإلى أهمية الدعم الخاص للمزارعات اللائي ينتجن للسوق، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات. وخلص البحث إلى أن ترتيب المزارعين المستقلين داخل مجموعات وفر ميزة كبيرة هي العمل الحر، التي ثَمَّنها المشاركون في الدراسة - وبخاصة النساء - على أساس أنها أفضل من فرص العمالة المتقطعة في مزارع البستنة.

[1] دراسة الحالة الخاصة بجمهورية تنزانيا المتحدة هي أول دراسة في سلسلة دراسات حالة بشأن الموضوع الذي كَلَفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بدراسته.

المصدر: اعتماداً على Daley وPark، ٢٠١١.

- الصوت: مَنْ الذي يتخذ القرارات بشأن تصميم المشروع وتنفيذه؟
- المخاطر: أي جماعات تتحمل مخاطر الإنتاج والتسويق وغيرها من المخاطر؟
- المكافأة: كيف يتم توزيع التكاليف والمنافع؟

ويصف المؤلفان ستة أنواع من نماذج مشاريع الأعمال التي تشرك المزارعين الصغيري النطاق بطرق مختلفة (الإطار ٢١). وعلى أية حال، لا يوجد نموذج واحد تام الكمال، فهناك أيضاً مجموعة كبيرة متنوعة من المواقف والنُهُج والتأثيرات داخل كل نموذج أعمال. أما إذا كان نموذج أعمال بعينه يفيد التنمية المحلية أو لا يفيدها فذلك يعتمد على العديد من العوامل، من بينها السياق المحلي.

إن الدليل المحدود على استثمار الشركات الواسع النطاق الذي تم استعراضه آنفاً يشير إلى أن البدائل لحالات اكتساب الأرض، التي يحتفظ فيها المزارعون بالسيطرة على الأرض أو يعززونها، والتي قد تخلق صلات مع الاقتصاد المحيط، يُرَجَّح لها بدرجة أكبر أن تُقدِمَ منافع لجميع أصحاب الشأن. ومهما يكن من أمر، فإن هذه المنافع بدت غير تلقائية ولا فورية. وقد واجه الكثير من نماذج الاستثمار الشاملة أنواعاً مختلفة من القيود، واحتاجت إلى دعم خارجي مبدئي كبير (عام وخاص). كما أن هذه النماذج قد تنطوي أيضاً على تكاليف معاملات أعلى.

وتشير الخبرة في مجال تعزيز ترتيبات الأعمال الناجحة على طول الخط في سلاسل القيمة الزراعية إلى

الإطار ٢١

نماذج أعمال شاملة لاستثمارات الشركات في الزراعة

إن البدائل للاكتساب الواسع النطاق للأرض، وإن كانت غير مفيدة بالضرورة لجميع المشتركين، فإنها تشتمل على:

- **الزراعة التعاقدية** وهي تسمح للمزارعين المحليين (أو المجموعات) بالقيام بالعمل داخل أراضيهم، والدخول في عقد مع شركة أكبر لإنتاج نوعية وكمية محددة من الناتج الزراعي في موعد معين. ويكون السعر إما متفقاً عليه مُقدماً أو محسوباً على أساس سوق البضاعة الحاضرة. وغالباً ما تُقدِم الشركة المستلزمات (البذور، الأسمدة، المساعدة التقنية، الخ) كدفعة تعاقدية إلى المزارعين.
- **عقود الإيجار والإدارة** وهي تسمح لمشروع أعمال زراعي أن يستأجر الأرض من أصحاب الحيازات الصغيرة أو متوسطة النطاق، إما مقابل رسم معين، أو عن طريق اتفاق لتقاسم المنتجات أو الأرباح.
- **الزراعة الإيجارية والتشارك في المحاصيل** وهي ترتيبات تشمل المزارعين الصغار والمتوسطي النطاق الذين يؤجرون الأرض من مشروعات أعمال زراعية واسعة النطاق؛ وطبقاً للترتيب السابق يدفع المزارع إيجاراً لمشروع الأعمال الزراعية، وفي الترتيب اللاحق يتفق المزارع ومشروع الأعمال الزراعية على نسبة مئوية ثابتة إما من الربح أو من الإنتاج تعود على كل طرف منهما.
- **المشروعات المشتركة** وتشمل مجموعة شديدة التنوع من الترتيبات يُدير بها اثنان أو أكثر من أصحاب المصلحة مشروع الأعمال. ويتشارك الشريكان في الملكية، وصلاحيات اتخاذ القرارات، وفي المغارم والمغانم، ولكنهم يحتفظون بوضعيتهم القانونية الفردية.
- **منظمات المزارعين أو الجمعيات التعاونية** وتُنشئها مجموعات المزارعين الذين يشكلون رابطة ذات ملكية مشتركة، ومدارة إدارة ديمقراطية، للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير في أنشطة الأعمال التجارية مثل التصنيع، والتخزين أو تسويق المنتجات، وكذلك توقيع العقود والحصول على الأموال. أما الرد على النقد المتكرر للبطء في اتخاذ القرارات فهو إدراج هذه المجموعات من المزارعين - بصورة أقل ديمقراطية - داخل شركات مملوكة للمزارعين، تكون قادرة - من ناحية أخرى - على اتخاذ القرارات على نحو أسرع.
- **الصلات بين الأعمال الرئيسية والأنشطة الفرعية لهذه الأعمال** وهو اصطلاح عام يشير إلى الترتيبات التي تيسر على أصحاب الحيازات الصغيرة، والمُشغلِّين، ومشروعات الأعمال الزراعية الانخراط في تصنيع، وشراء وتوزيع المستلزمات على الزراعة مثل الأسمدة، والبذور، الخ (أنشطة رئيسية) و/أو تصنيع المنتجات الزراعية (أنشطة فرعية). ويمكن لهذه الترتيبات غالباً أن تيسر إصدار الشهادات طبقاً للمعايير الدولية أو الفرص الأخرى التي لا تكون متوافرة غالباً لأصحاب الحيازات الصغيرة.

المصدر: اعتماداً على Vermeulen وCotula، ٢٠١٠.

أهمية الوسطاء في تجميع أصحاب الحيازات الصغيرة والمستثمرين التابعين لشركات. وهؤلاء الوسطاء يمكن أن يكونوا منظمات مجتمع مدني، أو موردي خدمات تقنية متخصصة، أو جهات مانحة، ويمكن أن يكونوا أيضاً أطرافاً حكوميين. وطبقاً لنتائج مبادرة إعادة حوكمة الأسواق، فإن وجود قطاع عام يوفر التيسيرات والتحفيز هو أمرٌ ضروري لتطوير نماذج أعمال شاملة داخل الأسواق الزراعية الحديثة، إلى جانب «قطاع أعمال مُتَفتِح ومتجاوب» وبين مزارعين مُنظَمين (Vorley وProctor، ٢٠٠٨).

ولجميع أصحاب الشأن (الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية) دور مهم يجب أن يضطلعوا به في المساعدة على كفالة شمول مشروعات الأعمال الزراعية. إذْ يمكن للحكومات، والمجتمع الدولي والمجتمع المدني أن تساعد في إعادة توازن القوى بين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين ومشروعات الأعمال الزراعية الكبيرة. أما الأعمال الرئيسية الساعية إلى ضمان نتائج مرغوبة اجتماعياً وبيئياً لجميع أصحاب الشأن، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، فتشمل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١هـ؛ Vermeulen وCotula، ٢٠١٠):

- ضمان أن تكون العقود واضحة الصياغة ومُعرَّفة ومنفَّذة؛
- توفير حيازة الأرض الآمنة والتعويض العادل؛
- تيسير الاعتراف بكون الأرض رأس مال للحصول على الائتمان؛
- تحسين فرص الوصول إلى المصارف وشركات التأمين، والشركات القانونية والمحاكم؛
- التثقيف وزيادة الوعي فيما يتعلق بعمليات القيام بالأعمال، ومعلومات ولوج السوق؛
- تيسير العملية التشاركية التي تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة والمحليين؛
- تمكين المحليين من تكوين منظمات المزارعين؛
- زيادة الشفافية والمعلومات (بما في ذلك الوثائق) المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب الأراضي؛
- تشجيع المتابعة القَبلِية والبَعدِية وتقييم التأثيرات الاجتماعية والجنسانية والبيئية.

الحوكمة لتحسين التأثيرات الاجتماعية والبيئية المترتبة عن الاستثمار في الزراعة

بهدف تقديم التوجيهات بشأن كيفية ضمان القيام بالمزيد من الاستثمار الزراعي المرغوب، جنباً إلى جنب مع أصحاب الشأن الآخرين (بما في ذلك المجتمع الدولي، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية)، اتبعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أُطراً متداعمة تبادلياً مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وذلك في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة الذي يحترم الحقوق، وسبل كسب العيش والموارد.

والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني هو أن تقوم بدور سند مرجعي وذلك عن طريق إبراز المبادئ والمعايير المقبولة دولياً للممارسات المسؤولة عن الحيازة وحوكمتها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب). وهي تقدم توجيهات بشأن طائفة واسعة من المجالات، من بينها تطوير وتنفيذ سياسات وقوانين وإدارة الحيازة، والقضايا البيئية مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية.

وتوضح الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات الأساليب التي قد تتخذها الحكومات وأصحاب الشأن الآخرون لضمان أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى أفضل تأثيرات اجتماعية وبيئية مرغوبة. وهي تشجع الاستثمار المسؤول في حالات تأثر الحيازة، وذلك بهدف تحسين الأمن الغذائي. كما تحدد عوامل صيانة الاستثمار التي يجب أن تكون موجودة، والتي تجعل الاستثمار، وبخاصة الصفقات التي تشمل اكتساباً واسع النطاق للأرض، تعترف بحقوق الحيازة القائمة للسكان والمجتمعات التي يمكن أن تتضرر وتحمي هذه الحقوق. وهي تقدم توجيهاً في مجالات مثل ضمان وجود عملية تشاورية وتشاركية من المفاوضات فيما بين المستثمرين وأصحاب الشأن الآخرين.

وتعتمد الخطوط التوجيهية هذه على عملية شاملة من التشاور، حيث يقوم المسؤولون الحكوميون، وممثلو المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات البحوث، وهيئات الأمم المتحدة ذات الولاية في ميدان الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك الدوائر الأكاديمية بتحديد وتقييم القضايا والتدابير. وقد وُضِعت اللمسات الأخيرة على هذه المبادئ التوجيهية من خلال مشاورات شاملة، ومفاوضات حكومية دولية، قادتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وصادقت عليها رسمياً الدورة الاستثنائية للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في ١١ مايو/أيار ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي كذلك بصياغة سبعة مبادئ رئيسية تُشكل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة

والموارد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ز، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، ٢٠١٢). أما الهدف الكلي والشامل فهو ضمان أن يُسفر الاستثمار في المشروعات الزراعية عن نتائج مفيدة ومتبادلة للجميع. وهي تقدم إطاراً يمكن استخدامه كأساس لصياغة القوانين أو النظم أو عقود الاستثمار أو الاتفاقات الدولية أو قواعد السلوك لدى الشركات، ولكنها لا تحدد نظام متابعة محدد. ومع ذلك، فإن بعض المجموعات التابعة للمجتمع المدني قد جهرت بانتقاداتها لمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد بدعوى أنه ضعيف أكثر من اللازم (FIAN، ٢٠١٠؛ Transnational Institute، ٢٠١١)، ويرجع السبب في ذلك بصفة خاصة لصاتها المحدودة بحقوق الإنسان.

أما المبادئ العريضة للاستثمار الزراعي المسؤول الذي صاغته الوكالات الأربع فهي:

- **حقوق الأرض والموارد:** حيث الحقوق الحالية في الأرض والموارد الطبيعية معترفٌ بها ومحل احترام.
- **الأمن الغذائي:** الاستثمارات لا تُعرِّض الأمن الغذائي للخطر بل تعززه.
- **الشفافية، والحوكمة الجيدة والبيئة التمكينية:** حيث تكون عمليات الحصول على الأرض والقيام بالاستثمارات ذات الصلة شفافة وتتم متابعتها وتضمن المساءلة.
- **التشاور والمشاركة:** تتم استشارة الذين يتأثرون مادياً، وتُسَجَّل الاتفاقات الناتجة عن المشاورات ويتم إنفاذها.
- **الاستدامة الاقتصادية والاستثمار المسؤول في المشروعات الزراعية:** تكون المشروعات مستدامة من جميع النواحي، وتحترم سيادة القانون، وتعكس أفضل الممارسات الصناعية، وتسفر عن قيمة مشتركة دائمة.
- **الاستدامة الاجتماعية:** تولِّد الاستثمارات تأثيرات اجتماعية وتوزيعية مرغوبة ولا تزيد من التعرض للمخاطر.
- **الاستدامة البيئية:** يتم تحديد حجم التأثيرات البيئية والتدابير المتخذة لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، مع القيام في نفس الوقت بالتقليل إلى أبعد حد من تأثيراتها السلبية والتخفيف من حدتها.

وبدأ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريقها الاستشاري، تدعمهما الأمانة المشتركة، عملية تشاور شاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين، لتطوير وتوسيع ملكية المبادئ الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول الذي يزيد من الأمن الغذائي والتغذية. وتقوم عملية التشاور بضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وذلك في سياق الأمن الغذائي الوطني. وسوف تعتبر مخرجات مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد، والبحوث ذات الصلة، من مدخلات هذه العملية.

الرسائل الرئيسية

- إن وجود مناخ مواتٍ لرعاية الاستثمار الخاص في الزراعة أمر لا غني عنه بالنسبة لجميع المستثمرين، ولكنه لا يكفي لكي يسمح لجميع المزارعين بالاستثمار في أنشطتهم الإنتاجية ولضمان أن يفي الاستثمار الخاص بالأهداف الاجتماعية المرغوبة.
- ويحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى اهتمام خاص لكي يتمكنوا من التغلب على القيود التي غالباً ما يواجهونها في الاستثمار، بما في ذلك ضعف فرص ولوج الأسواق، والحصول على الخدمات المالية، وبسبب حقوق الملكية غير الآمنة والتعرض للمخاطر. إن دعم تكوين رأس مال اجتماعي في شكل منظمات منتجين فعالة وتقديم برامج التحويل الاجتماعي التي تسمح لهم ببناء الأصول يمكن أن يساعد في التغلب على بعض هذه القيود.
- إن الاستثمار الواسع النطاق في الزراعة قد يتيح فرصاً، غير أن اكتساب الأراضي يمثل هو الآخر تحديات خاصة من حيث التأثيرات الممكنة على أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف. ومن المهم تحسين حوكمة الاستثمار الواسع النطاق وتشجيع نماذج الأعمال الشاملة التي تسمح للسكان المحليين بالحصول على المنافع.
- والحالتان كلتاهما تؤكدان الدور الذي لا غني عنه للحكومة لضمان بيئة تمكينية مناسبة للاستثمارات الخاصة الاجتماعية المرغوبة وللاستثمار في السلع العامة الأساسية.

٥- توجيه الاستثمار العام نحو زيادة العائدات

من المطلوب أن يشجع الاستثمار العام في الزراعة استثماراً أكثر وأفضل من جانب القطاع الخاص، وأن يضمن أن يكون ذلك الاستثمار مفيداً اقتصادياً واجتماعياً. إن السلع العامة التي تُقدم للزراعة، مثل البحث والتطوير، والتعليم والبنية التحتية الأساسية الريفية هي جزء جوهري من البيئة التمكينية التي سبق وصفها في فصول سابقة، كما أنها أساسية في النمو الزراعي والحد من الفقر. ومع ذلك، تواجه الحكومات في كل مكان قيوداً مالية ومطالب متنافسة، بحيث يكون عليها أن تتخذ خيارات صعبة في تخصيص الموارد العامة. فَأيُّ الاستثمارات العامة هي ذات أعلى المردودات من حيث النمو الزراعي والحد من الفقر؟

وتشير الدلائل إلى أن الاستثمار في السلع العامة له عوائد أعلى بكثير من المصروفات الأخرى مثل الدعم العام، ولكن ما يشكل سلعة عامة ليس واضحاً دائماً، وقد يتفاوت بتفاوت السياق. وعلى الرغم من أن بعض أنواع الاستثمار معروف عنها أنها تُغل عائدات اقتصادية واجتماعية مرتفعة، فإنها لا تحظى دائماً بالأولوية العليا في مخصصات الميزانية. ويمكن لفهم تأثير الأنواع المختلفة للاستثمار العام والإنفاق على الأداء الزراعي، وتخفيف حدة الفقر أن يساعد في توجيه الاستثمار العام نحو العائدات الأعلى.

عائدات الاستثمار العام في الزراعة ومن أجل الزراعة[٢٤]

توصلت دراسات مبكرة حول تأثير المصروفات الزراعية التجميعية على النمو والحد من الفقر إلى نتائج متباينة. فقد وَجَدَت إحدى الدراسات المبكرة جداً في هذا الميدان (Diakosavvas، ١٩٩٠) أن الإنفاق الحكومي على الزراعة كان له أثر إيجابي قوى على أداء القطاع، ولكن تحليلاً مقارناً لبيانات وردت من ١٠٠ بلد لم يستطع أن يجد تأثيراً ذا قيمة إحصائية للإنفاق الزراعي على النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Easterly وRebelo، ١٩٩٣).

وأبرزت دراسات أحدث أن نوع الإنفاق أمر مهم. فالمصروفات العامة على الزراعة والتعليم والطرق تسهم بقوة في النمو الزراعي في جميع أنحاء الأقاليم، ولكن بدرجات مختلفة؛ وداخل الزراعة يكون تأثير المصروفات على البحوث المتعلقة بالإنتاجية أقوى من تأثير المصروفات على بنود أخرى غير بحثية (Fan وSaurkar، ٢٠٠٦). فقد وُجِدَ أن الاستثمار في البحوث، المرتبط غالباً بالإرشاد الزراعي، على أنه على الدوام أهم مصدر لزيادة الإنتاجية في الزراعة (Fischer وByerlee وEdmeades، ٢٠٠٩).

وقد توصلت دراسات قطرية أيضاً أُجريت في العديد من المناطق إلى وجود علاقات إيجابية بين الإنفاق الحكومي على الزراعة والنمو في الناتج الزراعي، ومجموع الناتج المحلي الإجمالي، بينما أكدت على أن نوع الإنفاق أمر مهم. ففي رواندا، مثلاً، أدى كل دولار إضافي تم إنفاقه على البحوث الزراعية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بثلاثة دولارات، ولكن التأثيرات كانت أكبر بالنسبة للأغذية الرئيسية كالذرة والكسافا والبقول والدواجن عن محاصيل التصدير (Diao وآخرون، ٢٠١٠). وفي الهند، حققت المصروفات الرامية إلى تحسين الإنتاجية في الثروة الحيوانية عوائد أكبر، وكانت أكثر فعالية في تخفيف حدة الفقر من الاستثمار العام في الزراعة بصفة عامة (Dastagiri، ٢٠١٠).

وتبين كتابات كثيرة حول الاستثمار العام في البحوث الزراعية والبحث والتطوير أن هذا الاستثمار كان أحد الأشكال الأكثر فعالية في الاستثمار العام خلال ٤٠ سنة الماضية. ذلك لأن البحث والتطوير يدفعان التغير التقني وزيادة الإنتاجية في الزراعة، ويزيد دخل المزرعة ويخفض الأسعار للمستهلكين. وتتزايد المنافع في جميع مناحي الاقتصاد عندما يستخدم الدخل الإضافي في شراء سلع وخدمات أخرى، تقوم بدورها بخلق دخول لمن أنفقوها. أما التأثيرات على الرفاه فهي كبيرة ومنتشرة، وتفيد الكثير من الناس البعيدين جداً عن الزراعة، ومن ثم فإنه لا يُعتَرَف بها دائماً على أنها تنبثق مباشرة من البحوث الزراعية (Alston وآخرون، ٢٠٠٠؛ Fan وHazell وThorat، ٢٠٠٠؛ Evenson، ٢٠٠١؛ Hazell وHaddad، ٢٠٠١؛ Fan وRao، ٢٠٠٣).

[٢٤] يعتمد هذا القسم على ورقة معلومات أساسية أعدها موظفو المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. انظر Mogues وآخرون، (٢٠١٢).

وفي استعراض لـ ٣٧٥ برنامجاً بحثياً تطبيقياً و٨١ برنامجاً إرشادياً زراعياً، اكتشف Evenson (٢٠٠١) أنه في أربعة أخماس برامج البحوث التطبيقية، وفي ثلاثة أرباع برامج الإرشاد الزراعي، كانت معدلات العائد المبلغ عنها أكبر من ٢٠ بالمائة، وأنه في الكثير من الحالات تجاوزت معدلات العائد ٤٠٪. واستعرض Alston وآخرون (٢٠٠٠) ٢٩٢ دراسة تغطي الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٩٧ واكتشف متوسطاً لمعدلات العائد على البحوث الزراعية قدرهِ ٦٠ بالمائة في البلدان النامية. وفي تحديث لتلك الدراسة، وجد Alston (٢٠١٠) أن المعدل العالمي لعائد البحث والتطوير كان مرتفعاً على الدوام دون تذبذب.

وتؤيد الدراسات الأخيرة التي أُجريت على مستوى القطر نتائج هذه الاستعراضات الشاملة. فمثلاً قُدِّر أن البحث في تايلند أحدث تأثيراً إيجابياً كبيراً على إجمالي عناصر الإنتاج ومعدل عائد هامشي قدره ٣٠ بالمائة (Suphannachart وWarr، ٢٠١١). ويكشف تحليل لخدمة الإرشاد الزراعي في أوغندا عن معدلات عائد تتراوح بين ٨ و٣٦ بالمائة (Benin وآخرون، ٢٠١١).

ومن الواضح أن زيادة المصروفات على البحث والتطوير الزراعيين هو من الأولويات. وكما سلفت مناقشته في الفصل ٢، يوجد لدى البلدان ذات الدخل الأعلى قدرٌ كبيرٌ من البحث والتطوير المُمول من القطاع الخاص، وإن كانت معظم جهود البحث والتطوير في البلدان النامية تمول من مصادر عامة. وتمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص نهجاً تجديدياً لإشراك القطاع الخاص في كلٍ من جهود البحث والتطوير وفي تقديم السلع العامة الأخرى (الإطار ٢٢).

عائدات الاستثمارات التكميلية بالنسبة للزراعة

إن الاستثمار في السلع العامة الريفية كالتعليم والبنية التحتية الريفية، وتدابير الحماية الصحية والاجتماعية يمكن أن يولِّد منافع مهمة بالنسبة للقطاع الزراعي وبالنسبة لمساهمته في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وإن السلع العامة الريفية تكميلية؛ إذْ أن الاستثمار في إحداها غالباً ما يزيد الاستثمار في الأخرى. وتشير الدلائل كذلك إلى أن الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر هما هدفان متوائمان؛ وأن الاستثمار في السلع العامة الريفية يميل إلى تحقيق مردودات عالية بالنسبة لكليهما.

قارنت الدراسات بين التأثير الواقع على كلٍ من الأداء الزراعي، ووُشح الإنفاق العام على الزراعة، وبين تأثير الأشكال الأخرى للإنفاق. ويلخص الشكلان ٢٤ و٢٥ نتائج هذا التحليل الذي أجري في أربعة بلدان نامية هي: الصين (Fan وZhang و Zhang، ٢٠٠٤) والهند (Fan وHazell وThorat، ٢٠٠٠) وتايلند (Fan وYu وJitsuchon، ٢٠٠٨) وأوغندا (Fan وZhang، ٢٠٠٨). وكان تأثير الاستثمار العام على قيمة الإنتاج الزراعي وبصورة مطردة هو الأعلى بالنسبة للبحث والتطوير الزراعيين.

ويأتي في المرتبة التالية للبحث والتطوير الزراعيين ترتيب عائدات مجالات الاستثمار الأخرى حسب البلد، مما يشير إلى أن أولويات الاستثمار العام تعتمد على الظروف المحلية. غير أن تطوير البنية التحتية الريفية وشق الطرق يأتيان في هذا الترتيب على قمة مصادر النمو الاقتصادي الكلي في المناطق الريفية (Fan وHazell وThorat، ٢٠٠٠؛ Fan وZhang و Zhang، ٢٠٠٤؛ Mogues، ٢٠١١). أما في إثيوبيا، فإن إمكانية الوصول إلى الطرق الصالحة طوال السنة في مختلف الأحوال الجوية قلل من الفقر بنسبة ٦,٩ بالمائة، ورَفَعَ زيادة الاستهلاك بنسبة ١٦,٣ بالمائة (Dercon وآخرون، ٢٠٠٩). وقد وجد Mogues (٢٠١١) أن عائدات الاستثمار العام في البنية التحتية للطرق في إثيوبيا هي الأعلى بدرجة كبيرة في جميع الفئات. وفي أوغندا، كانت العائدات الهامشية للإنفاق العام على الطرق الفرعية والإنتاج الزراعي والحد من الفقر تزيد من ثلاثة إلى أربعة أضعاف عائدات الإنفاق العام على الطرق الأكبر Fan وZhang، (٢٠٠٨).

وتميل السلع العامة في المناطق الريفية أيضاً لأن تكون تكميلية. ففي بنغلاديش على سبيل المثال، استفادت القرى ذات البنية التحتية الأفضل من البحوث الزراعية بدرجة أكبر مما استفادت القرى ذات البنية التحتية الأسوأ؛ فقد استخدمت مزيداً من الري والبذور المحسنة والأسمدة ودفعت أسعاراً أقل مقابل الأسمدة وحققت أجوراً أعلى وشهدت زيادات إنتاجية أكبر بكثير (Ahmed وHossain، ٢٠٠٩). أما في فييت نام، فإن الطرق الريفية عززت تطوير الأسواق المحلية ورفعت معدلات بقاء التلاميذ في المدارس حتى انتهاء مرحلة التعليم الابتدائي، وحسَّنت الحوافز في الاستثمار الزراعي وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري (Mu وvan de Walle، ٢٠٠٧).

وفي تقييم تقليدي للدلائل الدولية المأخوذة من بلدان مختلفة، وَجد Antle (١٩٨٣) أن نقص البنية التحتية للنقل والاتصال يفرض قيوداً شديدة على تجميع الإنتاجية الزراعية داخل البلدان النامية، مما يشير إلى أن الاستثمار في هذه المجالات قد يحقق مردودات عالية من الزارعة. وقد دعمت هذه الخلاصة نتائج من الهند (Binswanger وKhandker وRosenzweig، ١٩٩٣)، وكولومبيا وتايلند (Kessides، ١٩٩٣؛ Binswanger، ١٩٨٣) ونيبال (Jacoby، ٢٠٠٠). وأكدت دراسات أحدث التأثير الإيجابي للاستثمار في البنية التحتية للنقل والاتصال على النمو الزراعي، وقد أشارت مقارنة بين البلدان إلى أن زيادة قدرها ١ بالمائة في الإنفاق الحكومي في هذه المجالات رفعت زيادة الناتج

الإطار ٢٢

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

حظيت الشراكات بين القطاعين العام والخاص باهتمام متزايد كوسيلة لإشراك القطاع الخاص في الإمداد بالسلع والخدمات مع درجة من خصائص السلع العامة، وكذلك للجمع بين المستثمرين من بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع التنمية الزراعية، وتقليل الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. فمثلاً، أكد منتدى زيادة الاستثمار في أفريقيا المعقود في مايو/أيار ٢٠١٢ الحاجة إلى تشكيل شراكات زراعية جديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

وتُعرف الشراكات بين القطاعين العام والخاص بصفة عامة على أنها مشاركة القطاع الخاص في نشاط اقتصادي تتقاسم فيه الأطراف المشاركة في التكاليف والمخاطر والمنافع غير أن هذا النشاط الاقتصادي، إذا تُرك للسوق الحر فقط، فلن يحدث نتيجة وذلك لانخفاض العائدات الخاصة للاستثمار، أو لارتفاع مستوى المخاطر الداخلة في النشاط (Warner و Kahan وLehel، ٢٠٠٨). ويوجد العديد من الأمثلة على مثل هذه الشراكات في شق الطرق من المزرعة إلى السوق ومياه الري وأسواق الجملة والمراكز التجارية ومرافق التصنيع الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويقدم كل نوع من الشراكات بين القطاعين العام والخاص منافع وتحديات محددة. إذْ يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية تحديداً بالتنمية الزراعية المستدامة أن تشتمل على مغاير يعرف باسم «سلاسل القيمة المختلطة» (Drayton وBudinich، ٢٠١٠؛ Ferroni وCastle، ٢٠١١)، وهي هياكل متعددة الشركاء تجمع بين الشركات من القطاع الخاص وبعض الكيانات مثل المنظمات غير الحكومية، ومعاهد ومؤسسات البحوث الجامعية. وثمة نوع آخر من الشراكات بين القطاعين العام والخاص تشتمل على التعاون بين الكيانات العامة والخاصة لإجراء البحوث، وتطوير تكنولوجيات جديدة، وخلق منتجات جديدة لينتفع بها المزارعون الذين يعانون من شُح الموارد، والمجموعات المُهمشة في البلدان النامية (Spielman وHartwich وvon Grebmer، ٢٠٠٧).

استراتيجيات فعّالة للاستخدام في التنمية الزراعية

تَبَلْوَر الكثير من الأمثلة الجديدة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الأخيرة؛ وقد تشكلت مثل هذه الشراكات من أجل القيام بمشروعات في مجالات مثل الإنتاجية الزراعية والتدعيم الحيوي والمساعدة التقنية والاستثمارية واستراتيجيات التصدير. ومن بين الأمثلة الرئيسية «ممر النمو الزراعي الجنوب» في جمهورية تنزانيا المتحدة، وبرنامج تحديات زيادة المحاصيل، وكذلك الأمثلة الأخرى التي يجري تيسيرها الآن عن طريق إنشاء منظمات مثل مشروع غانا للزراعة التجارية، ومركز المشروعات الزراعية في نيبال.

المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠١ إلى ٠,١٤ بالمائة (Benin وNin-Pratt وRandriamamonjy، ٢٠٠٧).

وتحدث مختلف أنواع الاستثمار العام في المناطق الريفية تأثيرات قوية على الحد من الفقر (الشكل ٢٥). ويختلف الترتيب اختلافاً طفيفاً عن ترتيب الإنتاجية الزراعية ولكن البحث والتطوير الزراعيين والتعليم والطرق وإدخال الكهرباء تحتل مرتبة عالية في جميع البلدان بالنسبة لكلا الهدفين. ويعني ذلك أن هدفي النمو الزراعي والحد من الفقر هما هدفان متوائمان أيَّ تواؤم. ويمكن للاستثمار في السلع الريفية العامة أن يُحدث تأثيرات إيجابية على كلا الهدفين.

عائدات الاستثمار في الزراعة مع مرور الوقت

إن عائدات الكثير من أنواع الإنفاق الزراعي قد انخفضت مع مرور الوقت، غير أن عائدات الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين ظلت مرتفعة. ففي الهند، كانت عائدات الإنفاق على إعانات الائتمان الزراعي مرتفعة إلى حد ما في الستينات والسبعينات، ولكنها انخفضت انخفاضاً حاداً مع مرور الوقت، بينما ظلت عائدات الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين مرتفعة لعشرات السنين (الشكل ٢٦) (Fan وGulati وThorat، ٢٠٠٨). وقد توصل استعراض شامل للبحث والتطوير والإرشاد الزراعي إلى أن المعدلات الداخلية للعائدات كانت مرتفعة بنفس الدرجة في التسعينات مثلما كانت في الستينات (Evenson، ٢٠٠١). وبالنسبة لإنتاج المحاصيل في تايلند، فقد كان الإنفاق العام على البحوث محدداً إيجابياً ومُهماً في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من ١٩٧٠ - ٢٠٠٦ (Suphannachart وWarr، ٢٠١١).

وعلى المدى الطويل، انخفضت عائدات الإنفاق على الإعانات الزراعية عن عائدات البحث والتطوير، والطرق، والتعليم والبنية التحتية للري. وفي الهند، انخفض التأثير الكلي المخفِض للفقر الناتج عن المصروفات على الزراعة نتيجة لانخفاض حصة الزراعة من الاقتصاد وزيادة نسبة المصروفات الزراعية التي تُقدم في شكل إعانات (Jha، ٢٠٠٧).

أما العناصر المشتركة في النجاح التي تُعزَى إلى هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص فتشمل بصفة عامة خطط المشروعات ذات الأهداف والأدوار والمسؤوليات والمعالم المُعرفة بوضوح، واستراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف من تأثيراتها، وكذلك تقديم المساهمات العينية بدلاً من المساهمات النقدية فقط من الشركاء من القطاع الخاص. إن تعريف وتنفيذ السياسات الحكومية المحلية بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة هو أمر مهم أيضاً (Spielman وHartwich وvon Grebmer، ٢٠٠٧). ويحاول برنامج تحدي زيادة المحاصيل تنفيذ عوامل النجاح هذه في مجهوداته الحالية متعددة الشراكات.[١]

التحديات

يقدم Spielman وHartwich وvon Grebmer (٢٠٠٧) نتائج دراسة[٢] توضح كيف أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ميدان البحوث الزراعية تحفز المزيد من الاستثمار في الابتكار في الزراعة لصالح الفقراء في البلدان النامية. وتنشأ التحديات من خلق تكاليف معاملات مستترة على الرغم من التغلب على التكاليف الباهظة لإجراء البحوث، أو لتوزيع النواتج بصورة مستقلة. وعلى الرغم أنه ليس من السهولة تحديدها كمياً (انظر أيضاً Warner و Kahan وLehel، ٢٠٠٨) فإن هذه العوامل يمكن أن تضع حواجز كبيرة أمام النجاح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن عددا قليلا من مشروعات الشراكات هذه لديها بالفعل استراتيجيات كافية لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.

أما أوجه القلق الأخرى مثل حسم النزاعات الداخلية والاستراتيجيات المالية والقانونية، إذا لم تُعرَّف بوضوح، فإنها تميل إلى تهديد القيمة التي تخلقها هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

[١] هذا هو تعاون متعدد الشركاء فى مجال التقوية الأحيائية مدعوم من جانب مؤسسة سين غينتا للزراعة المستدامة، يركز على تحسين القيمة التغذوية للأغذية الأساسية. وعلى الرغم من أنه لا يزال فى مرحلة التطوير حتى ٢٠١٣ فقد أنتج محصولاً متوافراً بالفعل الآن فى أوغندا وموزامبيق (Castle وFerroni، 2011).

[٢] تبحث هذه الدراسة ٧٥ مشروعاً تقوم بها المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية بالشراكة مع مختلف أنواع الشركات الخاصة التي تعمل على المستوى القطري والإقليمي والدولي.

وتميل تأثيرات المصروفات العامة على الحد من الفقر أيضاً إلى الانخفاض مع مرور الوقت (الشكل ٢٦). يُضاف إلى ذلك، أن تأثير الحد من الفقر الناتج عن الدعم العام للأسمدة والري والطاقة والائتمان دائماً ما تكون أقل من تأثيرات الإنفاق العام على البحث والتطوير والتعليم والطرق. وعلى الرغم من أن المصروفات على الدعم تُرَشَّدُ بشكل متكرر على أساس اعتبارات الإنصاف والفقر، فمن الواضح أن هذه النتائج تشير إلى أن الاستثمار في السلع العامة يكون أكثر فعالية في هذا الصدد.

عائدات الاستثمار في المناطق الأوفر حظاً من المزايا مقابل المناطق الأقل حظاً من المزايا

من المرجح لعائدات الاستثمار العام في الزراعة أن تتفاوت طبقاً للموقع. وهناك جدل بشأن السياسات يدور منذ وقت طويل يتعلق بما إذا كان من الأفضل استثمار الموارد العامة في مناطق أكثر رعاية وذات إمكانيات أعلى من الناحية الزراعية والإيكولوجية، أو في المناطق الأقل رعاية، حيث يميل السكان الفقراء إلى التركز.

إن المناطق التي حبتها الطبيعة بظروف زراعية وإيكولوجية مواتية وبفرص أيسر لولوج الأسواق تبدو أنها المكان المناسب بوضوح عندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية الزراعية. فالاستثمار في هذه المناطق الأكثر رعاية، والأعلى إمكانيات قد يمثل هو الآخر استراتيجية فعالة للحد من الفقر لأنها تشتمل على منافع «ممتدة" و"مضاعفة" بالنسبة لسكان المناطق النائية والذين قد يهاجرون للاستفادة من فرص العمالة والدخول في المنطقة الأكثر رعاية (Palmer-Jones وSen، ٢٠٠٣).

ومن ناحية أخرى؛ قد يؤدى استهداف المناطق الأقل حظاً من المزايا الزراعية والإيكولوجية إلى إعطاء عائدات أعلى، على الأقل من زاوية الحد من الفقر، حيث أن التكاليف الهامشية لتحقيق المزيد من المكاسب في المناطق التي حبتها الطبيعة بمزايا جيده تتزايد مع مرور الوقت بعد تحقيق المكاسب السهلة (Ruben وPender، ٢٠٠٤). ولا يوجد إلا عدد قليل من الدراسات

الشكل ٢٤
عائدات الإنفاق العام من منظور الأداء الزراعي

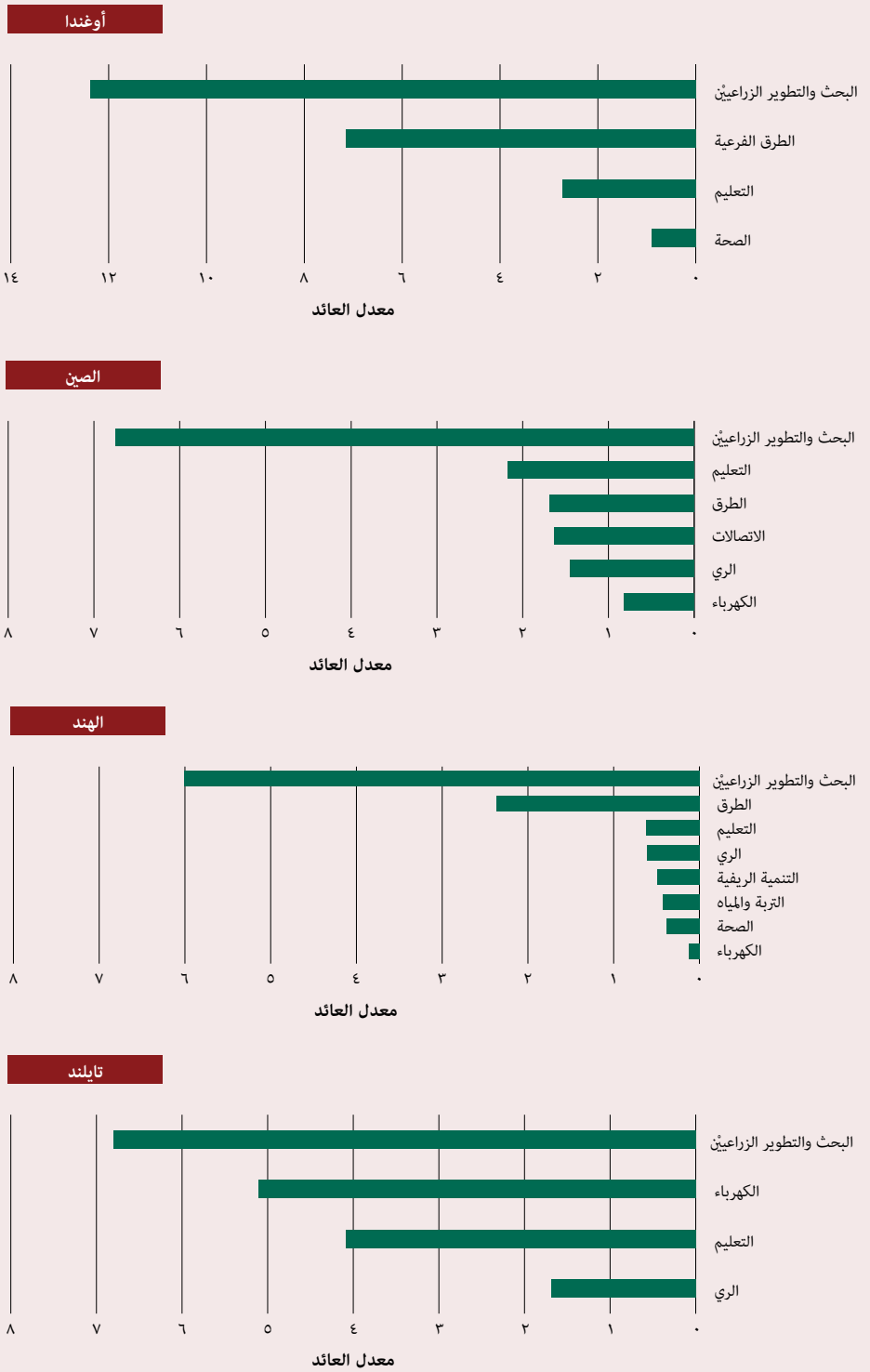

ملاحظات: القيم المطلقة بالأرقام الحقيقية هي عائدات وحدة نقدية واحدة من الأنواع المختلفة من الإنفاق العام من منظور زيادة الإنتاج الزراعي أو الإنتاجية محسوبة بنفس القيمة النقدية. أما متغير الأداء الزراعي فيُحسب بصورة مختلفة قليلاً في كل بلد: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الصين، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الزراعي في الهند، وإنتاجية الأيدي العاملة الزراعية في تايلند وأوغندا.
المصادر: Fan وZhang وZhang، ٢٠٠٤؛ Fan وHazel وThorat، ٢٠٠٠؛ Fan وYu وJitsuchon، ٢٠٠٨؛ Fan وZhang، ٢٠٠٨.

الشكل ٢٥
عائدات الإنفاق العام من منظور تقليل الفقر

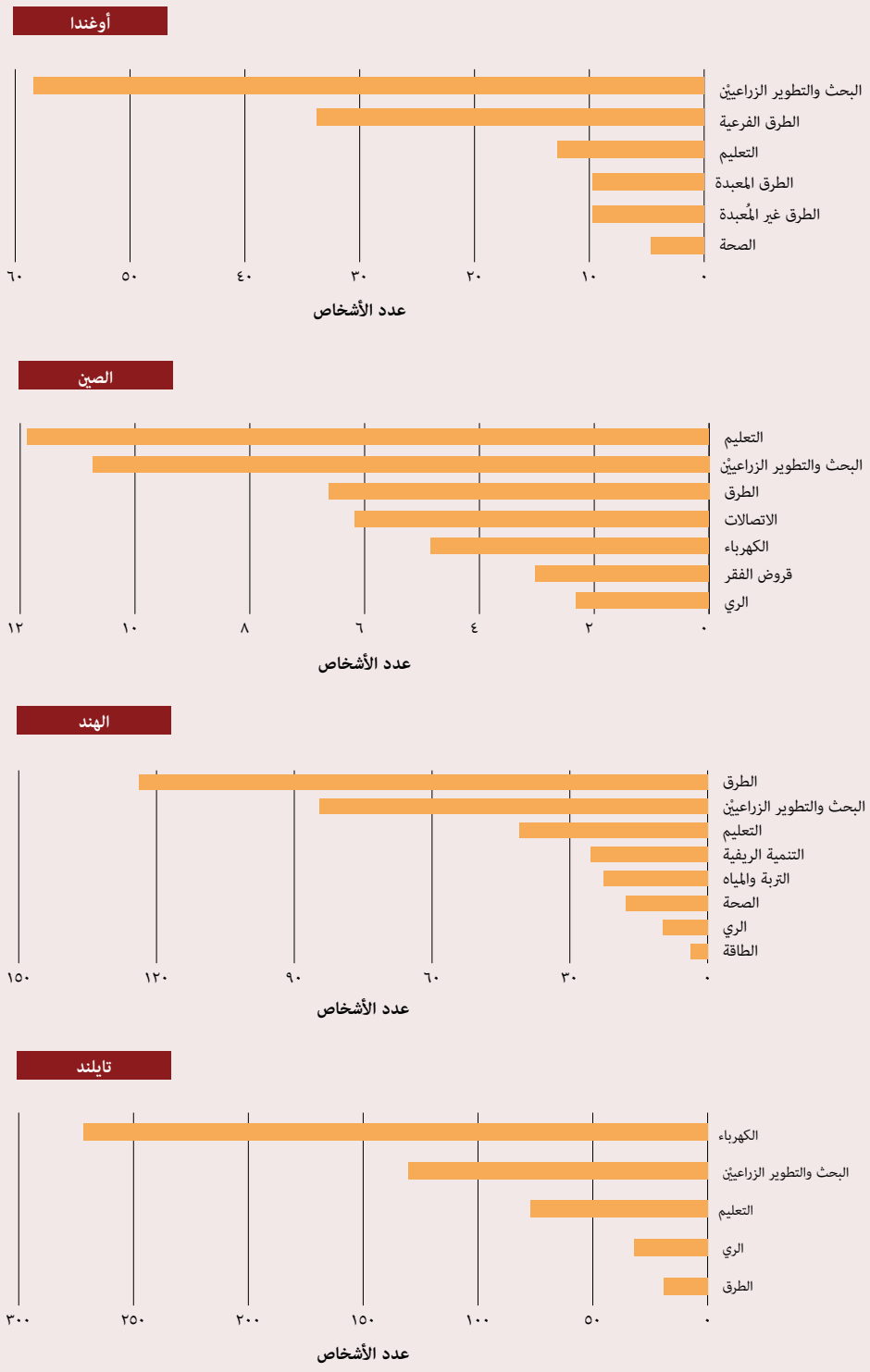

ملاحظات: القيم المطلقة بالأرقام الحقيقية هي الانخفاضات في أعداد الفقراء محسوبة بكل وحدة نقدية أُنفقت في كل مجال من مجالات الإنفاق. والوحدات النقدية ذات الصلة هي: مليون باهت في تايلند (أي تخفيض عدد السكان الفقراء بحسب كل مليون باهت أُنفق في القطاعات المختلفة)، ومليون روبية في الهند؛ وعشرة آلاف يوان في الصين؛ ومليون شلن أوغندي في أوغندا.
المصادر: Fan وZhang وZhang، ٢٠٠٤؛ Fan وHazell وThorat، ٢٠٠٠؛ Fan وYu وJitsuchon، ٢٠٠٨؛ Fan وZhang، ٢٠٠٨.

الشكل ٢٦
التأثيرات التاريخية لعدة أنواع من الاستثمارات العامة والدعم على الأداء الزراعي والفقر في الهند

ملاحظات: القيم المطلقة بالأرقام الحقيقية في الشكل ألف هي عائدات وحدة نقدية واحدة لأنواع مختلفة من الإنفاق العام من منظور (نفس) الوحدة النقدية للناتج المحلي الإجمالي الزراعي. الشكل باء يبين الانخفاض في عدد السكان الفقراء مقابل زيادة قدرها مليون روبية في أنواع مختلفة من الإنفاق العام.
المصدر: Fan و Gulati و Thorat ٢٠٠٨.

التجريبية التي تتناول مسألة عائدات الاستثمار في المناطق الأكثر مزايا مقابل المناطق الأقل حظاً من المزايا. وعلى الرغم من أن هذه العائدات تتفاوت من حيث المعايير المستخدمة لتعريف هذه المناطق وكيفية تفسير التأثيرات الممتدة وهجرة الأيدي العاملة فيما بين المناطق، فإن النتائج تشير تشيرإلى أن الاستثمارات العامة في المناطق الأقل حظاً من المزايا قد تحقق عائدات أعلى من حيث الأداء الزراعي والحد من الفقر.

فمثلاً، توضح النتائج المأخوذة من الدراسات في جميع أنحاء البلدان في الهند (Fan وHazell وHaque، ٢٠٠٠) وفي الصين (Fan وZhang وZhang، ٢٠٠٤) وفي أوغندا (Fan وZhang، ٢٠٠٨) أن الاستثمار في المناطق الأقل مزايا قد يُعطى مردودات أعلى. ويوجد تلخيص لهذه النتائج في الشكل ٢٧؛ ويلاحظ أن الفرق بين المناطق

الشكل ٢٧
عائدات أنواع استثمار متنوعة في أراضٍ ذات إمكانات مرتفعة مقابل أراضٍ ذات مزايا أقل

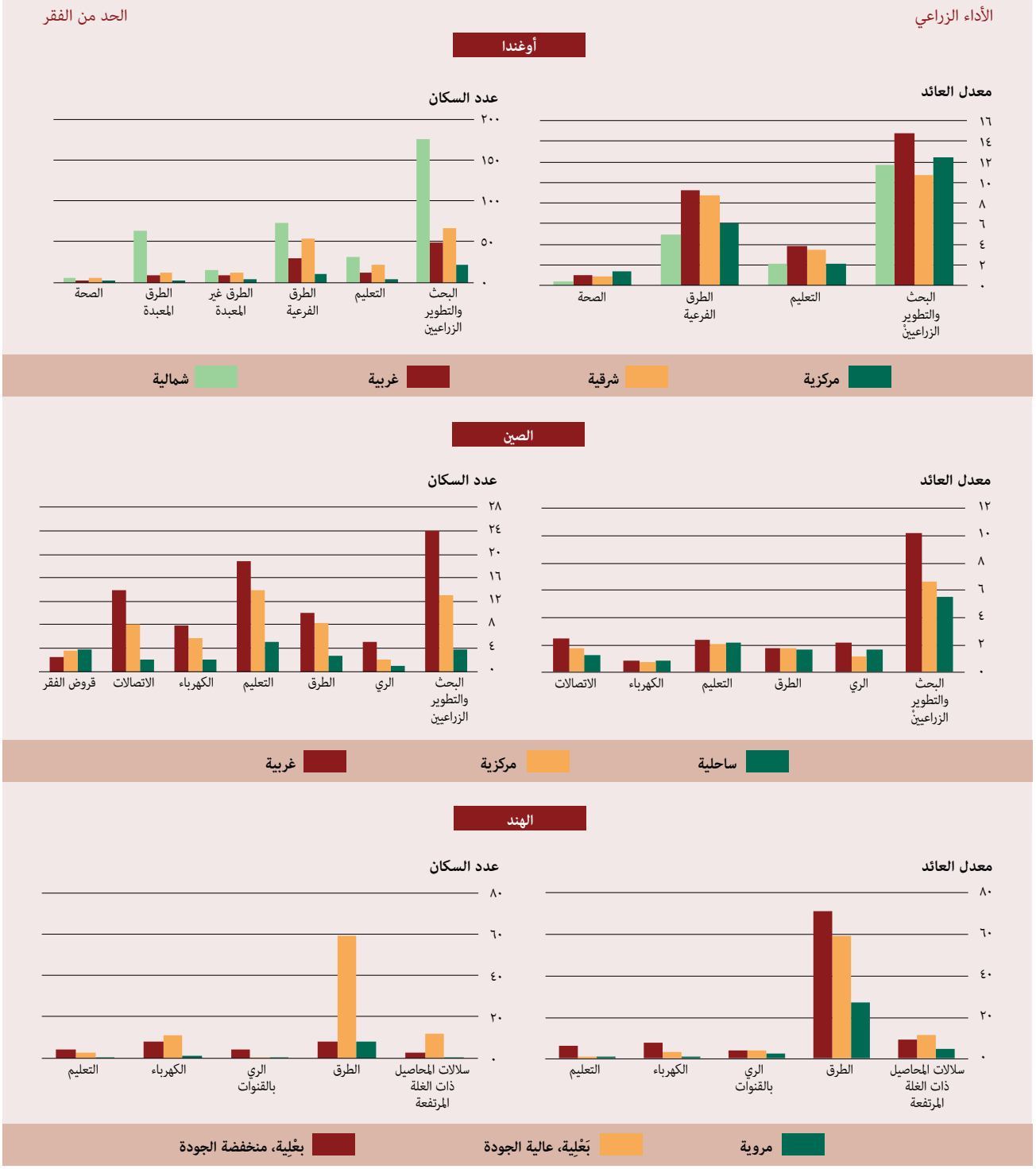

ملاحظة: القيم المطلقة بالأرقام الحقيقية في الشكل المعروض إلى اليمين هي عائدات وحدة نقدية واحدة لأنواع مختلفة من الإنفاق العام من منظور قيمة الإنتاج الزراعي أو الإنتاجية معبراً عنها بنفس الوحدة النقدية. أما متغير الأداء الزراعي فيقاس بصورة تختلف قليلاً في كل بلد: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الصين، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الزراعي في الهند، وإنتاجية الأيدي العاملة الزراعية في أوغندا. أما القيم المطلقة بالأرقام في الشكل المعروض إلى اليسار فهي التخفيضات في عدد السكان الفقراء مقابل كل وحدة نقدية أُنفقت في كل مجال من مجالات الإنفاق. أما الوحدات النقدية كل على حدة فهي: مليون روبية في الهند؛ ١٠٠٠٠ يوان في الصين ومليون شلن أوغندي في أوغندا.

المصادر: *Fan* و Zhang و Fan، ٢٠٠٤؛ Zhang و Hazell و Fan، ٢٠٠٠؛ Haque و Zhang، ٢٠٠٨.

ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق الأقل تمتعاً بالمزايا تختلف بالنسبة لهذه البلدان الثلاثة، ولكن تظهر في الشكل البياني المناطق الأكثر تمتعاً بالمزايا إلى اليسار والمناطق الأقل تمتعاً بالمزايا إلى اليمين.

ومن الواضح أن الاستثمار في الصين حقق أعلى العائدات داخل المنطقة الغربية الأقل حظاً من المزايا، سواء من حيث الأداء الزراعي أو من حيث تقليل الفقر. ومما يثير الدهشة، أن برنامج القروض الموجهة ضد الفقر كان أقل فاعلية في تقليل الفقر في هذه المنطقة بدرجة أقل من الاستثمارات في السلع العامة الأساسية. وقد وجدت نتائج مماثلة في الهند، حيث ولَّد الاستثمار العام عوائد أعلي من حيث الإنتاجية الزراعية وتخفيض الفقر داخل مناطق الزراعة البعلية الأقل حظاً من المزايا. وتشير القرائن الواردة من أوغندا إلى أن الاستثمار في السلع العامة مثل البحث والتطوير، والتعليم وشق الطرق كان له وبصورة أقوى تأثيراً أعلي من حيث تخفيض الفقر داخل المنطقة الشمالية الأقل حظاً من المزايا.

وقد توصل Dong (٢٠٠٠) إلى نتائج مماثلة، بعد أن تفحص عشر قرى صينية ذات حظوظ مختلفة من الموارد وذات مستويات متفاوتة من التنمية. وقد صُنفت هذه القرى في ثلاثة فئات ابتداءً من الفئة الأكثر حظاً من المزايا - إلى الفئة الأقل حظاً من المزايا، وذلك طبقاً لحَظِّها من الموارد وفرص وصولها إلى السوق ومن البنية التحتية ونوعية التربة ومدى تعرضها للكوارث الطبيعية. وقد حقق الاستثمار العام والمصروفات على الخدمات الاجتماعية عائدات أعلى من حيث زيادة دخول الأسر في قرى النوع الثالث الأقل حظاً من المزايا (الجدول ١٢).

وتظل هناك مسألة عملية تتعلق بما إذا كان، وإلى أي مدى، يمكن استهداف الاستثمار العام للزراعة داخل المناطق الأكثر حظاً من المزايا، أو الأقل حظاً منها. ومن المحتمل أن تعتمد الإجابة على الظروف المحلية، وعلى حدوث الفقر، ومستويات الاستثمار الحالية، وإمكانيات حدوث تأثيرات ممتدة وهجرة للأيدي العاملة فيما بين المناطق. ومع ذلك، تُشير الدلائل المحدودة المعروضة آنفاً إلى وجود أوضاع من نقص الاستثمار داخل المناطق الأقل حظاً من المزايا، وحيث يمكن لإعادة توجيه الاستثمار الزراعي إلى هذه المناطق أن يُولِّد عائدات أعلى من حيث الأداء الزراعي والحد من الفقر. وهو ما يؤكد أهمية الاستهداف الجغرافي الدقيق للاستثمار العام.

عائدات الإنفاق على دعم المستلزمات

على الرغم من وجود دلائل على ارتفاع العائدات من الاستثمار في السلع العامة في الزراعة ومن أجلها، ففي واقع الأمر، تُخصص مبالغ كبيرة من المصروفات الحكومية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة للمصروفات الجارية على هيئة دعم. وقد تكون مثل هذه المصروفات أقل فعالية من حيث التكاليف لأنها تُحوِل الموارد العامة الشحيحة بعيداً عن الاستثمار في توفير السلع العامة المهمة ذات التأثيرات الأطول أجلاً، غير أن هذه الحالة ليست واضحة المعالم دائماً.

وفي ظروف معينة، قد يكون للدعم بعض الصفات المرتبطة بالسلع العامة، وبالمزايا (العوامل الخارجية الإيجابية) بالنسبة لعدد أكبر من السكان يتجاوز مجرد المنتفعين المباشرين. وفي الحقيقة، أن السند المنطقي لتقديم الدعم على المستلزمات الزراعية مثل الأسمدة والبذور يعتمد غالباً على مثل هذه الحجج، إذْ يمكن لاستخدام التكنولوجيات الزراعية المحسنة أن يترتب عليها مزايا اقتصادية واجتماعية تتجاوز حدود المزرعة، وتشمل

الجدول ١٢

تأثير الإنفاق العام على عائدات الأسر في الصين، حسب المنطقة الزراعية - الإيكولوجية

نوع القرية	الاستثمار العام	الإنفاق على الخدمة الاجتماعية
	(معدل العائد التقديري الهامشي)	
النوع الأول	١,١	١,٥
النوع الثاني	٢,٠	٢,٧
النوع الثالث	٧,٤	٨,٢
جميع الأسر	**٣,٩**	**٤,٦**

ملاحظات: تقاس عائدات الأُسر على أنها العائد الكلي للعمليات التي تقوم بها الأُسر، بما في ذلك كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. فالعمل بأجر وأنشطة توليد الدخل الأخرى خارج نطاق الإنتاج الأُسري يتم استبعادها. أما معدلات العائد الهامشية فتقدر بضرب إجمالي العائد في معامِلات الانحدار وقسمة حاصل الضرب على ١٠٠. ويشمل الاستثمار العام صيانة شبكات الري في القُرى والطرق. وتشمل الخدمات الاجتماعية عمليات الحرث المُميكنة، وحماية المحاصيل، والدِراس، والتوجيه التقني، والمستلزمات الزراعية المدعومة، ومساعدات التسويق، والخدمات غير الزراعية الأخرى مثل مد أنابيب مياه الشُرب، وزيادة فرص الحصول على الكهرباء وتوفير الخدمات التعليمية (المدارس، والمكتبات والحضانات).

المصدر: Dong، ٢٠٠٠.

التخفيف من العوامل الخارجية السلبية مثل استنفاد خصوبة التربة وتوسع الزراعة في المناطق الهامشية. ويشير توازن الدلائل بشأن العائدات النسبية لدعم الأسمدة مقابل الاستثمار في سلع عامة معترف بها بصورة أكبر، إلى أن الدعم يمكن أن يستخدم بإفراط.

وعلى الرغم من أن العائدات من دعم الأسمدة والمستلزمات الأخرى تبدو آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت (Fan وGulati وThorat، ٢٠٠٨)، فإن استخدامه قد ازداد بصورة متسارعة لدى الكثير من البلدان في السنوات الأخيرة. إذْ غالباً ما يزداد الدعم مع القدرة المالية لبلدٍ ما (Byerlee وde Janvry وSadoulet، ٢٠٠٩). ففي الهند، ارتفعت نسبة الدعم الزراعي من ٤٠ بالمائة من المصروفات العامة الزراعية في ١٩٧٥ إلى ٧٥ بالمائة في ٢٠٠٢، ومثل نسبة ٦ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي الزراعي بحلول ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٧ أ). أما في إندونيسيا، فقد مثل دعم الأسمدة نسبة ٣٠ بالمائة من إجمالي الإنفاق الإنمائي الزراعي في ١٩٨٨-١٩٩٠، وذلك على الرغم من أن الاستثمارات في البحوث، والإرشاد الزراعي والبنية التحتية للري كانت هي المحركات الأكثر أهمية لنمو الإنتاج خلال العقدين السابقين (Rosegrant وKasryno وPerez، ١٩٩٨).

وفي السنوات الأخيرة بدأ العديد من البلدان برامج دعم للأسمدة. ففي زامبيا، أُنفقت نسبة نحو ٣٧ بالمائة في ٢٠٠٥ من ميزانية الزراعة على دعم الأسمدة بينما كان نصيب تطوير الري والأوجه الأخرى من البنية التحتية الريفية لا تزيد عن ٣ بالمائة، ونصيب البحث والتطوير الزراعيين لا يزيد على ٠,٥ بالمائة (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). وقد زادت التكلفة المدرجة بالميزانية لهذا البرنامج بأربعة أضعاف خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠١٠ب)، وتشير الدلائل إلى أن هذا البرنامج طَرَدَ مُوردي الإمدادات الخاصة من مناطق كانوا فيها من النشطاء (Xu وآخرون، ٢٠٠٩) .

كذلك قامت ملاوي بإعادة استحداث دعم الأسمدة الشامل في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وما أن حل ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى كان من المتوقع أن تتلقى ١,٥ مليون أسرة قسائم للحصول على ما مجموعه ١٨٢٣٠٠ طن من الأسمدة المدعمة. وقد نجح هذا البرنامج في زيادة إنتاج الذرة، ولكنه امتص ١٦ بالمائة من الميزانية الحكومية الكلية لملاوي في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ولأن الأسمدة تُوزع عن طريق شركة حكومية فقد أزاحت مشاركة القطاع الخاص عن المشهد (Brooks وWiggins، ٢٠١٠).

وهناك قدر كبير من البحوث المتعلقة بعائدات المصروفات العامة على طائفة من السلع العامة، غير أنه لم يُخصص إلا قليل من الاهتمامٍ لتأثير التكوين الكلي للمصروفات العامة وتفاصيلها على سلع عامة وخاصة. وعلى الرغم من أن التمييز بين السلع العامة والخاصة ليس معرفاً تعريفاً صارماً على الدوام، فإن تخصيص الأموال العامة إلى دعم سلع مثل المستلزمات الزراعية التي تفيد بالدرجة الأولي أفراداً من القطاع الخاص فيمكن أن تُحَّول هذه الأموال بعيداً عن السلع العامة، وعن المصروفات الأخرى المفيدة اجتماعياً. ومن هنا يمكن لتخصيص الموارد العامة للدعم أن تترتب عليه تداعيات غير هَينَة على كل من الكفاءة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي.

وقام López وGalinato (٢٠٠٦) بتحليل الدلائل ذات الصلة بالكفاءة وتداعيات الإنصاف على تركيبة المصروفات الريفية في ١٥ بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠١. وقد صَنَفَا المصروفات العامة إما كسلع عامة أو كدعم. وقد تراوحت حصة الدعم من الإنفاق الريفي في تلك الفترة الزمنية ما بين أقل من ١٠ بالمائة إلى نحو ٩٠ بالمائة (الجدول ١٣).[٢٥]

وقام López وGalinato (٢٠٠٦) أن المستوى الكلي للمصروفات الحكومية في المناطق الريفية قد ترتب عليه تأثير إيجابي ذو مغزى كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، غير أن تركيبة المصروفات الحكومية من زاوية الدعم كانت هي الأكثر أهمية. فزيادة حصة الدعم، وإن كانت تُبقي على الحجم الإجمالي للمصروفات ثابتاً، فإنها تخفض بدرجة كبيرة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وتشير تقديراتهما، إلى أن مجرد إعادة تخصيص ١٠ بالمائة من المصروفات العامة الريفية من الدعم للسلع العامة من شأنه أن يزيد نصيب الفرد من الدخول الزراعية بنسبة ٥ بالمائة. وكذلك فإن زيادة الإنفاق العام الكلي على الزراعة من شأنه أن يُحدث تأثيرات نمو إيجابية، ولكنها تكون أصغر من تلك التأثيرات التي تحدث من إعادة التخصيص داخل ميزانية كلية بعينها. والرسالة السياسية الرئيسية التي تُستَشَف من هذا التحليل هي أن الحكومات يمكنها أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بمجرد تحويل المصروفات الزراعية من الدعم إلى السلع العامة.

وبحثت التحليلات الإضافية التي أجراها Allcott وLederman وLópez (٢٠٠٦)، والتي اعتمدت جزئياً على نفس مجموعة البيانات، في مُحَدِدات مستوى وتركيبة المصروفات العامة الريفية ومحددات ومستوى النمو الزراعي. وقد وجدوا أن عدم المساواة التاريخي في توزيع

[٢٥] لاحظ أن هذه النتائج لا تقبل المقارنة مع النتائج الواردة في الإطار ٥ لأنها تأتي من مصادر مختلفة وتستعمل تعاريف مختلفة للسلع العامة.

الجدول ١٣

حصة الدعم والسلع العامة من المصروفات الحكومية الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بلدان منتقاة

البلد	الدعم كحصة من الإنفاق الريفي	السلع العامة كحصة من الإنفاق الريفي
	(النسبة المئوية)	
الأرجنتين	٥٩	٤١
البرازيل	٨٧	١٣
كوستاريكا	٤٨	٥٢
إكوادور	٨٠	٢١
غواتيمالا	٦٩	٣١
هندوراس	٢٧	٧٣
جامايكا	٩	٩١
المكسيك	٥٨	٤٢
نيكاراغوا	٦٦	٣٤
بنما	٣٧	٦٣
باراغواي	٥١	٤٩
بيرو	٣٢	٦٨
جمهورية الدومينيكان	٦٤	٣٧
أوروغواي	١٩	٨٢
فنزويلا	٥٤	٤٦

ملاحظة: الحصص هي متوسطات سنوية للسنوات من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠١.

المصدر: López وGalinato، ٢٠٠٦

الثروة كان هو المحدد الرئيسي، إلى جانب عوامل أخرى سياسية ومؤسسية مثل المساءلة الحكومية ومشاركة المجتمع المدني والشفافية والتشظي العرقي واللغوي. وفي الحقيقة، أن ارتفاع مستويات عدم المساواة يميل إلى زيادة كل من التخصيص الحكومي الكُلِي للمناطق الريفية، ومن حصة الدعم في المصروفات الزراعية الكلية. ومع ذلك، أكد الباحثون على الحاجة إلى جمع المزيد من البيانات وإجراء المزيد من التحليلات لتحديد ما إذا كانت نتائجهم سوف تَصمُد خارج هذه المنطقة.

الاقتصاد السياسي للاستثمار العام في الزراعة [٢٦]

إذا كانت عائدات الاستثمارات العامة مرتفعة جداً على هذا النحو، فلماذا لا تستثمر الحكومات المزيد منها؟ وإذا كانت العائدات من الاستثمار العام أعلى من العائدات من الدعم، فلماذا لا تواصل الحكومات تقديم الدعم؟ يشير التحليل الذي أورده مؤخراً Allcott وLedermanو López (٢٠٠٦) إلى دور توزيع الثروة، إلى جانب عوامل سياسية ومؤسسية أخرى، كمحددات لتركيبة المصروفات العامة الريفية. أما مسألة كيفية تحديد سياسات الإنفاق العام ذي الصلة بالزراعة فهي في واقع الأمر مهمة لفهم كيفية تحسين الاستثمار العام.

والفارق الجوهري بين مقررات الاستثمارات الخاصة والعامة هو أنه بينما يكون الأول محفوزاً بتوقعات عائدات خاصة، فإن الآخر يجب أن يكون محفوزاً من حيث المبدأ بعائدات اجتماعية متوقعة. وفي حقيقة الأمر، ولعدد من الأسباب، قد لا تتوافق محفزات صناع القرارات مع المزايا الاجتماعية الأوسع المتوقعة من الاستثمار. ويمكن لأنماط الإنفاق العام والاستثمار أن تتأثر بعوامل مثل ضغوط مجموعات المصلحة، وبالفساد أو حتى بخصائص الاستثمارات الزراعية ذاتها. فمثلاً، قد تكون بعض الاستثمارات الزراعية لا تعطى مردودها إلا بعد فترات طويلة من الزمن لا يمكن تحديد تأثيراتها بوضوح دائماً، ومن ثم فإن السياسيين - الذين يهمهم البقاء في مناصبهم - قد لا يدبرون قدراً كبيراً من الائتمان. ويمكن لعوامل مثل هذه العوامل، وكذلك الحوكمة بصفة عامة، أن تُحِدْث أثراً رئيسياً على كيفية استخدام الأموال العامة في المصروفات الزراعية والاستثمار.

قد لا يؤدى الاستثمار الحكومي على الدوام إلى

[٢٦] ينبني هذا القسم على ورقة معلومات أساسية أعدها أحد أعضاء المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. أنظر Mogues، ٢٠١٢.

تحقيق النتائج المتوقعة بسبب التكاليف الباهظة وانخفاض عائدات الأصول الناتجة عن استثمار الأصول أو سوء استخدامها بمجرد بدئها. وهناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تقلل من فعالية الاستثمار الحكومي: فالرشوة يمكن أن تزيد من تكاليف الاستثمار؛ ويمكن للحكومات ببساطة أن تكون غير فعالة في السيطرة على التكاليف؛ وقد يؤدى تمويل الدعم إلى اختيار مشروعات أكثر تكلفة؛ وقد تكون القرارات خاضعة للهيمنة الشخصية أو لاعتبارات سياسية (Pritchett، ١٩٩٦). ويمكن لنقص توفير التمويل لنفقات التشغيل وصيانة الأصول أن تكون أحد مصادر سوء استخدام الأصول الذي ينشأ عن طريق الاستثمار العام. وفعالية الاستثمار الحكومي، الذي يقاس على أنه الفرق بين المصروفات العامة وقيمة الأصول المتولدة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الحوكمة والسياسات الجيدة (Pritchett، ١٩٩٦).

جماعات المصالح والعمل الجماعي

يمكن أن يكون لجماعات المصالح نفوذ قوى على المصروفات العامة وعلى قرارات الاستثمار في الزراعة. وقد أشار عدد كبير من الدلائل إلى السبل التي حبذتها السياسات الزراعية لدى البلدان النامية، وتفضيلها لعدد صغير من المزارعين الأوسع نطاقاً (انظر Birner وResnick، ٢٠٠٦ للحصول على نظرة عامة مقتضبة). فالاستثمار العام في البلدان النامية وسياسات التسعير وغيرها من التدابير قد أفادت، من الناحية التاريخية، سكان الحضر على حساب سكان الريف والأسر الزراعية (Lipton، ١٩٧٧). وقد شُرحت هذه الظواهر من واقع خصائص جماعات المصالح، التي تؤثر بقدرتها على الضغط من أجل سياسات عامة، بما في ذلك الاستثمار، والدعم والتدخلات العامة الأخرى، التي تخدم مصالحها (Becker، ١٩٨٣).

وتعتمد الفعالية التي تؤثر بها مختلف جماعات المصالح في السياسيين من خلال الإجراءات الجماعية على العديد من العوامل (Olson، ١٩٦٥). ويميل بعض هذه العوامل إلى وضع المزارعين في موضع حرمان مقارنة بسكان الحضر. ذلك أن التشتت المكاني للمزارعين ونقص فرص الحصول على البنية التحتية لوسائل النقل والاتصالات يجعل من التنسيق والمتابعة المتبادلة للتدابير أكثر صعوبة مقارنة بالمواطنين في المناطق الحضرية (Olson، ١٩٦٥). كذلك فإن العدد الأكبر من المزارعين في الكثير من البلدان النامية يضعهم في موضع حرمان مقارنة بسكان الحضر. وفي الحقيقة فإن التنسيق بين مجموعات مصلحة كبيرة أصعب من التنسيق بين مجموعات مصلحة أصغر وذلك بالنسبة لأي مستوى من مستويات التركيز المكاني، وفرص الوصول على البنية التحتية للنقل والاتصال (Olson، ١٩٦٥).

ويعتمد نفوذ مجموعة من المجموعات بصورة حرجة على ثروتها المالية. هذا بالإضافة إلى، السهولة الأكبر لديها في التنسيق بين المجموعات الصغيرة، الأمر الذي يوضح لماذا يمكن لقلة من المزارعين الكبيري الحجم أن يؤثروا في أنماط الإنفاق العام عندما تكون الثروة والأرض مركزة بدرجة عالية في أيديهم (انظر التحليل الذي أجراه Allcott وLedermanz López [٢٠٠٦] والمذكورعاليه) وهذا يؤكد أهمية زيادة رأس المال الاجتماعي للمزارعين الأصغر نطاقاً عن طريق جمعيات المنتجين.

وثمة ظاهرة أخرى مهمة في عمليات السياسات ذات الصلة بجماعات المصالح تتمثل في وجود انحياز للوضع الراهن بين صناع السياسات. وغالباً ما تستمر السياسات التي لم تعد مفيدة دون توقف. ومن الأمثلة على ذلك دعم المستلزمات الزراعية، اذي نادراً ما يُلغى حتى بعد أن تكون قد فشلت في إنجاز أهدافه الرامية إلى زيادة الكفاءة، أو تحقيق الإنصاف، أو لم يفِ بهذه الأهداف. فأولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن هم عادة الأشخاص الذين في يدهم السلطة اللازمة لضمان إنفاذ السياسات في المقام الأول (Fernandez وRodrik، ١٩٩١) بل والذين قد يرون قوة الضغط لديهم تزداد بعد أن تكون السياسات قد وضعت بالفعل (Morris وCoate، ١٩٩٩).

الاعتراف بالفضل والفترات الفاصلة بين المصروفات وجني المنافع

قد يكون الاعتراف بالفضل من جانب المستفيدين حافزاً قوياً بالنسبة لصناع السياسات المسؤولين عن قرارات أو مصروفات عامة. فالسهولة التي يعزِى بها المواطنون الاعتراف بالجميل أو المسؤولية لصانع السياسات بالنسبة للدعم أو استثمارات محددة ونتائجها يمكن أن يكون لها أثر كبير على تحديد أولويات المصروفات العامة.

إن مشروعات البنية التحتية الظاهرة للعيان مثل بناء المدارس أو التحويلات المباشرة، على سبيل المثال، تكون أسهل في الإدراك والإرجاع إلى قرارات ملموسة اتخذها سياسيون ومسؤولون بعينهم من تحسين نوعية خدمات الإرشاد الزراعي أو الاستثمار في البحث والتطوير. إن الطفرة الأخيرة في برامج دعم المستلزمات الواسعة النطاق يمكن تفسيرها بأسباب من بينها سهولة تحديد التأثيرات وإرجاعها إلى المسؤولين الذين كانوا وراءها.

إن طول الفترة الزمنية التي تنقضي قبل أن

تؤتي الكثير من الاستثمارات العامة عائدات تجعل عملية الاعتراف بالفضل أكثر صعوبة. فكلما ازدادت فترة التأخر كان من الأصعب عزو الفضل إلى المسؤولين أو تقل الحوافز لجعلهم يقومون بالاستثمار. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الاستثمار في البحث والتطوير، الذي يعطى عائدات عالية بصفة عامة ولكنه يستغرق وقتاً طويلاً بين مرحلة الإنفاق ومرحلة جني المنافع. وقد يمثل ذلك أحد الأسباب الكامنة وراء نقص الاستثمار الظاهري المنتظم في البحث والتطوير الذي سلفت مناقشته.

إن خطورة مشكلة إرجاع الفضل لأصحابه تعتمد أيضاً على نوعية وحجم المعلومات وعلى مستوى التعليم لدى المنتفعين بالمصروفات العامة. فالمواطنون الأفضل تعليماً، والذين توجد لديهم فرص أفضل للحصول على المعلومات التي تكون منظمات المجتمع المحلي وسيطاً فيها مثلاً، يكونون أقدر على الإرجاع السليم للفضل. وهكذا فإن تحسين مستويات التعليم وتدفقات المعلومات أيضاً من الأمور المهمة لتحسين أولويات المصروفات العامة والاستثمار.

الفساد والسعي إلى التربح

إن التصرفات الفاسدة والسعي إلى التربح يمكن أن تؤدى إلى أنماط اجتماعية غير مثالية في الإنفاق والاستثمار. فمشروعات البنية التحتية الكبرى تفيد بسهولة السلوك الساعي إلى التربح من جانب الموظفين العموميين. وتشير الدلائل الواردة من تحليل عبر البلاد أنه في البلدان ذات الدخل المنخفض يزداد معدل الفساد مع حصة الإنفاق على المشروعات الرأسمالية الواسعة النطاق وينخفض مع حصة الإنفاق على القطاع الاجتماعي (de la Croix وDelavallade، ٢٠٠٩).

ففي البلدان ذات مستويات الفساد المرتفعة قد تؤدى هذه الظاهرة إلى إحداث تحيز لصالح المشروعات الرأسمالية الواسعة النطاق مفضلة إياها على أشكال الاستثمار الأخرى أو المصروفات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الفساد الذي يولد هذا التحيز تجاه المشروعات الواسعة النطاق هو أيضاً نفسه الذي من المحتمل أن يجعل هذه الاستثمارات أقل إنتاجية داخل البلدان ذات الحوكمة الأفضل. أما الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعيين فتكون أقل ميلاً نسبياً إلى السعي إلى التربح والممارسات الفاسدة، على الرغم من وجود حالات فساد مُسجلة، مثال ذلك المجالس السلعية التي حولت الأموال التي جُمعت من الضرائب التي فرضت على المزارعين والتي كان المقصود بها تمويل مؤسسات البحوث الزراعية العامة (Omuru وKingwell، ٢٠٠٦).

الحوكمة والاستثمار الزراعي

إن بيئة الحوكمة - التي لا يمثل الفساد إلا بعداً واحداً فيها - يُنظر إلها بصورة متزايدة كأحد المحددات المهمة لمخصصات الإنفاق العام، بما في ذلك المخصصات الموجهة للاستثمار في الزراعة. كما أن الدلائل على هذه الصلة السببية تؤيد الارتباط القوى الذي أُكتشف وجوده بين مؤشرات الحوكمة الجيدة وتراكم رأس المال السهمي داخل المزرعة والمشار إليه في الشكل ١٦ في الفصل ٣.

وقد وجد Deacon (٢٠٠٣) أدلة عملية قوية تقوم على أن نظم الحوكمة تؤثر في توفير السلع العامة[٢٧]. وقد وَجَد أن الحكومات الديكتاتورية تحرص على الدوام على إنقاص حجم السلع العامة مقارنة بالحكومات الديموقراطية والشاملة. ووجد أيضاً أن مستويات الدخل تؤثر بالإيجاب على توفير السلع العامة، وأن توفير السلع العامة تجاوب بدرجة أكبر مع نمو الدخل في الديموقراطيات أكثر من تجاوبه في الحكومات الديكتاتورية. وعلى مستوى الحكومة المحلية، أيضاً، تشير الدلائل إلى أن نصيب الاستثمار العام من المصروفات العامة الإجمالية التي تنفقها الإدرات الريفية يكون أعلي عندما يكون زعيم القرية منتخباً وليس معيناً (Zhang وآخرون، ٢٠٠٤).

إن فعالية الإنفاق العام على الصحة والتعليم في تحقيق النتائج المرجوة تعتمد أيضاً على نوعية الحوكمة؛ مثل الإنفاق داخل البلدان ذات المستويات المرتفعة من الفساد، وأن البيروقراطية غير الفعالة تكون أقل فعالية مما هي عليه في البلدان ذات الحوكمة الأفضل (Rajkumar وSwaroop، ٢٠٠٨). وقد كشفت البيانات الأسرية الواردة من أوغندا عن أن هناك مستوى أدنى من الأمن، إذا انخفض الاستثمار العام في البنية الأساسية والتعليم دونه فإنه لا يُحدث إلا تأثيراً طفيفاً على النمو (Zhang، ٢٠٠٤).

وثمة دليل قائم على الملاحظة يفيد بوجود صلة بين مختلف جوانب الحوكمة وبين توفير الحكومة للسلع العامة. ويُثار هنا سؤال: ما هي التداعيات بالنسبة للزراعة وأي جوانب الحوكمة هي الأهم بالنسبة للاستثمار الزراعي وتوفير السلع العامة؟ وقد ناقش Birner وResnick (٢٠٠٦) في دراسة شاملة للدلائل القائمة على الملاحظة والاختبار بشأن الصلات بين الحوكمة الجيدة والنمو المتحيز للفقراء «الالتباس التعريفي» للحوكمة وتعدد المؤشرات المستخدمة في جانب كبير من هذه المناقشة وكذلك التحليل العملي. وقد أشارا إلى الحاجة إلى

[٢٧] السلع العامة المشمولة بالبحث هنا: فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، والنظافة الصحية، وكثافة الطرق، والالتحاق بالمدارس ومستويات الرصاص في البنزين، كمؤشر على حماية البيئة.

فهم أفضل حول "أي جوانب الحوكمة هي التي تُفضي إلى النمو، وأيها يحدد ما إذا كان الفقراء قادرين على المشاركة في عملية النمو»؟ (Birner وResnick، ٢٠٠٦، ص. ٣٨). وقد يبدو أن توافر فهم مماثل أمرٌ مهم لقضية الحوكمة المحددة وللاستثمار الزراعي.

تخطيط الاستثمار العام في الزراعة

من التحديات الكبرى ضمان استثمار عام أكثر فعالية في الزراعة ومن أجلها. وهذا ينطوي على تحسين عملية صنع السياسات التي تؤثر في الاستثمار وتعزز التخطيط وعمليات الميزانية للاستثمار العام. ويتسم هذا التحدي بشدة خاصة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، حيث تلعب الزراعة بصفة عامة، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية وتقليل الفقر، وحيث تكون الموارد المتاحة من أجل الاستثمار محدودة بدرجة أكبر.

وهناك اهتمام متزايد بالحاجة إلى تحسين عمليات الميزانية (انظر مثلاً البنك الدولي، ٢٠١١ هـ). ومع ذلك، فهناك حاجة أيضاً إلى تفحص السياسات التي تؤثر على الاستثمار الخاص وعلى الاستثمار العام في الزراعة ومن أجلها بطريقة متكاملة. ويمكن للسياسات المناسبة أن تزيد من عائدات كل من الاستثمار الخاص والعام. ويمكن للاستثمار العام المناسب أن يزيد من العائدات المتولدة من الاستثمار الخاص وأن يحسن الحوافز إلى الاستثمار، غير أن وجود إطار سياساتي غير ملائم يمكن أن يقلل بقوة من تأثيراتها وأن يؤدى إلى فاقد كبير في الموارد العامة. وتبذل كثير من البلدان الآن جهوداً ملموسة لتوجيه وتحسين الاستثمار في الزراعة عن طريق وضع خطط استثمار قطرية (الإطاران ٢٣ و٢٤).

الإطار ٢٣

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP)

يمثل إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، الذي أُعتمد عام ٢٠٠٣، اعترافاً رسمياً من جانب البلدان الأفريقية بأن هذا القطاع يتمتع بأهمية حاسمة في النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، وإنه ينبغي تخصيص المزيد من الموارد له، وفي هذا الإعلان التزمت البلدان الموقعة بمجموعة من المبادئ لتشجيع التنمية الزراعية، وبالتزام واضح بتحقيق أهداف محددة، وبصفة خاصة بتخصيص ١٠ بالمائة على الأقل من ميزانيتها الوطنية للزراعة، وبتحقيق نمو زراعي سنوي قدره ٦ بالمائة.

وقد فَعَّلَ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هذه المبادئ، وهو البرنامج الذي يوفر إطاراً مشتركاً لسياسات التنمية الزراعية في أفريقيا. وتشمل هذه العملية اجتماعات موائد مستديرة قُطرية للتشاور مع أصحاب المصلحة، ولإجراء تحليل قائم على القرائن، وتطوير برامج استثمارية، وكذلك التقييم والتعلم من هذه العملية ومن الممارسة. وتساعد هذه المشاورات، وكذلك عملية الجرد، على بث توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن الأولويات الأمر الذي يَبلُغ أَوْجَه في التوقيع على «اتفاق» يوجز جدول أعمال البلد بالنسبة للتنمية الزراعية، وتقليل الفقر، والأمن الغذائي والتغذوي. وهو يُحدِّدُ أيضاً مسؤوليات مختلف الأطراف ويحدد آليات التنفيذ، بما في ذلك التنسيق والإشراف وحشد التمويل.

وعندئذ تصاغ خطة الاستثمار وتُعرض على خبراء مستقلين في استعراض تقني لضمان الاتساق مع مبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وأهدافه. والأخذ بأفضل الممارسات،[1] والتواؤم مع التزامات الاتفاق والجدوى التشغيلية لبرامج الاستثمار. وعملية الاستعراض التقنية هي شرطٌ أيضاً للتأهل للحصول على التمويل من البرنامج العالمي للأمن الزراعي والغذائي (انظر الإطار ٨ صفحة ٣٥).

وفي النهاية، يُعقد اجتماع أعمال رفيع المستوى من جانب الحكومة وبمشاركة مجموعات أصحاب المصلحة الوطنيين، والمؤسسات الأساسية في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، والجهات المانحة والجهات المُموِلة المحتملة الأخرى. والغرض من ذلك هو إثبات صحة خطة الاستثمار والمصادقة عليها، وتأكيد الاستعداد للتنفيذ والتزامات التمويل، وكذلك الموافقة على أساليب التنفيذ.

وبحلول مارس/آذار ٢٠١٢، كان ٢٧ بلداً قد وقع على الاتفاقات، وجميعها لديها خطط جاهزة للاستثمار أو في طور إعدادها، و١٩ بلداً كانت قد عقدت اجتماع الأعمال.

(تابع)

الإطار ٢٣ (تابع)

وعلى الرغم من أن الكثير من التحديات لا تزال قائمة، فهناك منافع حقيقية من هذه العملية. ففي الجانب الإيجابي، يساعد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في دفع الحوار بشأن صنع السياسات الزراعية على المستوى الدولي والتوفيق فيما بينها. وقد اكتشف استعراضٌ لإطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لدى غانا، وكينيا، وأوغندا أنه فعّال على المستويين العالمي والقاري، غير أن العملية على المستوى القطري لا تزال ضعيفة، وبخاصة من حيث الملكية القطرية، ومشاركة أصحاب المصلحة، واستخدام القرائن في صنع القرارات والتوفيق بين السياسات (Zimmermann وآخرون ٢٠٠٩). وفي بعض الأحيان أعاقت المواعيد النهائية للتمويل (المفروضة مثلاً من جانب البرنامج العالمي للأمن الزراعي والغذائي GAFSP) عملية المشاورات، وصنع القرارات القائمة على القرائن، واستعراض النظراء، الخ. ولم تَفْطِنْ الجهات المانحة أيضاً، على الأقل في البداية، إلى القيمة المضافة في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومن ثم جاءت استجابتها بطيئة بصفة عامة.

وفي رواندا، حيث يعتبر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في قمة نفوذه، فإن الحكومة كانت قد قامت قبل ذلك بصياغة خطة استراتيجية للمرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي (PSTA II)، أُعدت للتشاور مع خبراء خارجيين، وتركز على تحديد العائدات المحتملة من الاستثمار في الأغذية الأساسية والدعم السياساتي الضروري. وقد تم فيما بعد التوفيق بين المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي (PSTA II) وبين إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا حيث شكلاً أساساً لخطة الاستثمار في رواندا. وقدمت أمانة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مساعدة تقنية لتحديد البرامج والبرامج الفرعية للخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي وتقدير تكاليفها. وقد أدار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا اجتماعاً للأعمال، أي مناقشة مع الجهات المانحة، أدت إلى بعض التغييرات في أولويات الإنفاق. وأدت هذه العملية إلى المزيد من الدعم الحكومي، وإلى تعهدات كبيرة من المانحين، مع توافر ٨٠ بالمائة من تمويل المرحلة الثانية للخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي الموجودة حالياً.[٢]

ولما كانت المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي في رواندا استمراراً وتوسيعاً لنطاق الأنشطة التي بدأت أثناء المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي في ٢٠٠٤، فإنها تكون بذلك الدولة الأولي التي مضى عليها وقت كافٍ للسماح بإجراء تقدير مبدئي لتجربتها مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتخطيط الاستثمار. وقد حدثت زيادات لا بأس بها في استخدام الأراضي لإنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الذرة والبطاطس الأيرلندية، والأرز والقمح وجزئياً من جانب برامج الميكنة، وكذلك الاعتماد المتزايد لمواد غِراس جديدة، واستخدام الأسمدة. وقد تحققت زيادات ملموسة في الغلات بالنسبة لجميع المحاصيل.

[١] كما سبقت الإشارة في الوثائق الإطارية لركائز البحث الزراعي (Pillar) التي تمثل جانباً رئيسياً من عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والتي طُورت تحت قيادة المؤسسات الأساسية الرائدة ((Pillar Lead (انظر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ٢٠١٠أ للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن المؤسسات الأساسية الرائدة Pillar Lead).

[٢] من ناحية أخرى، تم تمويل خطة توغو للاستثمار إلى حد حوالي ١٠ بالمائة.

المصدر: طبقاً لحكومة رواندا (٢٠٠٩)، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (٢٠١٠أ)، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (٢٠١٠ب)، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (٢٠١٠ج).

الرسائل الرئيسية

- إن الاستثمار العام في الزراعة يدعم النمو الزراعي بقوة ويؤدى إلى تخفيض الفقر، غير أن نوع الإنفاق أمر مهم. فالاستثمارات في البحث والتطوير الزراعيين، والبنية التحتية الريفية، والتعليم تعطى عائدات أعلى من الإنفاق على الإعانات لشراء المستلزمات الزراعية مثل الأسمدة. وعلى الرغم من عدم وضوح الفرق بين الاستثمار في السلع العامة والإعانات للسلع الخاصة دائماً، فإن الدلائل الواردة من عدد كبير من البلدان خلال فترة ٥٠ عاماً هي دلائل واضحة: فالاستثمار في السلع العامة يعطي عائدات بالنسبة للنمو الزراعي وتخفيض الفقر أعلى من الإعانات التي تقدم للمستلزمات.
- إن الاستثمارات في مجموعة واسعة من السلع الريفية العامة تكون تكميلية للاستثمارات التي تستهدف

الإطار ٢٤

خطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش

اتبعت الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بالإضافة إلى بلدان أفريقية خططاً للاستثمار في الزراعة. وخطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش - وهي خارطة طريق نحو الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي الزراعي - هي مثال على هذه العملية المعنية بتخطيط الاستثمار.[١] وقد انبثقت خطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش عن السياسة الوطنية للأغذية (التي أعتُمِدت في ٢٠٠٦) وخطة العمل ذات الصلة (٢٠٠٨-٢٠١٥) وهي تتمحور حول ثلاثة أبعاد من أبعاد الأمن الغذائي هي: التوافر، وفرصة الحصول، والاستفادة.

وكانت حكومة بنغلاديش قد قادت عملية التخطيط للاستثمار وأشركت عدداً كبيراً من الوزارات والوكالات والإدارات - مع تقديم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووزارة الزراعة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية للدعم التقني والمالي والسياساتي لها. وقد اشتملت هذه العملية على مشاورات واسعة مع الوزارات الرئيسية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية وعدد كبير من أصحاب المصلحة، وبخاصة المزارعين وتنظيماتهم.

وكانت من بين نقاط التركيز المهمة لهذه العملية التوفيق بين الأولويات، بطريقة تسمح للوكالات الحكومية والجهات المانحة أن تعمل بصورة أكثر فعالية نحو الأهداف المشتركة، وبما يتمشى مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥). وقد تلقت عملية التخطيط دافعاً من جانب مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي والمبادرة الأمريكية لتوفير الغذاء في المستقبل.[٢]

وبصفة عامة، ترمي خطة الاستثمار إلى: (١) تخطيط وتنفيذ أولويات الاستثمار بصورة منسقة؛ (٢) زيادة تقارب مصادر التمويل من الميزانية ومن الخارج، و(٣) تعبئة موارد إضافية. وتتعلق الاستثمارات المقترحة بتعزيز القدرات المادية والمؤسسية والبشرية في ميدان الزراعة، وإدارة المياه، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، والتسويق الزراعي، وإدارة الأغذية، وشبكات الأمان، والأمان التغذوي والغذائي.

وعلى مستوى عملي، يجرى تقدير احتياجات الاستثمار من جانب إدارات متنوعة مكلفة بالمساهمة في تحقيق غايات الأمن الغذائي المعلنة. وبمجرد صياغة المشروعات فإنها تدخل في مرحة التنفيذ الحكومية. وتضم هذه الخطة أكثر من ٤٠٠ مشروع في مختلف الميادين مستمدة من خطة عمل السياسة الوطنية للأغذية (٢٠٠٨-٢٠١٥).

ومن بين الجوانب الرئيسية لهذه العملية متابعة الخطة ومراجعتها. فمثلاً، حدث عقب اعتماد النسخة الأولي لخطة الاستثمار القطري في يونيو/حزيران ٢٠١٠ أن بدأت في ديسمبر/كانون الأول عملية مراجعة، اشتملت مرة أخرى على مشاورات واسعة النطاق. وقد تم وضع نسخة مستكملة من خطة الاستثمار القطري في ٢٠١١. وتنعقد النية على أن يولِّد الرصد والمراجعة المستقبليْن على التوالي خطة استثمار قطرية أفضل وتقدير تكاليفها وتحديد أولوياتها بدقة أكبر. وبهذا المعني يتم النظر إلى خطة الاستثمار القطري كوثيقة حية.

[١] إن العملية التي اتبعتها بنغلاديش هي وثيقة الصلة من حيث الروح، ومن حيث الناحية العملية، بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التي دعت إلها المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا.

[٢] توفير الغذاء للمستقبل هو مبادرة من جانب حكومة الولايات المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي ومكافحة الجوع. وتقودها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتستفيد من الموارد والخبرات الموجودة لدى الوكالات في جميع أنحاء حكومة الولايات المتحدة. وترمى هذه المبادرة الرئاسية إلى مساعدة البلدان على تحويل قطاعاتها الزراعية إلى إنتاج قدر كاف من الأغذية بصورة مستدامة لتوفير الغذاء لشعوبها.

القطاع الزراعي مباشرة؛ فالاستثمار في شق الطرق الريفية، مثلاً، يميل إلى تحسين فرص الوصول إلى السوق من جانب المنتجين الزراعيين، ويشجع الاستثمار الخاص في هذا القطاع. أما التأثير النسبي للاستثمارات البديلة فتتفاوت بتفاوت البلد، مما يشير إلى أن أولويات الاستثمار يجب أن يتم تحديدها محلياً، ولكن العائدات من الاستثمار في السلع العامة في المناطق الريفية متداعمة ويُعزز بعضها البعض.

- تشير بعض الدلائل إلى أن الاستثمار في المناطق الأقل حظاً من المزايا قد يقلل من الفقر بصورة أكثر فعالية من الاستمرار في الاستثمار في المناطق ذات الإمكانيات العالية التي حدث فيها بالفعل تقدم كبير، إلا أن الظروف تختلف من بلدٍ إلى آخر مع مرور الوقت، وتعتمد على مدى انتشار تأثير الاستثمار عبر المناطق عن طريق الآثار الانتشارية للتكنولوجيا وهجرة الأيدي العاملة والمُضاعِفات الاقتصادية.

- على الرغم من وجود دلائل كثيرة توثق العائدات الاقتصادية والاجتماعية العالية للاستثمار في السلع العامة التي تدعم الزراعة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإن المخصصات في ميزانية الحكومة لا تعكس دائماً هذه الأولوية، وأن الإنفاق الفعلي لا يعكس دائماً المخصصات في الميزانية. ويقع اللوم في ذلك على عدد من العوامل الاقتصادية السياسية، بما في ذلك الإجراءات الجماعية التي تتخذها مجموعات المصلحة القوية، ومصاعب عزو المسؤولية عن أنشطة الاستثمار الناجحة التي تستغرق وقتاً طويلاً حتى تظهر ثمارها وانتشار المنافع (كما يحدث في الكثير من السلع العامة الزراعية والريفية)، وضَعْف الحوكمة والفساد. ويمكن لتعزيز المؤسسات الريفية وزيادة الشفافية في اتخاذ القرارات أن يُحسن من أداء الحكومات والجهات المانحة من حيث ضمان تخصيص الموارد العامة الشحيحة بصورة تحقق نتائج نافعة اجتماعياً.

٦- إطار سياساتي لتحسين الاستثمار في الزراعة

لا شك في أهمية الاستثمار في الزراعة بصفته أكثر الاستراتيجيات فعالية في مكافحة الجوع والفقر والانتقال إلى الزراعة المستدامة. ومع ذلك ففي تلك الأجزاء من العالم حيث يشتد الجوع والفقر لأقصى درجة، شوهدت معدلات سلبية أو راكدة للاستثمار خلال العقود الثلاثة الماضية سواء من جانب المزارعين أو الحكومات. وتواجه هذه المناطق تحديات مستمرة تتمثل في زيادة نمو الإنتاجية المنصفة والقيام في نفس الوقت بالتحسين الجذري للاستدامة البيئية في هذا القطاع.

إن المزارعين هم، وسيظلون، أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، الأمر الذي يعني أنهم يجب أن يشكلوا قلب أية استراتيجية استثمارية. لذلك فإن التركيز فقط على الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي في الداخل لا يكفي. وقد أظهر مئات الملايين من المزارعين في جميع أنحاء العالم استعدادهم للاستثمار في أنشطتهم الإنتاجية على الرغم من الظروف المعاكسة في غالب الأحيان. ومع ذلك، فإن استثماراتهم في الزراعة تواجه في الغالب قيوداً تفرضها السياسات والبيئة المؤسسية غير الداعمة. فتَخَيل ما الذي يمكنهم أن يحققوه إذا توافرت لهم بيئة تمكينية داعمة.

ومن اللازم تكوين فهم واضح للحوافز وللقيود التي يواجهها المزارعون في مختلف السياقات لكي يطلقوا طاقاتهم الكامنة في الاستثمار. ويلعب القطاع العام دوراً لا غنى عنه في خلق وتعزيز مناخ استثماري مؤاتٍ يمكن داخله أن يزدهر الاستثمار الخاص - من جانب المزارعين بالدرجة الأولى ومن جانب أصحاب المشاريع الريفية والمستثمرين الآخرين أيضاً، وأن يولد نتائج مفيدة اجتماعياً. وتتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية جوهرية في هذا الصدد. فعناصر مناخ الاستثمار المواتي معروفة جيداً، ولكنها تظل بعيدة المنال في الكثير من الأقاليم. وفي الحقيقة، هناك حصة كبيرة ومتزايدة من الإنفاق العام على الزراعة، في كثير من المناطق، لا توجه نحو أكثر الاستثمارات نفعاً من الناحيتين الاقتصادية أو الاجتماعية. فإذا توافر قدرٌ كبير من المعرفة بشأن كيفية تحسين الاستثمار في الزراعة، فما هو السبب في تحقيق قدر ضئيل جداً من التقدم؟

خلق مناخ استثماري موات للاستثمار الخاص في الزراعة: أمور سِياقية

استعرضت الفصول السابقة التحديات التي تواجه خلق بيئة داعمة للاستثمار الخاص في الزراعة. ومع ذلك، فإن أولويات وأهمية التحديات المختلفة تتفاوت حسب القطر والمنطقة، تبعاً للسياق. إذْ ينبغي أن يوضع في الاعتبار المستوى الكلي للتنمية الاقتصادية ودور الزراعة في الاقتصاد، ونطاق وعمق الفقر الريفي والجوع، ودرجة التدهور البيئي، ونوعية الحوكمة، ومستوى القدرات المؤسسية. وبصفة عامة، فإن البلدان عند بلوغها مستويات دخل مختلفة، سوف تختلف أولوياتها وتحدياتها.

البلدان ذات الدخل المرتفع يكون لديها عادة قطاعات زراعية شديدة التقدم وعالية رأس المال، ويكون عندها بصفة عامة بيئة تمكينية صالحة للاستثمار الزراعي. وتكون لديها القدرة على الاستجابة للطلب الفعال المتنامي، عن طريق عدة أمور من بينها الاستثمار المُحسَّن. ومع ذلك، ففي الكثير من البلدان تتأثر الحوافز الداعية للاستثمار في الزراعة نسبةً إلى القطاعات الأخرى تأثراً شديداً بالسياسات الاقتصادية والقطاعية، مما يخلق في الكثير من الحالات تحيزاً قوياً لصالح الزراعة.

ومن منظور الاستثمار الزراعي، يتمثل التحدي الرئيسي في هذه البلدان في ضمان ألا تكون الحوافز الاقتصادية غير محابية للزراعة (أو ضدها) وذلك عن طريق السياسات وضمان ميدان عمل عادل للجميع للاستثمار في الزراعة والقطاعات الأخرى، وقد يعني هذا تخفيض المستويات العليا من الدعم الحكومي المباشر وحماية هذا القطاع. وهذا أمر هام للغاية لضمان التخصيص الكفء اقتصادياً للموارد وللأنماط الاستثمارية في الزراعة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. وثمة تحدٍ رئيسي آخر هو ضمان أن تنعكس التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز وذلك من أجل تعزيز استدامة الإنتاج.

البلدان ذات الدخل المتوسط بلغت بالفعل مستوى معيناً من تراكم رأس المال في الزراعة، يزيد على ما تتميز به البلدان ذات الدخل المنخفض (انظر أدناه). وتميل هذه البلدان لأن يكون لديها قطاع زراعي أكثر

تنوعاً بصورة نسبية من حيث المنتجات وأنواع الكيانات العاملة داخل هذا القطاع. ودور الزراعة في تقليل الفقر هو دور معتدل بصفة عامة، وإن كان ذلك يختلف من بلد إلى بلد. فالاستثمار الخاص في هذه البلدان يأتي من العديد من المصادر (الاستثمار داخل المزرعة من جانب ذوى الحيازات الصغيرة، والاستثمار المؤسسي، والاستثمار الأجنبي في الداخل) ثم يتدفق إلى أنواع مختلفة من الأنشطة، تتراوح بين المزارع التجارية الخاصة الصغيرة النطاق، إلى المشاريع المتوسطة النطاق. وقد تكون بعض فئات المنتجين فئات محرومة من حيث قدرتها على الاستثمار نسبةً إلى الآخرين.

وبالإضافة إلى أن ضمان ساحة عمل عادلة للجميع من حيث الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الزراعة مقابل القطاعات الأخرى، وإدراج التكاليف والمنافع البيئية في الخدمات الزراعية، وتحسين البيئة التمكينية للاستثمار هو تحدٍ مهمٍ في الكثير من الحالات. فثمة تحدٍ سياساتي رئيسي في هذه البلدان يتمثل في تلافي التمييز فيما بين أنواع المستثمرين، مع التركيز على إزالة العوامل التي قد تُقيِّد صغار المستثمرين بصفة خاصة، وأولئك العاملين في مناطق أقل حظاً من المزايا. وهذا مهم ليس فقط لأسباب الإنصاف والعدل، وإنما لضمان التخصيص الفعال لرأس المال الداخل في الاستثمار. وإن تقديم دعم خاص لمساعدة المزارعين على الاستثمار في طرق إنتاج مستدامة يمكن أيضاً أن يكون ضرورياً في الكثير من السياقات.

البلدان ذات الدخل المنخفض أبعد ما تكون عن تحقيق الإمكانات الكامنة في القطاع الزراعي من حيث الإنتاجية، والإنتاج وتوليد الدخل وتقليل الفقر. فبالنسبة لعدد كبير من المزارعين، تعد زيادة الإنتاجية الزراعية مكوناً أساسياً من استراتيجيات الخروج من دائرة الفقر. إن بناء منشآت رأسمالية مخصصة للزراعة - مادية وبشرية ورأس مال طبيعي - أمرٌ حاسم الأهمية لأجل تحقيق هذا الغرض. كما أن زيادة الأصول الإنتاجية لأصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة قدراتهم على الاستثمار يعتبر تبعاً لذلك الركن الأساسي لجهود تخفيض الفقر.

إن الحوافز غير المتحيزة للاستثمار في الزراعة، سواء بالنسبة للقطاعات الأخرى وفيما بين مختلف المستثمرين داخل قطاع الزراعة، هي على نفس القدر من الأهمية كما سبقت مناقشتها بالنسبة للفئات القُطرية. فبالإضافة إلى تحسين البيئة التمكينية للاستثمار في الزراعة، إذْ أنها شرط لا غنى عنه لتشجيع الاستثمار الزراعي في عدد كبير من البلدان. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي في حد ذاته لضمان مستويات كافية من تراكم رأس المال. فتحتاج السياسات والبرامج لأن تُوجَه نحو إزالة القيود أمام تراكم الأصول الإنتاجية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن المُرجح أيضاً للدعم المحدد للاستثمار في طرق الإنتاج المستدامة ذات الفترات الطويلة التي تسبق المردود أن يكون ذا أهمية حاسمة لضمان التحسينات في استدامة الإنتاج. وقد يسهم الاستثمار الواسع النطاق في تكوين رأس المال في الزراعة، ولكن من غير المحتمل لهذا الاستثمار أن يقدم حلاً للفقر وعدم الأمن الغذائي بالنسبة لأعداد غفيرة من السكان، بل إنه يفرض مخاطر كبيرة على السكان الريفيين الذين يفتقرون إلى الموارد ما لم تتم إدارتها إدارة سليمة. ويحتاج الأمر إلى إنشاء سياسات وبرامج لضمان أن تؤدى هذه الاستثمارات في واقع الأمر، إلى الأمن الغذائي وألا تعوقه، وإلى تقليل الفقر بالنسبة للسكان المحليين.

دعم المناخ الاستثماري المواتي بالاستثمار العام

إن توفير مناخ موات للاستثمار الخاص ينبغي أن يكون مدعوماً باستثمار عام. فقد تزايدت الدعوات إلى تقديم المزيد من الاستثمار العام إلى الزراعة، وإلى زيادة الإنفاق على الزراعة بصفة عامة. غير أن، توسيع الإنفاق الكلي على الزراعة قد لا يكون مجرد مقترح بسيط. لذلك، فمن المهم زيادة تأثير الأموال العامة الشحيحة التي تقدم للزراعة، وذلك استناداً إلى بعض المبادئ الأساسية.

تركيز الأموال القليلة على الاستثمار في السلع العامة

تشير الدلائل إلى أن تأثير المستويات الحالية للإنفاق العام على الزراعة، في الكثير من الحالات - من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتقليل الفقر - يمكن أن يزداد عن طريق تحويل المصروفات من دعم السلع الخاصة إلى الاستثمار في السلع العامة. فمثلاً تُولِّد الإعانات الائتمانية عادة عائدات منخفضة للمجتمع، إلا أن الاستثمار في تعزيز المؤسسات المالية يمكن أن ييسر توفير خدمات ائتمانية أفضل، ويُدرّ عائدات أعلى على المجتمع. ويمكن للتحويلات الاجتماعية الموجهة أن تُولِّد منافع عامة جيدة عن طريق تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء من الاحتفاظ بأصولهم والتوسع فيها.

الاستثمار في البحث والتطوير

تشير الدلائل القوية بشأن العائدات الاجتماعية المرتفعة التي يدرّها الاستثمار العام في البحث الزراعي والتكنولوجيا لدى البلدان النامية، بصورة واضحة وبعيداً عن الغموض، إلى أن هناك نقصاً واضحاً في الاستثمار في

هذا المجال. فتأثير الإنفاق العام على البحث والتطوير في مجال الإنتاج الزراعي والإنتاجية، يكون أكبر من تأثير الإنفاق على أنشطة أخرى متصلة مباشرة بهذا القطاع، وكذلك الاستثمارات الرئيسية لصالح الزراعة، مثل البنية التحتية الريفية، والتعليم، وتوصيل الكهرباء، والصحة، والاتصالات. كما اتضح بصورة لا لَبْس فيها أن الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين اللذينْ يزيدان من الإنتاجية لهما تأثير قوي جداً من حيث التقليل من الفقر.

الاختيار الحكيم بين أنواع الاستثمار الزراعي

ليست جميع أنواع الاستثمار الزراعي متساوية في العائدات التي تُدِرها. فعند الدعوة إلى تقديم المزيد من الأموال، يكون من المهم للغاية التمييز، أو إظهار الفروق بين الأنشطة ذات المردود المرتفع، والأنشطة ذات المردود المنخفض من حيث الإنتاجية، وتقليل الفقر، وغير ذلك من النتائج. وعند الاختيار بين أنواع الاستثمار الزراعي، ينبغي مراعاة سلسلة من النقاط.

- أنه على الرغم، من أن الدلائل تبين أن أنواع الاستثمار في البحث والتطوير قد حققت عائدات مرتفعة بصورة ثابتة، وانطوت على تأثيرات مُقلِلة للفقر، فإن النمط الذي تسلكه أنواع أخرى من الاستثمار الزراعي تعتمد على البلد وعلى السياق.
- أن الاستثمار العام في قطاعات أخرى معينة يمكن أن يسهم مساهمات كبيرة جداً في الأداء الزراعي، وتقليل الفقر، ومن المجالات الرئيسية في هذا الصدد الطرق الريفية والتعليم.
- أن الأمر يحتاج إلى استراتيجية جغرافية موضوعة بعناية، نظراً لأن مردودات الموارد الحكومية التي توجه للتنمية الزراعية من المرجح أن تكون على درجة عالية من التباين بتفاوت المكان. وبصورة محددة، فإن الدلائل المقدمة في التقرير تشير إلى أنه في العديد من الحالات ربما حدث نقص في الاستثمار في المناطق الأقل حظاً من المزايا مقابل المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة.
- أنه ينبغي لصناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، أن يكونوا على دراية بأن المزايا التي تعود من بعض الأنواع العامة للاستثمار قد تتحقق، ولكن بعد فترة طويلة، بحيث أن أي تحليل قصير الأجل قد يحجب المكاسب الاقتصادية التي تعود من الاستثمارات العامة ذات فترات التكوين الطويلة.

تحسين عملية وضع السياسات والتخطيط للاستثمار الزراعي

إن المبادئ المطلوب توافرها لتشجيع الاستثمار في الزراعة وتوجيهه نحو الأنشطة ذات العائدات الاقتصادية والاجتماعية الأعلى معروفة جيداً، غير أن ترجمة هذه المبادئ إلى تحركات سياسية هي أمر أكثر صعوبة. وينطوي تحسين السياسات العامة والتخطيط العام للاستثمار في الزراعة ولصالحها على سلسلة من العناصر الرئيسية.

تحديد الأهداف

يتطلب التخطيط الاستثماري والسياساتي الفعال للزراعة تعريفاً واضحاً للأهداف وتحديداً لكيفية ارتباط السياسات والاستثمار العام مع استراتيجية التنمية الشاملة لدى بلدٍ ما. فالأهداف تختلف من بلد إلى بلد، وينبغي بلورتها بمشاركة فعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوى الصلة. وبشكلٍ عام، يُرجَحْ أن تتفاوت الأهمية النسبية للأهداف الرئيسية مثل توسيع نطاق إمدادات الأغذية، وتقليل الفقر، وضمان الاستدامة البيئية بين البلدان في مراحل مختلفة من التطور.

ضمان الترابط بين السياسات وبين تخطيط الاستثمار العام

إن كفالة الترابط بين السياسات العامة والتخطيط الاستثماري يمكن لها أن تزيد من التأثير، وأن تُحسن من احتمالات الوفاء بالأهداف بفعالية وكفاءة. وهذا يعنى أن تكون السياسات والاستثمارات العامة موجهة تجاه الأهداف المُعَّرفة، وأن تعزز بعضها البعض بدلاً من أن تكون متعارضة. إذْ أن السياسات، وخطط الاستثمار، إن لم تكن متسقة وغير متعارضة فيما بينها، يَقِلْ تأثير كلٍ منها بدرجة كبيرة. وفي غياب إطار سياساتي مناسب؛ يتعرض الاستثمار العام لِخَطر الإهدار.

تحسين القاعدة العملية لوضع السياسات وتخطيط الاستثمار وتحليل التأثيرات

إن كفالة تناغم وفعالية السياسات والاستثمار العام تحتاج إلى قاعدة متينة من الدلائل على طبيعتها وتأثيراتها. ومع ذلك، فليست هذه المهمة، بالضرورة، مهمة سهلة. فاستعراضات الإنفاق العام على الزراعة يمكن أن توفر نظرة عامة مُهِمة للغاية على الأنماط الفعلية لتخصيص الإنفاق العام وذلك كأساسٍ لإجراء

المزيد من التحسينات.[٢٨] أما عمليات الاستعراض التي تقتفي مسار الإنفاق العام فتركز على تنفيذ الميزانية، ويمكن أن تسمح بمتابعة وقياس المصروفات ابتداءً من عملية التخصيص وحتى المستخدم النهائي، وبتقييم مدى إنفاق الأموال العامة فعلياً في الأغراض التي قُصدت إليها، وتحديد مواضع التسرب. ومن الأمور المتساوية في الأهمية، فهم تأثير السياسات على الحوافز لدى مستثمري القطاع الخاص.[٢٩] ومن الأمور الوثيقة الارتباط بذلك لهي الحاجة إلى تطوير القدرات لصناعة السياسات على جميع المستويات.

ضمان التنسيق فيما بين القطاعات والحكومات والوزارات والوكالات وشركاء التنمية

يمكن للاستثمار الزراعي أن يسهم في النتائج التي يُنظر إليها عادة على أنها مناط الاهتمام لدى قطاعات ووكالات أخرى (مثلاً الصحة والتغذية)، أما الاستثمارات التي تقوم بها وكالات لا تُعنَى في المقام الأول بالزراعة (مثل البنية التحتية للطرق، وتوصيل شبكة الكهرباء، التعليم، الخ) فيمكن أن تكون من بين أهم الجهات التي تساهم في زيادة النمو الزراعي. وهذا يشير إلى الحاجة إلى تذليل أي عقبة إدارية ومؤسسية من شأنها أن تعوق التنسيق فيما بين الوكالات - ليس فقط على مستوي الوزارات لدى حكومات البلدان النامية، وإنما على مستوي الوِحدات داخل الوكالات المانحة. كذلك فإن التنسيق بين الطبقات المختلفة للحكومة التي تقوم بالاستثمار في الزراعة ولصالحها لهو أمر مُهمٌ في الكثير من السياقات. وثمة خطوة أولى (وأكثر يسراً) هي تحسين تقاسم المعلومات بشأن هذه الأنواع من الآثار المشتركة بين قطاعات الاستثمار العام، وبشأن مقدار الأنشطة الاستثمارية وسماتها التي يتم تنفيذها من جانب وكالات مختلفة. وثمة خطوة ثانية وأكثر صعوبة هي محاولة تحسين المخصصات على مستوى الوكالات، وفيما بينها، من أجل المنفعة المتبادلة، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتعددة.

تحسين الحوكمة والشفافية والشمولية في السياسات والتخطيط

إن تحسين الحوكمة بما في ذلك الشفافية والشمولية في السياسات العامة وأولويات الاستثمار أمر مهم للغاية لتعظيم تأثير السياسات. وامتداداً للتنسيق فيما بين القطاعات والوكالات يكون من المهم ضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة في تعريف وتنفيذ السياسات وبرامج الاستثمار. ويمكن للامركزية الإدارية والسياسية أن تُسهم غالباً في زيادة الشفافية والمساءلة.

التغلب على قيود الاقتصاد السياسي

إن توجيه السياسات والمصروفات العامة نحو أهداف التطوير الواضح وتقليل الفقر يغدو أمراً شاقاً بسبب القيود الاقتصادية السياسية السائدة لدى مختلف البلدان والسياقات. أما المشاكل الرئيسية؛ فتتمثل في الحيلولة دون استحواذ الصفوة على المزايا، والتغلب على مقاومة التغيير من جانب المنتفعين بالسياسات القائمة. كما أن التغلب على قيود الاقتصاد السياسي قد يكون هو أكثر العقبات صعوبة نحو سياسات محسنة لتشجيع الاستثمار الخاص، ونحو استثمار عامٍ أفضل في الزراعة. ومع ذلك، فإن إحراز التقدم في المجالات السابق ذكرها - وتوضيح الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية، وتماسك السياسات، وتحسين قاعدة الدلائل التي تتعلق بمقررات السياسات والاستثمار والتنسيق الأفضل والمزيد من الشفافية - يمكن أن تسهم في خلق الدعم السياسي الضروري لإحداث التغيير.

الرسائل الرئيسية للتقرير

تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، يقدم الرسائل الرئيسية التالية:

- **إن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة.** وإن الأقاليم التي ركدت فيها حصة العامل من رأس المال الزراعي ومن الإنفاق الزراعي أو انخفضت أثناء العقود الثلاثة الماضية، هي أيضاً بؤر للفقر والجوع في العالم اليوم. وسوف يضع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة ضغطاً متزايداً على قاعدة الموارد الطبيعية التي تدهورت بشدة بالفعل في الكثير من الأقاليم النامية. و الاستثمار مطلوب من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الإنتاج المستدام. كما أن القضاء المبرم والمستدام على الجوع يحتاج إلى زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي بل ويحتاج، وهذا هو الأهم، إلى تحسين نوعية الاستثمار.
- **إن المزارعين هم بحق المصدر الأكبر للاستثمار في الزراعة.** على الرغم من إيلاء الاهتمام مؤخراً للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى

[٢٨] طوّر البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية (بالمملكة المتحدة) خطوطاً توجيهية لإجراء مراجعات الإنفاق العام (البنك الدولي ٢٠١١هـ) وقد أجرى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية مجموعة من الدراسات بشأن عائدات أنواع مختلفة من الإنفاق العام والاستثمار لدى بلدان مختلفة (تمت الإشارة إلى بعضها في الفصل ٥).

[٢٩] إن مشروع رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية في أفريقيا (انظر الفصل ٣) هو مبادرة ترمي إلى تحسين تحليل كلٍ من السياسات والمصروفات العامة.

الرغم أيضاً من ضعف البيئات التمكينية التي يواجهها الكثير من المزارعين، فإن استثمار المزارعين أنفسهم داخل المزرعة يجعل مصادر الاستثمار هذه تبدو قِزمة، بل وتتجاوز بصورة ملموسة حجم الاستثمارات الحكومية. إن الاستثمار داخل المزرعة في رأس المال السهمي الزراعي يزيد بأكثر من ثلاث مرات على المصادر الأخرى للاستثمار مجتمَعة.

- **يجب أن يلعب المزارعون دوراً رئيسياً في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع، غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخاً مناسباً للاستثمار الزراعي.** إن المتطلبات الأساسية معروفة جيداً، ولكن يتم تجاهلها في الغالب الأعم. فَضَعف الحوكمة، وغياب دور القانون، وارتفاع مستويات الفساد، وحقوق الملكية غير الآمنة، وقواعد التجارة المتعسفة، والضرائب المفروضة على الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وعدم توفير بنية تحتية وخدمات عامة كافية في المناطق الريفية، وتبديد الموارد العامة الشحيحة، جميعها تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالزراعة، وتقلل بشدة من الحوافز التي تجتذب الاستثمار في هذا القطاع. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الضرورية لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.
- **إن وجود مناخ استثماري مُواتٍ أمر لا يمكن الاستغناء عنه للاستثمار في الزراعة، وإن كان لا يكفي للسماح للكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستثمار ولضمان أن يفي الاستثمار الواسع النطاق بالغايات المرغوب فيها اجتماعياً.**
  - **تتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية خاصة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على العوائق أمام المدخرات والاستثمار.** فيواجه أصحاب الحيازات الصغيرة غالباً قيوداً صارمة بصفة خاصة عندما يريدون الاستثمار في الزراعة لأنهم يديرون عملياتهم على هامش قريب جداً من حد الكفاف، حيث أنهم لا يستطيعون أن يدخروا أو يتحملوا مخاطر إضافية. وهم يحتاجون إلى المزيد من حقوق الملكية الآمنة وإلى بنية تحتية ريفية وخدمات عامة أفضل. ومن شأن منظمات المنتجين الأقوى كالتعاونيات أن تساعدهم في إدارة هذه المخاط وتحقيق وفورات الحجم عند ولوجهم الأسواق، كما أن شبكات الأمان الاجتماعي والمدفوعات المحولة قد تساعدهم على مراكمة الأصول والاحتفاظ بها، سواء كان ذلك في الزراعة أو في أنشطة أخرى يختارونها بأنفسهم.
  - **يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والهيئات الاستثمارية كفالة أن تكون الاستثمارات الواسعة النطاق في الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.** فالاستثمارات الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك التي تقوم بها مؤسسات أجنبية ومستثمرون سياديون قد تتيح فرصاً للعمالة ولنقل التكنولوجيا في الزراعة، ولكنها يمكن كذلك أن تفرض مخاطر على سُبُل معيشة السكان المحليين، وبخاصة في حالات حقوق الملكية غير الواضحة. ويجب تحسين حوكمة هذه الاستثمارات عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة ونماذج المشاركة الشاملة التي لا تنطوي على نقل الأرض بل تسمح للسكان المحليين بالاستفادة.
- **تحتاج الحكومات والجهات المانحة إلى توجيه أموالها العامة المحدودة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.** وسوف تتفاوت أولويات الاستثمار العام حسب الموقع ومرور الوقت، غير أن الدلائل تشير بوضوح إلى أن بعض أنواع الإنفاق تكون أفضل من أنواع أخرى. فالاستثمار في السلع العامة، مثل البحوث الزراعية التي تزيد من الإنتاجية والطرق الريفية والتعليم، تكون على الدوام ذات مردودية أعلى بالنسبة للمجتمع من الإنفاق على دعم الأسمدة مثلاً والتي غالباً ما يَستحوِذ عليها الصفوة من أعيان الريف، وتوزع بطرق تَضُر بمُوزِّدي مدخلات القطاع الخاص. إن مثل هذا الدعم قد يكتسب شعبية من الناحية السياسية، غير أنه لا يمثل عادة الاستعمال الأفضل للأموال العامة. فبتركيزها على السلع العامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، يمكن للحكومات أن تزيد من تأثير المصروفات العامة على النمو الزراعي وعلى الحد من الفقر. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات، والقدرات البشرية الضرورية، وذلك لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.

الجزء الثاني

استعراض وضع الغذاء والزراعة في العالم

التركيز على الإنتاجية

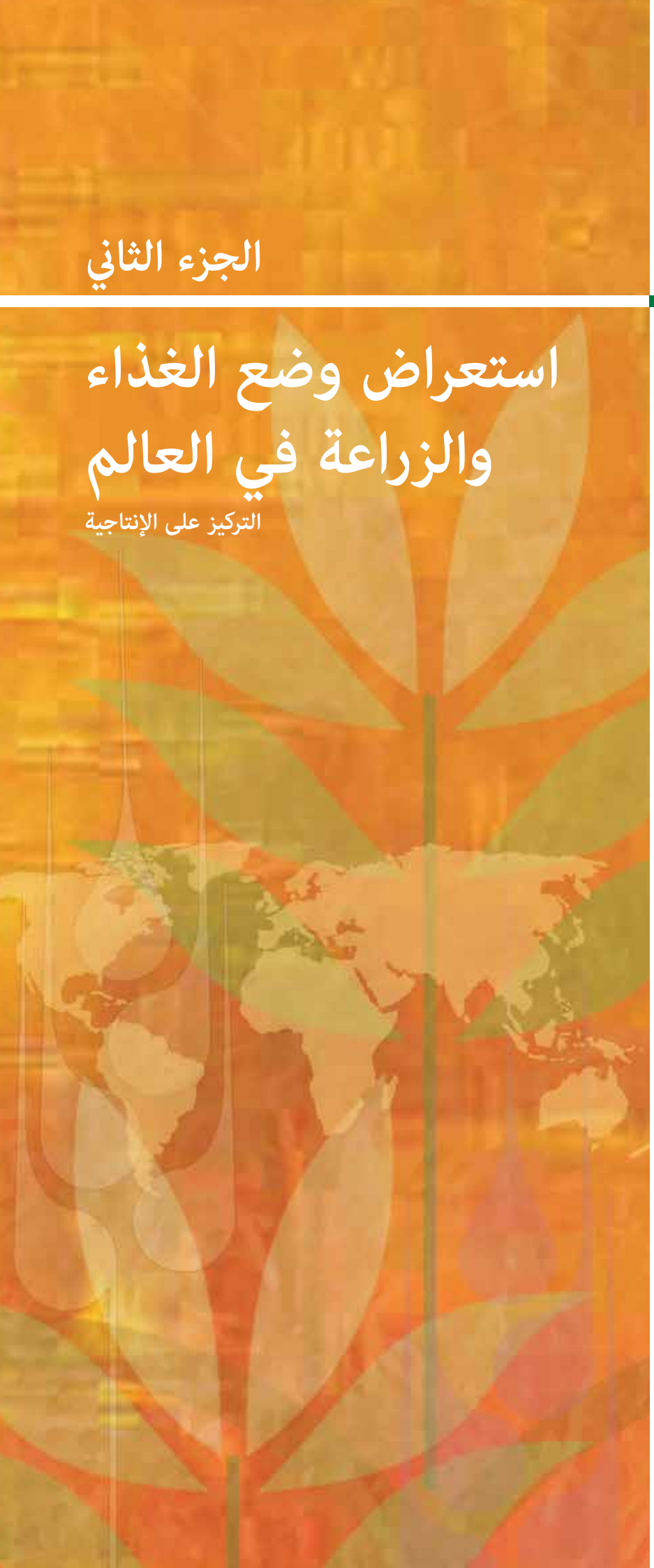

الجزء الثاني

التركيز على الإنتاجية

يتميز الوضع العالمي الحالي للأغذية والزراعة باستمرار الأسعار الدولية للأغذية في الارتفاع والتقلب، واستمرار الجوع وسوء التغذية في الكثير من أنحاء العالم. وهذا ما يُولِّد مخاوف متزايدة بشأن الاستدامة طويلة المدى للنظم الزراعية والغذائية. وتقع هذه المشاكل في صميم المناقشات الأخيرة لاجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (قمة ريو +٢٠)، اللذين انعقدا في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، وأكدا على الحاجة إلى النمو المستدام في الإنتاجية الزراعية للمساعدة في القضاء المُبَرم على الجوع ولضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية.

ويبحث هذا الجزء من التقرير اتجاهات الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية، ويستعرض التطورات الأخيرة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية مع تسليط الضوء بصفة خاصة على استجابة الإمدادات لارتفاع أسعار الأغذية. ويُختَتم بمناقشة القيود أمام نمو الإنتاج المستقبلي، والحاجة إلى بذل جهود لتعزيز زيادة الإنتاجية في الزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية

بعد أن انخفضت الأسعار الدولية للأغذية بالقيمة الحقيقية طوال الثمانينات والتسعينات، بدأت في الارتفاع في عام ٢٠٠٢ في عكس واضح للاتجاه الطويل الأجل (الشكل ٦ باء في صفحة ١٦). وفى ٢٠١١، وصل مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أكثر من ضعف مستواه أثناء ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (الشكل ٢٨). وربما كان الأهم من ذلك هو أن الأسعار الحقيقية ظلت أعلى من مستواها المنخفض السابق لمدة تزيد على ١٠ سنوات متتالية. وهذا هو أطول ارتفاع دوري مستمر في الأسعار الحقيقية شهده نصف القرن الأخير. وفي حين أن أسعار الأغذية الدولية قد شهدت انخفاضاً طفيفاً عن مستوى الذروة الذي بلغته عام ٢٠١١، فهي لا تزال أعلى من متوسطاتها التاريخية، كما زادت أسعار الحبوب مرة أخرى في منتصف عام ٢٠١٢. ومن بين السلع التي تُكوِنْ مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شهدت أسعار

الشكل ٢٨
الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ومؤشرات السلع التكوينية لدى منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة

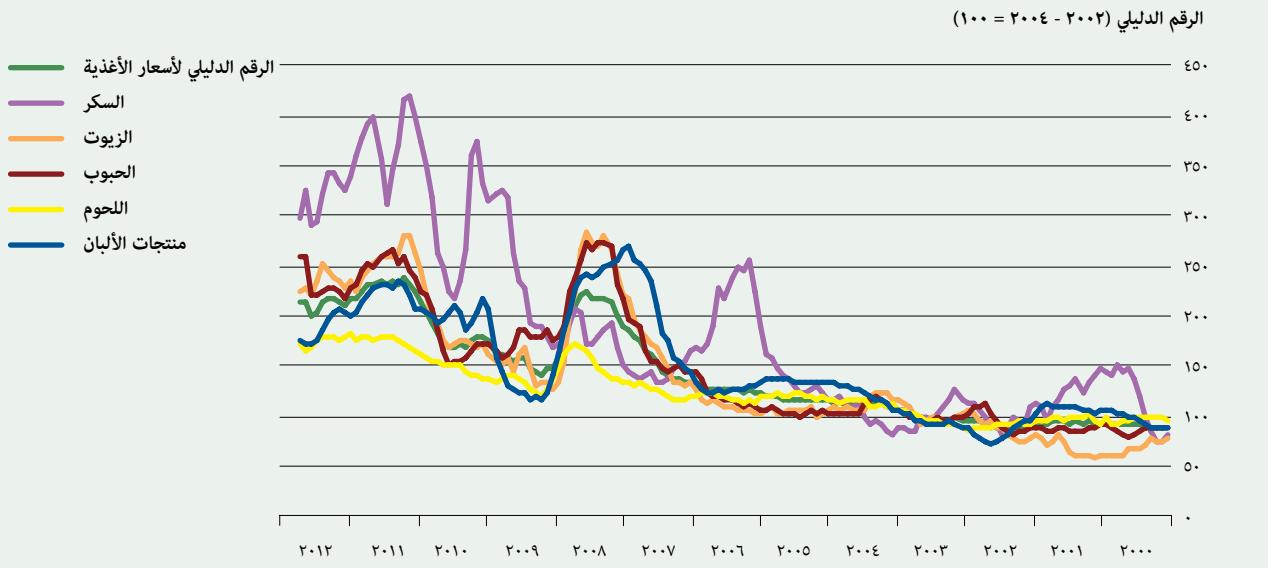

ملاحظة: الأرقام الدليلية للأسعار هي أرقام مرصودة شهرياً مأخوذة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ وحتى أغسطس/آب ٢٠١٢ . وهى تعكس الأسعار الحقيقية، وغير المعدلة طبقاً لنسب التضخم.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

السكر والزيوت والحبوب أكثر الزيادات حدة في ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١. وكان تقلب أسعار السكر أكثر وضوحاً عن تقلبات السلع الأخرى في المؤشر. وشهدت أسعار اللحوم أدني زيادة، وأقل التقلبات بروزاً. أما أسعار منتجات الألبان فقد ظلت دون متوسط مؤشر أسعار الأغذية منذ أواخر ٢٠١٠ ثم هبطت بصورة ملحوظة خلال الأشهر الأخيرة. ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الدولية مستقرة عند المستوى الأعلي طوال العِقد القادم، طبقاً للتوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٢-٢٠٢١ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)

وقد ارتفعت أسعار الأغذية الاستهلاكية بأسرع من الأسعار الاستهلاكية الكلية منذ عام ٢٠٠٠ في جميع البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها البالغ عددها ١٦٦ وذلك باستثناء ستة بلدان (الشكل ٢٩). وقد تجاوز التضخم في أسعار الأغذية التضخم الكلي للأسعار الاستهلاكية بنحو ١٠ نقاط مئوية في ٧٣ بلداً، وبنحو ٢٠ نقطة مئوية في ٥٥ بلداً وبأكثر من ٣٠ نقطة مئوية في ١٢ بلداً. وتوضح أمثلة منتقاة من البلدان أن تضخم أسعار الأغذية كان شديداً بصفة خاصة في بلدان مثل الصين، ورواندا وتايلند (الشكل ٣٠).

ويمكن تفسير التحول نحو أسعار السلع الزراعية الأعلى والأكثر تقلباً بناء على العديد من العوامل، من بينها، الزيادة السكانية وارتفاع حصة الفرد من الدخل والهجرة إلى الحضر وتغير النظم الغذائية الملازمة لذلك في البلدان النامية، وصدمات الإنتاج المرتبطة بالأحوال الجوية، وصدمات السياسات التجارية، وارتفاع الطلب على المواد الوسيطة من الوقود الحيوي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢) وقد جرت مناقشة دور التجارة عن طريق المضاربة كعامل من العوامل المسببة لتقلب الأسعار. فهذه العوامل مجتمعة، مع القيود الأشد قسوة على الموارد الطبيعية، تثير تساؤلات بشأن قدرة الزراعة العالمية على مجاراة الزيادة في الطلب. فكيف تجَاوبَ الإنتاج العالمي مع الاتجاهات السعرية؟ وعلى أي نحو قد يتطور في المستقبل؟ وأي البلدان قد استجابت إلى أبعد حد مع الحوافز الأكبر التي وفرها ارتفاع أسعار السلع؟ وكيف تأثر الاستهلاك؟ وهل هناك أنماط تجارية جديدة آخذة في الظهور؟

اتجاهات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية

استجابات الإنتاج الزراعي

انخفض النمو العالمي في الإنتاج الزراعي إلى حد ما منذ الستينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين قبل أن يستأنف معدلات نمو أعلى في السنوات الأخيرة (الجدول ١٤). ويعكس هذا النمط بصفة عامة الاتجاهات السعرية الطويلة الأجل التي نوقشت أعلاه، مع تسارع نمو الإنتاج خلال السنوات العشر الأخيرة وهو ما يُعزَى جزئياً على الأقل إلى الحوافز السعرية الأعلى. ويعكس نمو الإنتاج

الشكل ٢٩
متوسط الاختلاف بين أسعار الأغذية وأسعار السلع الاستهلاكية الكلية، ٢٠٠٠ - ٢٠١١

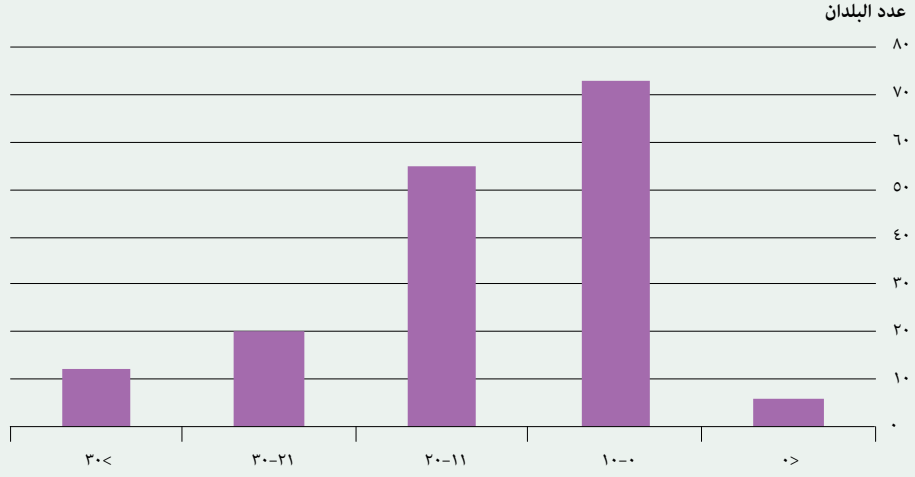

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ.

الشكل ٣٠
أسعار الأغذية الاستهلاكية بالنسبة إلى جميع الأسعار، في بلدان منتقاة

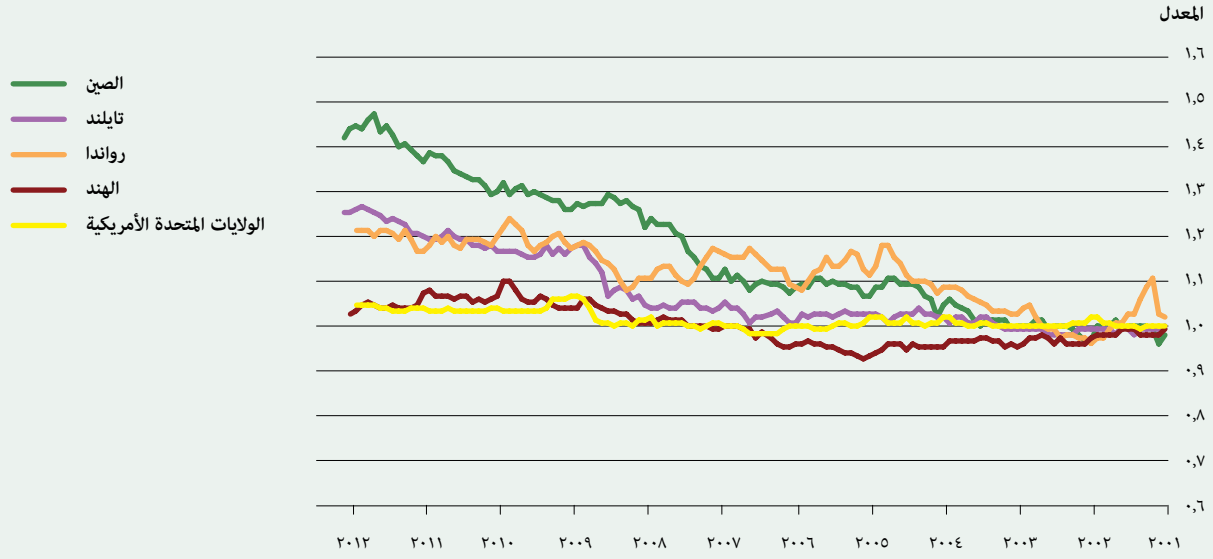

ملاحظة: تَظْهر البيانات بشأن مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية الشهري عن الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠١١ حتى فبراير/شباط ٢٠١٢ بالنسبة للصين وتايلند، ومن يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ بالنسبة للهند، ومن ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بالنسبة لرواندا والولايات المتحدة الأمريكية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الجدول ١٤
متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي

	١٩٧٠-١٩٦١	١٩٨٠-١٩٧١	١٩٩٠-١٩٨١	٢٠٠٠-١٩٩١	٢٠١٠-٢٠٠١
	(النسبة المئوية)				
الزراعة ككل					
إجمالي الإنتاج	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٦
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٧	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٤
المحاصيل					
إجمالي الإنتاج	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٦
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٩	٠,٤	٠,٣	١,١	١,٥
الماشية					
إجمالي الإنتاج	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٢
نصيب الفرد من الإنتاج	٠,٩	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٠

ملاحظة: المتوسط السنوي للتغير في مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي. والإنتاج الصافي هو إجمالي إنتاج المحاصيل والماشية بدون حساب الأعلاف والبذور التي قُدِّرت بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الإجمالي في المحاصيل إلى حد كبير وبدقة النمو بالنسبة للزراعة ككل، في حين لم يتزايد نمو الإنتاج الكلي بالنسبة للماشية خلال السنوات الأخيرة، وربما كان السبب في ذلك أن أسعار المنتجات الحيوانية لم ترتفع بنفس قدر الارتفاع الذي شهدته أسعار المحاصيل.

وحسب نصيب الفرد، فقد انخفض النمو في الإنتاج الزراعي انخفاضاً طفيفاً للغاية خلال العقود اللاحقة من القرن الماضي قبل أن يتسارع بصورة ملموسة منذ عام ٢٠٠٠. أما الانخفاض وما تلاه من انتعاش في نصيب الفرد من الإنتاج فكان بارزاً بالنسبة للمحاصيل عنه بالنسبة لجميع أنواع الزراعة.

جاءت استجابات الإنتاج حسب الأقاليم المختلفة

خلال العقد الأخير شديدة التباين (الشكل ٣١) ففي أمريكا اللاتينية، ازداد الإنتاج الزراعي بما يزيد على ٥٠ في المائة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢، مع توسع الإنتاج في البرازيل بما يزيد على ٧٠ في المائة. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمواً في الإنتاج الزراعي يزيد على ٤٠ في المائة. أما أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فزاد الإنتاج بنحو ٤٠ في المائة، وبدأ هذا الإقليم يظهر كمُوِرِّد عالمي رئيسي. ومن ناحية أخرى، فقد ازداد الإنتاج الزراعي فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ، بنسبة حوالي ٢٠ في المائة و ٦ في المائة فقط على التوالي، منذ ٢٠٠٠. وفى حقيقة الأمر، فقد زاد الإنتاج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمجموعة بنسبة ١٤ في المائة فقط خلال هذه الفترة، بينما زادته مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الاسرع في النمو (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند والصين) بنسبة ٣٩ في المائة، والبلدان الأقل نمواً زادته بنسبة ٥٤ في المائة في حين زادت البلدان النامية المتبقية الإنتاج بنسبة ٤٥ في المائة.

استهلاك الأغذية

على الرغم من ارتفاع الأسعار، أدى النمو السريع في الدخل إلى تعزيز زيادات متينة في نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي في معظم البلدان الناشئة والنامية (الشكل ٣٢). فقد شهدت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أقوى نمو في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية منذ ٢٠٠٠ إذْ بلغَ ٢٤ في المائة، تبعتهما آسيا بنسبة مئوية تكاد تصل إلى ٢٠ في المائة. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد نما نصيب الفرد من الاستهلاك بسرعة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، غير أنه يبدو أن ارتفاع الأسعار في الجزء الأخير من العِقد قد حَدَ من تواصل النمو، فلم يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك في هذا الإقليم إلا بنسبة ١١ في المائة في ٢٠١٢ عما كان عليه في ٢٠٠٠. ومما لا يثير الدهشة، أن نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في أوروبا الغربية أُصيب بالركود وانخفض في أمريكا الشمالية، نظراً لمستويات الاستهلاك المرتفعة بالفعل.

التوسع في الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي

توسع إنتاج الوقود الحيوي توسعاً سريعاً على مدى ١٠-١٥ عاماً الماضية، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الأوروبي. فازداد إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل بنسبة ٧٨٠ في المائة، وبنسبة ١٤٠ في المائة على التوالي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢. وبحلول ٢٠١٢، امتص إنتاج الإيثانول أكثر من ٥٠ في المائة من محصول قصب السكر لدى البرازيل و ٣٧ في المائة من محصول الحبوب الخشنة في الولايات المتحدة الأمريكية. وامْتصَ إنتاج الديزل الحيوي نحو ٨٠ في المائة من إنتاج الزيوت النباتية في

الشكل ٣١
الإنتاج الصافي بحسب الإقليم

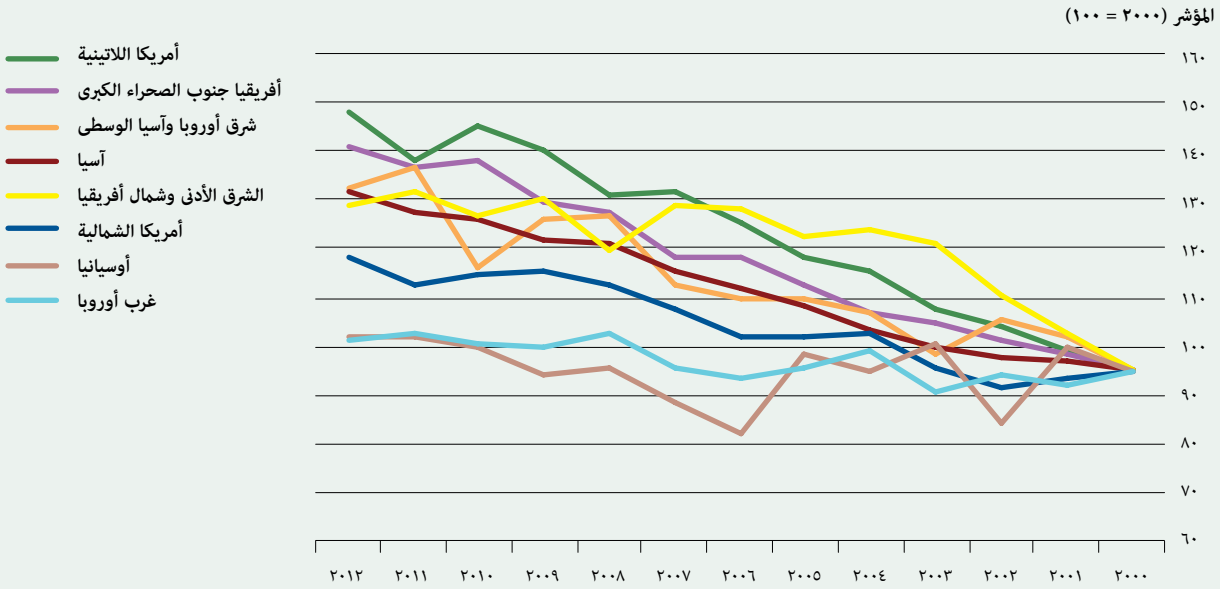

ملاحظات: الإنتاج الصافي هو الإنتاج الإجمالي من المحاصيل والماشية بدون حساب الأعاف والبذور مُقيَّمة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦. وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٣٢
حصة الفرد من استهلاك الأغذية بحسب الإقليم

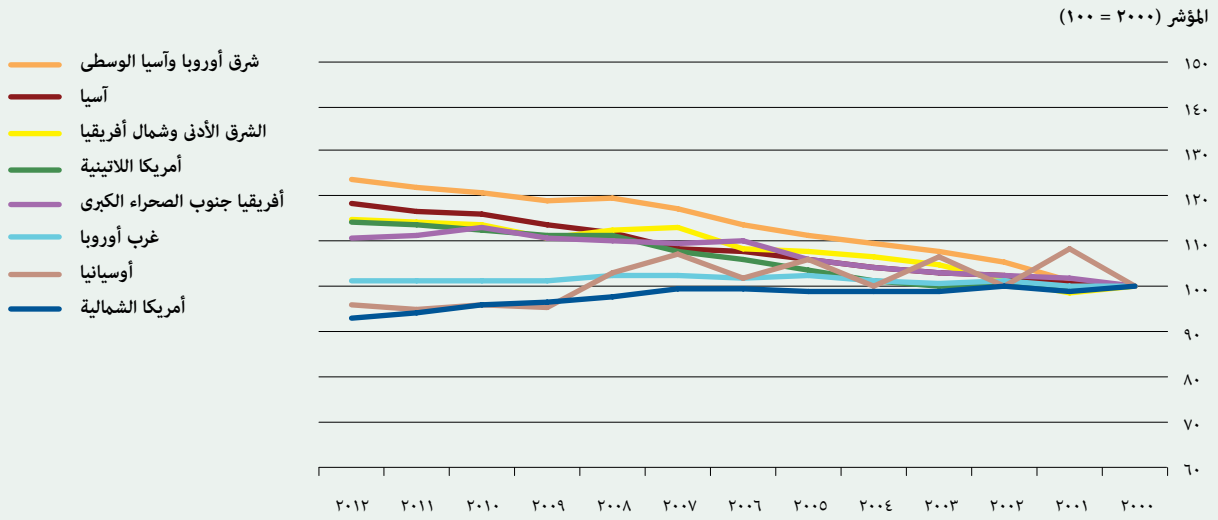

ملاحظات: استهلاك الأغذية من المحاصيل والماشية مقدر بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ . وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الاتحاد الأوروبي. وفى بلدان أخرى، مثل استراليا وكندا، كان إنتاج قطاع الوقود الحيوي قوياً، وذلك على الرغم من أنه كان أقل من البلدان المنتجة الأولى له. وكانت القوى المحركة لنمو قطاع الوقود الحيوي إلى حد بعيد هي السياسات - مثل التوكيلات ومزج الائتمانات والدعم والعديد من السياسات التجارية الداعمة - على الرغم من أن ارتفاع أسعار البنزين قد لعب دوراً واضحاً في تحفيز الطلب. وقد أثبت هذا القطاع أنه كان المَصْدَر الأكبر للطلب الجديد على الإنتاج الزراعي خلال السنوات العشرة الماضية، وإنه يمثل «عنصراً سوقياً جوهرياً» يؤثر على أسعار جميع الحبوب (de Gorter و Just، ٢٠١٠).

التغيرات في أنماط التجارة العالمية

شهدت أنماط التجارة العالمية تغيرات كبيرة منذ ٢٠٠٠ بأساليب تعكس الاتجاهات الكامنة وراء الإنتاج والاستهلاك (الشكل ٣٣). وكان النمو الصافي في التجارة (أي الصادرات مخصوماً منها الواردات، بالسعر الثابت للدولارات) في أمريكا اللاتينية هو الأقوى في أي إقليم، وذلك نتيجة للنمو الكبير في إنتاجها، وبالرغم من التزايد المستمر في الاستهلاك لديها. ومع ذلك، فبالنسبة للمنتجات المشمولة بهذا التحليل، تظل أمريكا الشمالية هي أكبر مصدّر صافٍ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ركود الاستهلاك في الإقليم. ويبدو أن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تنتقلان من منطقة استيراد صافية إلى منطقة تصدير صافية، بينما يظل نمط التجارة في أوروبا الغربية مستقراً كمستورد صافٍ. وتواصل الواردات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى النمو تدريجيا نظراً لأن النمو السكاني المرتفع لديها يتخطى إمدادات الأغذية المحلية. ويغدو إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إقليماً مستورداً صافياً بسرعة متزايدة، حيث أن الإنتاج الزراعي فيه لا يجارى الطلب. ومع ذلك، فإن أكثر مستورد صافٍ سرعةً في النمو هو بقية آسيا، وبخاصة الصين.

الآفاق والتحديات المستقبلية

الخلاصة الرئيسية التي نخرج بها من هذا التقييم هي أنه يبدو أن الزراعة العالمية تواجه توسعاً مدفوعاً بالطلب يلبيه بالدرجة الأولى المصدرون الجدد أو الناشئون بدلاً من الموردين التقليديين. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار المستلزمات، وارتفاع تكاليف الحصول عليها من مناطق أبعد هي التي توجه أسعار الأغذية تصاعدياً بالأرقام الحقيقية. وتتمثل المسألة في ما إذا كان الإنتاج سوف يجارى الطلب خلال السنوات القادمة، بحيث أنه إما أن يُضفى الاستقرار على الأسعار الحقيقية أو يخفضها إلى اتجاهات تاريخية، أو ما إذا كانت الأسعار ستواصل الارتفاع في ظل تزايد ضغوط الطلب.

وكما نوقش في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٢-٢٠٢١ (منظمة

الشكل ٣٣
الصادرات الصافية للأغذية بحسب الإقليم

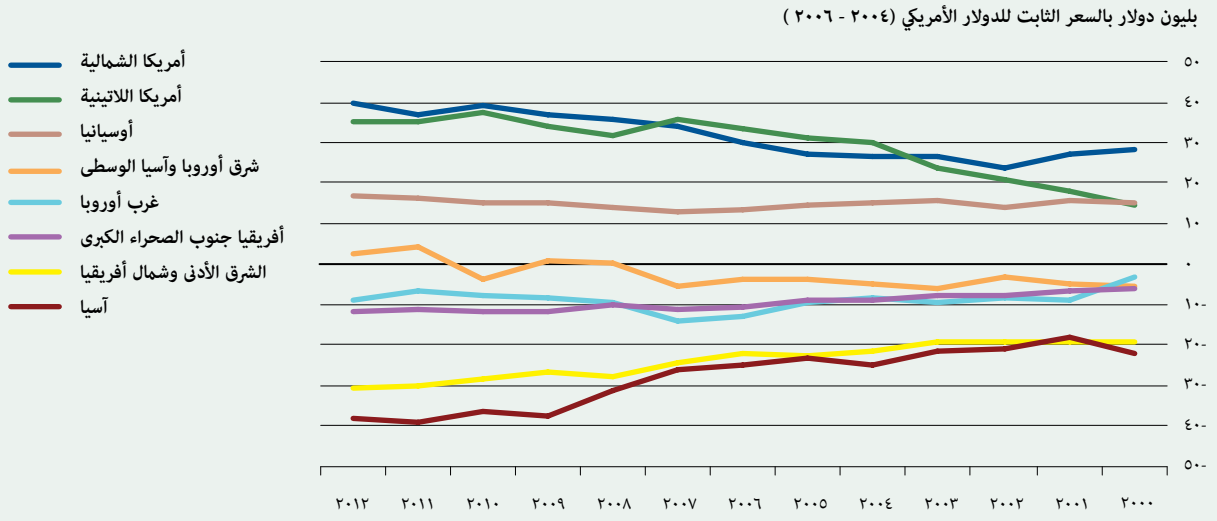

ملاحظات: الصادرات الصافية من المحاصيل والماشية مقدرة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ . وبيانات عام ٢٠١٢ هي توقعات؛ وبيانات ٢٠١١ هي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)، فإنه من المتوقع أن تظل أسعار الأغذية مستقرة في موقعها الأكثر ارتفاعاً خلال العِقد القادم. وبالإضافة إلى ذلك، تذهب التوقعات (التي تعتمد بدرجة كبيرة على آراء الخبراء الوطنيين وخبراء السلع لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وعلى افتراضات ظروف النمو «العادية»، والنمو الاقتصادي الثابت في الأقاليم النامية وارتفاع أسعار الطاقة بالأرقام الحقيقية)، فإن متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي العالمي حتى ٢٠٢١ سوف يتباطأ ليصل إلى ١,٧ في المائة، بعد أن كان ٢,٦ في المائة خلال العِقد السابق. وقد نمت الزراعة في الكثير من البلدان بمعدل لا يمكن استبقاؤه. وتلوح تكاليف المستلزمات الآخذة في الارتفاع والقيود المحتملة على الإمدادات في الأفق القريب. وتنبع هذه العوامل من توافر ونوعية مستلزمات الموارد، وآفاق نمو الإنتاجية المستدام.

القيود على الموارد

على المستوى العالمي، يجرى حالياً استخدام معظم أفضل الأراضي في الزراعة. ويكشف تحليل للبيانات الخاصة بالمناطق الزراعية - الإيكولوجية العالمية عن أن قدراً كبيراً من الأراضي الإضافية القابلة للزراعة موجود في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكن في مواقع نائية، بعيداً عن المراكز الآهلة بالسكان وبعيداً عن البنية التحتية الأساسية للزراعة ولا يمكن إدخالها إلى حيز الإنتاج بدون بذل الاستثمارات في تطوير البنية التحتية الأساسية. وحيثما توجد احتمالات التوسع في استخدام الأراضي الزراعية، يوجد أيضاً تنافس من جانب الزحف الحضري، والتطور الصناعي، والاحتياطيات البيئية والاستخدامات الترفيهية، في حين أن المناطق الأخرى لا يسهل الوصول إليها أو أنها ذات نوعية أردأ (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ي).

وجاء في تقرير صدر حديثاً عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحذير من «التدهور الزاحف على الأرض وشبكات المياه التي توفر أسباب الأمن الغذائي العالمي وسُبل كسب العيش الريفية» (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ي). إذ أن نسبة ٢٥ في المائة تقريباً من مساحة الأرض الزراعية في العالم تعاني من حالة تدهور شديد. وقد بلغت هذه الضغوط مستويات حرجة في بعض المناطق، ومن المتوقع للتغير المناخي أن يزيد الوضع سوءاً (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٢ ؛ Easterling وآخرون، ٢٠٠٧). وهناك كذلك قيود خطيرة أخرى على الموارد ولاسيما ما يتعلق بالمياه، وتستأثر الزراعة في الوقت الحاضر بأكثر من ٧٠ في المائة من استخدامات المياه في العالم، غير أنه من المتوقع لحصة المياه المتوافرة للزراعة أن تنخفض إلى ٤٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠ (منظمة التعاون والتنمية في

الجدول ١٥

نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة، في أقاليم وبلدان منتقاة

	متوسط معدل النمو السنوي				
	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٩
جميع البلدان المتقدمة	٠,٩٩	١,٦٤	١,٣٦	٢,٢٣	٢,٤٤
جميع البلدان النامية	٠,٦٩	٠,٩٣	١,١٢	٢,٢٢	٢,٢١
شمال أفريقيا	١,٣٢	٠,٤٨	٣,٠٩	٢,٠٣	٣,٠٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,١٧	-٠,٠٥	٠,٧٦	٠,٩٩	٠,٥١
أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠,٨٤	١,٢١	٠,٩٩	٢,٣٠	٢,٧٤
البرازيل	٠,١٩	٠,٥٣	٣,٠٢	٢,٦١	٤,٠٤
آسيا	٠,٩١	١,١٧	١,٤٢	٢,٧٣	٢,٧٨
الصين	٠,٩٣	٠,٦٠	١,٦٩	٤,١٦	٢,٨٣
البلدان التي بمرحلة انتقال	٠,٥٧	-٠,١١	٠,٥٨	٠,٧٨	٢,٢٨
الاتحاد الروسي	٠,٨٨	-١,٣٥	٠,٨٥	١,٤٢	٤,٢٩

المصدر: Fuglie، ٢٠١٢.

الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). ويعكس توافر مصادر المياه العذبة صورة مشابهة لتلك الصورة الخاصة بالأراضي: أي أن الموارد الكافية على المستوى العالمي موزعةً توزيعاً غير متساوٍ بين عدد متزايد من البلدان، أو أجزاء من البلدان، تصل إلى مستويات حرجة من شُح المياه. كما أن الكثير من البلدان التي تعاني من شُح المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى جنوب آسيا تعانى أيضاً من نقص موارد الأرض. وبالنظر إلى ضعفها، تبدو المناطق الساحلية وحوض البحر المتوسط، وبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى الجافة كأماكن تستحق الاهتمام من حيث الاستثمار في أساليب إدارة المياه، واعتبار ذلك أولوية عند تشجيع نمو الإنتاجية الزراعية.

آفاق نمو الإنتاجية

يشير العديد من الدراسات إلى تباطؤ نمو الإنتاجية في الزراعة. فبالنسبة للمحاصيل، على سبيل المثال، تشير بعض الدلائل إلى حدوث تباطؤ في معدلات نمو الغلات خلال العقود الأخيرة. وقد أبرز تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠٠٧) الانخفاض في المتوسط السنوي لمعدلات نمو الغلة بالنسبة للذرة، والقمح، والأرز وفول الصويا، سواءٌ عالمياً أو بالنسبة لمعظم مجموعات البلدان، وذلك باستثناء أوروبا الشرقية بالنسبة للقمح وفول الصويا. وقد أفاد Alston و Beddow و Pardey (٢٠١٢) عن نتائج مشابهة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة - وبخاصة فيما يتعلق بغلات الحبوب - لدى أغلبية البلدان الكبرى المنتجة.

وعلى الرغم من أن قياسات معينة لنمو الإنتاجية الجزئية، مثل الغلات المحصولية، قد تكون متباطئة في بعض الأقاليم، فإن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[٣٠] لا تبدو أنها آخذة في التباطؤ (الجدول ١٥). وفى الحقيقة، فإن التقديرات تشير إلى حدوث نمو سنوي في الآونة الأخيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في حدود ٢,٢-٢,٥ في المائة في الأقاليم المتقدمة والنامية.

ومن الخصائص البارزة لمقاييس كل من الإنتاجية الجزئية والإنتاجية الكلية هي الاختلافات الكبيرة في الإنتاجية المُطلقة فيما بين البلدان. فعلى الرغم من أن معدلات النمو قد تكون متشابهة أو أعلى، فإن الإنتاجية في الأقاليم النامية لا تمثل غالباً إلا جزءاً ضئيلاً من الإنتاجية لدى الأقاليم المتقدمة. وتوجد لدى الكثير من الأقاليم النامية أيضاً ثُغرات كبيرة بالنسبة لإمكاناتها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، وصلت الغلات المحصولية إلى نحو ٢٧ في المائة فقط من إمكاناتها الاقتصادية في ٢٠٠٥ (الشكل ٣٤). إن سد هذه الثغرات في الغلات - عن طريق اتخاذ إجراءات، من بينها، توفير فرص متساوية للوصول إلى الموارد الإنتاجية للمُزارِعات وغيرهن من أصحاب الحيازات الصغيرة - يمكن أن تترتب عليه تأثيرات كبيرة على إمدادات المحاصيل، سواء إقليمياً أو عالمياً، ومن ثم على توازنات السوق وأسعار السلع.

وتشير تجارب المحاكاة باستخدام نموذج Aglink-Cosimo المستخدم في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة

[٣٠] يمثل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ذلك الجزء من نمو الإنتاج الذي لا يمكن عزوه إلى زيادة استخدام المستلزمات وعوامل الإنتاج، ولكن بدلاً من ذلك إلى أشياء أخرى مثل التقدم التكنولوجي، وتنمية رأس المال البشرى، وإدخال تحسينات على البنية التحتية المادية الخ. انظر أيضاً الإطار ٧، حيث يرد تعريف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومناقشتها بمزيد من التفاصيل.

الشكل ٣٤
نسبة الغلات المحصولية إلى الغلات الاقتصادية المحتملة

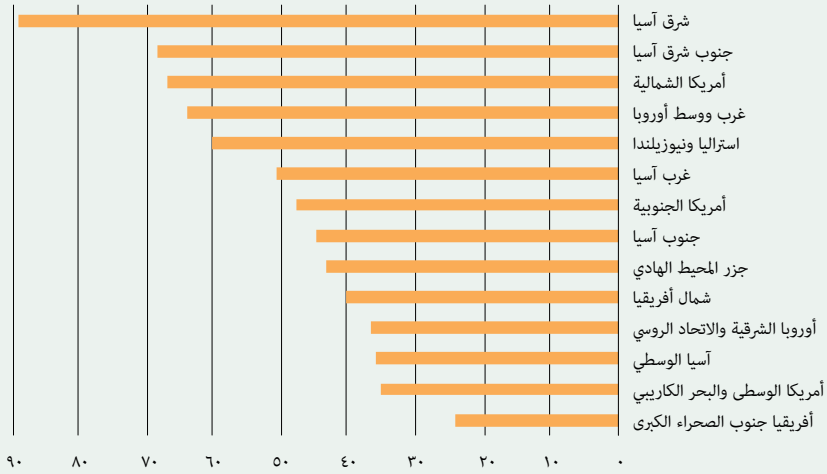

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ ج.

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢)، إلى أن تضييق ثغرات غلات الحبوب لدى البلدان النامية بنسبة ١٠ في المائة فقط من شأنه أن يزيد إمدادات الحبوب العالمية بنسبة حوالي ١,٣ في المائة، و١,٨ في المائة، و٢,٦ في المائة بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة والأرز على التوالي. ومن شأن مثل هذه الزيادات في الإنتاج أن تُخفض الأسعار الدولية بنسب ١٣، ١٤ و ٢٧ في المائة على التوالي لكل من هذه السلع، وهكذا يمكن لسد ثغرات الغلات أن يُحدِث تأثيراً كبيراً على الأسواق والأسعار الزراعية.

إن تقليل خسائر الأغذية والفاقد منها هو طريقة أخرى لزيادة إمدادات الأغذية. وتقدر خسائر الأغذية والفاقد منها عالمياً بنحو ٣٠ في المائة بالنسبة للحبوب؛ و٤٠-٥٠ للمحاصيل الجذرية، والفاكهة والخضر، و٢٠ في المائة للبذور الزيتية؛ و٣٠ في المائة للأسماك (منظمة الأغذية والزارعة،٢٠١١ح). وتحدث خسائر الأغذية لدى كل من البلدان ذات الدخل المرتفع - والمنخفض. فلدى البلدان ذات الدخل المتوسط - والمرتفع، يحدث الفاقد في الأغذية بدرجة كبيرة في مرحلة الاستهلاك، بينما يُفقد الجانب الأكبر منه لدى البلدان ذات الدخل المنخفض أثناء المرحلتيْن المبكرة والوسطى من سلسلة إمدادات الأغذية. إن الاستثمار في نظم أكثر كفاءة تقلل الخسائر والفاقد من شأنها أن تساعد أيضاً في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة - سواء مباشرة، حيث الفاقد يولِّد عادة انبعاثات الميثان أثناء التخلص من الأغذية، وبصورة غير مباشرة، عن طريق الحاجة إلى موارد أقل.

وفى ٢٠١٢، ونزولاً على طلب مجموعة العشرين، أعد عدد من المنظمات الدولية بصورة مشتركة تقريراً خاصاً حول نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة وسد الثغرة بالنسبة لمزارع الأُسر الصغيرة (Bioversity وآخرون، ٢٠١٢). ويبين هذا بوضوح الأهمية التي تُولِيها الحكومات لزيادة نمو الإنتاجية، ولاسيما في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وتقيّم هذه الدراسة التحديات المتمثلة في زيادة الإنتاج وتناشد الحكومات زيادة جهودها لتحسين نمو الإنتاجية المستدام في الزراعة عن طريق تشجيع ممارسات هندسة زراعية أفضل وخلق بيئة تجارية سليمة وتعزيز نظم الإبداع.

الخلاصة

إن ثبات المستويات المرتفعة لنقص التغذية على المستوى العالمي والاتجاهات الحديثة لأسعار وإنتاج واستهلاك السلع الزراعية تؤكد التحديات الكبرى التي تواجه الزراعة في العالم خلال العقود القادمة، وبخاصة تلبية الطلب المتزايد من جانب تعداد سكاني عالمي متزايد، والمساهمة في القضاء المبرم على الجوع وسوء التغذية، والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة ونعتمد عليها جميعاً. فإذا كان لنا أن نتصدى لهذه التحديات، فينبغي علينا تعزيز نمو الإنتاجية في الزراعة. كما أن ضمان توجيه المزيد من الاستثمارات إلى الزراعة وتحسين هذه الاستثمارات هو الركن الركين لهذه الجهود.

الجزء الثالث

الملحق الإحصائي

الجزء الثالث

ملاحظات بشأن جداول هذا الملحق

المفتاح

تستخدم التعبيرات الاصطلاحية التالية في الجداول:

.. = البيانات غير متوافرة
٠ أو ٠,٠ = لا يوجد، أو مقدار لا يذكر
خانة خالية = لا ينطبق

قد تختلف الأرقام المقدمة في هذه الجداول عن البيانات من المصادر الأصلية للبيانات وذلك بسبب التقريب أو معالجة البيانات. وباستثناء الجدول ألف ٣، تشمل الملاحظات الواردة في جداول الملحق فقط تلك الملاحظات التي تستخدم في تصنيف الأرقام والجداول داخل النص. وتستخدم نقطة كاملة (.) للفصل بين الكسور العشرية وبين الأرقام الصحيحة.

ويُبلَّغ فقط عن المتوسطات المُرجَحَة للدخل والمجموعات الإقليمية عند توافر البيانات بالنسبة لما لا يقل عن نصف البلدان في كل إقليم، وتمثل على الأقل ثلثي السكان الذين يقطنون كل إقليم.

ملاحظات تقنية

الجدول ألف ١: السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة ونصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢.

يشمل مجموع السكان النشطين اقتصادياً جميع الأشخاص العاملين وغير العاملين. ويغطى هذا المصطلح أصحاب الأعمال، والعمال الذين يعملون لحسابهم، والموظفين الذين يتقاضون رواتب، والعمال بأجر، والعاملين بغير أجر الذين يساعدون في الأسرة أو في مزرعة أو في أحد الأعمال التجارية، وأعضاء الجمعيات التعاونية للمنتجين وأفراد القوات المسلحة.

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة

عدد الأشخاص المشتغلين بالزراعة أو يسعون للعمل في الزراعة أو صيد الحيوان أو صيد الأسماك أو الحراجة. والذين يشار إليهم في موضع آخر من هذا النص بقوة العمالة الزراعية أو العمال الزراعيين.

حصة الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً

هو مجموع الأشخاص النشطين اقتصادياً في الزراعة مقسوماً على مجموع السكان النشطين اقتصادياً ومضروباً في ١٠٠.

الجدول ألف ٢: رأس المال السهمي الزراعي: الإجمالي ونصيب العامل، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢.

رأس المال السهمي الزراعي

يساوى رأس المال السهمي الزراعي القيمة الكلية لما يحوزه مُنتِج من مجموعة محددة من الأصول الثابتة. وتتكون الأصول الثابتة من أصول منظورة أو غير منظورة، تستخدم بصورة متكررة أو بصورة مستمرة فى عمليات الإنتاج الأخرى خلال فترات يبلغ طول الفترة منها عاماً أو يزيد. وتشمل الأصول المادية تنمية الأرض، والثروة الحيوانية والآلات والمعدات، ومحاصيل المزارع (الأشجار، والكروم والجَنَبَات التي تثمر منتجات متكررة، وحظائر الماشية). وتعرض القيم بالسعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥.

نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي

هو رأس المال السهمي الزراعي مقسوماً على عدد السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة. وتعرض القيم بالسعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥.

الجدول ألف ٣: متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة والأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ، وجميع القطاعات، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨.

المصدر: البيانات مقدمة من مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة.

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تحدد مؤسسة ما (المستثمر المباشر) مصلحة دائمة فى مشروع ما (مشروع استثمار مباشر) يكون موجوداً داخل بلد غير البلد الذي يقطن فيه المستثمر المباشر. والمصلحة الدائمة تعنى ضمناً وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع، كما تعنى أيضاً ملكية المستثمر لنسبة لا تقل عن ١٠٪ من القوة التصويتية في المشروع. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السلبية فتشير إلى أن أحد المكونات الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأقل وهو (رأس مال الأسهم، أو الإيرادات المعاد استثمارها أو القروض فيما بين الشركات) يكون سلبياً ولا يقابله مبالغ إيجابية في العنصرين المتبقيين. وهذه أمثلة على الاستثمار العكسي أو الإهدار والتبذير. وتستخدم بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر القطاعية فئات النشاط الاقتصادي التي يحددها التصنيف الدولي المعياري الصناعي لجميع الأنشطة الاقتصادية التابع للأمم المتحدة، التعديل ٣. وتقَدَم القيم بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة هي تلك الاستثمارات التي تُستَثمر في الإنتاج المحصولي، وفلاحة الحدائق بغرض التسويق، والبستنة؛ والثروة الحيوانية؛ والمحاصيل المختلطة والثروة الحيوانية والخدمات الزراعية وخدمات تربية الحيوان (باستثناء الأنشطة البيطرية)؛ وصيد الحيوان، والصيد بالشراك وإكثار الحيوانات البرية، والحراجة وقطع الأخشاب؛ وصيد الأسماك ومفاقس الأسماك والمزارع السمكية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأغذية، والمشروبات الخفيفة والتبغ

تتألف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأغذية، والمشروبات الخفيفة والتبغ من جميع تلك الاستثمارات الداخلة في الإنتاج، وفى تجهيز اللحوم وحفظها، والأسماك، والفاكهة والخضر، والزيوت والدهون، وتصنيع منتجات الألبان، ومنتجات مطاحن الحبوب، وأنواع النشا ومنتجاتها، والأعلاف الحيوانية المُعَدة، والمنتجات الغذائية الأخرى، والمشروبات الخفيفة ومنتجات التبغ.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع القطاعات

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع القطاعات هي استثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية. وتتمثل هذه الأنشطة في: الزراعة، والقنص، والحراجة وصيد الأسماك، والتعدين وأعمال المحاجر؛ والتصنيع والكهرباء وإمدادات الغاز والمياه؛ والتشييد؛ وتجارة الجملة وتجارة

التجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات، والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية؛ والفنادق والمطاعم؛ والنقل؛ والتخزين والاتصالات؛ وأعمال الوساطة المالية؛ والعقارات وأنشطة التأجير والأعمال التجارية؛ والإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإجباري؛ والتعليم؛ والصحة والعمل الاجتماعي؛ والأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي والأنشطة الاجتماعية والشخصية الأخرى؛ والأُسَرْ الخاصة التي بها أفراد عاملون، والمنظمات والهيئات فوق الإقليمية.

الجدول ألف ٤: المصروفات الحكومية: مجمل الإنفاق على الزراعة ونصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠.

المصروفات الحكومية الإجمالية هي مصروفات تقوم بها الحكومة المحلية، وهى تشمل بقدر الإمكان، الفئات التي يَعتَدُ بها صندوق النقد الدولي (٢٠٠١)، والمتمثلة في الزراعة والدفاع والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والنقل والاتصالات وغيرها. وتقدَم القيم بالسعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥.

المصروفات الحكومية على الزراعة

تشمل المصروفات الحكومية على الزراعة المشروعات والبرامج ذات الصلة بالإدارة والإشراف وتنظيم الزراعة؛ والإصلاح الزراعي، وتعمير الأراضي الزراعية، والتنمية والتوسع؛ ومكافحة الفيضانات وتنظيم الري؛ وبرامج تثبيت أسعار المزرعة والدخول؛ والإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية وخدمات مكافحة الآفات، التفتيش على المحاصيل، وتحديد درجات جودة المحاصيل؛ وإنتاج ونشر المعلومات العامة والتقنية عن الزراعة؛ والتعويضات أو المنح أو القروض أو الدعم المقدم إلى المزارعين. ويستثنى من ذلك المصروفات على البحث والتطوير الزراعيين وكذلك المشروعات والبرامج الإنمائية التي تخدم أغراضاً متعددة، بما في ذلك التنمية الزراعية.

نصيب الزراعة من المصروفات الكلية

هو الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسوماً على الإنفاق الحكومي على جميع القطاعات ثم مضروباً في ١٠٠.

الجدول ألف ٥: المصروفات الحكومية على الزراعة: نصيب العامل الزراعي والرقم الدليلي للتوجيه الزراعي، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

المصادر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ والبنك الدولي، ٢٠١٢

نصيب العامل الزراعي من المصروفات الحكومية على الزراعة

المصروفات الحكومية على الزراعة مقسومة على مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة. وتعرض القيم هنا بالسعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥.

الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي لغرض المصروفات الحكومية

نصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي مقسوماً على نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ألف ٦: المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين: كمجموع ونصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨١ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ والعام الأخير

المصادر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢أ والبنك الدولي ٢٠١٢

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيْين

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيْين، وهى تشمل ما ينفقه القطاع العام (الوكالات الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي والوكالات غير الربحية) على البحوث المتعلقة بالمحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية والجوانب الاجتماعية الاقتصادية للإنتاج الزراعي الأولى، وكذلك على أنشطة ما بعد الحصاد داخل المزرعة وتجهيز الأغذية. وتعرض القيم هنا بالسعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥.

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيْين كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

هى المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ومضروبة في ١٠٠.

ويتفاوت العام الأخير حسب الإقليم. فبالنسبة للبلدان في شرق آسيا والمحيط الهادي فإن العام الأخير هو ٢٠٠٣، وذلك باستثناء الصين التي يعتبر العام الأخير بالنسبة لها هو ٢٠٠٨. أما بالنسبة لتلك البلدان الموجودة في أوروبا وآسيا الوسطى فهو ٢٠٠٠؛ وبالنسبة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فإن العام الأخير هو ٢٠٠٦؛ أما بالنسبة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا فهو ٢٠٠٤؛ وبالنسبة لجنوب آسيا هو ٢٠٠٩، وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فهو ٢٠٠٨.

الجدول ألف ٧: المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة ونصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع القطاعات، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢.

تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المعروضة به هنا من التزامات بالتمويل مقدمة من جانب حكومات البلدان المانحة، ومن جانب المنظمات المتعددة الأطراف إلى بلدٍ متلقٍ. وترمى مثل هذه الالتزامات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبصورة رئيسية لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط، وهى تقدم بشروط ذات طابع تيسيري وبها عنصر مِنَحِي لا يقل عن ٢٥٪. والقيم معروضة هنا بالسعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة

تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة تلك الالتزامات التي تُقدم لأغراض المشروعات والبرامج ذات الصلة بالمحاصيل والثروة الحيوانية، والحراجة ومصايد الأسماك. وهى تشمل: (المحاصيل والثروة الحيوانية) الإصلاح الزراعي وإدارة السياسات الزراعية والشؤون الإدارية وإنتاج المحاصيل وموارد الأرض والمياه والمستلزمات والتعليم والبحوث والإرشاد الزراعي والتدريب والغِراس وحماية ما بعد الحصاد ومكافحة الآفات والخدمات المالية ومنظمات وتعاونيات المزارعين وإنتاج الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية؛ (الحراجة) السياسات والشؤون الإدارية والتنمية وإنتاج حطب الوقود والفحم والتعليم والتدريب والبحوث والخدمات؛ (مصايد الأسماك) السياسات والشؤون الإدارية والتنمية والتعليم والتدريب والبحوث والخدمات. ويستثني هذا التعريف التنمية الريفية والمعونة الغذائية الإنمائية.

نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع القطاعات

المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة مقسومة على مجموع المساعدة الإنمائية إلى جميع القطاعات ومضروبة في ١٠٠.

يشمل المتلقون غير المحددين جميع الالتزامات المقطوعة التي لم يحدد بالنسبة لها البلد أو الإقليم المتلقي. ويمثل المتلقون الإقليميون مجموع الالتزامات بالمساعدة إلى الأقاليم التالية: أفريقيا، وأمريكا، وآسيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا، والشرق الأقصى، والشرق

الأدنى، وأمريكا الشمالية والوسطى، وشمال أفريقيا، وأوسيانيا، وجنوب ووسط آسيا، وأمريكا الجنوبة، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجزر الهند الغربية.

التجميعات الإقليمية والدخلية

تدرج البلدان حسب الترتيب الأبجدي تبعاً للدخل وللتجميعات التي يحددها نظام تصنيف البلدان التابع للبنك الدولي. ويتوافر وصف لتصنيفات البلدان لدى البنك الدولي على العنوان الإلكتروني http://data.worldbank.org/about/country-classifications

ملاحظات قطرية

تعرض البيانات، حيثما أمكن ذلك، من ١٩٩٢ أو ١٩٩٥ فصاعداً بالنسبة لأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وإستونيا، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وليتوانيا، ومولدوفا، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان. أما البيانات المتوافرة عن سنوات ما قبل ١٩٩٢ فتقدم عن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية ("جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية" في قوائم الجداول).

وتقدم البيانات عن السنوات السابقة على ١٩٩٢ بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة ("جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية" في قوائم الجداول). أما الملاحظات بالنسبة للسنوات التالية على ١٩٩٢ فتقدم كلا على حدة لكل بلدٍ من البلدان التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة، ألا وهى البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وسلوفينيا، وكذلك صربيا والجبل الأسود. وتقدم الملاحظات بصورة مستقلة عن صربيا وعن الجبل الأسود عقب عام ٢٠٠٦.

وتُعرض البيانات فرادى، كلما أمكن، بالنسبة للبلدان التي تشكلت من تشيكوسلوفاكيا - وهى جمهورية التشيك وسلوفاكيا. أما البيانات بالنسبة للسنوات السابقة على ١٩٩٣ فتعرض تحت تشيكوسلوفاكيا.

وتعرض البيانات الخاصة بإريتريا وإثيوبيا بصورة منفصلة إذا أمكن ذلك؛ وفى معظم الحالات قبل ١٩٩٢ كانت البيانات بشأن إريتريا وإثيوبيا يجرى تجميعها ثم تعرض تحت اسم جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية.

وتشير البيانات الخاصة باليمن إلى هذا البلد منذ ١٩٩٠ فصاعداً، تشير بيانات الأعوام السابقة إلى بيانات مُجَمعة بشأن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً والجمهورية العربية اليمنية السابقة

وتظهر ملاحظات منفصلة عن بلجيكا ولكسمبورغ كلما أمكن ذلك.

أما البيانات عن الصين فتَستبعِدْ البيانات عن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالصين ومنطقة مكاو الإدارية الخاصة التابعة للصين.

الجدول ألف ١

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة ونصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)				نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٩٦١٠٩٦	١١٤٦٨٢٠	١٢٣٦٠٧٨	١٣٠٦٩٥٤	٥١	٤٨	٤٤	٤٠
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٩٢٠٢٠٩	١١١٤٣١٣	١٢١٢٤٧٣	١٢٨٩٥٣٧	٦١	٥٨	٥٣	٤٧
شرق آسيا والمحيط الهادي	٤٧٩٢٦١	٦٠٧٠٨٦	٦٤٢٤٧١	٦٤٦٦٩٢	٧١	٦٩	٦٣	٥٧
ساموا الأمريكية	٥	٧	٨	٨	٤٥	٤١	٣٦	٢٩
كمبوديا	٢٣٣٧	٣١٣٨	٤٠٢٨	٤٩٦٦	٧٦	٧٤	٧٠	٦٦
الصين	٣٨٠٣٨٦	٤٨٢٥٠٧	٥٠٤٨٤٩	٥٠٠٩٧٧	٧٤	٧٢	٦٧	٦١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣١٣٦	٣٦١٨	٣٣٢٨	٣٠٦٥	٤٤	٣٨	٣٠	٢٣
فيجي	٩٧	١١٦	١٢٥	١٢٦	٤٧	٤٥	٣٩	٣٦
إندونيسيا	٣٢٧٩٦	٤٢٩٢٥	٤٨٤٣٨	٤٩٥١٣	٥٨	٥٥	٤٨	٤١
كيريباس	٨	١٠	١٠	١١	٣٦	٣٠	٢٦	٢٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١١٦٦	١٤٨٦	١٨٦٥	٢٣٦٨	٨٠	٧٨	٧٧	٧٥
ماليزيا	٢٠٤٨	١٩٣٣	١٨٤٩	١٦١٢	٤١	٢٧	١٩	١٣
جزر مارشال	..	..	٦	٦	..	..	٢٥	٢٣
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	١٣	١٢	..	..	٢٦	٢٢
منغوليا	٢٣٢	٢٤٥	٢٣٧	٢٢٠	٤٠	٣٢	٢٤	١٨
ميانمار	١١٨٧٥	١٤٤٨٢	١٧١٢٥	١٨٧٨٨	٧٦	٧٣	٧٠	٦٧
بالاو	..	..	٢	٢	..	..	٢٢	٢٠
بابوا غينيا الجديدة	١٠٦٣	١٤٢١	١٧٢٥	٢١١٠	٨٣	٨٠	٧٥	٦٩
الفلبين	٩٠١٢	١٠٨٤٤	١٢٤٠٥	١٣٤٠٤	٥٢	٤٦	٤٠	٣٤
ساموا	٢٦	٢٤	٢٢	١٨	٤٨	٤٣	٣٥	٢٧
جزر سليمان	٦٦	٩٠	١١٨	١٥١	٧٨	٧٥	٧٢	٦٨
تايلند	١٦٨٨٣	٢١٢٧٢	٢٠٠٨٩	١٩٣٠٢	٧١	٦٤	٥٦	٤٩
تيمور-ليشتي	٢٠٣	٢٤٦	٢٣١	٣٥٢	٨٤	٨٣	٨١	٨٠
تونغا	١٢	١٢	١٢	١١	٥٠	٤١	٣٣	٢٧
توفالو	١	١	١	١	٣٣	٣٣	٢٥	٢٥
فانواتو	٢٦	٣٠	٣٣	٣٨	٤٩	٤٣	٣٧	٣٠
فييت نام	١٧٨٨٣	٢٢٦٧٩	٢٥٩٥٢	٢٩٦٣١	٧٣	٧١	٦٧	٦٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٥٣١١	٤٢٩١٩	٣٢٥٨٠	٢٧٤٤٩	٢٦	٢٣	١٨	١٤
ألبانيا	٧٤٦	٩٢١	٦٢٠	٦١٤	٥٨	٥٥	٤٨	٤٢
أرمينيا			١٧٤	١٤٨			١٣	٩
أذربيجان			٩٧٢	١٠٨٥			٢٧	٢٣
بيلاروس			٦٣٦	٤٣٤			١٣	٩
البوسنة والهرسك			١٠٠	٤٤			٥	٢
بلغاريا	٩٥٦	٥٧٢	٢٢٨	١٢٤	٢٠	١٣	٧	٤
جورجيا			٤٧٢	٣٥٤			٢٠	١٥
كازاخستان			١٣٢١	١١٩٢			١٧	١٤
قيرغيزستان			٥٤٣	٥١٠			٢٦	٢١
لاتفيا			١٣٢	١١٣			١٢	٩
ليتوانيا			٢٠٤	١٢٦			١٢	٨
الجبل الأسود				٣٩				١٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)				نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
جمهورية مولدوفا			٣٩٠	٢٠٠			٢٣	١٥
رومانيا	٣٦٨٠	٢٦٠٣	١٧٣٩	٨٦٨	٣٥	٢٤	١٥	٩
الاتحاد الروسي			٧٦٤٨	٦٢٥١			١١	٨
صربيا				٦١٧				١٣
صربيا والجبل الأسود			١٠٠٧				٢٠	
طاجيكستان			٦١٠	٧٧٣			٣٤	٢٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			١٠٧	٦٨			١٣	٧
تركيا	٨٢٠٥	١٠٣٥٥	٩١٣١	٨٠٦٧	٥٦	٥١	٤١	٣٢
تركمانستان			٦٢٧	٧٠٥			٣٣	٣٠
أوكرانيا			٣٢٩٥	٢٤١٢			١٤	١٠
جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية	٢٩٩٨٣	٢٧٥٥٧			٢٢	١٩		
أوزبكستان			٢٦٢٤	٢٧٠٥			٢٨	٢١
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	١٧٤١	٩١١			٢٨	١٤		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٤٢٠٩٩**	**٤٢٣٧٥**	**٤٣٣٦٩**	**٤١٤٢٠**	**٣٤**	**٢٦**	**١٩**	**١٥**
أنتيغوا وباربودا	٨	٧	٧	٨	٣٢	٢٩	٢٢	٢١
الأرجنتين	١٣٠٩	١٤٥٨	١٤٥٨	١٤٠٥	١٣	١٢	٩	٧
بليز	١٥	١٨	٢٥	٣١	٣٨	٣٣	٢٧	٢٤
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٠٠٧	١١٩٠	١٥٦٠	١٩٧٣	٥٣	٤٧	٤٤	٤١
البرازيل	١٦٣٤٢	١٤٠٦٢	١٣٣٢٥	١١٠٤٩	٣٧	٢٤	١٦	١١
شيلي	٧٦٤	٩٣٤	٩٦٢	٩٦٤	٢٠	١٩	١٦	١٣
كولومبيا	٣٤٠٤	٣٣٤٢	٣٥٨٤	٣٥٢٩	٣٩	٢٦	٢٠	١٥
كوستاريكا	٢٧٤	٣٠٧	٣٢٦	٣٢٢	٣٢	٢٦	٢٠	١٥
كوبا	٨٢٥	٨٣٣	٧٣٣	٥٨٦	٢٤	١٩	١٤	١١
دومينيكا	٩	٨	٧	٦	٣٣	٣٠	٢٤	٢١
الجمهورية الدومينيكية	٥٦٧	٦٢١	٥٤٧	٤٥٧	٣٢	٢٥	١٦	١٠
إكوادور	٩٨٤	١١١٧	١٢١٠	١٢٢٨	٣٩	٣٢	٢٤	١٩
السلفادور	٦٣٢	٦٥٥	٦٦١	٥٩٠	٤٠	٣٢	٢٨	٢٣
غرينادا	١١	١٠	١٠	٩	٣٤	٢٧	٢٤	٢٠
غواتيمالا	١٢١١	١٤٨٨	١٤٩٢	٢٠٦١	٥٢	٥٢	٤٧	٣٨
غيانا	٦٧	٥٨	٥٥	٥٠	٢٦	٢٢	١٧	١٥
هايتي	١٦٦١	١٧٨٧	١٩٩٤	٢٢٧٧	٧١	٦٨	٦٤	٥٩
هندوراس	٦٤٩	٦٧٢	٧٣٥	٦٦٥	٥٧	٤١	٣١	٢٤
جامايكا	٢٩٦	٢٧٥	٢٤٨	٢١٤	٣١	٢٥	٢١	١٧
المكسيك	٧٨٥٥	٨٤٣٩	٨٦٥٨	٧٩٠٥	٣٥	٢٨	٢٢	١٦
نيكاراغوا	٣٨٢	٣٩١	٣٩٠	٣٥١	٣٨	٢٩	٢١	١٥
بنما	١٩١	٢٤٧	٢٥٨	٢٤٨	٢٩	٢٧	٢٠	١٦
باراغواي	٤٩٣	٥٧٦	٧١٥	٨٣١	٣٩	٣٤	٢٩	٢٥
بيرو	٢١٨٥	٢٧٧٣	٣٣٤٤	٣٦٩٢	٣٩	٣٣	٢٩	٢٤
سانت لوسيا	١٣	١٥	١٦	١٧	٣٤	٢٨	٢٣	٢٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١١	١٢	١١	١١	٣٤	٢٩	٢٣	٢٠
سورينام	٢٥	٢٩	٣٠	٣٣	٢٤	٢١	١٩	١٧
أوروغواي	١٩١	١٨٤	١٩٧	١٨٦	١٥	١٤	١٣	١١
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٧١٨	٨٦٧	٨١١	٧٢٢	١٥	١٣	٨	٥

الجدول ألف ١ (تابع)

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)			نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**١٩٣٦٧**	**٢٠٨٩٧**	**٢٣١١٢**	**٢٤٨٥٨**	**٤٣**	**٣٣**	**٢٧**	**٢٢**
الجزائر	١٦٣٣	١٩٠٧	٢٧١٨	٣١٧٥	٣٦	٢٧	٢٥	٢١
جيبوتي	١١٢	١٨٢	٢٣٣	٢٨٥	٨٤	٨٢	٧٨	٧٤
مصر	٦٤١١	٦٤٩٥	٦٣٣٩	٦٦٢٠	٥٤	٤٠	٣١	٢٥
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٢٦٠	٥٠٤٠	٥٧٦١	٦٥٥٣	٣٩	٣٢	٢٧	٢٢
العراق	٨٠٨	٦٢٦	٥٣٥	٤٣٦	٢٧	١٥	٩	٥
الأردن	٧٦	١٠٢	١١٨	١١٤	١٦	١٤	٩	٦
لبنان	١٢١	٦٩	٤٨	٢٨	١٤	٧	٤	٢
ليبيا	١٨٨	١٢٧	١٠٣	٧١	٢٢	١٠	٦	٣
المغرب	٣١٠١	٣٢٦٤	٣٣٧٢	٣٠٠٩	٥٣	٤٢	٣٣	٢٦
الأرض الفلسطينية المحتلة	١١١	١٢٨	١٢٥	١١٠	٢٤	١٨	١٢	٨
الجمهورية العربية السورية	٦٧٤	٩٥٤	١١١٦	١٣٣٧	٣٤	٣٠	٢٤	٢٠
تونس	٦٨٩	٦٥٢	٧٥٦	٨٠٥	٣٧	٢٧	٢٤	٢١
اليمن	١٠٨٣	١٣٥١	١٨٨٨	٢٣١٥	٦٨	٥٦	٤٨	٣٩
جنوب آسيا	**٢٢٨٤٦٣**	**٢٦٩٢١٨**	**٣٠٧٣٩٥**	**٣٤٨٨٣٤**	**٦٨**	**٦٣**	**٥٨**	**٥٣**
أفغانستان	٣٢٥٨	٢٨٠٤	٤٤٨٥	٦٠٤٦	٧٠	٦٨	٦٤	٦٠
بنغلاديش	٢٤٥٨٦	٣٠٧٣	٣١٧٥٧	٣٢١٠٠	٧٢	٦٥	٥٥	٤٥
بوتان	١٣٩	١٦٦	١٦٩	٣١١	٩٣	٩٣	٩٢	٩٣
الهند	١٧٨٥٦٤	٢١٠١٨١	٢٣٩٩٥٩	٢٦٩٧٤٠	٦٨	٦٣	٥٩	٥٤
ملديف	٢٤	٢٠	٢١	٢٣	٥٢	٣٤	٢٣	١٥
نيبال	٥٤٤٢	٦٦٥٣	٨٦٧٧	١٢٠٦٦	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
باكستان	١٣٣٤٠	١٥٠٤٤	١٨٧١٢	٢٤٥٣٠	٥٩	٤٨	٤٤	٣٩
سري لانكا	٣١١٠	٣٥٧٧	٣٦١٥	٤٠٣٨	٥٢	٤٩	٤٥	٤٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**١٠٥٨٠٨**	**١٣١٨١٨**	**١٦٣٥٤٦**	**٢٠٠٢٨٤**	**٧٢**	**٦٨**	**٦٣**	**٥٨**
أنغولا	٢٥٣٤	٣٣٢٣	٤٣٣٧	٥٨٧٨	٧٦	٧٤	٧٢	٦٩
بنن	٧٨٧	١٠٩٥	١٣٨٤	١٦٠١	٦٧	٦٣	٥٤	٤٤
بوتسوانا	٢٠٦	٢٠٦	٢٨١	٣١٧	٦١	٤٥	٤٤	٤٢
بوركينا فاسو	٢٨٩٤	٣٧٤٢	٤٩٨٢	٦٩٠٩	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
بوروندي	١٨٤٢	٢٥٤٦	٢٧٥٤	٣٧٤١	٩٣	٩٢	٩١	٨٩
الكاميرون	٢٥٤٣	٣٠٨٦	٣٤٨٢	٣٥٦٩	٧٥	٧١	٦٠	٤٨
الرأس الأخضر	٣٥	٣٤	٣٥	٣٢	٣٧	٣٠	٢٣	١٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	٨٦٢	١٠٣٨	١١٨٩	١٢٥٤	٨٥	٨٠	٧٣	٦٣
تشاد	١٣٠٨	١٨٨٩	٢٤١٨	٢٩٦٢	٨٦	٨٣	٧٥	٦٦
جزر القمر	١٠٤	١٣٥	١٧١	٢٢٢	٨٠	٧٨	٧٣	٦٩
الكونغو	٣٩٧	٤٤٧	٥٠١	٥٢٤	٥٧	٤٨	٤٠	٣٢
كوت ديفوار	٢٠١٨	٢٦٨٦	٢٩٤٦	٢٨١٤	٦٥	٥٩	٤٩	٣٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٥٠٤	٩٤٦٠	١١٦٩٤	١٤١٩٤	٧١	٦٧	٦٢	٥٧
إريتريا			١٠٩٠	١٥٤٧			٧٧	٧٤
إثيوبيا			٢٤٠٤٩	٣١٦٥٧			٨٢	٧٧
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	١٣١٩١	١٨٠٨٦			٨٩	٨٦		
غابون	٢٠٠	٢٠٧	٢٠٧	١٨٣	٦٦	٥١	٣٨	٢٦
غامبيا	٢٣٦	٣٥١	٤٦١	٦٠٥	٨٥	٨٢	٧٩	٧٦

الجدول ألف ١ (تابع)

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)				نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
غانا	٢٧٣٢	٣٥٨٥	٤٧٨٥	٦٠٧٥	٦٢	٥٩	٥٧	٥٥
غينيا	١٩١٣	٢٣٧٢	٣٣٢٠	٣٨٣٢	٩١	٨٧	٨٤	٨٠
غينيا - بيساو	٢٨٩	٣٣٨	٣٩١	٤٤٧	٨٨	٨٥	٨٢	٧٩
كينيا	٥٥٢٣	٧٨٤٦	١٠٧٥٧	١٣٢٢٠	٨٢	٨٠	٧٥	٧١
ليسوتو	٢٤٤	٣٠١	٣٤٨	٣٦٢	٤٥	٤٤	٤٢	٣٩
ليبريا	٥٥٠	٥٦٨	٧١٢	٩١٣	٧٧	٧٢	٦٧	٦٢
مدغشقر	٣١٩٦	٤٠٢٩	٥٢٤٣	٧٢٥٥	٨٢	٧٩	٧٥	٧٠
ملاوي	٢٥٢٤	٣٣٧٧	٣٩٠٧	٤٩٠٩	٨٧	٨٧	٨٣	٧٩
مالي	١٧٤٥	١٩٥٣	٢٣٧٦	٣٠٤٩	٨٨	٨٥	٨١	٧٥
موريتانيا	٤٢٧	٤٣٥	٥٧٠	٧٤٥	٧١	٥٥	٥٣	٥٠
موريشيوس	١٠٠	٧٥	٦٣	٤٨	٢٧	١٧	١٢	٨
موزامبيق	٥٠٥١	٥٢٠٩	٧٠٩٢	٨٦٧٤	٨٥	٨٤	٨٣	٨١
ناميبيا	١٧٧	٢١٩	٢٥٣	٢٦٧	٥٧	٥٠	٤١	٣٤
النيجر	١٧٥٦	٢٢٤٧	٣٠٩٩	٤٢٣٧	٩٠	٨٨	٨٦	٨٣
نيجيريا	١٢٧٩٠	١٣٦٨٩	١٢٤٤٣	١٢٢٦٧	٥٤	٤٣	٣٣	٢٥
رواندا	٢١٥٦	٢٨٢٤	٣٢٤٢	٤٣٦٠	٩٣	٩٢	٩١	٨٩
سان تومي وبرنسيبي	٢١	٢٤	٢٨	٣٢	٧٠	٦٩	٦٤	٥٦
السنغال	١٨٣٩	٢٢٩٦	٢٩٢٩	٣٨٢١	٨٠	٧٦	٧٤	٧٠
سيشيل	٢٣	٢٥	٢٨	٣٠	٨٥	٨١	٨٠	٧٥
سيراليون	٨٩٤	١٠٨٣	١٠٤١	١٣٢٦	٧٣	٧١	٦٥	٦٠
الصومال	١٨٨٢	١٨٧٥	٢٠٤٨	٢٤٤٠	٧٧	٧٤	٧٠	٦٦
جنوب أفريقيا	١٦٠٦	١٦١٤	١٤٨٢	١١٨٨	١٧	١٣	٩	٦
السودان	٤٦٥٦	٥١٥١	٦٢٢٣	٧١٢٤	٧٢	٦٩	٦١	٥٢
سوازيلند	١١٨	١٣٩	١٤٨	١٣٨	٥٣	٤٣	٣٥	٢٩
توغو	٦٩٩	٩٠٩	١١٠٦	١٢٨٨	٦٩	٦٦	٦٠	٥٣
أوغندا	٤٩٤٦	٦٦٦٥	٨٤٢٠	١١٠١٦	٨٧	٨٥	٨٠	٧٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٨٠٦	١٠٥٥٤	١٣٥٥٧	١٦٨٧٩	٨٦	٨٤	٨١	٧٦
زامبيا	١٤٨٣	٢٢١٥	٢٦٨٥	٣٢١٥	٧٥	٧٤	٦٩	٦٣
زمبابوي	٢٠٠١	٢٨٧٠	٣٢٦٩	٣١١٨	٧٣	٦٩	٦٣	٥٦
البلدان ذات الدخل المرتفع	**٤٠٨٥٥**	**٣٢٤٧٠**	**٢٣٥٦٧**	**١٧٣٧٩**	**١٠**	**٧**	**٥**	**٣**
أندورا	٣	٣	٢	٢	١٩	١٣	٧	٥
أروبا	٧	٧	٩	٩	٣٣	٢٩	٢٤	٢٠
أستراليا	٤٣٩	٤٧٠	٤٤٢	٤٥٧	٦	٦	٥	٤
النمسا	٣١٩	٢٧٤	١٩٩	١٤٤	١٠	٨	٥	٣
جزر البهاما	٥	٦	٥	٥	٦	٥	٣	٣
البحرين	٦	٤	٣	٤	٤	٢	١	١
بربادوس	١١	٩	٧	٤	١٠	٧	٥	٢
بلجيكا			٧٩	٥٩			٢	١
بلجيكا-لكسمبرغ	١٢٢	١١٠			٣	٣		
برمودا	١	١	١	١	٤	٣	٣	٣
بروني دار السلام	٤	٢	١	١	٦	٢	١	١
كندا	٨٠٦	٤٩٥	٣٨٢	٣٣٢	٧	٣	٢	٢
جزر كايمان	٢	٣	٤	٥	٣٣	٣٠	٢٤	٢١
الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ١ (تابع)

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)				نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الصين، مكاو منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..
كرواتيا			١٧٠	٨٤			٨	٤
قبرص	٨١	٥٠	٣٨	٣٠	٢٦	١٤	٩	٥
الجمهورية التشيكية			٤٣١	٣٢٧			٨	٦
تشيكوسلوفاكيا	١٠٧٧	٩٨٥			١٣	١٢		
الدانمرك	١٨٤	١٦٢	١٠٨	٧٥	٧	٦	٤	٣
غينيا الاستوائية	٦٧	١٠٨	١٤٢	١٧٦	٧٧	٧٣	٦٩	٦٤
إستونيا			٧٦	٦١			١١	٩
جزر فيروه	١	١	١	١	٥	٤	٤	٤
فنلندا	٢٩٨	٢١٨	١٤٣	٩٨	١٢	٨	٦	٤
فرنسا	١٩٨٠	١٣٦٣	٨٧٨	٥٧٣	٨	٥	٣	٢
ألمانيا	٢٤٤٨	١٥٥٧	١٠١٦	٦٦١	٧	٤	٣	٢
اليونان	١٢٤٧	٩٦٣	٨٢٦	٦٣٧	٣٢	٢٣	١٧	١٢
غرينلاند	١	١	١	٠	٤	٣	٣	٠
غوام	١٦	٢٠	١٩	٢٠	٣٧	٣٢	٢٦	٢٣
هنغاريا	٩٣٠	٧٠١	٤٥٢	٣٢٢	١٨	١٥	١١	٧
آيسلندا	١٢	١٥	١٣	١٢	١٠	١١	٨	٦
آيرلندا	٢٣٣	١٨٦	١٦٦	١٤٩	١٩	١٤	٩	٧
إسرائيل	٧٦	٦٥	٦١	٥١	٦	٤	٣	٢
إيطاليا	٢٧٩١	٢٠٦٨	١٢٥٠	٨٤٥	١٣	٩	٥	٣
اليابان	٦١٥٢	٤٦١٣	٢٧١٢	١٤١٨	١١	٧	٤	٢
الكويت	٩	٩	١١	١٤	٢	١	١	١
لختنشتاين	١	١	٠	٠	٩	٧	٠	٠
لكسمبرغ			٤	٣			٢	١
مالطة	١٠	٣	٣	٢	٨	٢	٢	١
موناكو	١	١	١	٠	٩	٧	٦	٠
هولندا	٢٩٩	٣١٤	٢٦٩	٢١٣	٦	٥	٣	٢
كاليدونيا الجديدة	٢٤	٣٠	٣٢	٣٢	٤٩	٤٣	٣٦	٣٠
نيوزيلندا	١٥٠	١٧١	١٧٥	١٨٦	١١	١٠	٩	٨
جزر ماريانا الشمالية	..	..	٨	٧	..	..	٢٥	٢٣
النرويج	١٦٥	١٣٩	١١٠	٨٨	٨	٦	٥	٣
عمان	١٦٠	٢٥٦	٢٩٣	٣١٨	٤٧	٤٤	٣٦	٢٩
بولندا	٥٢٣٦	٤٩٥٦	٣٧٦٣	٢٩٦٠	٣٠	٢٧	٢٢	١٧
البرتغال	١١٧٠	٨٥٧	٦٧٨	٥١٥	٢٦	١٨	١٣	٩
بورتو ريكو	٥٤	٤٩	٣٠	١٦	٦	٤	٢	١
قطر	٣	٧	٤	٨	٣	٣	١	١
جمهورية كوريا	٥٣٧٨	٣٤٧٠	٢٢٠٦	١٢٧٤	٣٧	١٨	١٠	٥
سان مارينو	٢	١	١	١	٢٢	٩	٨	٧
المملكة العربية السعودية	١٠٥٤	٩٦٦	٦٥٩	٥١٥	٤٣	١٩	١٠	٥
سنغافورة	١٧	٦	٣	٢	٢	٠	٠	٠
سلوفاكيا			٢٤٠	١٩٧			٩	٧
سلوفينيا			١٩	٧			٢	١
إسبانيا	٢٦٢٦	١٨٩٠	١٣٣٩	١٠١٥	١٨	١٢	٧	٤
السويد	٢٧١	٢٠٩	١٤٦	١١٥	٦	٤	٣	٢
سويسرا	١٨٧	١٩٥	١٦٧	١٣٧	٦	٦	٤	٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة (بالآلاف)				نصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
ترينيداد وتوباغو	٤٦	٥٠	٥٠	٤٧	١١	١١	٩	٧
جزر توركس وكايكوس	١	١	٢	٣	٣٣	٢٥	٢٥	١٨
الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٧٣	٨٧	١٤٨	٥	٨	٥	٣
المملكة المتحدة	٧١٥	٦٣٩	٥٢٩	٤٧٥	٣	٢	٢	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٩١٩	٣٧٠٤	٣٠٩٠	٢٥٠٩	٣	٣	٢	٢
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	١٣	١٣	١١	٩	٣٣	٢٧	٢١	١٨

الجدول ألف ٢

رأس المال السهمي الزراعي: الإجمالي ونصيب العامل، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
العالم	**٤٣٨٤٩٤٥**	**٤٨٣٣٤٠٥**	**٤٩٢١٣٨٠**	**٥١٣٢٤٨١**	**٤٥٦٢**	**٤٢١٥**	**٣٩٨١**	**٣٩٨٢**
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	**٢٦٥٤٢٨٨**	**٣٠١٤٨٢٣**	**٣١٤٣٢٦٦**	**٣٣٦٥٧٣٠**	**٢٨٨٤**	**٢٧٠٦**	**٢٥٩٢**	**٢٦١٠**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**٥١٥٦٧٠**	**٦٣٧٧٠٥**	**٧٦١٦٥٧**	**٨٣٩٣٨٥**	**١٠٧٦**	**١٠٥٠**	**١١٨٦**	**١٢٩٤**
ساموا الأمريكية	١٢	١٢	١٢	١٢	٢٣٤٠	١٦٨٦	١٥١٦	١٥١٨
كمبوديا	١٩٦٩	٤٢٣٩	٤٩٤٢	٥٤٣٩	٨٤٢	١٣٥١	١٣٢٧	١١٤٩
الصين	٣٤٧٩١٢	٤٢٠١٦٩	٤٩٩٠٧٩	٥٤٠٧٩٢	٩١٥	٨٧١	٩٨٩	١٠٧١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥٧١٢	٧٠٩١	٦٧٤٣	٧٠٦٥	١٨٢١	١٩٦٠	٢٠٢٦	٢٣٣٦
فيجي	٧١٣	٨٧٠	٩٩٤	٩٨٣	٧٣٥٠	٧٤٩٧	٧٩٥٦	٧٩٢٥
إندونيسيا	٥١٦٥٤	٧٤٥٤٣	٨٥٧٢٥	٩٦٠٧٩	١٥٧٥	١٧٣٧	١٧٧٠	١٩٤٤
كيريباس	٢٢٠	٢٢٦	١٩٦	١٩٧	٢٧٤٤٩	٢٢٥٥١	١٩٦٤٢	١٧٩٣٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٧٥	٢٦٢٧	٣١٦٤	٣٧٤٦	١٦٩٤	١٧٦٨	١٦٩٦	١٧٠٥
ماليزيا	١٣٥٦٣	١٨٥٩٥	٢٠٦٦١	٢١٠٩٥	٦٦٢٣	٩٦٢٠	١١١٧٤	١٢٤٥٣
جزر مارشال	..	..	٣٨	٣٨	..	..	٦٣٣٢	٦٣٣٧
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	٧٦	٧٧	..	..	٥٨٤٥	٥٨٨٥
منغوليا	٧٢١٤	٧٥٩٣	١٠٥٨٢	١٠٩٤٩	٣١٠٩٥	٣٠٩٩١	٤٤٦٥٠	٤٨٨٧٨
ميانمار	١٣٩٦١	١٥٠٤٤	١٨٤٥٣	٢٣٠٦٥	١١٧٦	١٠٣٩	١٠٧٨	١٢٦٣
بالاو	..	..	٥	٥	..	..	٢٤٥٥	٢٤٥٥
بابوا غينيا الجديدة	١٧٢٠	١٨٩٥	٢٢٩٤	٢٣٨٥	١٦١٨	١٣٣٤	١٣٣٠	١٢٠٦
الفلبين	٢٤٩١٤	٢٥٨٤٧	٢٧٩٤٩	٢٩٤٠١	٢٧٦٥	٢٣٨٤	٢٢٥٣	٢٢٢٨
ساموا	٣٨١	٣١٣	٣٠٢	٣٣٣	١٤٦٦٨	١٣٠٤٣	١٣٧٤٦	١٧٥٤٤
جزر سليمان	١٤٨	١٦٦	١٧٦	١٩٢	٢٢٣٥	١٨٤١	١٤٩١	١٣٦٨
تايلند	٢١٧٠١	٢٨٤٨١	٢٨٧٥٠	٣١٧٥٧	١٢٨٥	١٣٣٩	١٤٣١	١٦٠١
تيمور- ليشتي	٢٦٨	٣٧٤	٥٧٧	٦٧٥	١٣٢١	١٥٢٠	٢٤٩٦	٢٠٣٢
تونغا	١٣٦	١١٧	١١٨	١٢٣	١١٣٦٠	٩٧١٠	٩٨٧٣	١٠٢١٧
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..
فانواتو	٤٢٢	٤٩٦	٥٦٦	٦٣١	١٦٢٢٦	١٦٥١٧	١٧١٥٥	١٧٠٦٦
فييت نام	٢١٠٧٥	٢٩٠١٠	٥٠٢٥٤	٦٤٣٤٨	١١٧٨	١٢٧٩	١٩٣٦	٢٢٥١
أوروبا وآسيا الوسطى	**٧٢٧٠٣٣**	**٧٦٢٦٧١**	**٥٨٣١٦٩**	**٥٥٩٨٤٧**	**١٦٠٤٥**	**١٧٧٧٠**	**١٧٩٠٠**	**١٩٤٣٣**
ألبانيا	٥٠٧٢	٥٧٤٣	٥٠١٩	٥٠٣٤	٦٧٩٩	٦٢٣٦	٨٠٩٥	٨٠١٦
أرمينيا			٢٦٥٧	٢٨٧٩			١٥٢٦٧	١٨٥٧٥
أذربيجان			١٢٤١٩	١٢٩٨٤			١٢٧٧٦	١٢٢٨٤
بيلاروس			١٦٧٧٤	١٤٣٢٢			٢٦٣٧٤	٢٩٣٤٩
البوسنة والهرسك			١٨٩٢	١٩٣١			١٨٩١٩	٣٣٨٧٩
بلغاريا	١٤٠٥٨	١٣٢٩٨	٨٠٥٠	٥٦٠٠	١٤٧٠٥	٢٢٢٤٨	٣٥٣٠٧	٣٧٠٨٧
جورجيا			٦٠٥٦	٥٤١٠			١٢٨٣١	١٤٢٠٠
كازاخستان			٤٣٠٩٣	٤٦٠٠٢			٣٢٦٢٢	٣٧٨٠٠
قيرغيزستان			٦٢٦٠	٦٢١٦			١١٥٢٩	١٢١١٧
لاتفيا			٣١٦٤	٣٥٣٨			٢٣٩٦٩	٢٩٧٣٣
ليتوانيا			٧٦٢٤	٧٨٩٩			٣٧٣٧٢	٥٥٢٣٧

الجدول ألف ٢ (تابع)

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الجبل الأسود				٣٩٠				٨٦٦٦
جمهورية مولدوفا			٥٣٩٣	٤٧٠٦			١٣٨٢٨	٢٠٠٢٥
رومانيا	٤٤٢٨٣	٤٩٣٤٨	٤٢٣١٨	٤١٦٩٥	١٢٠٣٣	١٨٩٥٨	٢٤٣٣٥	٤٠١٣٠
الاتحاد الروسي			١٨٥٦٨٩	١٦١٥٨٦			٢٤٢٧٩	٢٤٢٨٠
صربيا				٧٤٠٩				١٠٥٥٤
صربيا والجبل الأسود			٨٢٥١				٨١٩٣	
طاجيكستان			٥٧٠٠	٦٢٩٥			٩٣٤٥	٨٥٥٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			١٢٩٧	١٤٤٨			١٢١٢٤	١٨٣٢٨
تركيا	٩٤٨١٨	١٠٨٧٤٨	١١٧٠٠١	١٢٣٢٤٧	١١٥٥٦	١٠٥٠٢	١٢٨١٤	١٤٦٩٥
تركمانستان			١٦٤٩٧	١٨٦٣٩			٢٦٣١١	٢٧٤٩١
أوكرانيا			٦٤٤٩٨	٥٦٦١٨			١٩٥٧٤	٢١٣٩٠
جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية	٥٤٩٦٢٩	٥٦٢٦٨٨			١٨٣٣١	٢٠٤١٩		
أوزبكستان			٢٣٥١٨	٢٥٩٩٧			٨٩٦٣	٩٦٣٩
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	١٩١٧٤	٢٢٨٤٦			١١٠١٣	٢٥٠٧٧		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٨١٢٠٧**	**٦٣٥٤٢١**	**٦٦٧٩٤٦**	**٧١٠٦٤٩**	**١٣٨٠٦**	**١٤٩٩٥**	**١٥٤٠١**	**١٦٧٦١**
أنتيغوا وباربودا	٣٤	٣٥	٣٦	٣٨	٤١٨٩	٤٩٤٣	٥١٠٤	٤٧٤٦
الأرجنتين	٧٩٧٩١	٧٩٩٠٩	٧٣٧٤١	٧٧٤٠٢	٦٠٩٥٦	٥٤٨٠٧	٥٠٥٧٦	٥٤١٦٥
بليز	١٠٠	١٤٣	١٧٠	١٩٢	٦٦٦٥	٧٩٥٧	٦٨١٤	٦٦٢٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٦٤٥٩	٦١٢٦	٧٦٠٦	٩١٢٢	٦٤١٤	٥١٤٨	٤٨٧٦	٤٩٣١
البرازيل	١٤٠٨٩٤	١٦٧١٢٨	١٨٤٤٣٥	٢٠٦٢٥٠	٨٦٢٢	١١٨٨٥	١٣٨٤١	١٧٣٢٨
شيلي	١٨٥١٥	١٩٠٢٤	٢٢٣٠٨	٢٢٠٣١	٢٤٢٣٤	٢٠٣٦٨	٢٣١٨٩	٢٢٦٨٩
كولومبيا	٨٨٨٨٦	٩٣٩٥٨	٩٧٠٣٤	١٠١٩٨١	٢٦١١٢	٢٨١١٤	٢٧٠٧٤	٢٨٥٨٢
كوستاريكا	٢٠٢٠	٢١٧٦	٢٠٥٠	٢٠٩٣	٧٣٧٢	٧٠٨٧	٦٢٨٨	٦٤٢٢
كوبا	٢٧٨٧٧	٢٧٨٢٧	٢٤٩٨٥	٢٣٩١٣	٣٣٧٩١	٣٣٤٠٦	٣٤٠٨٦	٣٨٠١٧
دومينيكا	٣٩	٤٩	٥٥	٥٩	٤٣١٦	٦١٠٠	٧٨٢٧	٩٨٣٧
الجمهورية الدومينيكية	٧٢٤٥	٨٥٨٢	٨٧١٨	١٠١٥٦	١٢٧٧٨	١٣٨١٩	١٥٩٣٨	٢٠٨٩٧
إكوادور	١٤٢٧٠	١٨٧٧٧	١٩٥٦٥	١٨٥٢٦	١٤٥٠٢	١٦٨١٠	١٦١٧٠	١٤٩٨٨
السلفادور	٢٣٦٥	٢٤١٧	٢٤١٣	٢٦٠٨	٣٧٤٢	٣٦٨٩	٣٦٥١	٤٢٦٩
غرينادا	٤٣	٣٥	٣٤	٣٨	٣٨٧٦	٣٤٨٨	٣٣٨٦	٤٢٤٦
غواتيمالا	٥٣٥٨	٥٧٢٧	٦٧٣٨	٩٢٠٣	٤٤٢٥	٣٨٤٩	٤٥١٦	٤٧١٠
غيانا	٩٧٤	١٠٠٢	١٠٢٥	١٠٢٢	١٤٥٣٤	١٧٢٧٧	١٨٦٣٦	١٩٦٤٩
هايتي	٣٩٣٨	٣٦٨٨	٤٨١٣	٤٨٨٧	٢٣٧١	٢٠٦٤	٢٤١٤	٢٢١٨
هندوراس	٣٦٠١	٤١٥٨	٣٦٦٣	٤٢٦٧	٥٥٤٨	٦١٨٨	٤٩٨٣	٦٣٣١
جامايكا	١٧٢٦	٢٠٣٦	٢١٤١	٢٢٣٩	٥٨٣١	٧٤٠٤	٨٦٣٣	١٠٠٤١
المكسيك	١٠٠١٤٠	١١١٣٨٤	١١٧٣٦٦	١١٨٧٦٢	١٢٧٤٩	١٣١٩٩	١٣٥٥٦	١٤٥٠١
نيكاراغوا	٤٢٣٢	٤٢٠٧	٥٧٣٩	٥٩٩٥	١١٠٧٨	١٠٧٥٩	١٤٧١٥	١٦٤٦٩
بنما	٢٩٦٧	٣٠٧٦	٣٢٠٧	٣٥٢٥	١٥٥٣٤	١٢٤٥٢	١٢٤٢٩	١٣٩٣٤
باراغواي	٤٦٧٦	٦٥٩٩	٧٥٣٦	٨٣١٨	٩٤٨٥	١١٤٥٧	١٠٥٤٠	١٠٤١١
بيرو	١٩١٤٨	١٩٥٤٨	٢٢٠٧١	٢٣٣٥٠	٨٧٦٣	٧٠٤٩	٦٦٠٠	٦٤٤٧
سانت لوسيا	٥٤	٦٥	٦٦	٥٦	٤١٤٠	٤٣٢٧	٤١٢٦	٣٢٩٢
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣٣	٣٥	٢٩	٢٨	٢٩٧٢	٢٨٩٨	٢٦١٤	٢٥٣٦
سورينام	٥٦٧	٧١٢	٧٥٠	٦٦٢	٢٢٦٦٨	٢٤٥٤٩	٢٤٩٨٦	٢٠٦٧٨

الجدول ألف ٢ (تابع)

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
أوروغواي	٢٤٤٢٦	٢١٤٣٦	٢٢١٢٤	٢٤٩٧٢	١٢٧٨٨٥	١١٦٤٩٩	١١٢٣٠٦	١٣٢٨٢٩
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٢٠٨٣٠	٢٥٥٦٤	٢٧٥٢٨	٢٨٩٥٥	٢٩٠١١	٢٩٤٨٦	٣٣٩٤٤	٣٨٣٥١
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**١٥٠٣٧٤**	**١٩٩٤٠٢**	**٢٢٧٢٥٦**	**٢٤٨٥٤٩**	**٧٨٠٥**	**٩٥٤٢**	**٩٨٣٣**	**١٠٠٨٢**
الجزائر	٩١٥٥	١١٧٨٣	١٢٩٩٨	١٤٠٨١	٥٦٠٦	٦١٧٩	٤٧٨٢	٤٥٤٨
جيبوتي	٢٤٢	٣١٦	٣٨٢	٣٨٤	٢١٥٩	١٧٣٦	١٦٤١	١٤٣٧
مصر	٢٢٤٨٤	٢٥٧١٤	٣٢٣٧٧	٣٥٩٩٢	٣٥٠٧	٣٩٥٩	٥١٠٨	٥٤٢٩
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٦١٣٧	٦٧١٤٤	٧٤٣٠٩	٨٢٦٤٣	١٠٨٣٠	١٣٣٢٢	١٢٨٩٩	١٢٨٤١
العراق	١٨١٤٣	٣٠٨٤٨	٣٠٦٤٢	٣١١٢٨	٢٢٤٥٥	٤٩٢٧٧	٥٧٢٧٦	٦٧٨١٦
الأردن	٧٩٣	١١٥٥	١٣٨٨	١٤٩٢	١٠٤٣٤	١١٣٢٤	١١٧٥٩	١٣٠٨٦
لبنان	٢٤٨٨	٢٦٠١	٢٧٤٩	٢٧٧٤	٢٠٥٦٠	٣٧٦٩٥	٥٧٢٦٤	٨٤٠٦٣
ليبيا	٤٦١٢	٧٠٠٥	٦٩٤٥	٧٣٠٩	٢٤٥٣٤	٥٥١٥٨	٦٧٤٢٦	٩٠٢٢٩
المغرب	٢٢٩٨٥	٢٣٦٥٥	٢٥٤٣٦	٢٥٤٨٧	٧٤١٢	٧٢٤٧	٧٥٤٣	٨١٨٥
الأرض الفلسطينية المحتلة	٣٦٤	٤٢١	٦٤٠	٦٧٦	٣٢٧٩	٣٢٩٣	٥١٢٢	٥٩٢٥
الجمهورية العربية السورية	١٠٩٢٠	١٤١٦٧	٢١١٦٣	٢٥٠٣٠	١٦٢٠١	١٤٨٥٠	١٨٩٦٤	١٩١٥١
تونس	٦٨١٣	٧٩٣٣	٩٤٣٠	٩٩٦٣	٩٨٨٨	١٢١٦٧	١٢٤٧٣	١٢٦١١
اليمن	٥٢٣٩	٦٦٦١	٨٧٩٧	١١٥٩٤	٤٨٣٨	٤٩٣٠	٤٦٥٩	٥٢٤١
جنوب آسيا	**٣٩٩١٧١**	**٤٦٠٠٠٧**	**٥٣١٨٥٧**	**٥٨٣٩٦٢**	**١٧٤٧**	**١٧٠٩**	**١٧٣٠**	**١٧٣٣**
أفغانستان	٢٦٨١٨	٢٧٢١٣	٣٠٤٣٧	٣٠٣٩٨	٨٢٣٢	٩٧٠٥	٦٧٨٦	٥٣٩٧
بنغلاديش	٤٣٠٣٢	٥٠٨٧١	٥٦٧٣٤	٦٥٥٥٩	١٧٥٠	١٦٥٣	١٧٨٧	٢٠٢٢
بوتان	٢٦٠	٣٤٣	٣٢٤	٣٤٢	١٨٧٣	٢٠٦٨	١٩١٩	١٢٢٤
الهند	٢٤٤٧٤٩	٢٨٢٤٨٨	٣٢٩٠٨٩	٣٥٥٢٥٣	١٣٧١	١٣٤٤	١٣٧١	١٣٦٣
ملديف	١٢	١٥	١٨	١٥	٤٨٥	٧٢٦	٨٣٩	٦٣٦
نيبال	٥٧٤٤	٦٨٥٦	٧٩١١	٨٦٧٦	١٠٥٥	١٠٣٠	٩١٢	٧٨٦
باكستان	٧١٣٧٦	٨٤٧٦٧	١٠٠٧٣٨	١١٧١٧١	٥٣٥٠	٥٦٣٥	٥٣٨٤	٥١٢٢
سري لانكا	٧١٨٠	٧٤٥٥	٦٦٠٦	٦٥٤٨	٢٣٠٩	٢٠٨٤	١٨٢٧	١٦٥٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٢٨٠٨٣٣**	**٣١٩٦١٦**	**٣٧١٣٨٢**	**٤٢٣٣٣٧**	**٢٦٥٤**	**٢٤٢٥**	**٢٢٧١**	**٢٢٤٨**
أنغولا	٥٧٠٧	٥٨٢٦	٦٢٦٧	٦٥٤٧	٢٢٥٢	١٧٥٣	١٤٤٥	١٢١٢
بنن	١٦١٩	١٨٠٥	٢٥٣٤	٢٩٠٨	٢٠٥٧	١٦٤٩	١٨٣١	١٨٨١
بوتسوانا	١٨٤١	٢١٠٠	٢٠٤٥	١٨٤٥	٨٩٣٧	١٠١٩٢	٧٢٧٩	٦١٥١
بوركينا فاسو	٣٣٥٧	٥٢٢٣	٧٥٩٦	١٠٠٧٩	١١٦٠	١٣٩٦	١٥٣٥	١٦١٠
بوروندي	١٣٤٦	١٣٣٦	١٢٠٥	١٦٤٧	٧٣١	٥٢٥	٤٣٧	٤٧٧
الكاميرون	٥٣٢٤	٦٥١٠	٧١٥٨	٧٢٨٦	٢٠٩٤	٢١١٠	٢٠٥٦	٢٠٥٥
الرأس الأخضر	٧٦	١٢٣	١٥٣	٢٠٦	٢١٦٩	٣٦٠٥	٤٣٦٤	٦٢٤٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢٦٩	١٦٩٣	٢١٧١	٢٤٦٠	١٤٧٢	١٦٣١	١٨٢٦	٢٠١٢
تشاد	٤٢٦٧	٤٣٢٩	٥٦٦٧	٧٠٣٣	٣٢٦٢	٣٢٩٢	٣٣٤٤	٢٤٦٨
جزر القمر	٩٥	١٠٧	١٢٩	١٣٥	٩١٣	٧٩٣	٧٥٧	٦٦٠
الكونغو	٤٤٠	٥٠٠	٥٦٠	٦٢٣	١١٠٩	١١١٩	١١١٨	١٢٠٩
كوت ديفوار	٤٤٣٥	٦٣٩٢	٧١٠٨	٧٥٦٣	٢١٩٨	٢٣٨٠	٢٤١٣	٢٦٦٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٦٦٥	٥٦٠١	٤٩٥٦	٤٨٧٥	٦٢٢	٥٩٢	٤٢٤	٣٦٢
إريتريا			٣٤٩٢	٣٣٦٧			٣٢٠٤	٣٣٤٨
إثيوبيا			٣٢٧٧١	٤٨٤٦٥			١٣٦٣	١٦٤٩

الجدول ألف ٢ (تابع)

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	٢٩٧٨٥	٣٣٣٣٨			٢٢٥٨	١٨٤٣		
غابون	٣٧٥	٤١٠	٤٥٢	٤٢٩	١٨٧٥	١٩٨٢	٢١٨٢	٢٢٣٥
غامبيا	٢١٧	٢٤٤	٢٧٧	٣٧٠	٩١٧	٦٩٥	٦٠٢	٦٦٤
غانا	٣٨٧٦	٤٤٣١	٥٧٤٨	٧٠٢٥	١٤١٩	١٢٣٦	١٢٠١	١٢٤٩
غينيا	٢١٨٤	٢٢٥١	٣٨٣٤	٥٣٣١	١١٤٢	٩٤٩	١١٥٥	١٤٦٦
غينيا - بيساو	٨٦٠	١١٤٧	١٦٨١	١٧٨٣	٢٩٧٥	٣٣٩٣	٤٢٩٩	٤١٧٦
كينيا	١٢٦٣٢	١٧٢٩٥	١٥٩٥٨	١٨٣٠١	٢٢٨٧	٢٢٠٤	١٤٨٤	١٤٦٣
ليسوتو	٩٨٦	١٠٣٦	١١٣٢	١٠٧٠	٤٠٤٢	٣٤٤١	٣٢٥٣	٢٩٩٨
ليبريا	٥٤٤	٤٨٩	٥٧٨	٦١٧	٩٨٨	٨٦١	٨١٢	٧٥٣
مدغشقر	١٤٥٨٩	١٧٢٢٧	١٧٧١٠	١٧٤١٦	٤٥٦٥	٤٢٧٦	٣٣٧٨	٢٦٥٢
ملاوي	١٥٩٦	١٨٧٠	٢٤٦٢	٣٠٦٦	٦٣٣	٥٥٤	٦٣٠	٦٨٠
مالي	٧٠٦٧	٦٦٥٨	٩٨٩١	١٢٤٩٩	٤٠٥٠	٣٤٠٩	٤١٦٣	٤٣٩٥
موريتانيا	٢٥٥٨	٢٩١٤	٣٩٦٩	٤٣٠٦	٥٩٩٠	٦٦٩٩	٦٩٦٣	٦٢٤٠
موريشيوس	٢٢٥	٢٤٧	٢٦٠	٢٦٧	٢٢٤٨	٢٢٩٤	٤١٣٤	٥٠٤٦
موزامبيق	٢٨٣٨	٣٥٨٠	٤٤٠٥	٤٨٤٣	٥٦٢	٦٨٧	٦٢١	٥٩٢
ناميبيا	٢٧١١	٢٣٦١	٢٥٥١	٢٦٢٣	١٥٣١٤	١٠٧٧٩	١٠٠٨٣	١٠٠٨٨
النيجر	٨٤٤١	٧٤٥٦	١٠٤٩٣	١٢٩٦١	٤٨٠٧	٣٣١٨	٣٣٨٦	٣٣٧١
نيجيريا	٣٣٠٦٨	٤٠٤٠٧	٤٩٧٦٨	٥٩٧٩٢	٢٥٨٥	٣١٨٤	٤٠٠٠	٤٨٧٠
رواندا	١٢٤٦	١٣١٦	١٣٩٢	١٩٧٣	٥٧٨	٤٦٦	٤٢٩	٤٩٥
سان تومي وبرنسيبي	١٩١	٢٠١	٢١٦	٢١٨	٩٠٩٩	٨٣٦٨	٧٧١١	٧٠٤٢
السنغال	٦٩٣٤	٨٣٩٣	٩٧٥٦	١٠٤٩٨	٣٧٧١	٣٦٥٥	٣٣٣١	٢٩٨٨
سيشيل	١٢	١٥	١٥	١١	٥٤١	٥٨٨	٥٥٣	٣٥٥
سيراليون	٩٢٥	١٢٩٤	١٤٣٠	٢١٨٦	١٠٣٥	١١٩٥	١٣٧٤	١٧١٦
الصومال	١١٦٢١	١٣٤٤٠	١٣٠٨٨	١٣١٤٥	٦١٧٥	٧١٦٨	٦٣٩١	٥٦٦٣
جنوب أفريقيا	٤٢٨٦٨	٤٢٨١٠	٤٣٣٥٠	٤٢٦٦٨	٢٦٦٩٢	٢٦٥٢٤	٢٩٢٥١	٣٣١٧٨
السودان	٢٤٩٩٩	٢٧٦٨١	٤٣٢٦٠	٤٧٥٤٠	٥٣٦٩	٥٣٧٤	٦٩٥٢	٧٠٠٢
سوازيلند	٨٠١	٨٧٦	٨٥٢	٨٠٩	٦٧٨٨	٦٢٩٩	٥٧٥٤	٥٨٢٤
توغو	٩٠٧	١٤٥٢	١٥٤٩	١٧٤٧	١٢٩٨	١٥٩٧	١٤٠٠	١٤١٧
أوغندا	٤٧٥٤	٥٩٩٢	٧١٩٧	٨٥٤١	٩٦١	٨٩٩	٨٥٥	٨٤٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٥٠٥٨	١٦٦٧٩	١٩٨٢٩	٢١٥٠٤	١٩٢٩	١٥٨٠	١٤٦٣	١٣٧٢
زامبيا	٣٧٠٤	٤٨٦٤	٥٣٣٤	٥٩٠٤	٢٤٩٨	٢١٩٦	١٩٨٧	١٩٧٠
زمبابوي	٧٨٢٣	٩٦٩٩	٩١٣٢	٨٨٥٨	٣٩١٠	٣٣٧٩	٢٧٩٤	٢٨٤٢
البلدان ذات الدخل المرتفع	**١٧٣٠٥١٣**	**١٨١٨٤٥٤**	**١٧٧٦٢٧٠**	**١٧٦٤٦١٢**	**٤٢٣٣٨**	**٥٥٩٤٤**	**٧٥٣٢٨**	**٩٢٤٥٦**
أندورا	٠	٠	٠	٠	١٤٧	١٤٧	٢٢٠	٢٢٠
أروبا	..	..	..	..	..	..	..	..
أستراليا	١١٢٥٠٥	١١١٤٦٩	١١٥٢١٩	١١١٩٦٣	٢٥٦٢٧٦	٢٣٧١٦٨	٢٦٠٦٧٦	٢٤٩٣٦١
النمسا	١٥٣١٠	١٥٥٧٩	١٤٢٠٠	١٣٨٤٤	٤٧٩٩٤	٥٦٨٥٧	٧١٣٥٦	٨٦٥٢٥
جزر البهاما	٢٢	٢٣	٢٨	٢٩	٤٣٨٨	٣٩٠٥	٥٥٣٤	٥٧٩٠
البحرين	٢٤	٤٠	٥٨	٥٧	٤٠٠٢	١٠٠١٨	١٩١٧٧	١٩١٣٠
بربادوس	١٠٢	١٢٧	١٠٨	٨٤	٩٣٠٧	١٤٠٧٩	١٥٣٦٦	١٦٨٩٢
بلجيكا			٧٢٧٥	٦٥٢٩			٩٢٠٨٦	١٠٢٠١١
بلجيكا-لكسمبرغ	٧٦٥٩	٧٨٥٧			٦٢٧٨٣	٧١٤٣٠		
برمودا	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٢ (تابع)

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
بروني دار السلام	٤٥	٣٧	٥٨	٨١	١١١٩٠	١٨٤٢٥	٥٨١٣٠	٨١٣٦٠
كندا	٨٨٣٩١	٩١٧٩٤	٩١٠٩٠	٩٤١٧٠	١٠٩٦٦٦	١٨٥٤٤٢	٢٣٨٤٥٥	٢٧١٣٨٤
جزر كايمان	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، مكاو منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..
كرواتيا			..	..			..	..
قبرص	٨١٤	٩٥٤	١٠٩٢	١١٤١	١٠٠٥٢	١٩٠٨٧	٢٨٧٣٣	٣٤٥٨٢
الجمهورية التشيكية			١١٧٨٢	١٠٩٣٦			٢٧٣٣٧	٣٠٨٩٢
تشيكوسلوفاكيا	٢٠٨٨٦	٢٣١٥١			١٩٣٩٣	٢٣٥٠٣		
الدانمرك	١٦٥٩١	١٤٠٦١	١٢٢٩٢	١١٩٠٦	٩٠١٧٠	٨٦٧٩٦	١١٣٨١٦	١٤١٧٣٨
غينيا الاستوائية	٤٠٨	٤١٠	٤١٣	٣٥٥	٦٠٨٤	٣٧٩٩	٢٩٠٨	٢١٥٢
إستونيا			٢٥١١	٢٠٠٢			٣٣٠٤٤	٣٠٧٩٨
جزر فيرويه	..	..	..	..	..	..	..	..
فنلندا	١٤١٥٦	١٤٢٠٣	١١٨٧٧	١١٣٧٤	٤٧٥٠٤	٦٥١٥٠	٨٣٠٥٥	١٠٣٣٩٨
فرنسا	١٠٢٦٥٠	٩٧٨٤٠	٩٣٠٦٤	٩٠٤٠٢	٥١٨٤٣	٧١٧٨٣	١٠٥٩٩٥	١٣٦٩٧٢
ألمانيا	١٢٠٩٤٩	١١٤٢٩٠	٨٣٤٣٢	٧٤٠٧٦	٤٩٤٠٧	٧٣٤٠٤	٨٢١١٩	٩٨٥٠٥
اليونان	١٦٦١٩	١٨٧٤٣	١٩٨٣٢	٢١١٩٠	١٣٣٢٧	١٩٤٦٣	٢٤٠١٠	٣٠٤٤٥
غرينلاند	٥	٦	٥	٥	٥١٤٠	٥٦٩٠	٥٤٥٠	٥٣١٠
غوام	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	١٧٧٦	١٤٢٣	١٤٩٨	١٤٣٤
هنغاريا	١٢١٣٧	١١٤٣٤	١١٤٩١	١٠٦١٩	١٣٠٥٠	١٦٣١١	٢٥٤٢٣	٢٩٤٩٧
آيسلندا	١٠٠٦	٩٥٤	٨٠٩	٩٣٦	٨٣٨٦٣	٦٣٦١٤	٦٢٢٣٩	٧٧٩٦٢
آيرلندا	١٦٨٤٧	١٧١٦٧	١٩٠٩٢	١٨٨٣٢	٧٢٣٠٤	٩٢٢٩٤	١١٥٠١٤	١١٩٩٤٧
إسرائيل	٢٢٩٨	٢٣٥٥	٢٣٥٧	٢٣٧٨	٣٠٢٣٤	٣٦٢٣٦	٣٨٦٤٧	٤٤٠٣٣
إيطاليا	٦٤٢٨٨	٧٤٧٤٨	٨٠١٤٧	٧٥٣٤٣	٢٣٠٣٤	٣٦١٤٥	٦٤١١٧	٧٨٩٧٦
اليابان	٢٣٦٥٢٦	٣٠٧٥٤٥	٢٧٤٧٥١	٢٦٥٣٧٩	٣٨٤٤٧	٦٦٦٦٩	١٠١٣٠٩	١٥٣١٣٣
الكويت	١٣١	١٢٩	٢٣٦	٣٠٧	١٤٥١٦	١٤٣٨٤	٢١٤١٦	٢٣٦٢٠
لختنشتاين	١٤	١٤	١٤	١٤	١٣٧١٠	١٤٠٣٠	١٥١٧٨	١٥٣٧١
لكسمبرغ			٥٠٥	٤٤٠			١٢٦١٤٣	١٤٦٧٦٠
مالطة	٦٢	٩٥	٩٠	٩٦	٦١٥٣	٣١٥٣٧	٣٠١١٣	٤٨٢٤٥
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..
هولندا	١٣٠٢٦	١٣٤٤٢	١٢٣٨٢	١١٨١٦	٤٣٥٦٥	٤٢٨٠٨	٤٦٠٣١	٥١٣٧٦
كاليدونيا الجديدة	٥٥٧	٦١٤	٥٧٨	٦١١	٢٣٢٠٥	٢٠٤٧٨	١٨٠٦٥	١٩٠٨٣
نيوزيلندا	٥٩٩٣٤	٥٦٥٠٠	٥٤١٢٤	٥٦٢٤٥	٣٩٩٥٥٩	٣٣٠٤١٢	٣٠٩٢٨١	٣٠٤٠٢٩
جزر ماريانا الشمالية	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	٨٢٢٧	٩٠٧٦	٨٤٦٧	٨٢٧٠	٤٩٨٥٨	٦٥٢٩٧	٧٦٩٧٥	٨٨٩٢٤
عمان	٦٧٣	٩٤٦	١٢٦٤	١٣١١	٤٢٠٨	٣٦٩٤	٤٣١٣	٤٤٤٤
بولندا	٥٠٧٢٢	٦٥٨٦٥	٦٥٧٨٤	٧١١٠٠	٩٦٨٧	١٣٢٩٠	١٧٤٨٢	٢٢٣٢٣
البرتغال	١٤٦٣٥	١٥٨٦٨	١٥٢١٣	١٣١٨١	١٢٥٠٩	١٨٥١٦	٢٢٤٣٨	٢٣٢٠٥
بورتو ريكو	١٠٠١	١١٢٦	٨٤٢	٧٥٩	١٨٥٣٦	٢٢٩٨٣	٢٨٠٦٧	٣٧٩٧٠
قطر	٥٦	١٠٨	٢١٠	١٨٩	١٨٥٦٠	١٥٣٩٧	٥٢٥٣٥	٢٧٠٤٩
جمهورية كوريا	٦٠٨٥	٩٣٥٥	١٤٢٣٨	١٦٢٤٨	١١٣٢	٢٦٩٦	٦٤٥٤	١٠٧٣٩
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	٩٠٥٣	٢١٢٧٧	٢٣١٢٧	٢٣٢٣٩	٨٥٨٩	٢٢٠٢٦	٣٥٠٩٣	٣٩٥٩٠
سنغافورة	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٢ (تابع)

	رأس المال السهمي الزراعي							
	الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب العامل (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
سلوفاكيا			٦٨٤٩	٥٩٣٢			٢٨٥٣٧	٢٨٢٤٦
سلوفينيا			٢٦٩٧	٢٥٦٤			١٤١٩٥٥	٢٨٤٨٣٩
إسبانيا	٦٠٢٧٥	٦٩٤٦٧	٧٥٠٧٤	٧٨٥٠٤	٢٢٩٥٣	٣٦٧٥٥	٥٦٠٦٧	٦٩٥٣٤
السويد	١٥٥٨٢	١٤٠٨٩	١٣٨٣٥	١٣٣٩٤	٥٧٤٩٦	٦٧٤١٢	٩٤٧٦٠	١٠٨٨٩٦
سويسرا	٨٧٧٠	٨٨٧٧	٨١١٣	٧٩٨٣	٤٦٨٩٨	٤٥٥٢٤	٤٨٥٨٠	٥٤٦٧٨
ترينيداد وتوباغو	٤٢٧	٣٥٩	٢٩٥	٣١١	٩٢٩٢	٧١٧٥	٥٨٩٢	٦٤٧٤
جزر توركس وكايكوس	..	..	..	..	..	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	٧٦٩	١٠٣١	٣٣٠٩	٣٦٧٠	٣٠٧٦٦	١٤١٢٨	٣٨٠٤٠	٣٠٠٨٥
المملكة المتحدة	٤٧٥٧٥	٤٧٤٤٦	٤٦٧٥١	٤٥٦٩٩	٦٦٥٣٨	٧٤٢٥٠	٨٨٣٧٥	٩٣٢٦٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٨٢٦٧٣	٥٥٧٩٥٣	٥٦٩٢٦٢	٥٧٩٠٦٩	١٤٨٦٧٩	١٥٠٦٣٥	١٨٤٢٢٧	٢١٦٧٩٩
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٢١	١٨	١٧	١٦	١٦٥٠	١٣٥٢	١٥٢٥	١٦٤٩

الجدول ألف ٣

متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة والأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ وجميع القطاعات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
العالم						
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط						
شرق آسيا والمحيط الهادي						
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	٧٢	٩٥	١٨	٢٠	٤٣٢	٨٤١
الصين	٦٥٩	٨٨٦	..	٢٦١١	٧٠٩٣٧	٨٣٥٨٢
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
فيجي	..	..	..	..	..	..
إندونيسيا	١٢١	٢٣٩	..	..	٦٦٢٦	٨١٢٣
كيريباس	..	..	..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧	..	..	..	٢٨	..
ماليزيا	-١	١٠٣٨	..	..	٥٠١٢	٧٨١٨
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..
منغوليا	..	..	..	..	..	..
ميانمار	..	..	..	..	٧١	..
بالاو	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..
الفلبين	٠	٢	..	..	٢٣٨٨	٢١٦٠
ساموا	..	..	..	..	..	..
جزر سليمان	..	..	..	..	..	..
تايلند	٥	١٠	٤٦	١٩٤	٨٥٣٦	٨٩٢٣
تيمور- ليشتي	..	..	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..
فانواتو	..	..	..	..	..	..
فييت نام	٥٦	..	..	..	٢٠٢١	..
أوروبا وآسيا الوسطى						
ألبانيا	١	..	..	..	٢٩٤	..
أرمينيا	..	٢٣	١٩	٢٣	٣٧٠	٩٠٠
أذربيجان	..	..	..	..	٣٩١١	٤١٤٤
بيلاروس	..	..	..	..	..	..
البوسنة والهرسك	..	..	٥٩	٦٩	٦٩٠	١٥٧٠
بلغاريا	٢٣	٨٩	..	..	..	..
جورجيا	..	..	..	..	..	..
كازاخستان	١	..	٢٤	..	١٩٧١	..
قيرغيزستان	-٢	٠	..	..	٧٥	٢٢٠
لاتفيا	١	٥١	..	..	١١٨٥	١٧٩٢
ليتوانيا	١١	١٣	-٤٧	٤٢	١٤٢٢	٢٠٣٠
الجبل الأسود		..		..		..

الجدول ألف ٣ (تابع)

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
جمهورية مولدوفا	١	٤	..	..	١٦٢	٢٤٩
رومانيا	٥٦	١٥٩	٣٠٧	١٩٦	٨٩٢٣	١١٩١٦
الاتحاد الروسي	١٥٧	٣٧٨	٥٩٠	١١٠٤	١٣٣٧٥	٢٧٣٤٩
صربيا		٤٠		١٤٧		٣٤٦٦
صربيا والجبل الأسود	١٢		١١٦		٤٠٢١	
طاجيكستان	..	..	..	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١	١٠	١٠	٣٠	٢٦٤	٦٣٩
تركيا	٧	٢٥	٣٣٨	١٠٠٩	١٣٠٨٧	١٦٩٣٥
تركمانستان	..	..	..	..	..	..
أوكرانيا	..	..	..	..	..	..
جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية						
أوزبكستان	..	..	..	..	..	..
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية						
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
أنتيغوا وباربودا	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	٣٦٦	٥٠٥	٢٢٦	٦٤٧	٧١٧٥	٨٦٠٥
بليز	٦	٨	..	..	١١٨	١٦٧
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠	٣	..	..	٥٣٥	١٠٢٠
البرازيل	٢٢٣	٧٠٨	١٤٧٤	٢٠٣٥	٢١٨٧٦	٣٨٧٩٥
شيلي	١٤	١٠٧	١٢٨	٢٣	٢٤٩٠	٣٣٠١
كولومبيا	٧	٤١	..	..	٨٤٥٤	٩٨١٦
كوستاريكا	٥٢	٢٠٨	..	..	١١٦٥	١٩٥٩
كوبا	..	..	..	..	..	..
دومينيكا	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	..	..	..	..	١٣٢٦	٢٢٣٢
إكوادور	٣٦	٢٣	..	..	٣٨٢	٥٩٥
السلفادور	٠	٢	..	..	٣٧٦	١١٤٧
غرينادا	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	..	..	٥٣	٨٨	٥٥٠	٧٢٤
غيانا	..	..	..	..	..	..
هايتي	..	..	..	..	..	..
هندوراس	٤٨	٧	..	..	٥٣٧	٩٠٣
جامايكا	٠	..	..	..	٧٨٢	١١٥٢
المكسيك	١٦	٨٢	٢١٧٥	١٣٤٤	٢٠٧٨٩	٢٤٨٠٦
نيكاراغوا	٨	..	..	..	٢٦٤	٥٠٤
بنما	..	..	..	..	١٧٣٧	١٧٧٧
باراغواي	١٨-	١	١٣	٤-	٧٥	١٥٧
بيرو	٦٢	٣٠	..	..	٧٢٣	١٢٣٤
سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..
سورينام	..	..	..	..	..	..
أوروغواي	٢٨٣	٣٣٥	١١	١٠٠	١١٧٠	١٣٣٠

الجدول ألف ٣ (تابع)

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	..	..	١٠٠٠	٦٤٦
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا						
الجزائر	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..	..	..
مصر	٣٠	١٠٠	..	..	١٣٠٨٤	١٥٣١٩
إيران	..	..	..	..	..	..
العراق	..	..	..	..	..	..
الأردن	..	..	..	..	..	..
لبنان	..	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..
المغرب	٢	٥	..	..	٢٩٨٨	٤١٢١
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٦	١٥	..	..	٦٢١	١٣٥٥
تونس	٨	١١	١٢	٢٢	٢٠٤٥	٢١٨٧
اليمن	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا						
أفغانستان	..	..	..	..	..	..
بنغلاديش	٢	١١	٥	١٦	٨١٩	٨٧٦
بوتان	..	..	..	..	..	..
الهند	..	..	..	..	٦٣٣٣	٢١٠٦٢
ملديف	..	..	..	..	..	..
نيبال	..	..	..	..	..	..
باكستان	..	..	٥٦	٢٩٨	٣٢٣٦	٥٥١٤
سري لانكا	..	..	..	..	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						
أنغولا	..	..	..	..	..	..
بنن	..	..	..	..	..	..
بوتسوانا	..	..	..	..	..	..
بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..
بوروندي	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	..	..	..	..	..	..
الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..	..	..
الكونغو	..	..	..	..	..	..
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	..	..
إثيوبيا	..	..	..	..	..	..
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية						

الجدول ألف ٣ (تابع)

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
غابون	..	..	..	..	..	..
غامبيا	..	..	..	..	..	..
غانا	..	..	..	..	..	..
غينيا	..	..	..	..	..	..
غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..
كينيا	..	..	..	..	..	..
ليسوتو	..	..	..	..	..	..
ليبريا	..	..	..	..	..	..
مدغشقر	٨	٦-	..	..	١٩٠	٩٧٩
ملاوي	..	..	..	..	..	..
مالي	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	٥٠٩	..
موريشيوس	١	٨	..	..	١٦٢	٣٨٥
موزامبيق	٩	٧١	..	..	١٣١	٥١٠
ناميبيا	..	..	..	..	..	..
النيجر	..	..	..	..	..	..
نيجيريا	..	..	..	..	٣٤٠٣	..
رواندا	..	..	..	..	..	..
سان تومي وبرنسيبي	..	..	..	..	..	..
السنغال	..	..	..	..	..	..
سيشيل	..	..	..	..	..	..
سيراليون	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..
جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..
سوازيلند	..	..	..	..	..	..
توغو	..	..	..	..	..	..
أوغندا	..	..	..	..	..	..
جمهورية تنزانيا المتحدة	١١	..	..	..	٤٤٨	..
زامبيا	..	..	..	..	..	..
زمبابوي	..	..	..	..	..	..
البلدان ذات الدخل المرتفع						
أندورا	..	..	..	..	..	..
أروبا	..	..	..	..	..	..
أستراليا	١٠٧-	٩-	..	..	٣١٠٩-	٣٤٢٠٧
النمسا	٢٠-	٤	٢٩٠	٥١١-	٩٦٣٤	١٩٠٠٦
جزر البهاما	..	..	..	..	..	..
البحرين	..	..	..	..	..	..
بربادوس	..	..	..	..	..	..
بلجيكا	٩٧٣-	٩٢-	..	..	٣٤٣٧٣	١١٠٠٩٩
بلجيكا-لكسمبرغ						
بروني دار السلام	٠	..	..	..	٢٨٩	٢٤٨
كندا	..	..	..	..	٤٢٩٩٣	٨٤٩٦١

الجدول ألف ٣ (تابع)

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
جزر كايمان	..	..	..	..	..	..
الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	٣٩٣٤١	٥٦٩٨١
الصين، مكاو منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	١٤٢٤	٢٤٤٨
كرواتيا	١١	٤	١٢٠	١٠١	٢٦٥٤	٥٥٨١
قبرص	٠	..	٢	٠	١٥٢٥	٣١٤٢
الجمهورية التشيكية	٣٢	٠	١٣٨	٣٩٢	٨٥٥٨	٨٤٤٧
تشيكوسلوفاكيا						
الدانمرك	٠	..	٨-	٢٧٦٣	٧٧٧٥	٧٢٦١
غينيا الاستوائية	..	..	..	..	..	..
إستونيا	١٨	٢٠	..	..	٢٣٣٣	٢٣٣١
جزر فيروبه	..	..	..	..	..	..
فنلندا	..	..	..	..	٦٢٠١	٥٢٠٥
فرنسا	٤٤	٣٣	٥٢٨١	٣٣٩٢	٧٨٣٩٧	٧٩٢٣٠
بولينيزيا الفرنسية	..	..	..	..	..	..
ألمانيا	١١	٨	٧٣٢	٦٣٩-	٥١٥٣٣	٥١٥١٤
اليونان	٣٤	٤	٢٨	١٠٩-	٢٩٨٩	٣٣٠٥
غرينلاند	..	..	..	..	..	..
غوام	..	..	..	..	..	..
هنغاريا	٨	٣٢	٨٠	١٠٦-	٧٢٦٣	٥٦٦٨
آيسلندا	٠	٢-	١٢٧	٢٤	٣٥٥٠	٣٥٥٧
آيرلندا	..	..	٦٦-	١٧٩٧-	١٨٦١٦-	٢٣٣٩
إسرائيل	..	..	٢٣	٧١	٩٣٠٣	٩٦٦٥
إيطاليا	٧٤-	١٤٩	٢١١٤	٢٤٤-	٢٤٣٣٦	٣٠٨٦٣
اليابان	١٥-	٤	٤٧٤-	٩٤	١٨٦٥-	٢٣٤٨٧
الكويت	..	..	..	..	..	..
لختنشتاين	..	..	..	..	..	..
لكسمبرغ	..	..	..	..	..	..
مالطة	..	..	..	..	١٢٣٩	٨٨٥
موناكو	..	..	..	..	..	..
هولندا	..	..	٣٣٨-	١٠٣٩٢	٢٧٦٢٢	٥٥٧٤٢
كاليدونيا الجديدة	..	..	..	..	..	..
نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..
جزر ماريانا الشمالية	..	..	..	..	..	..
النرويج	..	..	..	..	٤٤٢٦	٤٨٩٣
عمان	..	..	..	..	١٧٤٦	٣٢٠٠
بولندا	٥٢	١١٧	٤٩٩	٤١٦	١٤٩٠٦	٢٢٦٩٥
البرتغال	..	..	..	..	٧٤١٩	٣٨٦٤
بورتو ريكو	..	..	..	..	..	..
قطر	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا	٢	..	١٥٠-	..	٦٠٠٠	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	٨	٢٤	٥٤٢-	١٧٩	١٥١٩٥	٣١٢٧٠
سنغافورة	..	..	٣٤	٥٠	٢١٨٣	٤٧٩-
سلوفاكيا	٢	١	..	..	٢٧٠٣	٣٢٦٧

الجدول ألف ٣ (تابع)

	متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)					
	إلى الزراعة		إلى الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ		إلى جميع القطاعات	
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
سلوفينيا	..	..	..	..	..	..
إسبانيا	-٤	..	..	..	٢٢٥١٨	٠
السويد	..	..	٢٤	٤٤٣٥	٢٠٤١٨	٣٢١١٤
سويسرا	..	..	..	..	٢١٣٨٣	٢٣٧٩٢
ترينيداد وتوباغو	..	..	٦	١٠	٩١١	٨٣٠
جزر توركس وكايكوس	..	..	..	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	٨٨	٧٩	١٩٥٩	١٠٤٦٨	١٦٦٠٩٦	١٣٦٦١٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢	٢٤٠	٨٦١٩	٢٩٠٢٥	١٧٠٩٥٥	٢٩٣٦٤٤
جزر فرجن الأمريكية	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٤

المصروفات الحكومية: مجمل الإنفاق على الزراعة ونصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

	المصروفات الحكومية							
	مجمل الإنفاق على الزراعة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				نصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط								
شرق آسيا والمحيط الهادي								
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين	١٦٦١٨	٢٠٥٦٧	٤١٧٤٣	٨٨٦٨٣	١٢,٢	١٠,٠	٧,٨	٦,٨
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
فيجي	٢٧	٣٤	٣٦	٣١	٧,٢	٦,٧	٣,٧	٣,١
إندونيسيا	٤٠٦١	٤٨٥١	٢٦٧١	٣٨٥٦	١٠,٠	٧,٦	٢,٣	٣,٠
كيريباس	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..
ماليزيا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..
منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
ميانمار	٤٠٣	١٨٣	٣٩١	٤٢٠	٢٣,٦	٩,٣	١٧,٤	٨,٣
بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	١٤١	١٥٢	٧٨	٥٠	٨,٥	٧,٢	٢,٦	١,٥
الفلبين	١٠٢٠	١٩٨٦	٢٢١٧	٢٥٥٠	٦,١	٦,٦	٥,٧	٥,٢
ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..
تايلند	١٩١٧	٣٣٠١	٥٥١٠	٦٣١١	٩,٧	١٠,٤	٨,٨	٦,٦
تيمور- ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..
فانواتو	٤	٩	٦	٦	٣,٠	٤,٦	٣,٦	٥,٠
فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى								
ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
أرمينيا			..	..			..	..
أذربيجان			..	..			..	..
بيلاروس			١٣٩٧	٢٨٤٠			١٣,١	١٠,٥
البوسنة والهرسك			..	..			..	..
بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
جورجيا			..	..			..	..
كازاخستان			٢٣٦	١٠٤٠			٢,١	٤,١
قيرغيزستان			٥٤	٥٨			٤,٠	٢,٤
لاتفيا			٢٦٩	١٠٧١			٤,٥	٩,٩
ليتوانيا			١٣٣	٧٠١			٢,٨	٣,٩
الجبل الأسود				..				..
جمهورية مولدوفا			٥٥	١٩٨			٤,٣	٨,١
رومانيا	..	..	١٧٦٣	٣٢٤٨	..	..	٣,٤	٤,٩

الجدول ألف ٤ (تابع)

	المصروفات الحكومية							
	مجمل الإنفاق على الزراعة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				نصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الاتحاد الروسي			٣٧٦٣	١٨٨١			٢,١	٠,٥
صربيا				..				..
صربيا والجبل الأسود			..				..	
طاجيكستان			..	..			..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			..	..			..	..
تركيا	..	..	٤٥٥٧	٤٥٩٥	..	..	٢,٨	٢,٢
تركمانستان			..	..			..	..
أوكرانيا			..	..			..	..
جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية	..	..			..	..		
أوزبكستان			..	..			..	..
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	..	..			..	..		
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
أنتيغوا وباربودا	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..
بليز	..	..	..	..	..	..	..	..
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٨٠	٧٤	١٥٠	١٠٩	٣,٤	٣,٥	٢,٨	١,٤
البرازيل	١٠	٠	٣٤٩٧	٢٣٨٦	٦,٦	١,٥	٤,٩	٢,١
شيلي	..	..	..	..	..	..	..	..
كولومبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
كوستاريكا	١٢١	١٩٣	١٣٢	٢٢٨	٣,٤	٤,١	٣,٤	٣,٥
كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	٣٨٢	٣٤٣	٤٧٥	٢٢٠	١٤,٣	١٤,٥	٧,٦	٣,٤
إكوادور	..	..	..	..	..	..	..	..
السلفادور	٤٧٨	٩٥٢	١٦٣٧	٨٧	٥,٨	٥,٤	٥,٦	١,٥
غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	٢٥١	١٤٥	١٤٥	٢٠٤	٦,٦	٤,٢	٢,٣	٢,٤
غيانا	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..
هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..
جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..
المكسيك	٧٩٥١	٤٥٧٩	٤٧١٢	٦٧٩٤	٧,٢	٣,٥	٣,٣	١,٨
نيكاراغوا	..	..	..	..	..	..	..	..
بنما	١٨٠	٧٦	٨٠	٢٠٦	٥,٣	٢,٥	١,٥	٢,٨
باراغواي	..	..	..	..	..	..	..	..
بيرو	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣	١٢	٨	٦	٣,٨	٦,٣	٣,٢	٢,٣
سورينام	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروغواي	٥٧	٦٤	١٠٦	١١٣	٢,١	١,٣	١,٢	١,٢
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٤ (تابع)

	المصروفات الحكومية							
	مجمل الإنفاق على الزراعة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				نصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا								
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	٢٥٢٢	٢٣٨٧	٤٨٤٣	٣١٢٢	٤,٦	٥,٤	٦,٨	٣,٠
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢٧١٣	٢٣٢٤	١٩٤٧	٥٩٨٥	٣,٤	٣,٤	١,٩	٣,١
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٣٧	٩٠	١٧٥	١٥٤	١,٠	٢,٤	٣,٢	١,٥
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٨٨٠	٨٦٣	٨٣٣	٧٢٥	٦,٥	٥,٣	٣,٢	٢,٠
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٧٥١	٩٤٥	١٧٤٢	١٣٣٨	٥,٠	١١,٠	٩,٥	٥,٦
تونس	١٠٦١	٩١٠	١٢٨٠	١٠٧٦	١٤,٥	٩,٦	٩,٣	٦,٠
اليمن	٩	١١١	٢٠٦	٢٠١	١,٤	٢,٢	١,٧	١,٠
جنوب آسيا								
أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..
بنغلاديش	٣٩٢	٤٩٨	٥٢٨	١٢٢٩	١٠,٣	٤,٧	٣,٦	٥,٦
بوتان	٣٢	٤٨	٥٣	٥٩	٣١,٩	١٤,٥	٨,٠	٥,٠
الهند	٥٤١٥	١٤٠٥٨	١٥٦٩٥	٢٣٤٥٧	٧,٢	٨,٣	٥,٦	٥,٠
ملديف	٥	٣	٦	٢٠	٨,٨	١,٩	١,٧	٢,٢
نيبال	٢١٩	١٨٣	١٨٨	١٩١	١٦,٤	٨,٥	٥,٨	٤,٣
باكستان	٣٠٨	٢٧٨	٣٥٦	٢٩٥٠	٢,١	٠,٨	٠,٧	٤,١
سري لانكا	٥٠٠	٥٤٦	٦١١	٨٤٢	٥,٨	٥,٨	٤,٣	٤,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى								
أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..
بنن	..	..	..	..	..	..	..	..
بوتسوانا	١٠٠	١٩٦	٢٨١	٢٢١	٩,٧	٦,٥	٤,٢	٢,٧
بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..	..	..
بوروندي	..	..	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	..	..	..	..	..	..	..	..
الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..
الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
إريتريا		..	..	..			..	..
إثيوبيا		..	..	..			..	..
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	..	..			..	..		
غابون	..	..	..	..	..	..	..	..
غامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٤ (تابع)

	المصروفات الحكومية							
	مجمل الإنفاق على الزراعة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				نصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
غانا	١٣٩	٦	٣٩	٥٤	١٢,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٤
غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..
كينيا	٣٣١	٦٥٢	٣٩٠	٤٢٥	٨,٣	١٠,٢	٥,٥	٣,٤
ليسوتو	٢٧	٨٢	٤٤	٤٩	٨,٠	٩,٨	٣,٧	٣,٢
ليبريا	..	..	..	..	..	..	..	..
مدغشقر	..	..	..	..	..	..	..	..
ملاوي	١٤٩	١٥٣	١٠١	٨٣	١٠,٢	٩,٩	٤,٩	٤,١
مالي	..	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
موريشيوس	٦٨	١٠١	١١٦	٨٤	٦,٩	٧,٣	٤,٨	٢,٧
موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..
نيجيريا	٩٣٦	٧٩٦	٤١٩	٥١٠	٣,٠	٥,١	٢,٠	٢,٠
رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..
سان تومي وبرنسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..
السنغال	..	..	..	..	..	..	..	..
سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
سوازيلند	٣٠	٤٧	٨٠	١٢١	١٣,٠	٧,٣	٦,٦	٤,٤
توغو	..	..	..	..	..	..	..	..
أوغندا	٢٧	٤٢	٢٢٣	٢٣١	٦,٧	٢,٣	٦,٣	٤,٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
زامبيا	٨٣٢	٨٣	٢١٦	٣٣٣	٢٢,٩	٢,٨	٦,٥	٨,٣
زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٥

المصروفات الحكومية على الزراعة: نصيب العامل الزراعي والرقم الدليلي للتوجيه الزراعي،١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧

	المصروفات الحكومية على الزراعة							
	نصيب العامل الزراعي (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي (النسبة)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط								
شرق آسيا والمحيط الهادي								
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين	٤٥	٤٣	٨٤	١٧٨	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٥١	٠,٦٤
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
فيجي	٢٨٣	٢٩٤	٢٨٨	٢٤٨	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٢٢
إندونيسيا	١٢٧	١١٧	٥٧	٨١	٠,٤٢	٠,٣٩	٠,١٥	٠,٢١
كيريباس	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..
ماليزيا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..
منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
ميانمار	٣٣	١٢	٢٢	٢٢	..	..	..	..
بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	١٣٣	١٠٨	٤٥	٢٥	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,٠٤
الفلبين	١١١	١٨١	١٧٨	١٩٣	٠,٢٤	٠,٣٠	٠,٣٦	٠,٣٧
ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..
تايلند	١١٤	١٥٦	٢٧٨	٣٢٢	٠,٤٢	٠,٨٤	٠,٩٨	٠,٦٢
تيمور-ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..
فانواتو	١٣٠	٣٠٢	١٦٣	١٥٧	٠,١٦	٠,٢٢	٠,١٤	٠,٢٢
فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى								
ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
أرمينيا			..	..			..	..
أذربيجان			..	..			..	..
بيلاروس			٢٢٠٠	٥٨١٩			٠,٩٢	١,١٣
البوسنة والهرسك			..	..			..	..
بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
جورجيا			..	..			..	..
كازاخستان			١٧٩	٨٦٠			٠,٢٤	٠,٦٧
قيرغيزستان			٩٩	١٠٨			٠,١١	٠,٠٨
لاتفيا			٢٠٤٠	٩٠٧٩			٠,٩٩	٢,٧٦
ليتوانيا			٦٥٠	٤٩٣٤			٠,٤٥	١,٠١
الجبل الأسود				..				..
جمهورية مولدوفا			١٤٢	٨٤٢			٠,١٥	٠,٦٧
رومانيا	..	..	١٠١٦	٣١٥٣	..	..	٠,٢٧	٠,٥٦

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المصروفات الحكومية على الزراعة							
	نصيب العامل الزراعي (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي (النسبة)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الاتحاد الروسي			٤٩٢	٢٨٥			٠,٣٢	٠,١١
صربيا				..				..
صربيا والجبل الأسود			..				..	
طاجيكستان			..	..			..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			..	..			..	..
تركيا	..	..	٤٧٨	٥٢٥	..	..	٠,٢٥	٠,٢٦
تركمانستان			..	..			..	..
أوكرانيا			..	..			..	..
الاتحاد السوفييتي	..	..			..	..		
أوزبكستان			..	..			..	..
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	..	..			..	..		
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
أنتيغوا وباربودا	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..
بليز	..	..	..	..	..	..	..	..
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٧٩	٦٢	٩٦	٥٩	٠,١٨	٠,٢١	٠,١٩	٠,١١
البرازيل	١	٠	٢٦٣	٢٠٠	٠,٦٠	٠,١٩	٠,٨٧	٠,٣٨
شيلي	..	..	..	..	..	..	..	..
كولومبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
كوستاريكا	٤٤٢	٦٢٨	٤٠٣	٦٩٨	..	..	..	..
كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	٦٥٨	٥٣٩	٨٤٤	٤٤٠	٠,٧١	١,٠٨	١,٠٥	٠,٥٢
إكوادور	..	..	..	..	..	..	..	..
السلفادور	٧٥٥	١٤٥٤	٢٤٨٠	١٤٢	..	..	..	..
غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	٢٠٨	٩٨	٩٧	١٠٥	..	..	..	..
غيانا	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..
هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..
جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..
المكسيك	١٠١١	٥٤٩	٥٤٧	٨٤٣	٠,٧٩	٠,٤٥	٠,٨٠	٠,٤٩
نيكاراغوا	..	..	..	..	..	..	..	..
بنما	٩٤٢	٣٠٩	٣١١	٨١٦	٠,٥٩	٠,٢٦	٠,٢١	٠,٤٢
باراغواي	..	..	..	..	..	..	..	..
بيرو	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣٠٩	٩٨٤	٧٦٥	٥٦١	٠,٢٧	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٢٩
سورينام	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروغواي	٢٩٦	٣٤٧	٥٣٦	٦٠٠	..	..	..	..
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المصروفات الحكومية على الزراعة							
	نصيب العامل الزراعي (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي (النسبة)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا								
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	٣٩٨	٣٦١	٧٣٦	٤٥٢	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٤١	٠,٢٢
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٦٢٩	٤٤٢	٣٢٩	٩١٧	٠,٢٠	٠,١٨	٠,١٤	٠,٣٠
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٤٩٧	٩٢٧	١٤٦٧	١٢٨٣	٠,١٣	٠,٢٩	١,٣٨	٠,٥٤
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٢٨٤	٢٦٤	٢٤٧	٢٣١	٠,٣٥	٠,٢٩	٠,٢١	٠,١٥
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	١١٠٦	٩٥٩	١٥١١	٩٦٤	..	..	..	..
تونس	١٥٣٨	١٣٩٤	١٦٩١	١٣٦٧	١,٠٣	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٥٩
اليمن	٨	٧٩	١٠٦	٩٠	..	..	..	..
جنوب آسيا								
أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..
بنغلاديش	١٤	١٥	١٥	٣٥	٠,٣٣	٠,١٥	٠,١٤	٠,٢٩
بوتان	٢٣٢	٢٩٣	٣٢٠	٢١٤	..	..	..	..
الهند	٣١	٦٨	٦٦	٩١	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٢٨
ملديف	٢١٧	١٨٣	٢٩٢	٨٦٥	..	..	..	..
نيبال	٤٠	٢٧	٢٢	١٧	٠,٢٧	٠,١٦	٠,١٤	٠,١٣
باكستان	٢٢	١٨	١٨	١٢٢	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٢٠
سري لانكا	١٦١	١٥٣	١٦٩	٢١٧	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٣٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى								
أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..
بنن	..	..	..	..	..	..	..	..
بوتسوانا	٤٩٠	٩٧٣	١٠٢٤	٧٥٠	٠,٦٦	١,٣٣	١,٥٥	١,٣٢
بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..	..	..
بوروندي	..	..	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	..	..	..	..	..	..	..	..
الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..
الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
إريتريا			..	..			..	..
إثيوبيا			..	..			..	..
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	..	..			..	..		
غابون	..	..	..	..	..	..	..	..
غامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المصروفات الحكومية على الزراعة							
	نصيب العامل الزراعي (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية لمعادل القدرة الشرائية)				الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي (النسبة)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
غانا	٥١	٢	٨	١٠	٠,٢٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١
غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..
كينيا	٦٠	٨٣	٣٦	٣٤	٠,٢٥	٠,٣٥	٠,١٧	٠,١٧
ليسوتو	١١٠	٢٧٧	١٢٩	١٤٢	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٣٩
ليبريا	..	..	..	..	..	..	..	..
مدغشقر	..	..	..	..	..	..	..	..
ملاوي	٥٩	٤٥	٢٥	١٧	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,١٣	٠,١٢
مالي	..	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
موريشيوس	٦٧٢	١٣٥١	١٨٤٥	١٥٨٠	٠,٥٢	٠,٥٧	٠,٦٩	٠,٥٦
موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..
نيجيريا	٧٤	٦٣	٣٣	٤١	..	..	..	..
رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..
سان تومي وبرنسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..
السنغال	..	..	..	..	..	..	..	..
سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
سوازيلند	٢٥٣	٣٤١	٥٣١	٨٥٧	٠,٥٧	٠,٧٠	٠,٥٣	٠,٦٠
توغو	..	..	..	..	..	..	..	..
أوغندا	٦	٦	٢٦	٢٣	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٢١	٠,١٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
زامبيا	٥٦١	٣٧	٧٨	١٠٩	١,٥٢	٠,١٤	٠,٢٩	٠,٣٩
زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٦

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين: كمجموع وكنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨١ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ والعام الأخير

	المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين							
	المجموع (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام ٢٠٠٥)				كنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط								
شرق آسيا والمحيط الهادي								
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين	٦٥٨	١٠٥٥	١٧٤٥	٤٠٤٨	٠,٤١	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٥٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
فيجي	..	..	..	..	..	..	..	..
إندونيسيا	..	..	١٥٤	٢٠٤	..	..	٠,١٨	٠,٢٠
كيريباس	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	٢٢	١٠	..	..	٠,٥٧	٠,٢٤
ماليزيا	١٥٨	٢١٠	٣٣٥	..	١,٠١	١,١٤	١,٥٧	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..
منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
ميانمار	..	..	٦	٥	..	..	٠,٠٤	٠,٠٦
بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	..	..	٢١	..	..	..	٠,٦٠	..
الفلبين	..	..	١٢٩	..	..	..	٠,٤١	..
ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..
تايلند	..	..	..	..	..	..	..	..
تيمور- ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..
فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..
فييت نام	..	..	١٢	..	..	..	٠,١٣	..
أوروبا وآسيا الوسطى								
ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
أرمينيا			..	..			..	..
أذربيجان			..	..			..	..
بيلاروس			..	..			..	..
البوسنة والهرسك			..	..			..	..
بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
جورجيا			..	..			..	..
كازاخستان			..	..			..	..
قيرغيزستان			..	..			..	..
لاتفيا			..	..			..	..
ليتوانيا			..	..			..	..
الجبل الأسود				..				..
جمهورية مولدوفا			..	..			..	..
رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٦ (تابع)

	المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين							
	المجموع (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام ٢٠٠٥)				كنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير
الاتحاد الروسي			..	..			..	..
صربيا				..				..
صربيا والجبل الأسود			..				..	
طاجيكستان			..	..			..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			..	..			..	..
تركيا	..	..	..	..	..	..	..	..
تركمانستان			..	..			..	..
أوكرانيا			..	..			..	..
الاتحاد السوفييتي	..	..			..	..		
أوزبكستان			..	..			..	..
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	..	..			..	..		
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
أنتيغوا وباربودا	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	٢٠٣	١٩٤	٢٣٩	٤٤٩	١,١٧	٠,٩٨	١,٣٤	١,٢٧
بليز	١	١	٢	٣	٠,٧٥	٠,٨٦	٠,٩٠	٠,٩٥
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	..	..	..	..	..	..	..	..
البرازيل	٩٧٩	١٢٢٧	١٢٤٧	١٢٩٦	١,١٥	١,٦٦	١,٨٦	١,٦٨
شيلي	٥٨	٧٥	١١٧	٩٨	١,٤٥	١,٠٩	١,٣٠	١,٢٢
كولومبيا	١٠٤	١٥٣	١٦٥	١٥٢	٠,٤٣	٠,٥٤	٠,٦٢	٠,٥٠
كوستاريكا	١٣	١٧	٢٥	٣٠	٠,٤١	٠,٨٥	٠,٩٣	٠,٩٣
كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	..	..	..	١٧	..	..	..	٠,٢٦
إكوادور	..	..	..	..	..	..	..	..
السلفادور	١٤	١١	٧	٦	٠,٢٠	٠,٣٠	٠,٢٠	٠,١٥
غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	٢١	١٤	٩	٨	٠,٢٥	٠,١٥	٠,٠٧	٠,٠٦
غيانا	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..
هندوراس	٦	١٥	١٤	١٣	٠,٢٥	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٤٣
جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..
المكسيك	..	..	٤٣٨	٥١٨	..	..	١,٠٨	١,٢١
نيكاراغوا	..	..	..	٢٤	..	..	..	٠,٩٤
بنما	١٠	١٢	١١	١٠	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٧٢	٠,٥٠
باراغواي	..	..	..	٣	..	..	..	٠,٢٠
بيرو	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..
سورينام	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروغواي	١٨	٢٩	٣٨	٦٠	٠,٦٧	١,٤٥	٢,٠٦	١,٩٩
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٦ (تابع)

	المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين			
	المجموع (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام ٢٠٠٥)			
	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا				
الجزائر	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..
مصر	..	..	..	..
إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	..	٥٠٨	٥٥٩
العراق	..	..	..	..
الأردن	..	..	٧	..
لبنان	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..
المغرب	٩٩	١١٩	١٠٥	..
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	..	..	٧٩	..
تونس	..	..	٤٥	..
اليمن	..	..	..	..
جنوب آسيا				
أفغانستان	..	..	..	..
بنغلاديش	..	..	١٤٢	١٢٦
بوتان	..	..	..	..
الهند	٤١٤	٧١٤	١٤٨٧	٢٣٧٦
ملديف	..	..	..	..
نيبال	..	..	٢٥	٢٢
باكستان	..	..	١٣٦	١٧٢
سري لانكا	..	..	٥٥	٣٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
أنغولا	..	..	..	..
بنن	٦	١١	١٣	٢٢
بوتسوانا	٩	١١	٢٠	١٩
بوركينا فاسو	٢٣	٢٢	٢٣	١٩
بوروندي	..	..	٤	١٠
الكاميرون	..	..	..	..
الرأس الأخضر	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..
الكونغو	..	..	٣	٥
كوت ديفوار	٧٢	٧٤	٥٦	٤٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..
إريتريا			٩	٣
إثيوبيا			٤٩	٦٩
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	١٧	٣٩		
غابون	..	..	٢	٢

	كنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا				
الجزائر	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..
مصر	..	..	..	..
إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	..	٠,٧٦	٠,٨٢
العراق	..	..	..	..
الأردن	..	..	١,٩٩	..
لبنان	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..
المغرب	١,٧٢	١,٠١	١,٠٠	..
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	..	..	٠,٥٣	..
تونس	..	..	٠,٧١	..
اليمن	..	..	..	..
جنوب آسيا				
أفغانستان	..	..	..	..
بنغلاديش	..	..	٠,٤٦	٠,٣١
بوتان	..	..	..	..
الهند	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٣٩	٠,٤٠
ملديف	..	..	..	..
نيبال	..	..	٠,٢٩	٠,٢٣
باكستان	..	..	٠,٢١	٠,٢١
سري لانكا	..	..	٠,٥٤	٠,٣٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
أنغولا	..	..	..	..
بنن	٠,٤٤	٠,٥٧	٠,٤٣	٠,٥٧
بوتسوانا	١,٩٤	٢,٥٠	٤,٥٠	٤,٣٢
بوركينا فاسو	١,٦٦	١,٢٣	٠,٧٩	٠,٤٣
بوروندي	..	..	٠,٤٥	١,٧٨
الكاميرون	..	..	..	..
الرأس الأخضر	..	..	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..
الكونغو	..	..	٠,٦٠	٠,٨٥
كوت ديفوار	١,١٧	٠,٩٥	٠,٧٧	٠,٥٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..
إريتريا			٢,٥٣	٠,٤٥
إثيوبيا			٠,٣١	٠,٢٧
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	٠,١٤	٠,٢٨		
غابون	..	..	٠,٢٤	٠,٢٠

الجدول ألف ٦ (تابع)

	المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين							
	المجموع (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام ٢٠٠٥)				كنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠	العام الأخير
غامبيا	..	..	٣	٣	..	..	٠,٥٨	٠,٥٠
غانا	١٤	٤٠	٤١	٩٥	٠,٢٥	٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٩٠
غينيا	..	..	١٠	٤	..	..	٠,٧٣	٠,١٨
غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..
كينيا	٨٨	١٢٧	١٥١	١٧٢	١,٣٦	١,٥٠	١,٣١	١,٣٠
ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..
ليبريا	..	..	..	..	..	..	..	..
مدغشقر	١٤	٢١	٩	١٢	٠,٤٨	٠,٧٠	٠,٢٤	٠,٢٧
ملاوي	٢٩	٣٩	٣٠	٢١	١,٨٤	١,٧١	١,٠٣	٠,٦٨
مالي	٣٣	٢٤	٣١	٢٥	١,٥٦	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٥٧
موريتانيا	..	..	..	٦	..	..	..	١,١٦
موريشيوس	١١	١٢	٢٣	٢٢	٢,١٨	١,٦٩	٣,٤١	٣,٩٢
موزامبيق	..	..	..	١٨	..	..	..	٠,٣٨
ناميبيا	..	..	..	٢٢	..	..	..	٢,٠٣
النيجر	٩	١٥	٥	٦	٠,٣٧	٠,٨١	٠,١٩	٠,١٧
نيجيريا	٢٣١	١١٧	١٩١	٤٠٤	٠,٤٠	٠,١٣	٠,٢١	٠,٤٢
رواندا	..	..	..	١٨	..	..	..	٠,٥٣
سان تومي وبرنسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..
السنغال	٤١	٣٤	٢٥	٢٥	٢,٣٦	١,٧٨	١,٠٢	٠,٨٧
سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	..	..	..	٦	..	..	..	٠,٣١
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب أفريقيا	٢٢١	٢٤٧	٢٨٣	٢٧٢	١,٤٤	٢,٠٩	٢,٨٣	٢,٠٢
السودان	٥٤	٢٩	٣٧	٥٢	٠,٧٣	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٢٧
سوازيلند	..	..	..	..	..	..	..	..
توغو	١٦	١٣	١٣	٩	١,٩٧	١,١١	٠,٨٨	٠,٤٧
أوغندا	..	..	٤٠	٨٨	..	..	٠,٧٦	١,٢٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	٤٤	٧٧	..	..	٠,٣٦	٠,٥٠
زامبيا	٢٧	٢٣	١٥	٨	١,٨١	١,٢٩	٠,٧١	٠,٢٩
زمبابوي	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٧

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة ونصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع القطاعات، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠

	المساعدة الإنمائية الرسمية							
	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
العالم	٨٣٩٧	٨١٩٣	٤١٣١	٨٢٩٩	١٨,٨	١٤,٥	٥,٦	٥,٩
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٨٣٢٨	٨١٥٠	٤١١٩	٨٢٦٦	٢٠,٠	١٥,٢	٥,٦	٥,٨
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٣٥٨	١٨٥١	٧٢٢	٧٢٨	١٨,٠	١٧,٣	٥,٣	٥,٩
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	٦	..	٥٩	٥٠	٧,٦	..	١٠,٨	٥,٦
الصين	..	١٠٩٦	١٩٣	٦٥	..	٥٣,٧	٥,٧	٣,١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	٣٦	١	٠	..	..	١,٤	٠,٨
فيجي	٥	١	١	١٢	٣٥,٤	٦,٩	٦,٧	٢٠,٥
إندونيسيا	٧٠٤	٤٠٠	١٣٢	١٧٠	٢٣,٦	١١,٧	٦,١	٥,٩
كيريباس	٥	١	١٠	٢	٣٧,٩	٧,٩	٤٤,١	٥,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧٠	٤٨	١٨	١٨	٥٦,٢	٢٠,٦	٦,٢	٣,٤
ماليزيا	..	١٥	٦	٦	..	٢,١	٠,٤	٦,٧
جزر مارشال	..	..	٥	١	..	..	٨,٣	٠,٨
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	١٤	١	..	..	١٢,١	١,٠
منغوليا	..	..	٥	٢٦	..	..	١,٦	٤,٩
ميانمار	١٣٦	..	٣	٢٢	٢٨,٠	..	٣,٥	٧,٥
بالاو	..	..	٠	٠	..	..	٠,٩	٢,٣
بابوا غينيا الجديدة	١١	٢	٢٥	٤٠	١,٧	١,١	٤,٥	٤,٨
الفلبين	١٣٣	١٤٥	١٥٧	٤٩	١٨,٧	٦,٠	١٣,٠	٤,٢
ساموا	١٤	٤	٢	٢	٧٣,٧	٧,٤	٤,١	١,٦
جزر سليمان	٦	٥	٣	١٧	١٤,٥	١٧,٥	٢,٩	٥,١
تايلند	٢٢٧	٧٣	٢٢	١١	٣١,٨	٥,١	١,٧	٢,٢
تيمور- ليشتي	..	..	٥	١٠	..	..	١,٧	٢,٨
تونغا	١	٤	٠	١	٧,٢	٩,٨	٠,٥	١,٥
توفالو	١	..	..	٠	١١,٣	..	٠,٠	١,٩
فانواتو	٥	٢	٣	٢	٥,٤	١٥,٨	١٠,١	٢,٦
فييت نام	٣٥	٢٠	٥٨	٢٢٣	٩,٤	١٠,١	٢,٩	٦,٤
أوروبا وآسيا الوسطى			٢٧٢	٤٨٨			٥,٢	٦,١
ألبانيا	..	..	١٠	١٦	..	..	٢,٣	٣,٨
أرمينيا			١٥	٦			٥,٦	١,٨
أذربيجان			٦٠	٣			٢٨,١	١,٦
بيلاروس			..	٠			..	٠,٢
البوسنة والهرسك			١٥	١٠			١,٧	١,٩
بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
جورجيا			٢١	٢٢			٧,٣	٢,٨
كازاخستان			٣	٢			١,٠	٠,٦
قيرغيزستان			٧٥	٩			٢٢,٤	١,٩
لاتفيا			..	..			..	..
ليتوانيا			..	..			..	..

الجدول ألف ٧ (تابع)

	المساعدة الإنمائية الرسمية							
	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الجبل الأسود				٤				٣,٩
جمهورية مولدوفا			١١	٩٧			٨,١	١٢,٨
رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
الاتحاد الروسي			..	..			..	..
صربيا				٢٥				٤,٢
صربيا والجبل الأسود			١٥				٠,٧	
طاجيكستان			٢٢	٢٦			١٥,٥	٦,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			٢٤	٢١			٧,٩	٩,٧
تركيا	..	١	١	٢٣٨	..	٠,٣	٠,١	١٥,٥
تركمانستان			٠	١			٠,٢	٢,٥
أوكرانيا			..	٣			..	٠,٥
الاتحاد الروسي	..	..			..	..		
أوزبكستان			٠	٥			٠,٢	٠,٧
جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية	..	..			..	..		
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**٧٧٢**	**٦٦٥**	**٥٢٢**	**٩٦٠**	**٢٠,٣**	**١٠,١**	**٦,٥**	**٨,٥**
أنتيغوا وباربودا	..	..	١٠	٠	..	..	٩٠,١	٢,١
الأرجنتين	..	٢٥	٢	٣٤	..	١٤,٢	٢,٥	٢٥,٠
بليز	١	٥	٦	٢٢	١٤,٢	٣٧,٦	٢٧,١	٤٦,٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٩	١٧٤	١١٥	١٢٢	١٢,٩	٢٣,٥	٩,١	١٨,١
البرازيل	٣٠	٢٠	١٩	٢٠١	٨,٤	١٩,٢	٨,٣	٢٢,٤
شيلي	٢	٠	٣	٢	١٠,٩	٠,١	٥,٨	١,٧
كولومبيا	..	٣	٨٢	١٠٠	..	٢,٦	٥,١	٩,١
كوستاريكا	٤١	١٥	١٣	٢	٢٨,٨	٩,٩	٢٢,٠	٢,٥
كوبا	..	٠	٧	٨	..	١,٠	١١,٠	٧,٥
دومينيكا	٤	٠	٨	٠	٣٠,٨	٠,٠	٤٧,٠	٠,٣
الجمهورية الدومينيكية	٢٥	٦	١٢	١٧	١٤,٨	٤,٢	٤,٠	٤,٣
إكوادور	٠	١٠	١٠	٣٨	٠,٠	٢,٣	٤,٤	١٥,٧
السلفادور	١٦٥	٣٢	١٧	١٠	٥٧,٧	٧,٦	١١,٢	٣,٥
غرينادا	٠	..	٢	٠	٦,٧	..	١٤,٥	٠,٧
غواتيمالا	..	٢٤	٢٤	٤١	..	٨,٥	٨,٦	٩,٩
غيانا	٦	٤٤	٠	٢٢	٢٨,٦	١٤,٢	٠,١	٧,٦
هايتي	٦	٣٥	٢٣	٦٨	٦,٨	١٣,٣	١١,٩	٢,١
هندوراس	٤٥	٨٢	٥٩	٦٦	١٠,٤	١٧,٠	٧,٤	١٢,٢
جامايكا	٢٥	٦٨	٧	٢٥	١٥,٣	٢٦,١	٥,٩	٢٤,٨
المكسيك	١	١	٥	٢٠	١,٣	٠,٢	١,٣	٢,٠
نيكاراغوا	١٤٢	٦٧	٤٥	٥٩	٢٧,٩	٨,٢	٨,١	١٠,٦
بنما	١١	..	١	٤	١٤,١	..	٢,١	٨,٣
باراغواي	١٧	١٤	٣	٢٠	٩,١	٩,٤	٥,٩	١٠,٥
بيرو	٢٢٧	٣١	٢٤	٧٢	٥١,١	١٦,١	٢,٣	١٠,٨
سانت لوسيا	٢	..	١٠	٠	٢٥,٠	..	٣٧,٥	٤,٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	٠	٨	٠	..	١٠٠,٠	٥٧,٧	٣,٠
سورينام	٢	٦	٤	..	٢,٢	١٨,١	١٥,٦	٠,٠

الجدول ألف ٧ (تابع)

	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				المساعدة الإنمائية الرسمية: نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
أوروغواي	..	٢	١	٢	..	٨,٢	٨,١	٦,٤
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	٠	٠	..	..	٠,٢	٠,٨
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٧٤٢**	**٣٤٥**	**٣١٦**	**٤٩٢**	**١٣,١**	**٦,٩**	**٥,٤**	**٤,٠**
الجزائر	..	٢٨	١	٨	..	١١,٨	٠,٩	٣,٢
جيبوتي	٤	١١	١	١	١٩,٧	٢٥,٨	١,١	٠,٨
مصر	٣٢٥	١٠٨	١٥٥	١٣٣	٩,٣	٤,١	٨,٥	٦,٠
إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	..	٠	٢	..	..	٠,١	١,٧
العراق	..	..	..	٥١	..	..	٠,٠	٢,٥
الأردن	٢٤	٤	٣٧	٢	٨,٢	٠,٥	٥,٥	٠,٢
لبنان	..	..	٧	٢٧	..	..	٦,٥	٦,٤
ليبيا	..	١	..	٠	..	٣٣,٨	..	٠,١
المغرب	١٩	٧٢	٦	١٦١	٧,٨	١٠,٧	٠,٨	٨,٧
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	١٧	٣٤	..	..	٢,٨	١,٦
الجمهورية العربية السورية	١١٠	..	٨	٢٦	٩٤,٩	..	٧,٠	٦,١
تونس	١٦٣	٨٣	٥١	٤	١٨,٢	٢١,٤	٨,١	٠,٦
اليمن	٩٨	٣٨	٣١	٤٢	٢٠,٧	١٥,٤	٥,٢	٥,٢
جنوب آسيا	**٣٣٣٦**	**١٩٢٤**	**٥٠٤**	**١٠٨٥**	**٢٨,٦**	**٢١,٠**	**٧,٩**	**٤,٨**
أفغانستان	..	٣٣	٢	٥٨٣	..	٢٨,١	١,٢	٨,٧
بنغلاديش	٧٩٧	٥٩٠	١٧٧	١٢١	٢٣,٤	٢٥,١	١١,٢	٥,٠
بوتان	١	١٨	٤	٦	٣,٣	٤٦,٩	٥,٠	٥,٧
الهند	٢٠٠٠	٢٣٧	١٩٤	١٨٩	٣٧,٣	٨,٠	٧,٨	٢,٨
ملديف	..	٠	٠	٠	..	٠,١	٠,٠	٠,١
نيبال	١٤١	١٩٦	٦١	٣٠	٣٦,٩	٥٢,٦	١٦,٦	٢,٩
باكستان	٢٠١	٧٥٥	١٢	١٤٥	١٥,٦	٣٧,٢	٠,٩	٣,٣
سري لانكا	١٩٧	٩٤	٥٥	١٢	١٦,٤	٧,٦	١٤,٠	١,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٢٠٨٢**	**٢٨٩٧**	**١٤٨٨**	**٢٨٥٧**	**١٩,٦**	**١٦,٠**	**٧,١**	**٧,٤**
أنغولا	١٦	٥١	٩	٢٧	١٤,٥	١٧,٩	٢,٥	٦,١
بنن	١	١٦	٤٥	٢١	٠,٦	٨,١	١٠,٩	٣,٦
بوتسوانا	١٥	٣	٢	١	٩,٦	٢,٦	٤,٤	٠,٦
بوركينا فاسو	٩٨	٦٦	١٢٧	٧١	٣١,٨	٢١,٠	٢٣,٨	٨,٧
بوروندي	٣٣	٦٨	١١	٩٦	١٢,٧	٢٨,٢	٦,٣	١٩,٢
الكاميرون	١٣٣	١٤٢	١٦	٦٢	٦٢,٧	٢١,٦	٣,١	٩,٤
الرأس الأخضر	١٧	٥	٤	٣	١٩,٨	٦,٠	٤,٨	١,٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥	٤١	٢	٣	٤,٤	١٦,٦	١,٤	١,٢
تشاد	١	٢١	٢٧	٩	٤,٥	١١,٢	٦,٢	١,٨
جزر القمر	١١	٥	٢	٢	٣١,٣	٤٩,١	٦,٠	٢,٢
الكونغو	٧	٣٣	١	١	٤,٣	١٣,٨	١,٤	٠,١
كوت ديفوار	٦٦	٩٨	٣٧	٩٣	٥٢,١	١١,١	٦,٤	١٢,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠٣	٤٣	٣	١٠٠	٢١,٧	٥,٩	١,٣	٣,١
إريتريا			٣٩	١٣			٩,٢	١٣,٦
إثيوبيا			٦٧	٢٢٢			٥,٣	٧,٣

الجدول ألف ٧ (تابع)

	المساعدة الإنمائية الرسمية							
	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	٦٢	٩٣			٣٠,٠	١٢,٤		
غابون	٣٢	١	١٠	٢٨	٦٢,٥	٥,٦	١١,٦	١٥,٤
غامبيا	٥	١٢	٤	١٥	٦,١	١٢,١	٧,٩	٩,١
غانا	١٤٣	٦٠	١٤٠	١٢٦	٣٨,٧	٦,٧	١٦,٤	٨,١
غينيا	٢٨	٧٧	٩	٨	١٦,٦	١٦,٦	٤,٤	٦,٠
غينيا - بيساو	٤	٣٧	٠	١٠	٨,٢	٢٤,٧	٠,٢	٨,٣
كينيا	١٧٥	٢٤٦	٧٨	٣٢٣	٢٤,١	١٣,٠	٦,١	١٠,٦
ليسوتو	٢٤	٩	٤	٠	١٢,٩	١٢,٥	٦,٩	٠,١
ليبريا	١٠	٢	٤	٣٦	١٩,٠	١٢,٢	١٣,٨	٢,٦
مدغشقر	٩	٤٥	٥٠	١٩	٣,٢	٧,٩	٩,٦	٦,٥
ملاوي	٣٥	١١٣	٥٠	٧٩	١٩,٦	٢٣,٠	٦,٥	٨,٦
مالي	٤٠	١١٦	١٣٧	٢٢٣	٢٤,٧	٣٤,١	١٩,٤	٢٤,٩
موريتانيا	٢٤	٧٥	٢٧	١١	٢٠,٩	٣٤,٦	١٢,٠	٣,٥
موريشيوس	١	٤	٢	٠	٠,٩	٤,٥	٦,٥	٠,٠
موزامبيق	٩٥	٢٠٩	٤٨	٧٢	٣٩,٠	٢١,٧	٢,٦	٣,٧
ناميبيا	..	٤	١٣	١٤	..	٤,٢	٩,٩	٤,٠
النيجر	٧٠	١١٥	٨١	٤٣	٢٥,٢	٥١,١	٢٠,٧	٨,١
نيجيريا	١١	١١	١٦	٦٩	٧٥,٥	٢,٢	١,٦	٥,٥
رواندا	٥٤	٢٦	٦٢	٦٨	٢٠,٩	١٠,١	١٠,١	٧,٥
سان تومي وبرنسيبي	٢	٣	٦	٣	٣٩,٧	٦,٤	١٢,٣	٩,٠
السنغال	٥١	١٠٤	٦٠	٢٥٦	١٦,٦	١١,٥	٧,٢	١٩,٧
سيشيل	٤	٧	٠	١	٣٢,٠	٢٠,٤	٥,٣	٢,٠
سيراليون	١	..	١	٧٥	١,٦	..	٠,٣	١٦,٧
الصومال	١٢٢	٥٦	٠	١	٢٩,٩	٢١,٦	٠,٢	٠,٣
جنوب أفريقيا	..	..	١٢	٢٠	..	..	٢,٥	١,٩
السودان	٣٥١	٥٥	١	١٤٥	٢٢,٢	٢٠,١	٠,٢	٧,٥
سوازيلند	٠	٥	٥	٦	٠,٧	٢٦,٠	١٥,٠	٥,٠
توغو	٤١	٣٣	٦	٣٦	١٩,٤	١٣,١	٦,٥	٧,٦
أوغندا	٥	٢١١	٨٨	١٩٨	١,٥	٢٣,٥	٦,٦	١٠,٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢٤	٤٩٧	١٢٧	١٣٢	١٠,١	٣٠,٠	٧,٥	٤,٧
زامبيا	٥١	٤٧	٣٩	٣٦	١٠,٨	٥,٥	٢,٩	٤,٩
زمبابوي	٢	٣٢	١٧	٨١	٠,٦	٨,٩	٧,٢	١٥,٥
البلدان ذات الدخل المرتفع	**٦٤**	**٧٥**	**١٠**	**٣٥**	**٢,٦**	**٢,٦**	**٦,٣**	**٩,٢**
أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..
أروبا	..	٠	..	..	..	٠,٣	..	..
أستراليا	..	..	..	..	..	..	..	..
النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	..	..	٠	..	..	..	٠,٩	..
بربادوس	٩	٠	٠	٠	..	١٠,٥	٠,١	١,٧
بلجيكا			..	..			..	..
بلجيكا-لكسمبرغ	..	..			..	..		
برمودا	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٧ (تابع)

	المساعدة الإنمائية الرسمية							
	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..
كندا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر كايمان	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، مكاو منطقة إدارية خاصة	..	..	..	..	..	..	..	..
كرواتيا	..	..	١	٣٤	..	..	٠,٧	١٦,٧
قبرص	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية التشيكية			..	..				..
تشيكوسلوفاكيا	..	..			..	..		
الدانمرك	..	..	..	..	..	..	..	..
غينيا الاستوائية	..	١٩	١	٠	..	٥٩,٤	٥,٥	٠,٥
إستونيا			..	..			..	..
جزر فيرويه	..	..	..	..	..	..	..	..
فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..
ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..
غرينلاند	..	..	..	..	..	..	..	..
غوام	..	..	..	..	..	..	..	..
هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
آيسلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
آيرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
إسرائيل	٤٥	١	..	..	٢,٤	٠,٠	..	..
إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..
اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
لختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..
لكسمبرغ			..	..			..	..
مالطة	٢	..	..	..	٧٩,٨	..	٠,٠	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..
هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
كاليدونيا الجديدة	٤	٢	..	..	١٨,٠	٣,٧	..	..
نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر ماريانا الشمالية	..	٦	..	..	..	٣٦,٠	..	..
النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..
عمان	..	١١	٨	٠	..	٦٨,١	٦٧,٢	٠,٣
بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..
بورتو ريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا	..	٣٦	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	٠,٦	..
المملكة العربية السعودية	..	..	٠	..	..	..	..	..
سنغافورة	٤	..	..	..	٢٧,٦	..	..	..

الجدول ألف ٧ (تابع)

	المساعدة الإنمائية الرسمية							
	المقدمة للزراعة (بملايين الدولارات بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٥)				نصيب الزراعة من هذه المساعدة إلى جميع القطاعات (نسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
سلوفاكيا			..	..			٠,٠	..
سلوفينيا			٠	..			..	..
إسبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
السويد	..	..	..	..	..	..	..	..
سويسرا	..	..	..	..	..	..	٠,٤	٠,٤
ترينيداد وتوباغو	..	..	٠	٠	..	..	١,٧	..
جزر تركس وكايكوس	..	..	٠	..	..	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
الولايات المتحدة الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر فرجن الأمريكية	..	..	..	..	..	..	..	..
مستفيدون غير محددين	٨	٢٠٦	١٢٥	١١١٣	١,٧	١٣,٢	١,٦	٤,٥
مستفيدون إقليميون	٣٢	٢٦٢	١٦٩	٥٤٣	١١,٠	١٦,٠	٥,٠	٦,٠

- المراجع
- الفصول الخاصة من
حالة الأغذية والزراعة

المراجع

Ahmed, A.U., Rabbani, M., Sulaiman, M. & Das, N.C. 2009. *The impact of asset transfer on livelihoods of the ultra poor in Bangladesh.* Research Monograph Series No. 39. Dhaka, Bangladesh Rural Advancement Committee.

Ahmed, R. & Hossain, M. 1990. *Development impact of rural infrastructure in Bangladesh.* IFPRI Research Report 83. Washington, DC, IFPRI.

Akroyd, S. & Smith, L. 2007. *Review of public spending to agriculture.* A joint DFID/ World Bank study. Oxford, UK, Oxford Policy Management.

Allcott, H., Lederman, D. & López, R. 2006. *Political institutions, inequality, and agricultural growth: the public expenditure connection*. Policy Research Working Paper Series 3902. Washington, DC, World Bank.

Alston, J. 2010. *The benefits from agricultural research and development, innovation, and productivity growth*. OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers No. 31. Paris, OECD.

Alston, J.M., Beddow, J.M. & Pardey, P.G. 2010. Global patterns of crop yields and other partial productivity measures and prices. *In* J.M. Alston, B.A. Babcock & P.G. Pardey, eds. *The shifting patterns of agricultural productivity worldwide*. CARD-MATRIC Electronic Book. Ames, USA, Center for Agricultural and Rural Development, The Midwest Agribusiness Trade Research and Information Center, Iowa State University (available at www.matric.iastate.edu/shifting_patterns).

Alston, J., Marra, M., Pardey, P. & Wyatt, T. 2000. Research returns redux: a meta-analysis of the returns to agricultural R&D. *Australian Journal of Agricultural and Resource Economics,* 44(2): 185–215.

Anderson, K., ed. 2009. *Distortions to agricultural incentives: a global perspective, 1955–2007.* London, Palgrave Macmillan and Washington, DC, World Bank.

Anderson, K. & Brückner, M. 2011. Price distortions and economic growth in Sub-Saharan Africa. CEPR (Center for Economic Policy Research) Discussion Papers 8530. London, CEPR.

Anderson, K. & Nelgen, S. 2012. *Updated national and global estimates of distortions to agricultural incentives, 1955 to 2010,* Washington, DC, World Bank.

Anderson, K. & Valenzuela, E. 2008. *Estimates of global distortions to agricultural incentives, 1955 to 2007.* Washington, DC, World Bank.

Anderson, K., Lloyd, P. & MacLaren, D. 2007. Distortions to agricultural incentives in Australia since World War II. *The Economic Record,* 83(263): 461–482.

Anderson, K., Valenzuela, E. & van der Mensbrugghe, D. 2009. *Welfare and poverty effects of global agricultural and trade policies using the linkage model.* Agricultural Distortions Working Paper 52785. Washington, DC, World Bank.

Anseeuw, W., Ducastel, A. & Gabas, J. 2011. *The end of the African peasant? From investment funds and finance value chains to peasant related questions*. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing. Brighton, UK, 6–8 April 2011.

Anseeuw, W., Wily, L.A., Cotula, L. & Taylor, M. 2012. *Land rights and the rush for land: findings of the global commercial pressures on land research project.* Rome, ILC (International Land Coalition).

Anson, R. & Zegarra, E. 2008. *Honduras: public expenditure assessment and strategy for an enhanced agricultural and forestry sector*. Draft paper prepared for the World Bank Agriculture and Rural Development Sector in collaboration with RUTA. Washington, DC, World Bank.

Antle, J.M. 1983. Infrastructure and aggregate agricultural productivity: international evidence. *Economic Development and Cultural Change*, 31(3): 609–619.

Arezki, R., Deininger, K. & Selod, H. 2011. *What drives the global land rush*? IMF Working Papers 11/251. Washington, DC, International Monetary Fund.

Arslan, A., McCarthy, N., Lipper, L., Asfaw, S. & Cattaneo, A. 2012 (forthcoming). *Adoption and intensity of adoption of conservation agriculture in Zambia.* ESA Working paper. Rome, FAO.

Augusto, H.A. & Ribeiro, E.M. 2006. *O Idoso Rural e os Efeitos das Aprosentadorias Rurais nos Domicílios e no Comercio Local: O Caso de Medina, Nordeste de Minas.* Paper presented at the meetings of the Associação Brasileira de

government spending in sub-Saharan Africa. Washington, DC, IFPRI. (mimeo)

Benin, S., Nkonya, E., Okecho, G., Randriamamonjy, J., Kato, E., Lubade, G. & Kyotalimye, M. 2011. Returns to spending on agricultural extension: the case of the National Agricultural Advisory Services (NAADS) programme of Uganda. *Agricultural Economics,* 42(2): 249–267.

Berhane, G., Hoddinott, J., Kumar, N. & Taffesse, A.S. 2011. *The impact of Ethiopia's productive safety nets and household asset building programme: 2006–2010*. Washington, DC, IFPRI.

Bezemer, D. & Headey, D. 2008. Agriculture, development, and urban bias. *World Development*, 36(8): 1342–1364.

Binswanger, H.P. 1983. *Growth and employment in rural Thailand*. World Bank Report No. 3906-TH. Washington, DC, World Bank.

Binswanger, H.P., Khandker, S.R. & Rosenzweig, M.R. 1993. How infrastructure and financial institutions affect agricultural output and investment in India. *Journal of Development Economics,* 41(2): 337–366. Amsterdam, Elsevier.

Bioversity, CGIAR Consortium, FAO, IFAD, IFPRI, IICA, OECD, UNCTAD, Coordination Team of UN High Level Task Force on the Food Security Crisis, WFP, World Bank & WTO. 2012. *Sustainable agricultural productivity growth and bridging the gap for small family farms.* Interagency report to the Mexican G20 Presidency (available at http://www.fao.org/economic/g20/en/).

Birner, R. & Resnick, D. 2010. The political economy of policies for smallholder agriculture. *World Development,* 38(10): 1442–1452.

Böber, C. 2012. *The determinants of farm investment of Nepalese households: a case-study on the relationship between credit access and the variation in productive agricultural capital at the farm level.* Background paper for *The State of Food and Agriculture 2012.* Rome, FAO.

Boone, R., Covarrubias, K., Davis, B. & Winters, P. 2012. *Cash transfer programs and agricultural production: the case of Malawi.* Rome, FAO. (mimeo)

Bouis, H., Graham, R. & Welch, R. 2000. The CGIAR micronutrients project: justification and objectives. *Food and Nutrition Bulletin,* 21(4): 374–381.

Buckwell, A. 2005. **Green accounting for agriculture**. *Journal of Agricultural Economics*, 56(2):187–215.

Estudos Populacionais, Caxambu, Brazil, 18–22 September. (mimeo)

Ballard, R. 1987. The political economy of migration: Pakistan, Britain, and the Middle East. *In* J. Eades, ed. *Migrants, workers and the social order.* London, Tavistock.

Banerjee, A.V. & Duflo, E. 2004. *Growth theory through the lens of development economics*. Working Paper 05-01. Cambridge, USA, Massachusetts Institute of Technology.

Barrett, C.B., Bellemare, M.F. & Hou, J.Y. 2010. Reconsidering conventional explanations of the inverse productivity-size relationship. *World Development,* 38(1): 88–97.

Barrientos, A. 2011. Social transfers and growth: what do we know? What do we need to find out? *World Development*, 40(1):11–20.

Barrientos, A., Ferreira, M., Gorman, M., Heslop, A., Legido-Quigley, H., Lloyd-Sherlock, P., Møller, V., Saboia, J. & Werneck, M.L.T. 2003. *Non-contributory pensions and poverty prevention: a comparative study of South Africa and Brazil.* London, HelpAge International and Institute for Development Policy and Management.

Baxter, J. 2011. *Understanding land investment deals in Africa. Country report: Mali.* Oakland, CA, USA, The Oakland Institute.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2012. *Cambodia suspends new land grants for companies*. Online news story, 7 May (available at http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-17980399).

Becker, G. 1983. A theory of competition among pressure groups for political influence. *Quarterly Journal of Economics,* 98(3): 371–400.

Beintema, N.M. & Elliott, H. 2011. Setting meaningful investment targets in agricultural research and development: challenges, opportunities and fiscal realities. *In* P. Conforti, ed. *Looking ahead in world food and agriculture: perspectives to 2050*. Rome, FAO.

Beintema, N.M. & Stads G.J. 2008a. *Diversity in agricultural research resources in the Asia–Pacific region*. Bangkok, Asia–Pacific Association of Agricultural Research Institutions (APAARI) and Washington, DC, IFPRI.

Beintema, N.M. & Stads, G.J., 2008b. *Measuring agricultural research investments: a revised global picture.* Agriculture Science and Technology Indicators (ASTI) Background Note. Washington, DC, IFPRI.

Benin, S., Nin-Pratt, A. & Randriamamonjy, J. 2007. *Agricultural productivity growth and*

Cuffaro, N. & Hallam, D. 2011. *"Land grabbing" in developing countries: foreign investors, regulation and codes of conduct*. Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing. Brighton, UK, 6–8 April 2011.

da Silva, C.A., Baker, D., Shepard, A.W., Jenane, C. & Miranda-da-Cruz, S. 2009. *Agro-industries for development.* Rome, FAO and UNIDO.

Daidone, S. & Anríquez, G. 2011. *An extended cross-country database for agricultural investment and capital.* ESA Working Paper No. 11–16. Rome, FAO.

Daley, E. & Park, C.M. 2011. *The gender and equity implications of land-related investments on labour and income-generating opportunities. A case study of agricultural investments in Northern Tanzania.* Final Report. Rome, FAO.

Dastagiri, M.B. 2010. The effect of government expenditure on promoting livestock GDP and reducing rural poverty in India. *Outlook on Agriculture,* 39(2): 127–133.

Datt, G. & Ravallion**, M.** 1998. Farm productivity and rural poverty in India. *Journal of Development Studies,* 34(4): 62–85.

Davies, G. 2011. *Farmland as an asset class: the focus of private equity firms in Africa.* Paper presented at the International Conference on Global Land Grabbing. Brighton, UK, 6–8 April 2011.

Dayal, H. & Karan, A.K. 2003. *Labour migration from Jharkhand*. New Delhi, Institute for Human Development.

de Brauw, A. & Rozelle, S. 2008. Migration and household investment in rural China. *China Economic Review*, 19: 320–335.

de Haas, H. 2007. *Migration and development: A theoretical perspective*. International Migration Institute Working Paper No. 9. Oxford, UK, International Migration Institute, University of Oxford.

de Janvry, A. 2009. Annex: agriculture for development – implications for agro-industries. *In* C.A. da Silva, D. Baker, A.W. Shepard, C. Jenane and S. Miranda-da-Cruz, eds. *Agro-industries for development,* pp.252–270. Rome, FAO and UNIDO.

de la Croix, D. & Delavallade, C. 2009. Growth, public investment, and corruption with failing institutions. *Economics of Governance,* 10(3): 187–219.

Deacon, R.T. 2003. *Dictatorship, democracy, and the provision of public goods*. Economics

Byerlee, D., de Janvry, A. & Sadoulet, E. 2009. Agriculture for development: toward a new paradigm. *Annual Review of Resource Economics*, 1(1): 15–31.

Cammack, T., Fowler, M. & Phomdouangsy, C.D. 2008. *Lao PDR public expenditure study*. Public Expenditures for Pro-Poor Agricultural Growth. Department for International Development (DFID) /World Bank (ARD) Partnership. Draft.

CDRI (Cambodia Development Resource Institute). 2011. *Foreign investment in agriculture in Cambodia*. Presented at FAO's Expert Meeting on International Investment in the Agriculture Sector of Developing Countries. Rome, Italy, 22–23 November, 2011.

Christiaensen, L. & Demery, L. 2007. *Down to earth: agriculture and poverty reduction in Africa.* Washington, DC, World Bank.

Christiaensen, L., Demery, L. & Kuhl, J. 2010. The (evolving) role of agriculture in poverty reduction: an empirical perspective. *Journal of Development Economics,* 96: 239–254.

Christy, R., Mabaya, E., Wilson, N., Mutambatsere, E. & Mhlang, N. 2009. Enabling, environments for competitive agro-industries. *In* C.A. da Silva, D. Baker, A.W. Shepard, C. Jenane and S. Miranda-da-Cruz, eds. *Agro-industries for development,* pp.136–85. Rome, FAO and UNIDO (United Nations Industrial Development Organization).

Claessens, S. 2005. *Access to financial services: a review of the issues and public policy objectives.* Policy Research Working Paper Series 3589. Washington, DC, World Bank.

Coate, S. & Morris, S. 1999. Policy persistence. *American Economic Review,* 89(5): 1327–1336.

Cotula, L. & Polack, E. 2012. *The global land rush: what the evidence reveals about scale and geography*. IIED (International Institute for Environment and Development) Briefing. London, IIED.

Cotula, L., Vermeulen, S., Leonard, R. & Keeley, J. 2009. *Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa*. Rome and London, FAO, IFAD and IIED.

Covarrubias, K., Davis, B. & Winters, P. 2012. From protection to production: productive impacts of the Malawi social cash transfer scheme. *Journal of Development Effectiveness*, 4(1): 50–77.

Crego, A., Larson, D., Butzer, R. & Mundlak, Y. 1997. *A new database on investment and capital for agriculture and manufacturing.* Policy Research Working Paper No. 2013. Washington, DC, World Bank.

Easterling, W.E., Aggarwal, P.K., Batima, P., Brander, K.M., Erda, L., Howden, S.M., Kirilenko, A., Morton, J., Soussana, J.-F., Schmidhuber, J. & Tubiello, F. 2007. Food, fibre and forest products. *In* M.L. Parry, O.F. Canziani, J.P. Palutikof, P.J. van der Linden & C.E. Hanson, eds. *Climate change 2007: impacts, adaptation and vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, pp. 273–313. Cambridge, UK, Cambridge University Press.

Easterly, W. & Rebelo, S. 1993. Fiscal policy and economic growth: an empirical investigation. *Journal of Monetary Economics,* 32(2): 417–458.

Eastwood, R., Lipton, M. & Newell, A. 2010. Farm size. *In* P. Pingali and R. Evenson, eds. *Handbook of Agricultural Economics,* Vol. 4, pp. 3323–3397. Amsterdam, Elsevier.

Echeverría, R.G. & Beintema, N.M. 2009. *Mobilizing financial resources for agricultural research in developing countries: trends and mechanisms*. Global Forum for Agricultural Research (GFAR) Briefing Paper. Rome, GFAR.

Evenson, R.E. 2001. Economic impacts of agricultural research and extension. *In* B. Gardner and G. Rausser, eds. *Handbook of Agricultural Economics,* Vol. 1A, Chapter 11. Amsterdam, Elsevier.

Evenson, R.E. & Gollin, D. 2007. Contributions of national agricultural research systems to crop productivity. *In* R.E. Evenson, and P. Pingali, eds. *Handbook of agricultural economics*, Vol. 3, pp. 2420–2458. Amsterdam, Elsevier.

Evenson, R.E. & Fuglie, K.O. 2009. *Technology capital: the price of admission to the growth club.* Paper submission No 51398 at Conference for International Association of Agricultural Economists, Bejing, China, 16–22 August 2009.

Fan, S. & Rao, N. 2003. *Public spending in developing countries: Trends, determination, and impact.* EPTD Discussion Paper No. 99. Washington, DC, IFPRI.

Fan, S. & Saurkar, A. 2006. *Public spending in developing countries: trends, determination and impact* (mimeo).

Fan, S. & Zhang, X. 2008. Public expenditure, growth and poverty reduction in rural Uganda. *African Development Review,* 20(3): 466–496.

Fan, S., Gulati, A. & Thorat, S. 2008. Investment, subsidies, and pro-poor growth in rural India. *Agricultural Economics,* 39(2): 163–170.

Fan, S., Hazell, P. & Haque, T. 2000. Targeting public investments by agro-ecological zone to Working Paper Series 11925. Santa Barbara, CA, USA, University of Santa Barbara.

de Gorter, H. & Just, D. 2010. The social costs and benefits of biofuels: The intersection of environmental, energy and agricultural policy. *Applied Econonomic Perspectives and Policy***. 32(1): 4–32.**

Deininger, K. 2011**.** Challenges posed by the new wave of farmland investment. *The Journal of Peasant Studies*, 38(2): 217–247.

Deininger, K. & Byerlee, D. (with Lindsay, J., Norton, A., Selod, H. & Stickler, M.) 2011. *Rising global interest in farmland. Can it yield sustainable and equitable benefits?* Washington, DC, World Bank.

Delgado, G.C. & Cardoso, J.S., eds. 2000. *A Universalização de Direitos Sociais no Brasil: A Previdência Rural nos Anos 90*. Brasília, IPEA (The Institute for Applied Economic Research).

Dercon, S. & Singh, A. 2012. *Investment in rural Ethiopia 1994–2009: a household perspective.* Background paper for *The State of Food and Agriculture 2012*. Rome, FAO.

Dercon, S., Gilligan, D.O., Hoddinott, J. & Woldehanna, T. 2009. The impact of agricultural extension and roads on poverty and consumption growth in fifteen Ethiopian villages. *American Journal of Agricultural Economic,* 91(4): 1007–1021.

Diakosavvas, D. 1990. Government expenditure on agriculture and agricultural performance in development countries: an empirical evaluation. *Journal of Agricultural Economics,* 41(3): 381–390.

Diao, X., Fan, S., Kanyarukiga S. & Yu, B. 2010. *Agricultural growth and investment options for poverty reduction in Rwanda.* IFPRI Research Monograph, Washington, DC, IFPRI.

Dias, P. 2012**.** *The determinants of household investment: a case-study exploring the relationship between access to credit and investment at the farm level in Nicaragua.* Background paper for *The State of Food and Agriculture 2012.* Rome, FAO.

Dillon, A., Sharma, M. & Zhang, X. 2008. *Nepal agriculture public expenditure review.* IFPRI paper prepared for the Department for International Development (DFID), London.

Dong, X.-Y. 2000. Public investment, social services and productivity of Chinese household farms. *Journal of Development Studies,* 36(3): 100–122.

Drayton, B. & Budinich, V. 2010. A new alliance for global change. *Harvard Business Review,* September (available at http://hbr.org/2010/09/a-new-alliance-for-global-change/ar/1).

FAO. 2011g. RAI Knowledge Platform: RAI Overview (available at http://www.responsibleagroinvestment.org/rai/node/232).

FAO. 2011h. *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture. Managing systems at risk*, FAO Conference document C2011/32. Thirty-seventh Session. Rome, 25 June–2 July (available at: *www.fao.org/nr/solaw/solaw-home/en/*).

FAO. 2011i. *Global food losses and food waste, extent, causes and prevention*, by J. Gustavsson, C. Cederberg, U. Sonesson (Swedish Institute for Food, and Biotechnology) and R. van Otterdijk and A. Meybeck (FAO). Rome.

FAO. 2012a. FAOSTAT statistical database (available at faostat.fao.org).

FAO. 2012b. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Rome.

FAO. 2012c. *Identifying opportunities for climate-smart agriculture investments in Africa*. (available at: http://www.fao.org/docrep/015/an112e/an112e00.pdf).

FAO. 2012d. *Trends and impacts of foreign Investment in developing country agriculture: evidence from case studies,* Rome.

FAO, IFAD & WFP. 2012. *The State of Food Insecurity in the World 2012. Economic growth is necessary but not sufficient to accelerate reduction of hunger and malnutrition.* Rome. FAO.

FAO, IFAD, UNCTAD & World Bank. 2012. *Principles for Responsible Agricultural Investment that Respects Rights, Livelihoods and Resources*. Synoptic version (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/INTERNATIONAL-TRADE/FDIs/RAI_Principles_Synoptic.pdf).

Fernandez, R. & Rodrik, D. 1991. Resistance to reform: status quo bias in the presence of individual-specific uncertainty. *American Economic Review,* 81(5): 1146–1155.

Ferroni, M. & Castle, P. 2011. Public-private partnerships and sustainable agricultural development. *Sustainability*, 2011(3):1064–1073.

FIAN (FoodFirst Information and Action Network). 2010. *Stop land grabbing now!* Online publication (available at http://www.fian.org/resources/documents/others/stop-land-grabbing-now/pdf).

Fischer, R.A., Byerlee, D. & Edmeades, G.O. 2009. *Can technology deliver on the yield challenge to 2050?* Paper prepared for the Expert Meeting on How to Feed the World in 2050, achieve growth and poverty alleviation goals in rural India. *Food Policy,* 25(4): 411–428.

Fan, S., Hazell, P. & Thorat, S. 2000. Government spending, agricultural growth and poverty in rural India. *American Journal of Agricultural Economics* 82(4): 1038–1051.

Fan, S., Yu, B. & Jitsuchon, S. 2008. Does allocation of public spending matter in poverty reduction? Evidence from Thailand. *Asian Economic Journal,* 22(4): 411–430.

Fan, S., Zhang, L. & Zhang, X. 2004. Reforms, investment and poverty in rural China. *Economic Development and Cultural Change,* **52(2): 395–421.**

FAO. 1947. *The State of Food and Agriculture 1947.* Rome.

FAO. 1949. *The State of Food and Agriculture 1949. A survey of world conditions and prospects.* Rome.

FAO. 2007. *The State of Food and Agriculture 2007. Paying farmers for environmental services.* Rome.

FAO. 2009a. *Food security and agricultural mitigation in developing countries: options for capturing synergies.* Rome.

FAO. 2009b. *The State of Food Insecurity in the World 2009. Economic crisis: impacts and lessons learned*. Rome.

FAO. 2010a. *"Climate-smart" agriculture: policies, practices and financing for food security, adaptation and mitigation*. Rome.

FAO. 2010b. Rural Income Generating Activities (RIGA) database (available at http://www.fao.org.economic/riga/en/).

FAO. 2011a. *Save and grow: a policy-maker's guide to the sustainable intensification of smallholder crop production.* Rome.

FAO. 2011b. *Food outlook: global market analysis,* November. Rome.

FAO. 2011c. Mapping actions for food security and nutrition (MAFSAN) web platform (available at www.mafsan.org).

FAO. 2011d. *The State of Food and Agriculture 2010–11. Women in agriculture: closing the gender gap.* Rome.

FAO. 2011e. *Land tenure and international investments in agriculture*. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome.

FAO. 2011f. *Report on expert meeting on international investment in the agriculture sector of developing countries.* Rome, Italy, 22–23 November.

Hayami, Y. & Ruttan, V.W. 1970. Agricultural productivity differences among countries. *American Economic Review,* 60(5): 895–911.

Hazell, P. & Haddad, L. 2001. *Agricultural research and poverty reduction.* Food, Agriculture and the Environment Discussion Paper 34. Washington, DC, IFPRI.

Herbel, D., Crowley, E., Ourabah Haddad, N. & Lee, M. 2012. *Good practices in building innovative rural institutions to increase food security*. Rome, FAO and IFAD.

Hoddinott, J. 2008. *Social safety nets and productivity enhancing investments in agriculture.* Paper presented at the conference "Convergence between Social Service Provision and Productivity Enhancing Investments in Development Strategies", Durban, South Africa, January 29–31. Washington, DC, IFPRI.

Hoff, K. & Stiglitz, J.E. 1997. Moneylenders and bankers: price-increasing subsidies in a monopolistically competitive market. *Journal of Development Economics*, 52(2): 429–462.

Horne, F. 2011. *Understanding land investment deals in Africa. Country report: Ethiopia.* Oakland, CA, USA, The Oakland Institute.

Huang, J. & Ma, H. 2010. *Capital formation and agriculture development in China*. Rome, FAO.

IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2009. *Food security under stress from price volatility, agricultural neglect, climate change, and recession*. Presentation for the IPC Spring Seminar, Salzburg, Austria,11 May.

IFPRI. 2010. Statistics of Public Expenditure for Economic Development (SPEED). Online database (available at http://www.ifpri.org/book-39/ourwork/programs/priorities-public-investment/speed-database).

IFPRI. 2012a ASTI database (available at http://www.asti.cgiar.org/data/).

IFPRI. 2012b. Statistics of Public Expenditure for Economic Development (SPEED) database. Unpublished.

IMF (International Monetary Fund). 2001. *Government Finance Statistics Manual.* Washington, DC.

INTOSAI (International Organization of Supreme Audit Institutions) Working Group on Environmental Accounting. 2010. *Environmental accounting: current status and options for SAIs.* (also available at http://www.environmental-auditing.org/LinkClick.aspx?fileticket=s%2FFCvUzSKsk%3D&tabid=128&mid=568)

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2012. *Managing the risks of* organized by FAO, Rome, Italy, 24–26 June 2009.

Foster, A. & Rosenzweig, M. 2004. Agricultural productivity growth, rural economic diversity, and economic reforms: India, 1970–2000. *Economic Development and Cultural Change*, 52(3): 509–542.

Friis, C. & Reenberg, A. 2010. *Land grab in Africa: emerging land system drivers in a teleconnected world.* São José dos Campos, Brazil, GLP (The Global Land Project).

Fuglie, K.O. 2010. Sources of growth in Indonesian agriculture. *Journal of Productivity Analysis,* 33: 225–240.

Fuglie, K.O. 2012. Productivity growth and technology capital in the global agricultural economy. *In* K.O. Fuglie, S.L. Wang, & V.E. Ball, eds. *Productivity growth in agriculture: an international perspective.* Wallingford, UK, CAB International.

G8 (Group of Eight). 2009. *G8 Leaders Declaration: Responsible Leadership for a Sustainable Future.* Thirty-fifth G8 Summit, L'Aquila, Italy, 8–10 July 2009 (available at http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/G8_Declaration_08_07_09_final%2c0.pdf).

GEF (Global Environment Facility). 2012. *What is the GEF*. GEF website (available at http://www.thegef.org/gef/whatisgef).

Gertler, P., Martinez, S. & Rubio-Codina, M. 2012. Investing cash transfers to raise long-term living standards. *American Economic Journal: Applied Economics*, 4(1): 164–192.

Gilligan, D., Hoddinott J. & Taffesse, A. 2009. The impact of Ethiopia's productive safety net program and its linkages. *Journal of Development Studies*, 45(10): 1684–1706.

Gonzalez-Velosa, C. 2011. *The effects of emigration and remittances on agriculture: evidence from the Philippines.* Job market paper (available at ftp://ftp.cemfi.es/pdf/papers/wshop/JMP_Gonzalezvelosa_JAN.pdf).

Görgen, M., Rudloff, B., Simons, J., Üllenberg, A., Väth, S. & Wimmer, L. 2009. *Foreign direct investment (FDI) in land in developing countries*. Eschborn, Germany, Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ).

Government of Rwanda. 2009. *Agriculture Sector Investment Plan 2009–2012*. Rwanda, Ministry of Agriculture and Animal Resources.

Hallam, D. 2010. International investment in developing country agriculture: issues and challenges, *Agriregionieuropa*, No. 20, March.

Lee, D. 2011. *Accounting for natural resources and environmental goods and services in agricultural investment decisions: review and assessment.* Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2012*. Rome, FAO.

Lin, J.Y. 1992. Rural reforms and agricultural growth in China. *American Economic Review*, 82(1): 34–51.

Lipper, L. & Neves, N. 2011. *Payments for environmental services: what role in sustainable agricultural development?* ESA working paper No. 11–20. Rome, FAO.

Lipton, M. 1977. *Why poor people stay poor: urban bias in world development.* Cambridge, Harvard University Press.

López, R. & Galinato, G.I. 2006. Should governments stop subsidies to private goods? Evidence from rural Latin America. *Journal of Public Economics,* 91 (2007): 1071–1094.

Lowder, S. & Carisma, B. 2011. *Financial resource flows to agriculture: a review of data on government spending, official development assistance and foreign direct investment.* ESA Working Paper No. 11–18, Rome, FAO.

Lowder, S., Carisma, B. & Skoet, J. 2012. *Who invests in agriculture and how much? An empirical review of the relative size of various investments in agriculture in low- and middle-income countries*. ESA Working Paper No. 12–09, Rome, FAO.

Lucas, R.E.B. 1987. Emigration to South Africa's mines. *American Economic Review*, 77(3): 313–330.

Government of Malawi, Ministry of Agriculture, Irrigation and Water Development. 2012. *Approaches to the implementation of conservation* agriculture *among promoters in Malawi. Baseline study (*available at http://www.moafsmw.org/ocean/docs/Research/Approaches%20to%20the%20Implemetation%20of%20CA%20among%20Promoters%20in%20Malawi-FINAL%208%20May%202012.pdf).

Maluccio, J. 2005. *Coping with the "coffee crisis" in Central America. The role of the Nicaraguan Red de Protección Social.* Discussion Paper 188. Washington, DC, IFPRI.

Maluccio, J. 2010. The impact of conditional cash transfers on consumption and investment in Nicaragua. *The Journal of Development Studies*, 46(1): 14–38.

Mansuri, G. 2007. **Credit layering in informal financial markets.** *Journal of Development Economics,* 84(2):715–730.

extreme events and disasters to advance climate change adaptation. A Special Report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change, edited by C.B. Field, V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.-K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor & P.M. Midgley. Cambridge, UK, and New York, USA, Cambridge University Press.

Jacoby, H.G. 2000. Access to markets and the benefits of rural roads. *The Economic Journal,* 110(465): 713–737.

Jha, R. 2007. *Investment and subsidies in Indian agriculture*. ASARC Working Paper 2007/03. Canberra, ACT, Australia, Australia South Asia Research Centre.

Kessides, C. 1993. *The contributions of infrastructure to economic development, a review of experience and policy implications*. World Bank Discussion Paper 213. Washington, DC, World Bank.

Key, N. & Roberts, M. J. 2007a. *Commodity payments, farm business survival, and farm size growth.* Economic Research Report No. 51. Washington, DC, United States Department of Agriculture (USDA).

Key, N. & Roberts, M.J. 2007b. Measures of trends in farm size tell differing stories. *AmberWaves,* 5(5):36–37.

Kolavalli, S., Birner, R., Benin, S., Horowitz, L., Babu, S., Asenso-Okyere, K., Thompson, N.M. & Poku, J. 2010. *Institutional and public expenditure review of Ghana's Ministry of Food and Agriculture*. IFPRI Discussion Paper 1020. Washington, DC, IFPRI.

Krueger, A., Schiff, M. & Valdés, A. 1988. Agricultural incentives in developing countries: measuring the effects of sectoral and economywide policies. *World Bank Economic Review,* 2(3): 255–272.

Krueger, A., Schiff, M. & Valdés, A. 1991. *The Political Economy of Agricultural Pricing Policy*, Vol. 1: Latin America, Vol. 2: Asia, and Vol. 3: Africa and the Mediterranean. Baltimore, USA, Johns Hopkins University Press for the World Bank.

Larson, D.F., Anderson J.R. & Varangis, P. 2004. Policies on managing risk in agricultural markets. *World Bank Research Observer*, 19(2):199–230.

Larson, D.F., Butzer, R., Mundlak, Y. & Crego, A. 2000. A cross-country database for sector investment and capital. *The World Bank Economic Review*, 14(2): 371–391.

Morris, J., Williams, A.G. & Audsley, E. 2007. Greening the lilies – environmental accounting for agriculture. *Journal of the Royal Agricultural Society of England,* 168: 1–10.

Mu, R. & van de Walle, D. 2007. *Rural roads and local market development in Vietnam*. Policy Research Working Paper 4340. Washington, DC, World Bank.

Mundlak, Y., Larson, D. F. & Butzer, R. 2004. *The determinants of agricultural production: a cross-country analysis*. Policy Research Working paper 1827. Washington, DC, World Bank.

Nagayets, O. 2005. *Small farms: current status and key trends.* Information brief prepared for the Future of Small farms Research Workshop, Wye College, Kent, UK, 26–29 June 2005.

Nelson, G.C., Rosegrant, M.W., Koo, J., Robertson, R., Sulser, T., Zhu, T., Ringler, C., Msangi, S., Palazzo, A., Batka, M., Magalhaes, M.,Valmonte-Santos, R., Ewing, M. & Lee, D. 2009. *Climate change: impacts on agriculture and costs of adaptation.* Washington, DC, IFPRI.

NEPAD (The New Partnership for Africa's Development). 2010a. Global Donor Platform NEPAD pillar documents (available at http://www.nepad-caadp.net).

NEPAD. 2010b. *Implementing CAADP for Africa's Food Security needs: a progress report on selected activities.* Midrand, South Africa (also available at http://www.nepad-caadp.net/pdf/Final%20CAADP%20MAF%20Validation%20Report.pdf).

NEPAD. 2010c. *The Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP) in practice: highlighting the successes.* Midrand, South Africa (also available at http://www.nepad-caadp.net/pdf/Highlighting%20the%20successes%20280611%20v3%200%20web.pdf).

Oberai, A. & Singh, H.K.M. 1983. *Causes and consequences of internal migration.* Delhi, Oxford University Press.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2010. Working Group on Economic Aspects of Biodiversity (WGEAB). *OECD Expert Workshop on Enhancing the Cost-effectiveness of Payment for Ecosystem Services (PES) Summary record*. Paris.

OECD. 2011. *Policy framework for investment in agriculture: policy guidance for promoting private investment in agriculture in Africa.* Preliminary version. Paris.

OECD. 2012a. Credit Reporting System Aid Activities (CRS) database (available at http://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode = CRS1).

McCarthy, N., Lipper, L. & Branca, G. 2011. *Climate-smart agriculture: smallholder adoption and implications for climate change adaptation and mitigation.* Mitigation in Agriculture Series No. 4. Rome, FAO.

McMillan, J., Whalley J. & Zhu, L. 1989. The impact of China's economic reforms on agricultural productivity growth. *Journal of Political Economy*, 97(4): 781–807.

McNellis, P.E. 2009. *Foreign direct investments in developing country agriculture: the emerging role of private sector finance.* FAO Commodity and Trade Policy Research Working Paper No. 28. Rome, FAO.

Mendola, M. 2008. Migration and technological change in rural households: complements or substitutes? *Journal of Development Economics*, 85(1–2): 150–175.

Meyer, Richard L. 2011. *Subsidies as an instrument in agricultural development finance: review.* Joint Discussion Paper of the Joint Donor CABFIN Initiative. Washington, DC, World Bank.

Millennium Ecosystem Assessment. 2005. *Ecosystems and human well-being: synthesis.* Washington, DC, Island Press.

Miller, C. & Jones, L. 2010. *Agricultural value chain finance: tools and lessons.* Rome, FAO and Rugby, UK, Practical Action Publishing.

Miller, C., Richter, S., McNellis, P. & Mhlanga, N. 2010. *Agricultural investment funds for developing countries.* Rome, FAO.

Miluka, J., Carletto, G., Davis, B. & Zezza, A. 2007. *The vanishing farms? The impact of international migration on Albanian family farming.* ESA Working Paper No. 07-09. Rome, FAO.

Mogues, T. 2011. **The bang for the birr: public expenditures and rural welfare in Ethiopia.** *Journal of Development Studies*, 47(5): 735–752.

Mogues, T. 2012. What determines public expenditure allocations? A review of theories, and implications for agricultural public investments. ESA Working Paper No. 12-06, Rome, FAO.

Mogues, T., Yu, B., Fan, S. & L. McBride. 2012 (forthcoming). *The impacts of public investments in and for agriculture: synthesis of the existing evidence.* ESA Working Paper No. 12-07, Rome, FAO.

Møller, V. & Ferreira, M. 2003. *Getting by... benefits of non-contributory pension income for older South African households.* University of Cape Town, South Africa, Institute for Ageing in Africa. (mimeo)

studies. DSDG Discussion Paper No. 30. Washington, DC, IFPRI.

Rosegrant, M., Kasryno, F. & Perez, N.D. 1998. Output response to prices and public investment in agriculture: Indonesian food crops. *Perez Journal of Development Economics,* 55(2): 333–352.

Ruben, R. & Pender, J. 2004. Rural diversity and heterogeneity in less-favoured areas: the quest for policy targeting. *Food Policy*, 29(4): 303–320.

Sabates-Wheeler, R. & Devereux S. 2010. Cash transfers and high food prices: explaining outcomes on Ethiopia's productive safety net programme. *Food Policy*, 35(4): 274–285.

Schiff, M. & Valdés, A. 2002. Agriculture and the macroeconomy, with emphasis on developing countries. *In* B. Gardner & G. Rausser, eds. *Handbook of Agricultural Economics*, Vol. 2A, pp. 1421–1454. Amsterdam, Elsevier.

Schmidhuber, J. & Bruinsma, J. 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. *In* A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets*. Rome, FAO.

Schmidhuber, J., Bruinsma, J. & Boedeker, G. 2009. *Capital requirements for agriculture in developing countries to 2050.* Paper presented at the FAO Expert Meeting on "How to Feed the World in 2050", Rome, FAO, 24–26 June 2009.

Schwarzer, H. 2000. *Impactos socio-econômicos do sistema de aposentadorias rurais no Brasil: evidências empíricas de um estado de caso no estado do pará.* Institute for Applied Economic Research (IPEA) Texto para Discussão 729. Rio de Janeiro, Brazil, IPEA.

Sen, B. 2003. Drivers of escape and descent: changing household fortunes in rural Bangladesh. *World Development*, 31(3): 513–534.

Short, C., Barreiro-Hurlé, J. & Balié, J. 2012. *Analysis of price incentives and disincentives for maize in 10 African countries.* MAFAP Technical Notes. Rome, FAO.

Skees, J. R. 2008. Challenges for use of index-based weather insurance in lower income countries. *Agricultural Finance Review,* 68(1): 197–217.

Spielman, D.J., Hartwich, F. & von Grebmer, K. 2007. *Sharing science, building bridges, and enhancing impact: public-private partnerships in the CGIAR.* IFPRI Discussion Paper 708. Washington, DC, IFPRI.

Suphannachart, W. & Warr, P. 2011. Research and **p**roductivity in Thai **a**griculture. *Australian*

OECD. 2012b. *Environmental Outlook to 2050.* OECD, Paris.

OECD-FAO. 2012. *OECD-FAO Agricultural Outlook: 2012–2021*. Paris, OECD and Rome, FAO.

Olson, M. 1965. *The logic of collective action*. New Haven, USA, Yale University Press.

Olson, M. 1985. Space, agriculture and organisation. *American Journal of Agricultural Economics*, 67(5): 928–937.

Omuru, E. & Kingwell, R. 2006. Funding and managing agricultural research in a developing country: a Papua New Guinea case study. *International Journal of Social Economics,* 33(4): 316–330.

Otsuka, K., Estudillo, J.P. & Sawada, Y. 2009. *Rural poverty and income dynamics in Asia and Africa*. London, Routledge.

Palmer-Jones, R. & Sen, K. 2003. What has luck got to do with it? A regional analysis of poverty and agricultural growth in rural India. *Journal of Development Studies,* 40(1): 1–31.

Pray, C.E., Fuglie, K.O. & Johnson, D. 2007. Private agricultural research. *In* R.E. Evenson & P. Pingali, eds. *Handbook of agricultural economics*, Vol. 3, pp. 2605–2633. Amsterdam, Elsevier.

Pretty, J.N., Noble, D., Bossio, J., Dixon, R.E., Hine, F.W., Penning de Vries, T. & Morison, J.I.L. 2006. Resource-conserving agriculture increases yields in developing countries. *Environmental Science and Technology*, 40: 4.

Pritchett, L. 1996. *Mind your P's and Q's. The cost of public investment is not the value of public capital.* World Bank Policy Research Working Paper 1660. Washington, DC, World Bank.

Rajkumar, A.S. & Swaroop, V. 2008. Public spending and outcomes: does governance matter? *Journal of Development Economics*, 86: 96–111.

Rapsomanikis, G. & Vezzani, A. 2012 (forthcoming). *Lagging behind. An investigation on the dynamics of agricultural labour productivity*. ESA working paper series. Rome, FAO.

Ravallion, M. & Chen, S. 2004. *China's (uneven) progress against poverty*. World Bank Policy Research Working Paper 3408. Washington, DC, World Bank.

ReSAKSS (Regional Strategic Analysis and Knowledge Support System). 2011. Africa wide CAADP targets data (available at http://www.resakss.org/).

Resnick, D. & Birner, R. 2006. *Does good governance contribute to pro-poor growth? A review of the evidence from cross-country*

Warner, M., Kahan, D. & Lehel, S. 2008. *Market-oriented agricultural infrastructure: appraisal of public-private partnerships.* Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper 23. Rome, FAO.

Wiggins, S. & Brooks, J. 2010. *The use of input subsidies in developing countries*. Paper presented at the Global Forum on Agriculture, OECD, Paris, 29–30 November, 2010.

World Bank. 2004. *World Development Report 2005. A better investment climate for everyone*. Washington, DC.

World Bank. 2006a. *Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century.* Washington, DC.

World Bank. 2006b. *The rural investment climate: it differs and it matters.* Agriculture and Rural Development Department Report No. 36543-GLB. Washington, DC.

World Bank. 2007a. *World Development Report 2008. Agriculture for development*. Washington, DC.

World Bank. 2007b. *Philippines: agriculture public expenditure review.* Technical working paper 40493. Washington, DC.

World Bank. 2008. *Nigeria: agriculture public expenditure review.* Report No. 44000-NG. Washington, DC.

World Bank. 2010a. *Uganda: agriculture public expenditure review*. Report No. 53704-UG. Washington, DC, World Bank.

World Bank. 2010b. *World Development Indicators* (available at http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators/wdi-2010; accessed 5 July 2011).

World Bank. 2011a. *Mozambique: analysis of public expenditure in agriculture*. World Bank Report No. 59918-MZ. Washington, DC.

World Bank. 2011b. *United Republic of Tanzania public expenditure review*. Report No. 64585-TZ. Washington, DC.

World Bank. 2011c. *World Bank Governance Indicators* (available at http://databank.worldbank.org).

World Bank. 2011d. Doing business database (available at http://www.doingbusiness.org/data).

World Bank. 2011e. *Practitioners toolkit for agriculture public expenditure analysis.* Washington, DC/World Bank and UK Department for International Development.

World Bank. 2012. *World Development Indicators* (available at http://databank.worldbank.org).

Journal of Agricultural and Resource Economics, 55(1): 35–52.

Suryahadi, A., Suryadarma, D. & Sumarto, S. 2009. The effects of location and sectoral components of economic growth on poverty: evidence from Indonesia. *Journal of Development Economics*, 89(1): 109–117.

Thorbecke, E. & Jung, H.-S. 1996. A multiplier decomposition method to analyse poverty alleviation. *Journal of Development Economics*, 48(2): 279–300.

Transnational Institute. 2011. *It is time to outlaw landgrabbing, not to make it "responsible"!* (available at http://www.tni.org/sites/www.tni.org/files/RAI-EN-1.pdf).

Tsegai, D. 2004. *Effects of migration on the source communities in the Volta Basin of Ghana: potential links of migration, remittances, farm and non-farm self-employment activities.* Economics and Technological Change Working Paper. Bonn, Germany, University of Bonn.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2011. Internal data not publically available at the country level.

van der Mensbrugghe, D. 2005. *Linkage technical reference document, version 6.0.* Prepared by Development Prospects Group (DECPG). Washington, DC, World Bank.

Vermeulen, S. & Cotula, L. 2010. *Making the most of agricultural investment: a survey of business models that provide opportunities for smallholders*. Geneva, Switzerland, FAO and IIED.

Visser, O. & Spoor, M. 2011. Land grabbing in the post-Soviet region [in Russian]. *In* A. Nikulin & T. Shanin, eds. *Krestyanovedenie: the study of peasantry*. Moscow, Rospen / MSSES.

von Braun, J. & Meinzen-Dick, R.S. 2009. *"Land grabbing" by foreign investors in developing countries: risks and opportunities.* Policy Brief 13. Washington, DC, IFPRI.

von Braun, J., Gulati, A. & Fan, S. 2005. *Agricultural and economic development strategies and the transformation of China and India*. Washington, DC, IFPRI.

Vorley, B. & Proctor, F. 2008. *Inclusive business in agrifood markets: evidence and action*. A report based on proceedings of an international conference held in Beijing, China, 5–6 March (available at http://www.regoverningmarkets.org/en/filemanager/active?fid=).

Wall Street Journal. 2010. *Private sector interest grows in African farming* (available at http://online.wsj.com/article/SB10001424052702303467004575574152965709226.html).

Zhang, X., Fan, S., Zhang, L. & Huang, J. 2004. Local governance and public goods provision in rural China. *Journal of Public Economics,* 88(12): 2857–2851.

Zimmermann, R., Bruntrüp, M., Kolavalli, S. & Flaherty, K. 2009. *Agricultural policies in sub-Saharan Africa: understanding CAADP and APRM policy processes*. Study 48. Bonn, Germany, The German Development Institute (DEI).

Wunder, S., Engel, S. & Pagiola, S. 2008. Taking stock: a comparative analysis of payments for environmental services programs in developed and developing countries. *Ecological Economics*, 65(4): 834–852.

Xu, Z., Burke, W.J., Jayne T.S. & Govereh, J. 2009. Do input subsidy programs 'crowd in' or 'crowd out' commercial market development? Modeling fertilizer demand in a two-channel marketing system. *Agricultural Economics,* 40(1): 79–94.

Zhang, X. 2004. *Security is like oxygen: evidence from Uganda*. DSDG Discussion Paper No. 6. Washington, DC, IFPRI.

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن يتضمن هذا التقرير فصلاً خاصاً أو فصولاً خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠	الزراعة في مستهل عقد التنمية
١٩٧١	تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك
١٩٧٢	التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية
١٩٧٣	الاستخدام الزراعي في البلاد النامية
١٩٧٤	السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية
١٩٧٥	عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد
١٩٧٦	الطاقة والزراعة
١٩٧٧	حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة
١٩٧٨	مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها
١٩٧٩	الغابات والتنمية الريفية
١٩٨٠	مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار
١٩٨١	استعراض الحالة في أقل البلدان نمواً وفي العالم: تخفيف حدة الفقر في الريف
١٩٨٢	الإنتاج الحيواني: من منظور عالمي
١٩٨٣	دور المرأة في تنمية الزراعة
١٩٨٤	تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة في البلدان النامية
١٩٨٥	استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد
١٩٨٦	تمويل التنمية الزراعية
١٩٨٧-١٩٨٨	الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية
١٩٨٩	التنمية القابلة للاستمرار وإدارة الموارد الطبيعية
١٩٩٠	التكيف الهيكلي والزراعة
١٩٩١	السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات
١٩٩٢	المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير
١٩٩٣	سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤	التنمية الحرجية ومشكلة السياسات
١٩٩٥	التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟
١٩٩٦	الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي
١٩٩٧	الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية
١٩٩٨	الدخل غير الزراعي في ريف البلدان النامية
٢٠٠٠	الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاماً الماضية
٢٠٠١	التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود
٢٠٠٢	الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من "قمة الأرض"
٢٠٠٣-٢٠٠٤	التقانة الحيوية الزراعية: تلبية احتياجات الفقراء؟
٢٠٠٥	التجارة الزراعية والفقر: هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟
٢٠٠٦	هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟
٢٠٠٧	تقديم المعونات للمزارعين مقابل الخدمات البيئية
٢٠٠٨	الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص
٢٠٠٩	الثروة الحيوانية في الميزان
٢٠١٠-٢٠١١	المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١٢

يعتبر الاستثمار في الزراعة أمراً لا غنى عنه لتخفيض مستويات الجوع وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام. وتشكل مناطق العالم التي يشهد فيها رأس المال الزراعي لكل عامل والاستثمارات العامة في الزراعة ركوداً بؤراً للفقر والجوع اليوم. وسيؤدي نمو الطلب خلال العقود المقبلة إلى المزيد من الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية. ولن يقتضي القضاء على الجوع بشكل مستدام زيادة الاستثمارات الزراعية بشكل كبير فحسب، وإنما تحسين فعاليتها أيضاً. ويجب أن يكون المزارعون، نظراً لكونهم أكبر المستثمرين في الزراعة في البلدان النامية، محور أي استراتيجية لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع. ولكن إذا أريد لهم أن يستثمروا المزيد في الزراعة، فإنهم بحاجة إلى مناخ مؤاتٍ للاستثمار الزراعي بالاستناد إلى حوافز اقتصادية وبيئة تمكينية. وتتحمل الحكومات أيضاً مسؤولية خاصة عن مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على تذليل المعوقات التي يواجهونها في توسيع أصولهم الإنتاجية وعن ضمان أن الاستثمارات الواسعة النطاق في قطاع الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً. ويشكل الاستثمار الحكومي في قطاع الزراعة مكوّناً حاسم الأهمية لتوفير بيئة مناسبة للاستثمارات الخاصة في هذا القطاع. ولذلك يتعيّن على الحكومات نقل الأموال العامة النادرة نحو توفير سلع عامة أساسية تنطوي على عائدات اقتصادية واجتماعية عالية.

THE STATE OF FOOD AND AGRICULTURE - 2012

ISBN 978-92-5-607317-4 ISSN 0256-1190

9 789256 073174

I3028Ar/1/11.12